مكتبة الدراسات التاريخية

مصر
وأزمة السويس

صلاح بسيونى
المستشار بوزارة الخارجية

دار المعارف بمصر

فهرس

رقم الصفحة

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. ع. م.

ولقد انتهت صفحات السويس بنصر لمصر . . ومع اختلاف الظروف الدولية التى تحكمت فى مسار الأزمة خلال سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ عن الظروف الدولية الحالية ، إلا أن ما تعرضت له مصر لم يكن هينا يسيراً ، ولكن تلك المعركة المجيدة مكنت شعبنا من أن يكتشف قدراته وإمكانياته وبالتالى يوجه هذه القدرات ثوريًّا لتحقيق الحرية .

ونفس الشعب الذى يتعرض اليوم للعدوان ، هو نفس الشعب الذى صمم وحقق النصر من قبل . .

ولذلك فإن معركة السويس كانت وستظل على الدوام شعاراً لنا على طريق النصر . .

القسم الأول

الفصل الأول

نظرة إلى الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط قبل التأميم

منذ بدأت الحرب الباردة بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرق فى عام ١٩٤٧ واستراتيجية الغرب تقوم على فكرة حصار الاتحاد السوفييتى والدول التابعة له داخل نطاق الأحلاف والتكتلات المعادية للشيوعية والموالية للغرب ، وبذلك أصبحت سياسة إنشاء الأحلاف مكونة للخط الرئيسى فى سياسة الغرب فى قيام توازن للقوى فى مصلحته عن طريق هذه الأحلاف التى تسمح بإحاطة وعزل الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية، وعلى ضوء هذه السياسة قام حلف شمال الأطلنطى وحلف جنوب شرق آسيا .

وقد كان طبيعياً ومنطقياً لسياسة الغرب النظر إلى منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافى ومواردها الاقتصادية وخاصة البترول ، كمنطقة تخدم سياسة توازن القوى المرسومة وتشكل حلقة رئيسية فيها .

ولقد كان توازن القوى — بالصورة السابقة — يتطلب من القوى الغربية :

١ — السيطرة على هذه المنطقة وإخضاعها لنفوذها ضماناً للمحافظة على مصالحها الاقتصادية وأهمها البترول .

٢ — إنشاء حلف يضم دول المنطقة لتكمل حلقة الحصار المضروبة حول الاتحاد السوفييتى . وسعى الغرب إلى وسائل معينة لتحقيق أهداف استراتيجيته فى الشرق الأوسط كان أهمها :

(أ) تحطيم القوى القومية الموجودة فى المنطقة والتى تمثل أكبر خطر يهدد مشروعاته .

(ب) منح الاستقلال لدول المنطقة فى الإطار الذى لا يتعارض والمصالح الغربية حتى لا تسبب هذه الدول إزعاجاً مستمراً للغرب وتقف فى طريقه .

(ج) إدخال إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ ، كعامل أساسى فى توازن القوى داخل منطقة الشرق الأوسط والعمل عن طريقها إما إلى ازدياد الخلافات العربية ، إذا ما اقتضت المصلحة ذلك ، أو التظاهر بالوحدة ، إذا حتمت ذلك الظروف ، ولكن فى كلا الحالتين ، فإن النتيجة المطلوبة هى ألا تجور قوة عربية على أخرى وألا يتوافر الاستقرار فى هذا الجزء من العالم .

العقبات التى واجهها الغرب :

ولم يكن من السهل على الغرب تحقيق ما تقدم من أهداف لأنه واجه عدة عقبات رئيسية نستطيع أن نحددها فيما يلى :

١ ـ فقد حدث إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة أن قامت حركات التحرر من جانب الشعوب العربية للتخلص الكامل من سيطرة الاستعمار البريطانى والفرنسى ، وكان التيار القومى الذى اكتسح المنطقة جارفاً وأقوى من أن تتجاهله بريطانيا وفرنسا ، إلا أنهما لم تسايراه وأصرتا على اتباع الأساليب الاستعمارية التقليدية مما أدى إلى صدام عنيف بينها وبين القوى الشعبية النامية فى المنطقة ، وولد هذا بالضرورة الشعور بعدم الثقة فى أى مشروعات يقدمها الغرب وارتبط ذلك بشعور من التحدى والعناد ظهرت آثاره فى أن الاستعمار الذى تمثله بريطانيا وفرنسا أصبح العدو الأول لشعوب الشرق الأوسط ، ولم يكن من الممكن إذن فى ظل هذه الظروف إقناع الشعوب العربية بأن هناك عدواً آخر ـ وهو الاتحاد السوفييتى ـ يهددها وأن من صالحها التحالف مع الغرب عليه .

٢ ـ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وأثرها فى قضيتين رئيسيتين :

أولاهما : بعث القومية العربية بين شعوب المنطقة ، وأصبحت اتجاهاً قومياً واضح المعالم يتطلع إلى تحرير الوطن العربى من كافة ما يقيده ويستهدف تحقيق الوحدة العربية فى إطار من الاستقلال الكامل عن كل ما يحد حرية العمل المصرى .

ثانيتهما : أن مصر اتخذت منذ قامت الثورة اتجاهاً جديداً فى سياستها الخارجية يقوم على الحياد الإيجابى بين المعسكرين على أساس عدم وجود مصلحة لدول

الشرق الأوسط فى الدخول فى ميدان الصراع الدولى وفى الانضمام إلى إحدى الكتلتين ، وجاء مؤتمر باندونج ليؤكد تصميم مصر على انتهاج هذه السياسة ونجاح تطبيقها ، وكان لذلك صداه بين الشعوب العربية التى رأت لأول مرة اتجاهاً سياسياً ذاتياً يبرز فى المنطقة وبدأت تدرك مدى ملاءمة هذا الاتجاه السياسى لأوضاعها وتحقيقه لمصالحها .

٣ ـ المشاكل السياسية القائمة فى المنطقة وعلى رأس هذه المشاكل إسرائيل وقد خلقها الغرب وتولى بعد ذلك تأييدها ومدها بأسباب الحياة .

ولما كانت إسرائيل بحكم أوضاعها وظروفها قاعدة عسكرية للغرب وجزءاً من خططه لإبقاء سيطرته على المنطقة والمحافظة على أوضاع سياسية بها فقد أدى ذلك إلى ازدياد حدة الصراع بين الشعوب العربية والغرب وبين هذه القوى وحكامها وصارت المعركة محتدمة بين القومية العربية وقوى الاستعمار وازداد الشعور العدائى للغرب .

٤ ـ المشاكل الأخرى مع الغرب وكان على رأسها الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا ، والاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى ، والقواعد العسكرية فى المنطقة والاحتكارات الغربية القائمة ، ومشكلة قناة السويس والتى تمثلت فى الرفض التحكمى لمطالب الحكومة المصرية المعتدلة .

وسوف أعود إلى هذه النقطة الأخيرة فى الفصل التالى .

حلف بغداد :

وفى غمرة هذا الجو المتوتر والشعور المتزايد ضد الغرب أعلن فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ أن تركيا والعراق وقعتا حلفاً دفاعياً سمى باسم حلف بغداد ونص فيه أنه مفتوح للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التى يهمها أمر السلم والأمن فى منطقة الشرق الأوسط .

وفى ٢٣ مارس من نفس العام انضمت بريطانيا إلى الحلف المذكور ثم تلتها باكستان فى ١٧ سبتمبر وإيران فى ١١ أكتوبر ولم ينضم إلى الحلف من غير دول المنطقة سوى بريطانيا .

والواقع أن بريطانيا وهى صاحبة المشروع كانت ترمى إلى تحقيق :

١ – إعادة هيبتها فى الشرق الأوسط بعد الضربات التى تلقتها فى السودان ومصر وتخلص هاتين الدولتين من سيطرتها الاستعمارية .

٢ – تدعيم نفوذ بريطانيا فى هذه المنطقة وكانت تعتبرها من مناطق نفوذها .

وقد أعلن إيدن فى مجلس العموم فى ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ أن الهدف الذى نتوخاه من الانضمام إلى هذا الميثاق بسيط جداً . فبانضمامنا عززنا نفوذنا ودعمنا حقوقنا فى شئون الشرق الأوسط .

٣ – إتاحة الفرصة لها لاستخدام دول المنطقة المنضمة للحلف فى تنفيذ سياستها وبذلك تتجنب الاحتكاك المباشر بالقوى الشعبية فى المنطقة .

٤ – بث الفرقة فى العالم العربى لسلخ العراق عنه وخلق جبهة منه تتنافى مع السياسة المصرية المتحررة وذلك لتفتيت القوى العربية المتحررة والتى أصبحت تمثل خطراً عظيما على مستقبل النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط وأفريقيا .

٥ – التمهيد لتطوير حلف بغداد ليصبح حلف الشرق الأوسط المنشود

وقد ذكر إيدن فى جلسة مجلس العموم فى ٣ مارس سنة ١٩٥٥ « لقد انتقلنا من مرحلة التنظيمات الثنائية إلى مرحلة استطعنا أن نضع فيها نظاماً يصح أن يكون أساساً لتنظيم عام فى الشرق الأوسط » .

وقد قصدت أن أحدد هذه الأهداف البريطانية وراء قيام هذا الحلف لأوضح كيف كانت السياسة البريطانية تعمل فى الشرق الأوسط حماية لمصالحها وتدعيما لنفوذها فى المنطقة بحيث تعوض عن طريق هذه السياسة الانهيار السياسى والاقتصادى الذى كانت تعانى منه وتستطيع أن تثبت قدرتها فى ميزان القوى العالمية حينئذ .

ماذا حقق الحلف ؟

ولكن هل حقق الحلف ما سعت إليه بريطانيا ، هناك العديد من الدلائل تشير إلى فشله ، ومردها إلى تكوين الحلف نفسه ، ثم موقف بقية القوى الغربية ، ثم موقف القوى العربية المتحررة منه .

١ – فمن ناحية ، كان تكوين الحلف ضعيفاً مريضاً منذ ولد ، فلم تستطع بريطانيا أن تضم إلى الحلف غير أربع دول منها دولة عربية واحدة هى العراق . ثم إن بعضاً من الدول غير العربية كانت منضمة فعلا لأحلاف تسيطر عليها الولايات المتحدة كحلف الأطلنطى المنضمة إليه تركيا . وحلف جنوب شرق آسيا المنضمة إليه باكستان ، أما إيران فقد كانت منذ إنهاء حكم مصدق خاضعة تماماً للنفوذ الأمريكى .

أما بالنسبة للعراق فالثابت أن شعبها لم يكن راضياً عن هذا الحلف واعتبره مؤامرة جديدة ضده ولم يخف معارضته لنورى السعيد وسياسته البريطانية مما شكل عاملا أساسياً فى تخلخل الأساس الذى يستند إليه موقف العراق .

٢ – أما عن موقف بقية الدول الغربية فنلاحظ أن الولايات المتحدة – فى إطار سياسة دالاس – رأت أن هذا الحلف قد يكون مقدمة لحلف عام تنضم إليه بقية الدول العربية وعلى الأخص مصر . وكان التصور العام وقتئذ أنه من الممكن احتواء الثورة المصرية بوسيلة أو بأخرى، وأن هذا يحقق أكبر كسب استراتيجى للغرب فضلا عما يؤدى إليه من ذوبان الصراع العربى الإسرائيلى فى غمرة الصراع بين الغرب والشرق .

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وهى تساند فكرة الحلف كانت تتخذ موقفاً يشوبه التردد ، ويرجع ذلك إلى أن دالاس كان يعمل وفق سياسة تهدف إلى تجميع أكبر عدد من القوى فى العالم تحت المظلة الأمريكية ولم يكن يستريح إلى أى دور إنشائى لبريطانيا فى هذا المجال على أساس أنها أصبحت ، واقعاً وعملا ، قوة من الدرجة الثانية . ويجب أن تسير وفق مخططات السياسة الأمريكية .

ثم كان موقف عدم الرضاء من جانب فرنسا التى اعتبرت أن قيام الحلف مناورة بريطانية لم تستشر بشأنها، وهدفها قطع الطريق على أية عودة للنفوذ الفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط ولذلك كان موقفها مهاجمة للحلف والتنبؤ بفشله .

٣ – أما من ناحية القوى العربية التحررية ، فقد دخلت منذ أعلن عن قيام الحلف فى معركة عنيفة مع بريطانيا تكشف عن أهدافه الاستعمارية وعن التواطؤ



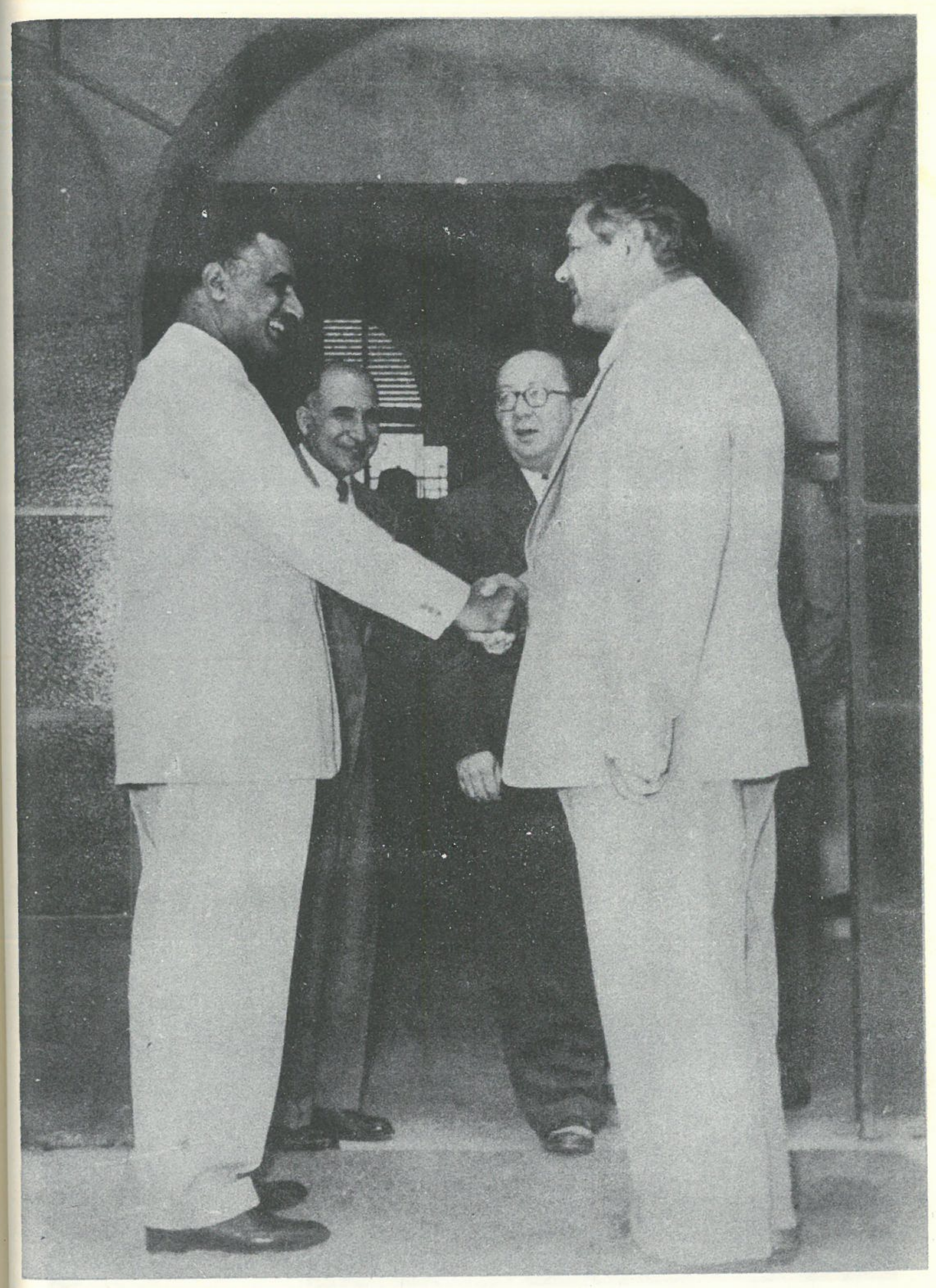
الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩٥٥

الخفى مع إسرائيل . وتبلورت هذه المعارضة فى الموقف الذى حدث فى الأردن عندما زاره الجنرال تمبلر رئيس هيئة أركان حرب الجيش البريطانى فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٥ يطلب انضمام الأردن إلى الحلف وإلا قطعت بريطانيا معونتها للأردن ، واتخذت خطوات إيجابية ضد الوضع القائم فيه ولم تستطع حكومة سعيد المفتى أن تواجه الموقف واستقالت وجاءت وزارة هزاع المجالى الذى لجأ إلى البطش والإرهاب لقمع مقاومة شعب الأردن . غير أن هذا البطش لم يجد شيئاً إزاء اتجاه حكومة الأردن والتى كانت قد تقدمت فعلا فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بطلب الانضمام إلى الحلف ثم تطورت الأمور بصورة خطيرة وازدادت المقاومة الشعبية حتى سقطت حكومة هزاع المجالى وخلفه إبراهيم هاشم الذى أعلن استنكاره لميثاق حلف بغداد .

ولم يهدأ الموقف بعد ذلك ، إنما تجددت الاضطرابات واضطر الملك حسين إلى طرد الجنرال جلوب ، وتمت الانتخابات فى الأردن بعد ذلك ونجحت العناصر الوطنية وتولى سليمان النابلسى الحكم .

ولا ننسى ، ونحن فى هذا الجزء من تاريخ ما قبل السويس أن نشير إلى زيارة سلوين لويد للقاهرة ومقابلته للسيد الرئيس فى نفس اليوم الذى طرد فيه جلوب يقول السيد الرئيس فى حديثه مع هيئة الإذاعة البريطانية فى برنامج « السويس عشر سنوات بعدها »، « تلقى سلوين لويد خلال عشائى معه فى السفارة البريطانية نبأ طرد جلوب الذى لم أعلم به إلا بعد وصولى لمنزلى وتصورت أنها خطوة من جانب الحكومة البريطانية وأنها بذلك خطوة طيبة تقدمية نتيجة كراهية العرب فى الأردن لبريطانيا ومر على لويد فى اليوم التالى فى الثامنة صباحاً ، وهنأته على خطوة الحكومة البريطانية وتصور أنى أهزأ به وكان رد فعله عصبياً وتركنى دون ذكر أى شىء وعقب وصول التفاصيل فهمت سبب غضب لويد » .

ولقد كان فشل محاولة بريطانيا فى ضم الأردن وما تم من تطورات فيه نجاحاً للسياسة العربية التحررية التى قادتها مصر فى هذه المرحلة والتى أكدت بها سياستها المحايدة بصورة عملية . ولقد اعتمدت مصر على استغلال الظروف السياسية جميعها لتحطيم ما تهدف إليه بريطانيا ، فهى من جهة تمكنت من استغلال الخلاف بين آل سعود والهاشميين فى جذب الملك سعود إلى جانبها فى هذه المرحلة ، وكانت



الرئيس يودع شبيلوف نائب وزير الخارجية السوفييتى – كان دالاس يتصور أن صفقة السلاح خدعة

دمشق طرفاً ثانياً متحرراً يقف بجانب القاهرة مما أكسب القوة المعارضة للحلف صلابة فى وجه التآمر الاستعمارى .

والعامل الثانى كان استخدام مصر للدعاية بكافة أجهزة الإعلام وعلى رأسها الإذاعة وخاصة صوت العرب لنقل آرائها ومعتقداتها إلى الملايين فى العالم العربى لمعارضة الخطط البريطانية .

وقد نجحت مصر فى هذه المعركة ولكن كانت هناك قضايا أخرى ارتبطت بموقفنا من حلف بغداد ولكن فى صور أخرى .

إسرائيل :

كان توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤ نكبة سياسة وعسكرية بالنسبة لإسرائيل فقد عبرت التعليقات السياسية فى الصحف والإذاعة الإسرائيلية عن تحذير بريطانيا من الانسحاب وخطورة ذلك ، وكانت لهجة القلق واضحة فى هذه التعليقات على اعتبار أن وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس يمنع أى تحرك مصرى ضدها .

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ قامت إسرائيل بهجوم عسكرى مفاجئ ضد قطاع غزة كان نتيجته ما يقرب من ٤٠ قتيلا عربياً وادعت أن هذا الهجوم رد على هجمات الفدائيين المستمرة ضد القرى الإسرائيلية .

وقد تبين لمصر وقتئذ أن موقفاً جديداً قد بدأت تظهر ملامحه وهو اتجاه من جانب الغرب لتدعيم إسرائيل عسكرياً ، مع حجب أى أسلحة عنها حتى يختل ميزان القوى لصالح إسرائيل ووضح وقتئذ أن ضمن أهداف هذا المخطط الغربى الضغط على مصر وإحراجها بحيث تمتنع عن اتخاذ موقف معاد لحلف بغداد أو تسليمها بالحماية الغربية لها وأن حيادها لن يجدى فى مواجهة إسرائيل .

وإزاء هذا الوضع لجأت مصر مرة ثانية إلى الولايات المتحدة لطلب أسلحة ولكن كان الرفض هو الجواب من جديد ، فمنذ قيام الثورة والمحاولات مستمرة من جانب مصر لطلب السلاح تدعيما للجيش المصرى ، إلا أن الرفض كان دائماً فى انتظار أى طلب بحجة التصريح الثلاثى لسنة ١٩٥٠ ثم موقفنا المعادى من منظمات الدفاع الغربية .

ويقول الرئيس فى هذا الصدد: « لم يكن فى استطاعتنا الحصول على السلاح من الغرب وأرسلنا بعثات إلى لندن وجاء الرد . أوقفوا حملاتكم ضد حلف بغداد لنتكلم عن الأسلحة ، ثم علمنا أن اللجنة الثلاثية التى تشرف على التصريح الثلاثى وافقت على إعطاء إسرائيل أسلحة جديدة وطائرات جديدة وأن فرنسا ستتولى مهمة التوريد » .

وكانت مصر وقد تفتحت لها آفاق جديدة فى سياستها الخارجية بعد مؤتمر باندونج قد بدأت فى الوقت نفسه مفاوضات مع الاتحاد السوفييتى لتسليح الجيش المصرى وفى شهر يونيو سنة ١٩٥٥ وصل شبيلوف رئيس تحرير جريدة برافدا السوفييتية ، والذى عين وزيراً للخارجية فى سنة ١٩٥٦ وجرت محادثات فى هذا الشأن ، وفى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أعلن السيد الرئيس نبأ توقيع صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ، وإن هذا النبأ كما وصفه هنرى أزو فى كتابه « فخ السويس » « تحول حاسم فى ميزان القوى فى الشرق الأوسط وبدا كل شىء قاتماً حتى المستقبل نفسه » .

وهنا لا بد من وقفة لنرى رد فعل العواصم الغربية لموقف السياسة المصرية .

لعلى أشير إلى ماورد على لسان دالاس من اعتبار هذه الصفقة ضربة فى الصميم لسياسته وكرامته ، إذ كان يرى أن الصفقة تسمح للاتحاد السوفييتى بتخطى حواجز الأحلاف المفروضة عليه ليلعب دوره فى قلب المنطقة ، وقال دالاس « إن هذه الصفقة أخطر تطور منذ كوريا . إن لم يكن منذ الحرب العالمية الثانية » وبعث دالاس بالسفير جورج ألن لمقابلة السيد الرئيس وكان الهدف واضحاً وهو التحذير والتهديد . . بماذا ؟

١ — إن اتجاهات الحكومة المصرية تجاه الكتلة الشرقية ستحدد بالتالى موقف الحكومة الأمريكية تجاه إسرائيل خاصة من حيث التسليح .

٢ — وإن الولايات المتحدة تقدم عوناً اقتصادياً لمصر ، ولا تحب أن ترى أنها تساعد طرفاً يشترى بما يقابل معونتها سلاحاً .

وقد كان موقف الرئيس واضحاً فى رفض هذا التهديد وأشار إلى هذه المقابلة فى خطابه فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

أما فى بريطانيا فقد أعلن أنتونى إيدن فى ٩ نوفمبر أنه يقترح السلام بين العرب وإسرائيل على أساس تعديل الحدود، وكان يهدف بذلك إلى محاولة كسب جديد لحلف بغداد ، وتهدئة للشعور العربى المضاد لبريطانيا .

أما فى باريس ، فكان الوضع مختلفاً . . . فحرب التحرير الجزائرية قد بدأت والقاهرة تؤيد الثورة والموقف العسكرى يتدهور فى الجزائر والوزارات الفرنسية تتعاقب على السقوط ، واتجهت فرنسا إلى محاولة إقناع مصر بوقف تأييدها للجزائر عندما زاربينو مصر فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ وطلب من الرئيس الوصول إلى تسوية لمشكلة الجزائر مع مصر ،وكان رد الرئيس « أنه غير مسئول عن الثورة الجزائرية ويجب أن يعلم أن الجزائريين هم أصحاب المسئولية » وأوضح له الرئيس خلال تلك المحادثات :

١ — أنه لا يعتقد أن هذه الثورة من خارج الجزائر وإنما من داخلها .

٢ — أن مسئوليتنا هى تأييد إخواننا الجزائريين .

وعندما استفسر بينو عن تدريب الجزائريين فى مصر أجاب الرئيس بالإيجاب . وعندما سأله مرة ثانية عن وجود جزائريين للتدريب فى ذلك الوقت ولم يكن هناك وقتئذ أى منهم نفى الرئيس له ذلك .

عند هذه النقطة فشلت مباحثات بينو فى إقناع الرئيس بأن تكف مصر عن مساعدة ثوار الجزائر .

ولقد ادعى بعض الكتاب مثل هرمان فينر أن هذه المباحثات توصلت إلى اتفاق حول :

١ — عدم انضمام فرنسا لحلف بغداد .

٢ — إتمام انتخابات فى الجزائر .

٣ — الإقلال من مد فرنسا إسرائيل بالأسلحة .

وذلك كله مقابل كف مصر عن تأييدها لثوار الجزائر ويقول إن مصر لم تف بوعدها ، وكان لذلك أثره فى التمهيد للتحالف الفرنسى — الإسرائيلى .

ونحن لا نعرف من أين جاء الكاتب بهذه المعلومات حول « اتفاق » وأمامنا

ماصرح به الرئيس رداً على أسئلة وجهت إليه على ضوء ماذكره بينو نفسه ، وقد راجعت تصريحات الأخير ولم أجد بها مثل هذا القول عن « اتفاق » .

ثم إننا لو حللنا بنود هذا الاتفاق المزعوم لوجدنا أن فرنسا كانت فى ذلك الوقت ضد حلف بغداد ، والمرجح أن بينو أكد للرئيس هذا الموقف دون حاجة من جانب الرئيس للاستفسار ، أما عن إجراء الانتخابات فى الجزائر فهو عرض فرنسى لا بد أن يلقى قبولا من جانبنا ، وتبقى بعد ذلك النقطة الأخيرة وهى الأسلحة لإسرائيل وليس من شك فى أن الرئيس أثارها مع وزير الخارجية الفرنسية وأن الأخير وعد بتخفيض كمية هذه الأسلحة التى ترسل لإسرائيل .

ولكن هذا الوعد لم يكن محلا للتصديق ، فقد كانت المعلومات تشير إلى أن هناك شيئاً ما فى العلاقات الفرنسية — الإسرائيلية .

فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ زار شمعون بيريز نائب وزير الدفاع الإسرائيلى باريس والتقى ببورجى مونورى الوزير المسئول عن الشئون الجزائرية ليقنعه بأن مصر تقدم إلى ثورة الجزائر مساعدات مختلفة تفوق ما يتصوره الفرنسيون وأن السيد الرئيس لا يقل عداء لفرنسا عن عدائه لإسرائيل ، ووافقه الوزير الفرنسى ، وبدأت إسرائيل تتلقى السلاح من فرنسا كموردها الرئيسى سواء كان طائرات أم دبابات أم مدافع مضادة لها وبذلك تم إقرار مبدأ هذا التحالف ثم كان رد فعل آخر فى إسرائيل ، وهو استقالة موسى شاريت وتولى بن جوريون الوزارة الإسرائيلية .

ولقد عكست ردود الفعل هذه أن السياسة المصرية بدأت تسير شوطاً بعيداً عن الغرب مؤكدة حيادها الإيجابى وقدرتها على التحرك الواعى السليم ، ولم يكن رد الفعل عنيفاً فى عواصم الغرب وإسرائيل إلا أن الحقيقة باتت واضحة وهى أن مصر خرجت عن دائرة وصاية الغرب وأن تحررها لم يعد ملتزماً حدودها وإنما بدأ يشع خارج هذه الحدود .

ولقد أصبح العداء فى هذه المرحلة سافراً بين القاهرة وعواصم الغرب ومع ذلك عملت الدبلوماسية المصرية على تأكيد حياد مصر وبأنها لن تقبل الشيوعية على الإطلاق وأن أهدافها وجود جيش قوى قادر على صد العدوان الإسرائيلى على ضوء التاريخ العدوانى لهذه الدولة .

وليس من شك فى أن هذه الحركة على الصعيد الدبلوماسى خاصة بيننا وبين الولايات المتحدة أثمرت فى تهدئة الجو العنيف الذى أحاط بنا فى ذلك الوقت ومهد لبدء المباحثات حول المشكلة الثانية التى كانت نقطة البداية لقضية السويس وهى تمويل السد العالى .

تمويل السد العالى :

الواقع أن سلسلة الأحداث التى نعرض لها فى هذه المرحلة السابقة على التأميم إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض ، فسواء كان الموقف المناوئ لحلف بغداد أو صفقة الأسلحة ومواجهة سياسة إسرائيل العدوانية أو السد العالى ، فإنها جميعاً تلتقى فى موعد واحد هو معارضتها لاستراتيجية الغرب تجاهنا والعمل على عرقلة خططه الواحدة بعد الأخرى .

من هذا الموقع أريد أن أحدد نقطة البدء فى التعرض لهذه المباحثات الخاصة بتمويل السد العالى فى ١٩٥٥ لأنها بدأت قبل توقيع حلف بغداد وقبل توقيع صفقة الأسلحة ، ولذلك كان واضحاً خلالها أن طلبنا التمويل من جانب البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا تم تحت ظلال سياسة من الشك والتآمر وكان التمويل ورقة تصورت السياسة الأمريكية — على وجه خاص — أنها ستلعب بها للضغط علينا وقبولنا فى النهاية مسالمة سياسة الأحلاف والوصاية الأمريكية .

لقد تمت دراسة هذا المشروع فى مصر ، ثم على أيدى خبراء أجانب من دول مختلفة وتقررت سلامته وإمكانية تنفيذه ، وأصبح واضحاً مدى الفوائد التى ستجنيها مصر من بناء هذا السد سواء من ناحية ازدياد الرقعة المنزرعة أو التصنيع أو خطر الفيضانات والمياه التى تذهب إلى البحر سدى فى كل عام ، ونحن فى حاجة إلى كل قطرة منها .

ثم ازدادت الحاجة إلى البدء سريعاً فى هذا المشروع لأن التزايد السكانى فى مصر والحاجة إلى التوسع الزراعى وازدياد الإنتاج أصبح يتطلب حلا عاجلا وحاسما وكان السد العالى خطوة رئيسية لمواجهة التضخم السكانى المنتظر .

ولذلك بدأت مصر فى مباحثات مع البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا

لتمويل المشروع ، وكانت طلباتها الأولى أن يقدم البنك قرضاً قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، وتقدم الولايات المتحدة قرضاً قيمته ٥٦ مليون دولار وبريطانيا ١٤ مليون دولار .

وكان أساس ماقدمته مصر من ضمانات هو السداد عن طريق محصول القطن ، وكان رد واشنطن أن على مصر أن تقدم أدلة أخرى تثبت مقدرتها على السداد ، واستمرت المفاوضات لمدة شهور بين الدكتور عبد المنعم القيسونى والمستر يوجين بلاك مدير البنك الدولى وقتئذ وسفارتنا فى واشنطن والمسئولين فى الخارجية الأمريكية دون الوصول إلى نتيجة .

وفى سبتمبر سنة ١٩٥٥ أعلن نبأ صفقة الأسلحة التشيكية لمصر وهنا بدأت أولى مظاهر التحول الواضح من التسويف والمماطلة إلى استخدام التمويل فى الضغط على مصر .

فعقب هذه الصفقة قدم البنك الدولى شروطه للتمويل وأهمها :

١ — تقديم الدليل على قدرة مصر على سداد الدين فى خلال ستة عشر عاماً .

٢ — موافقة الجنرال ويلر — الخبير الأمريكى — على المشروع .

٣ — تعهد مصر بعرض عقود العمل فى مناقشات دولية مفتوحة .

٤ — الوصول إلى معاهدات مع الدول الأخرى ذات المصلحة بأعالى النيل .

٥ — حق البنك الدولى فى مراجعة مشاريع التنمية فى مصر وتوجيهها لكيفية معادلة مصروفاتها وإيراداتها .

وقد كان مقبولا من وجهة النظر المصرية الشروط الأربعة الأولى ، أما الشرط الخامس وهو وضعنا مرة أخرى تحت وصاية لجنة مالية للإشراف على ميزانيتنا وخططنا للتنمية وهى صورة أخرى لما حدث بعد ديون الخديو إسماعيل فلم تقبله مصر .

ولكن مصر مع ذلك لم تقطع المفاوضات واستمرت فيها محاولة إقناع الولايات المتحدة بصعوبة قبول الشرط الخامس .

حاول المستر يوجين بلاك تصوير هذا الشرط بأنه اقتصادى بحت وكان موقفنا أنه شرط سياسى ولا يمكن قبوله .

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٥ أعلن الاتحاد السوفييتى استعداده لتمويل مشروع السد العالى وكان رد فعل هذا التحرك السوفييتى أن أعلن دالاس فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ عن استعداد الولايات المتحدة لتمويل المشروع .

ففى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أعلن السفير الروسى فى القاهرة أن الاتحاد السوفييتى يرغب فى المساهمة فى المشروع إلا إذا استبعدته مصر من الاتفاق مع الغرب .

ورد المتحدث باسم وزارة الخارجية فى واشنطن بأن الاتحاد السوفييتى لن يدخل فى الاتفاق .

ماذا تكشف عنه الحقائق بعد ذلك ؟

وصل إيدن فى زيارة رسمية لواشنطن خلال شهر يناير سنة ١٩٥٥ وتباحث مع أيزنهاور ودالاس حول تمويل المشروع وأرسل برقية إلى لندن وردت فى مذكراته جاء فيها :

« وقد اتفقنا على أن يعتمد مستقبل سياستنا فى الشرق الأوسط إلى حد كبير على موقف عبد الناصر . فلو أظهر عبد الناصر استعداده للتعاون معنا . فنبادله هذه الرغبة بمثلها ، وقد أعرب الأمريكيون عن رأيهم فى أن المحادثات الدائرة حالياً بين مصر والمستر بلاك حول تمويل السد العالى قد توضح اتجاهات عبد الناصر السياسية » .

وتكشف هذه الرسالة عن الجو السياسى الذى كانت تتم فيه المفاوضات وعن سلامة موقفنا حينما اعتبرنا أن الشرط الخامس سياسى وعن أن تمويل السد العالى أصبح مقيداً بقيود سياسية أهمها « أن تظهر اتجاهاتنا سلبية تجاه المخططات الغربية » بصورة أخرى العدول عن سياستنا المحايدة وسياستنا المتحررة فى المنطقة العربية . بالطبع لم تكن هذه الرسالة معروفة لمصر فى ١٩٥٥ ولكن التقدير السياسى السليم وضع النقاط على الحروف واستطاع أن ينفذ إلى ما وراء المناورات الغربية الدائرة .

وأذكر هنا أن سفيرنا فى وشنطن وقتئذ السفير أحمد حسين كان يميل إلى الأمل فى المساهمة الأمريكية فى حين كانت وزارة الخارجية ترى صعوبة ذلك والجهات الأخرى المشتركة فى تخطيط السياسة الخارجية ترى نفس الرأى . يفسر

ذلك أن القاهرة قبلت إلحاح سفيرها فى واشنطن لا ستمرار التفاوض سعياً ورا الأمل الذى يراه .

ولقد كان الهدف وراء الشروط المستحيلة واضحاً للقاهرة وهو كما يقول « أزو » فى كتابه « فخ السويس » كان هدف العملية الأمريكية كلها هو تكبيل يدى عبد الناصر بالقيود المالية بحيث يفقد حرية الحركة ويعجز عن عقد صفقات أسلحة جديدة مع الروس . ولما استمرت مصر فى رفض الشروط المعروضة بدأت عمليات الإنذار .

فى ١٩ يونيو أبلغ بلاك الحكومة المصرية بأنه إذا لم تقبل الشروط قبل أول يوليو فستسحب الحكومة الأمريكية موافقتها على العرض الذى قدمته .

وفى أول يوليو لم تقبل الشروط ، فأعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فى ٦ يوليو بأن الحكومة الأمريكية أبلغت الحكومة المصرية أن مبلغ ٥٤,٦ مليون دولار قد أعيد إلى الخزانة الأمريكية لإنفاقه على مشروعات أخرى، ولكنه أضاف أن العرض الأمريكى بشأن المساهمة فى تمويل إنشاء السد العالى لايزال على أية حال قائماً .

ووصل سفيرنا فى واشنطن إلى القاهرة وقابل السيد الرئيس ليعرض عليه الموقف، وفى مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل – بصراحة – فى الجمعة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ يقول « وفى المقابلة الشهيرة التى جرت بين جمال عبد الناصر وبين سفير مصر فى واشنطن وقتها والتى أبدى الرئيس فيها اقتناعه بأن الولايات المتحدة لن تساهم فى تمويل السد العالى حتى إن قبلنا كل شروطها وختمها بأن قال للسفير :

« لنصل بالأمر إلى نهايته ونحسمه . . اذهب إلى واشنطن وقل لدالاس إننا قبلنا كل شروطه ، ثم اكتب إلىّ نتيجة المقابلة . وأقول لك من الآن إنه سوف يرفض ومهما يكن فمن المصلحة أن لايمضى الخداع والتسويف طويلا وإنما المستحسن أن تتكشف الحقيقة مرة واحدة » .

ماذا يعنى هذا الحديث فى تحديد وجهة نظر مصر ؟

١ – أن السيد الرئيس وصل إلى مرحلة قدر فيها حقيقة الخداع والتسويف القائم .

٢ – وأنه قدر أيضاً أن الولايات المتحدة سترفض .

٣ – وأن المصلحة تقضى بكشف موقفها .

والمصلحة فى كشف الموقف ، ترتبط بالمباحثات التى كانت قائمة بيننا وبين الاتحاد السوفييتى والتى تصور دالاس أنها عمليات تمويه ومناورة وأن الاتحاد السوفييتى لن يقدم على هذه الخطوة ، وحتى إن أقدم عليها فهى عبء اقتصادى عليه يضعف من إمكانياته بوجه عام .

ووصل سفيرنا إلى واشنطن فى العاصمة الأمريكية فى ١٦ يوليو ١٩٥٦ حاملا التعليمات التى تنهى فى رأيه موضوع تمويل السد العالى، وبمجرد وصوله طلب مقابلة وزير الخارجية الأمريكية .

ماذا تم فى واشنطن ؟

١ – انتظر السفير المصرى ثلاثة أيام حتى يقابل وزير الخارجية الأمريكية .

٢ – عندما كان السفير يبلغ دالاس بقبول الحكومة المصرية للشروط كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعلن موقفها من رفض التمويل أمام الصحافة ووكالات الأنباء .

٣ – عرض دالاس للأسباب المختلفة التى دفعت الولايات المتحدة لرفض التمويل كما جاء فى بيان وزارة الخارجية .

إن نظرة إلى هذه التصرفات على الصعيد الدبلوماسى تعتبر خروجاً على كافة القواعد المألوفة فليس من المعتاد أن يقابل سفير دولة وزير الخارجية وقبل أن تنتهى المقابلة يكون العالم قد عرف بما صرح به الوزير وهو مازال فى مكتبه مع السفير .

ولا بد فى هذه الحالة أن نحاول البحث عما وراء هذا التصرف الدبلوماسى الشاذ وهل كان الهدف منه أن يتم الرفض فى صورة دراماتيكية تهدف إلى إهانة أو إذلال مصر

نستطيع أن نقول إن هذا الأسلوب من جانب دالاس كان يهدف إلى هذه النتيجة ، ومع ذلك فأسلوب البيان نفسه الذى أعلن الرفض يوضح إلى أى

مدى كانت الولايات المتحدة تتخذ هذه الخطوة وسط مخاوف عديدة من تأثر مصر والعمل على تفادى غضبها .

ونظرة إلى ما ورد فى البيان تؤيد ذلك :

١ – فهو يقول إن هذا الموقف لا يؤثر على علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة وحكومة وشعب مصر .

٢ – وإن الولايات المتحدة مهتمة برخاء الشعب المصرى ، وعلى استعداد لبحث مشروعات أخرى للمساعدة يمكن تنفيذها فى حدود المبالغ التى يقررها الكونجرس ويذكر روبرت بووى Robert Bowie وكان المسئول الأول عن الشرق الأوسط فى ذلك الوقت فى تعليق له على الأحداث الجهد الكبير الذى بذل من أجل وضع البيان فى صورة مائعة حتى يخفف من وقع أثره على الحكومة المصرية .

معنى هذا أن شعور دالاس ومعاونيه فى ذلك الوقت كان الإحساس بأن قرار الرفض فيه شىء من الخطورة على مصالح الولايات المتحدة لأنه يتضمن مساساً بمصالح مصر وكرامتها وإنه من الأفضل أن تعمل السياسة الأمريكية على تهدئة خواطر الحكومة المصرية .

ومعنى هذا أيضاً أن واشنطن وهى تتخذ قرارها قدرت أن مصر تستطيع أن تتحرك ضده بصورة أو بأخرى ، أى أن مصر فى مركز معين من مراكز القوة يمكنها من أن ترد على الخطوة الأمريكية بإجراء مضاد يمس بمركز الولايات المتحدة والغرب فى الشرق الأوسط .

إذا كان هذا هو التقدير الذى ساد واشنطن فلماذا إذن اتخذ دالاس هذه الخطوة ؟

أكثر من إجابة عن هذا السؤال وهى جميعها تتطلب أن نتقصى حقائق المباحثات والاتصالات التى تمت خلال الشهور السابقة على قرار الرفض .

١ – من بداية العام تمت المباحثات بين أيزنهاور ودالاس وإيدن ولويد ورأينا صورة الضغط للذى ارتأت بريطانيا والولايات المتحدة استخدامه ضدنا عن طريق عملية التمويل . وواضح من رسالة إيدن إلى مجلس وزرائه أن الأمر يتوقف على اتجاهاتنا السياسية .

٢ – لم تثبت اتجاهاتنا السياسية أننا على استعداد للتخلى عن مبادئنا وقبول حلف بغداد أو السكوت عن مهاجمة الاستعمار البريطانى أو السكوت عن العدوان الإسرائيلى وعدم تسليح الجيش المصرى .

فصفقات الأسلحة بدأ تنفيذها فعلا ، وحددنا موقفنا من الوضع فى الأردن وفى الجزائر ومن كل حركات التحرير ، ثم جاء قرار مصر بالاعتراف بالصين الشعبية فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ ليكمل صورة اتجاهاتنا السياسية أمام عواصم الغرب فلا تحوطها أية شكوك بعد ذلك .

ومن المعروف أن قرار الاعتراف اعتبره دالاس لطمة موجهة إليه وإلى سياسته فى معاقبة المحايدين واعتبارهم أشراراً فى هذا المجتمع الدولى .

٣ – واستمرت مصر فى تدعيم سياستها المحايدة – رغم تهديدات دالاس – وفى الوقت الذى سافر فيه سفيرنا فى واشنطن إلى هناك يحمل تعليمات الحكومة كان الرئيس فى طريقه إلى اجتماع بريونى فى يوليو سنة ١٩٥٦ مع الرئيس تيتو ونهرو .

٤ – إذن وكما تشير مختلف الكتابات حول السويس وصل حنق دالاس إلى مداه وقرر ضرورة اتخاذ خطوة مضادة لمواجهة ازدياد نفوذ القاهرة المطرد .

٥ – وفى اليوم التالى الذى أعلن فيه سفر السفير المصرى إلى واشنطن وقبول مصر لشروط البنك الدولى بدأ تفكير دالاس يتجه إلى تنفيذ مخططاته .

ويشير فاينر إلى أن دالاس شكل لجاناً لبحث الموقف وأنه لم يكن قد حدد موقفه فعلا فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ يوليو .

٦ – اجتمع دالاس بأيزنهاور فى نفس اليوم (المصدر السابق) ووافق الرئيس الأمريكى على وجهة نظر دالاس فى رفض التمويل .

٧ – اجتمع دالاس بالسفير البريطانى فى واشنطن يوم ١٨ يوليو وأبلغه بقراره وهنا طلب السفير منه عدم اتخاذ هذا الموقف وأن حكومته ترى اللعب بهذه الورقة أطول مدة ممكنة .

٨ – كان الشعور السائد هو الحرج نتيجة موقف مصر فى قبول الشروط وكيف يمكن مواجهتها بعد هذه المماطلة .

٩ – واستشار دالاس سفير فرنسا ، كوف دى مورفيل ، ويقال إنه أوضح رأيه فى معارضة هذا الإجراء، وذكر لدالاس أن « رفض التمويل يعنى رد فعل خطير وأنه يعرف الرئيس عبد الناصر وأن أكثر النتائج احتمالا هى استيلاء مصر على قناة السويس » .

نفهم من هذه التطورات أن دالاس كان يفكر فى الرد على سياستنا المحايدة وأنه أخفى أفكاره عن بقية مستشاريه .وأن الموقف حتى ١٦ يوليو سنة ١٩٥٦ كان قائماً على أساس استغلال عرض التمويل فى الضغط على جمال عبد الناصر ومحاولة فرض شروط سياسية على مصر أو كما عبر الإنجليز سياسة Play it long (اللعب لأطول مدة ممكنة)، ويرتبط بهذا موقف آخر فى القاهرة كانت فيه بصيرة نفاذة لما وراء الكواليس فى واشنطن ولندن ، وهو تقدير الرئيس جمال عبد الناصر بأنها عملية مماطلة وتسويف ولا تحمل أى نية من جانب الغرب لتمويل المشروع .

كيف وبماذا برر دالاس قراره ؟

١ – إن مجلس الشيوخ كان يعارض التمويل لأن بعض الشيوخ عن ولايات الجنوب خشوا تأثير السد العالى بالنسبة لزيادة المساحة المنزرعة قطناً وما يترتب على ذلك من زيادة منافسة الأقطان الأمريكية وكان يتزعم هذه الحملة السناتور هولاند من الجنوب .

وهذه الحجة رفضها السناتور فولبرايت رئيس لجنة الشئون الخارجية باعتبار أنه لو أراد دالاس موافقة المجلس لوافقت الأغلبية خاصة وأن المساحة الجديدة لن تزرع إلا بعد أن يتم بناء السد أى بعد ١٥ سنة وهو الوقت الذى كان مقدراً لتنفيذه، ثم إن مدير البنك الدولى قرر أن مصر لن تزرع المساحات الجديدة قطناً .

٢ – إن مصر رهنت القطن لعدة سنوات لتدفع ثمن الأسلحة المشتراة من تشيكوسلوفاكيا ولذلك فهناك شك فى إمكانية سداد مصر لأقساط قرض تمويل السد .

والرد على هذه النقطة أن البنك الدولى لم يكن ليقدم قرضاً قيمته ٢٠٠ مليون

دولار إلا بعد دراسة لإمكانيات مصر وقدرتها على السداد ،ثم متى قدم العرض بصورة رسمية لمصر ؟ ذلك فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أى بعد ثلاثة شهور من إعلان صفقة الأسلحة .

٣ – عدم تشجيع الدول المحايدة فى المضى فى سياستها . . . وهذه إحدى ركائز سياسة دالاس الخارجية .

٤ – إن استمرار عمليات اقتصادية لفترات طويلة كقرض لمشروع كالسد العالى يستمر تنفيذه أكثر من عشر سنوات يخلق متاعب ومشاكل وأزمات خلال التنفيذ :

٥ – قرار مصر الاعتراف بالصين الشعبية .

٦ – ثم يشير أيزنهاور إلى أن دالاس أبلغه فى ١٥ سبتمبر أن هذا القرار لم يكن مفاجأة للحكومة المصرية لأنه ظهر من الاتصالات التليفونية بين القاهرة وواشنطن أن هذا القرار كان متوقعاً .

نخلص من ذلك كله إلى أن الأسباب الحقيقية للرفض سياسية ، نتيجة اتجاهات مصر السياسية التى لم تتمش مع المصالح الغربية ولا مع سياسة دالاس فى مقاومة تيار الحياد باعتباره أنه يهدم استراتيجيته السياسية لخلق توازن قوى ضد الاتحاد السوفييتى فى معظم أنحاء العالم .

ولقد كان هذا القرار متوقعاً ، كما سبق القول ، وكان حديث الرئيس للسفير المصرى فى واشنطن دليلا على أن هناك تفكيراً مضاداً يتم بحثه ويقول محمد حسنين هيكل فى مقال بصراحة فى ٧ أكتوبر . . إنه بعد أن وصل للرئيس قرار الرفض ، وكان قد أدار فى رأسه احتمالات واسعة توصل بعدها إلى عدة نقاط :

- أنه لا بد لمصر أن تبنى السد العالى مصلحة وكرامة .
- أنها لا بد أن تعتمد على نفسها ومواردها .
- أنه لا مفر من أن تؤدى قناة السويس دورها فى عملية البناء .
- أنه لم يعد الآن داع للمطالبة بمجرد نصف دخل قناة السويس أسوة باتفاقيات البترول .

كما أن الأمر لم يعد يحتاج إلى مفاوضات .

وإنما لا بد أن يكون قرار مصر فى هذا الشأن فى مقاس قرار سحب عرض المساهمة فى تمويل السد العالى عنفاً وإلى درجة الإهانة .

● إن ما ستتعرض له مصر فى الحصول على كل الدخل سوف تتعرض له فى المطالبة بنصف الدخل .

وفى خلال الأيام التالية كلف المهندس محمود يونس بإعداد خطة الاستيلاء على الشركة العالمية لقناة السويس وكانت سريتها عاملا أساسياً لا يقل فى أثره عن كفاءة الخطة ذاتها .

وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وقف الرئيس جمال عبد الناصر ليلقى خطابه فى عيد الثورة الرابع وليعلن قرار التأميم فى الصورة التى قرر أن يتم بها ، وهو أن يكون على نفس مستوى قرار سحب التمويل « عنفاً وإلى درجة الإهانة » .

الفصل الثانى

التأميم

حتمية التأميم :

شرحنا الظروف والملابسات التى سبقت قرار التأميم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وأوضحنا فى نهاية الفصل السابق أن الرئيس جمال عبد الناصر قرر أن تكون قناة السويس بإيراداتها مصدراً لتمويل السد العالى ، ثم جاء قرار التأميم بالصورة السياسية التى أرادها الرئيس ومحققة للرد المطلوب على قرار الحكومة الأمريكية سحب عرض تمويل السد العالى .

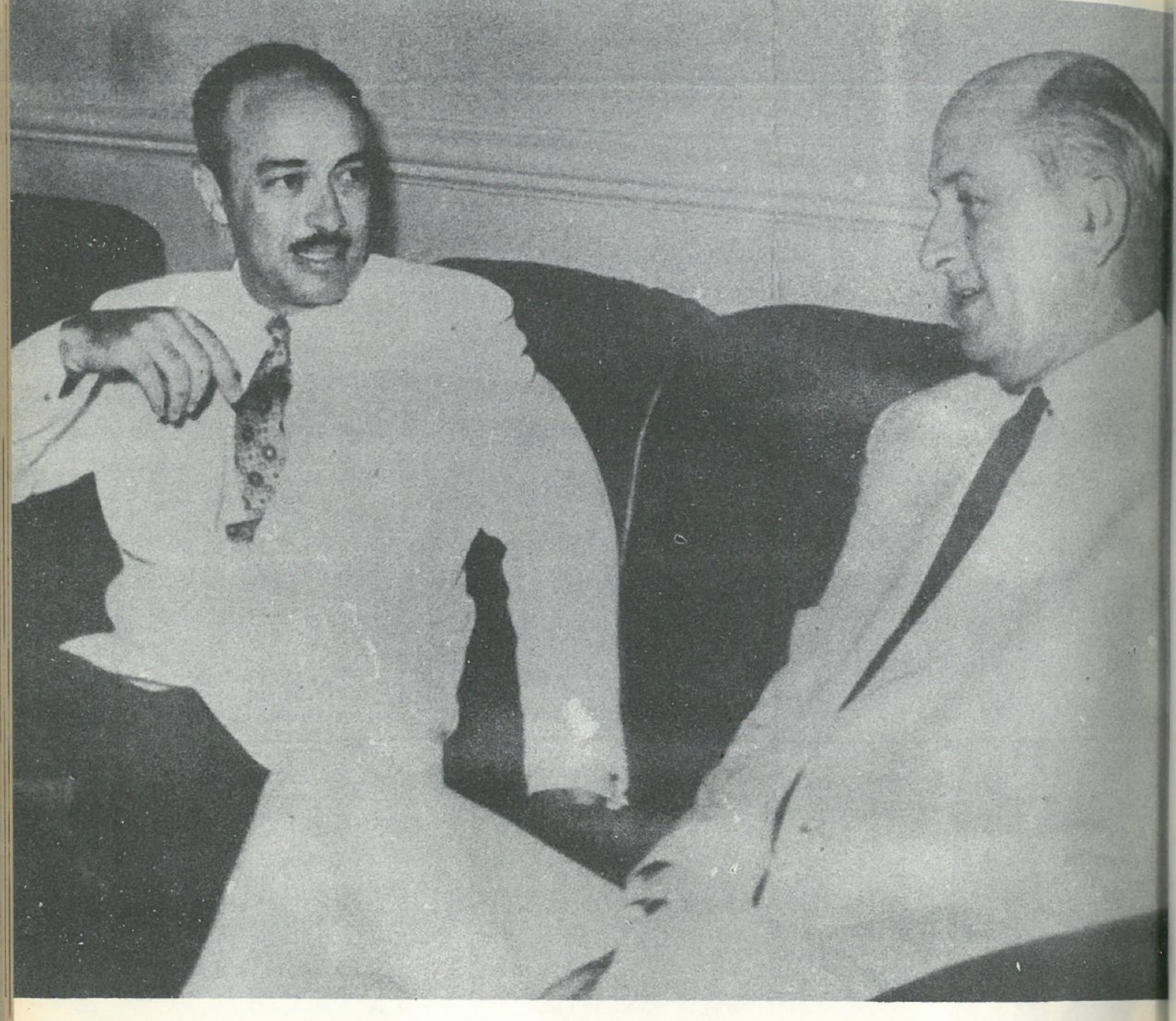
وقد ذهب كافة المعلقين والمحللين السياسيين الذين تناولوا قضية السويس إلى أن التأميم كان رداً سريعاً مباشراً على القرار الأمريكى ، وذهبوا فى تعليقاتهم إلى حد القول بأنه لولا سحب عرض التمويل ما كانت مصر قد اتخذت هذه الخطوة الخطيرة .

وقد كانت الظروف التى سبقت القرار ، كما أوضحنا ، مؤيدة للتحليل السابق وكانت تعليقات الصحافة المصرية تؤكد أننا رددنا اللطمة بمثلها وأن كرامة مصر فرضت هذا القرار .

ودون اعتراض على مثل هذه التعليقات ، لأنها تستند فى الواقع ، إلى أدلة ملموسة فى فترة ما قبل ٢٦ يوليو ، إلا أننا نود أن نضع بعض الحدود لهذه التفسيرات .

حقيقة كان فى قرار التأميم معنى الرد الحاسم على موقف أراد الغرب به إذلال مصر وإهانتها ، ولكن الإطار الذى تم فى خلاله هذا القرار أكثر اتساعاً من هذه الدائرة الضيقة التى فرضت على تفسيره ، وهو يتعارض كلية مع أى بحث دقيق للعوامل المؤثرة على السياسة الخارجية لمصر فى هذه المرحلة .

من هذه العوامل أن ثورة ٢٣ يوليو أعلنت مبادئ ستة هدفها تحرير هذا الوطن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وكانت ملامح ثورتها الاجتماعية واضحة منذ



الدكتور القيسونى وزير الاقتصاد المصرى
يستقبل يوجين بلاك مدير البنك الدولى

الشهر الأول حينما صدر أول قانون للإصلاح الزراعى فى مصر ، ومنها أن الثورة دخلت فى معركة ضارية مع الاستعمار البريطانى فى قناة السويس حتى تم لها إجباره على توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤ وخرج آخر جندى بريطانى من مصر فى يونيو ١٩٥٦ .

ومنها أن الثورة كانت لها أهدافها فى التقدم والتنمية ورفع مستوى الشعب المصرى بعد سنوات طوال من الفقر والحرمان ، وبرغم عدم بلورة خطة التنمية فى سنوات ما قبل ١٩٥٦ ، فإن الاتجاه إلى التخطيط وإلى استغلال موارد مصر بأكملها فى تطوير اقتصادياتها كان حقيقة أوجدتها الثورة ، وكان مجلس الإنتاج أحد الأسس التى اعتمدت عليها الثورة فى مجال التخطيط فى تلك المرحلة .

إذن كانت هناك عوامل تطلب وتلح فى التحرر الاقتصادى وتصفية الاحتكارات الأجنبية فى مصر حتى يخلص لها استقلالها الاقتصادى كما خلص لها استقلالها السياسى .وهى أهداف اقترنت بالثورة منذ قيامها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولقد كانت قناة السويس عملية استعمارية خطيرة ، فهى مفتاح الاحتلال لمصر ، وكانت الشركة العالمية تحتمى وراء الامتيازات الأجنبية ووراء المستعمر ولم تتمكن حكومات مصر من النفاذ على أية صورة إلى هذه الشركة إلا بالصورة التى أرادتها وعن طريق تعيين كبار الشخصيات فى مجلس إدارتها وليكونوا لسان حال لها أمام الحكومات المصرية فى فترة ما قبل الثورة .

وكانت هذه الشركة عملية احتكارية استغلالية ، فمصر التى ساهمت بـ ٩٧ ٪ من تكاليفها لم تكن تحصل على شىء يذكر . . وفى ميزانية الشركة لسنة ١٩٥٥ كان صافى ربحها حوالى مائة مليون دولار لم تكن مصر تحصل منها إلا على نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٣ ملايين دولار .

وقد حاولت حكومة الثورة فى ١٩٥٥ أن تعدل من هذه الأوضاع الاستغلالية للشركة ، وبدأت مفاوضات معها حول عدة مسائل :

١ ـ تنفيذ التزام الشركة بإقامة ميناء على بحيرة التمساح .

٢ ـ مضاعفة عدد المرشدين المصريين .

٣ – زيادة حصة مصر فى الرسوم .

٤ – استثمار الشركة لأرباحها فى مشاريع التنمية الاقتصادية .

٥ – أن يكون نصف أعضاء مجلس الإدارة من المصريين الذين تعينهم الحكومة .

٦ – أن تمثل الحكومة المصرية فى لجنة الشركة الإدارية العليا .

وقد وقفت الشركة موقف الرفض من هذه الطلبات ، وتمسك الجانب المصرى بموقفه وبدأ فى فضح المخالفات التى ارتكبتها الشركة ضد القوانين المصرية التى تلتزم بها .

وتمسكت الشركة بأن لها « مكانة قانونية خاصة » تتمتع بها منذ إنشائها وإن أى تغيير فيها يتطلب الاتفاق المتبادل .

ولقد تمت هذه المباحثات وسفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على علم بها واطلاع على مايدور من مفاوضات . وكتب السيد همفرى تريفيليان السفير البريطانى إلى حكومته : « تبنت الحكومة المصرية أساليب جديدة للتسلل إلى الشركة لتوسيع اشتراك مصر فى إدارتها وتسيير أعمالها إلى أقصى حد ممكن ، وللحصول على أكبر قدر ممكن من المال » – وأشير هنا إلى تعليق تيرنس روبرتسون فى كتابه «الأزمة» « أن الموظف البريطانى كعادة زملائه يفسر المطامع الطبيعية الوطنية على أنها طمع وابتزاز » ولقد كان المفروض – كما يقول وبرتسون – أن عهد عبد الناصر عهد وطنى النزعة وأن قناة السويس تعتبر أهم مورد طبيعى لمصر بالرغم من أن شقها تم بصورة اصطناعية .

وفى شهر مايو سنة ١٩٥٦ وقعت اتفاقية مع الشركة تقضى بأن تستثمر فى مصر سنويًا ثلاثة ملايين جنيه لمدة سبعة أعوام .

كان هذا نتيجة مباحثات سنة ونصف سنة مع الشركة العالمية لقناة السويس وكان السكوت على هذا الوضع ليس فقط إهداراً لحقوق مصر الطبيعية ولكنه تغاض عن مبادئ الثورة فى التحرر السياسى والاجتماعى .

ولقد كشفت هذه المباحثات ليس فقط عن سوء نية الشركة فى معاونة مصر



السفير المصرى أحمد حسين فى واشنطن

بجزء من أرباحها فى مجال التنمية ولكن عن حقيقة أخرى خطيرة وهى أن الشركة ومن ورائها الدول المستفيدة منها تطمع فى مد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨ على أساس أن مصر لن تستطيع إدارة القناة . وكان يفسر هذا الموقف رفض الشركة زيادة عدد المرشدين أو الموظفين المصريين فى مجلس الإدارة أو فى الشركة نفسها .

ليس هذا فقط ، بل إن الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية صرح فى شهر مايو سنة ١٩٥٦ « إننا ندرك أهمية اتخاذ الترتيبات الصالحة واللازمة لضمان مستقبل القناة ولكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة لا بد لنا من بحث الموضوع مع الحكومة المصرية وأن تكون الخطوة الأولى معرفة ما ستكون عليه المشكلة فى سنة ١٩٦٨ من الناحيتين المادية والتجارية ولا ريب أن شركة القناة تتولى الآن دراسة هذه المشكلة بمنتهى الدقة والعناية » .

وفى مجلس العموم وقف أحد الأعضاء ليطلب من حكومته أن تعمل بالتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة على التأكد من وضع تسوية مرضية لمستقبل القناة .

حينئذ أعلن السيد أنور السادات « أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وأن مصر لن تسمح بأن تؤلف ثغرة تهدد سياسة البلاد واستقلالها وعلى بريطانيا أن تتوقف عن التدخل فى شئون مصر » .

أمام كل هذه الاعتبارات كان لا بد للقيادة الثورية أن تنتبه إلى الخطر القائم وأن تضع كافة الاحتمالات فى الحسبان وتبدأ فى الإعداد لتسلم قناة السويس دون قبول مثل هذه المطالب الجديدة حول تسوية جديدة بعد انتهاء الامتياز . ومن هنا كانت حتمية التأميم ، فى إطار الثورة السياسية والاجتماعية ، وإنما جاء التوقيت نتيجة لظروف معينة أدت إلى الإسراع فى اتخاذ هذا القرار . ولقد عبر الرئيس عن هذه الحقيقة فى حديث له مع الإذاعة البريطانية حينما أشار إلى أنه فكر فى التأميم قبل سنتين ونصف سنة من إعلان القرار .

تبقى بعد ذلك نقطة لها ارتباطها الكامل بكل ما تقدم .

لقد كشفت هذه المفاوضات عن الحاجة لدراسة أوضاع الشركة وأكدت ضرورة الاستعداد لأية تطورات محتملة أو ضغوط مستقبلة ؛ ولذلك كانت الأجهزة المختلفة تتولى دراسة وبحث موقف الشركة طوال فترة المفاوضات ووضعت

تقارير مسبقة عنها تمهيداً لاتخاذ موقف يسمح بالمحافظة على مصالح مصر ، وفى اعتقادى أن الهدف الرئيسى من وراء هذه الدراسات كان تحقيق التأميم فى الوقت المناسب دون أن يرتبط ذلك بتمويل السد العالى ، ولكن كما سبق القول كان سحب عرض التمويل دافعاً محركاً ليأخذ القرار طريقه إلى النور .

من هنا نستطيع القول بحتمية التأميم فى إطار الثورة السياسية والاجتماعية وأن توقع الرئيس رفض تمويل مشروع السد العالى كان له أثره المباشر فى التعجيل بالتنفيذ وليس فى التفكير فى هذا القرار .

ولقد كانت الحكمة السياسية فى هذا القرار أن الانتظار حتى انتهاء الامتياز كان سيخلق مشاكل وصعوبات لا حد لها . يعطى الشركة فرصة الإعداد لتلك المرحلة ، ولذلك فإن المفاجأة ومواجهة الخصم بالأمر الواقع حققتا أهدافهما على الصعيدين الوطنى والخارجى .

إن وصف أحد الأمريكيين للموقف بعد التأميم فيه كثير من الصحة عندما ذكر أن سحب تمويل السد العالى لم يكن السبب الحقيقى ولكنه ضغط على زناد التأميم .

مفاجأة التأميم :

وقد كشف رد الفعل وأوضحت الدراسات المختلفة أن قرار التأميم كان مفاجأة ضخمة لقوى الغرب .

وهنا تظهر حنكة السياسة المصرية فى التمويه باستمرار المفاوضات مع الشركة وفى الوقت نفسه الإعداد لهذه الضربة بحيث تعمل المفاجأة بكل ما تحتويه من عوامل وتفاعلات أثرها فى شل حركة الخصوم لفترة ما تساعد على استجماع القوى وتنظيمها لمواجهة التطورات التالية فى السياسات المضادة .

ويجب أن نذكر هنا أن السرية التى أحاطت بهذه العملية كان لها دورها فى نجاح المفاجأة ، فقد كان المعروف أن عدداً محدوداً جداً يعلم بالخطة وظهر أن كفاءة القيادة التى تولت العملية واستعدادها الكامل دفعا بالتأميم إلى طريق النجاح .

وإذا نظرنا إلى آثار هذه الخطوة فى مجال العلاقات الدولية لوجدنا أن هذه المفاجأة غير المتوقعة من جانب الدول الكبرى أفقدتها الكثير من قوتها وتنظيمها . فالدول الكبرى لا تتوقع أن يختل ميزان القوى فى غير صالحها أمام دولة صغيرة نامية . وقد ثبت أن أياً من وزارات خارجية واشنطن أو باريس أو لندن قد توصلت إلى تقدير للموقف يشير إلى احتمال التأميم . ويشير فاينر إلى الوضع السابق بوصفه أنه كان مفاجأة ونكبة سياسية تسبب فيها دالاس ، وأن القصور فى معرفة نوايا مصر يعنى أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن على علم بحقيقة الأوضاع فى الشرق الأوسط .

شرعية التأميم :

دون أن ندخل فى تفاصيل قانونية حول شرعية التأميم يحسن أن نلم بالمبادئ الأساسية التى استندت إليها مصر فى تأكيد مشروعية تأميم شركة قناة السويس ، والإشارة إلى هذه النقطة تسمح بعرض أهم ما استندت إليه بريطانيا وفرنسا فى الدعوى المضادة بعدم قيام هذه المشروعية أو أن التأميم خرق لمبادئ القانون الدولى .

أول ما يجب إلقاء الضوء عليه أن معاهدة ١٨٨٨ سلمت بملكية القناة لمصر وبأن شركة القناة شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، وأول من سلم بهذا الرأى الشركة نفسها عندما طلبت من الأستاذ فيدل عميد كلية الحقوق فى باريس أن يقدم رأيه فى هذا الموضوع ، فأجاب بأن الامتياز الممنوح للشركة يتناول جانباً تنظيمياً للدولة مانحة الامتياز ولها أن تتخذ فى شأنه ومن جانبها ما تراه من إجراءات وأن هذا الجانب التنظيمى يشمل كل إجراء يكفل حسن سير المرفق ويشمل كل إجراء تتخذه قبل موعد انتهاء الامتياز لضمان قيام المصريين بإدارته بكفاءة . . . وأن الشركة شركة مساهمة مصرية ، ومن حق مصر إخضاعها لكل تشريع تصدره وأى محاولة من جانب الشركة لعدم الخضوع للتشريع المصرى هو حط من شأن القيم القانونية ولا تستجيب مع واقع الحال . . .

وإذا كانت الشركة مصرية وتخضع للقوانين المصرية ، فالتأميم يعتبر أمراً من الشئون الداخلية لمصر .

ماذا قدمت بريطانيا وفرنسا من حجج ضد هذا الوضع القانونى ؟

كان أساس ما استندتا إليه أن معاهدة ١٨٨٨ تشير فى مقدمتها إلى أن الغرض من هذه الاتفاقية وضع نظام نهائى يهدف إلى ضمان حرية المرور فى القناة لجميع الدول .

وربط بعض الفقهاء بين هذا النظام النهائى والشركة وهو رأى مرفوض كلية باعتبار أن المقصود بالنظام ما تضمنته الاتفاقية من أحكام لتنظيم حق المرور فى السلم والحرب .

ثم يجيء الاتجاه الذى ساد رداً على التأميم بأن معاهدة ١٨٨٨ تؤدى إلى تقرير مبدأ « دولية القناة » واعتبارها منشأة عالمية تخص جميع الشعوب على أساس ماورد فى المعاهدة من أحكام خاصة بحرية المرور لجميع الدول ، إلا أن فكرة دولية القناة تعتبر بدورها مردودة باعتبار أنها تؤدى إلى نزع القناة من ملكية سيادة الدولة المصرية واعتبارها تابعة لجميع الدول ، وهو ما يتعارض مع نصوص المعاهدة والفرمانات السابقة عليها وكلها تشير فى وضوح إلى أن مصر هى التى حددت نظام الملاحة فيها وأنشأت رسوم المرور كما أن مصر هى المسئولة عن تنفيذ المعاهدة وهى الضامنة لحرية المرور والملاحة فى القناة ولها حقوقها الخاصة فى حالة الدفاع عن نفسها .

ولقد تنبهت الدبلوماسية المصرية إلى محاولة الخلط بين شركة القناة ومبدأ حرية الملاحة وعملت منذ البداية على إيضاح الفارق بين الوضعين وكان لهذا الموقف الثابت أثره فى تعديل عدد من الدول لمواقفها .

وإذا كان البعض يتساءل عن الصلة بين السياسة الخارجية وقواعد القانون الدولى أو مدى التزام السياسة الخارجية بتلك القواعد فإن قضية تأميم قناة السويس تعتبر مثالا حياً لأمرين :

١ ــ قيمة وأثر المشروعية للقرار الذى تتخذه الدولة فى تدعيم موقفها الدولى والدفاع عن مركزها أمام خصومها .

٢ ــ آثار هذه المشروعية فى الوصول إلى تأييد غالبية الدول للقرار وحق الدولة فى اتخاذه .

ولقد كانت الأسابيع الأولى لأزمة السويس مثاراً لمناقشات قانونية عديدة ، ولكن قوة حجج وأسانيد مصر أدت إلى ثباتها فى موقفها وعدم تأثرها بما قدمه الخصوم من آراء وحجج مضادة، فقد كانت قواعد القانون الدولى تؤيدها وتخدم سياستها الخارجية .

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه لولا هذه المشروعية وتسليم غالبية الدول بها لما اتخذت أزمة السويس هذا المسار فى الأمم المتحدة وحظيت مصر بأكبر غالبية دولية فى موقفها منذ البداية .

وقد كان تحقيق الأوضاع السابقة دليلا على مدى قوة القانون فى العلاقات الدولية وعلى أن الدول الصغرى تستطيع وهى تواجه الدول الأقوى أن تجد سنداً لها من القواعد القانونية المعترف بها .

ولقد لعبت أزمة السويس دورها السابق وأكدت أن مصر فى اتخاذ قرار التأميم لم تعارض المبادئ أو القواعد القانونية ، وبالتالى لم تمارس ما يسميه البعض بالدبلوماسية الانعزالية والتى تتفق مع القوى الحقيقية المعنوية والمتوقفة على التيارات السياسية الدولية والمقدرة حق قدرها فى الآونة الحديثة .

وإذا كان الاتجاه العام لتطور القانون الدولى محكوماً بقوانين التطور الاجتماعى للحياة الدولية الحديثة فإن قضية السويس مهدت لتطورات ضخمة فى هذا المجال ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن مبدأ حق الدولة فى استغلال مواردها وثرواتها الطبيعية قد أصبح مبدأ قانونياً وافقت عليه المجموعة الدولية ولم يكن هذا المبدأ محل قبول أو احترام قبل السويس ولم تكن الدول الكبرى أو الدول القوية تسمح بإمكانية الدول الصغرى فى تطبيقه مستندة إلى اتفاقيات ثنائية أو أوضاع مكتسبة فى دولة ما ، ولكن تأميم قناة السويس كان أول تحد لإرادة هذه القوى وتطبيق لهذا الحق الطبيعى وقد تقبلت أغلب المجموعة الدولية هذا الحق ووقفت بجانبه حتى وصلت إلى تأكيده كقاعدة قانونية متمشية مع قوانين التطور الاجتماعى للحياة الدولية الحديثة .

ومهما حاولت مجموعة من الكتاب — حتى الآن — التشكيك فى سلامة موقف مصر من الناحية القانونية ، فإن ذلك مردود عليه بأنه عندما وصلت قضية السويس

إلى الأمم المتحدة لم يساند هذا الرأى من المجموعة الدولية سوى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ودولتين من الكومنولث هما أستراليا ونيوزيلندا . وإذا كان هذا هو رأى المجموعة الدولية صاحبة الحق الأول فى وضع وتفسير قواعد القانون الدولى فإنه يعنى التسليم المطلق لمصر بحقها ومشروعية قرار التأميم .

ولكن هل تكفى المشروعية أو الأسانيد القانونية السليمة لمواجهة مثل الموقف الذى ظهر بعد التأميم ؟

الواقع هنا أنه ما لم تتحرك الدبلوماسية فى إطار مناسب لمثل هذه المواجهة فإن القضية مهما كان لها من أسانيد وحجج تفقد مقوماتها وتضعف فى غمار القوة السياسية التى تهاجمها فى حرب لا هوادة فيها .

ولقد تحركت الدبلوماسية المصرية فى الفترة التالية مباشرة للتأميم فى خطوات سريعة متلاحقة :

فهى قد وقفت بحزم ضد التهديدات فى الفترة التالية مباشرة للتأميم فأعلن الرئيس فى ٧/٢٨ أن مصر تعرف معنى الاستقلال والسيادة وأنها أعلنت التعبئة العامة لمواجهة الاستعمار وأساليبه وأن أى تدخل يعتبر تدخلا فى شئوننا الداخلية .

ثم أعلنت مع حزمها وتأكيدها لموقفها على لسان السيد على صبرى :

١ — إن التأميم لا يمس على أية صورة التزامات مصر الدولية .

٢ — إن مصر مصممة على احترام معاهدة ١٨٨٨ واتفاقية الجلاء الموقعة فى سنة ١٩٥٤ .

٣ — إن حرية المرور فى القناة لن تتأثر على أية صورة .

وأبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة بالتصريح السابق .

ومع هذه المواقف السياسية السريعة بدأت حملة دبلوماسية فى كل عواصم العالم وصدر كتاب أبيض عن السويس باللغات المختلفة وزع فى مختلف أنحاء العالم .

ثم دعت مصر الوفود الصحفية من مختلف الدول ليروا ويناقشوا على الطبيعة :

١ — أن القناة تعمل بكفاءة والملاحة تسير فيها بانتظام .

٢ — إهمال الشركة للمرفق وعدم تطويره .

٣ — مشاريع مصر المستقبلة للقناة .

وفى نفس الوقت كانت السياسة المصرية تعمل على طمأنة الدول إلى استمرار سريان الرسوم الجارية للمرور .

ولقد كان لهذه المواقف أثرها بالنسبة للرأى العام العالمى والموقف الدولى بوجه عام .

الفصل الثالث

ردّ الفعل

لم يكد الرئيس جمال عبد الناصر يعلن التأميم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ حتى كانت أصداء هذا القرار تهز العالم ، وتفاوتت ردود الفعل فى العواصم المختلفة على ضوء ظروف وسياسة كل دولة .

فنحن نواجه الآن ثلاثة أنواع من ردود الفعل : مؤيدة ومحايدة ومعارضة .

أما رد الفعل المؤيد لمصر فقد بدا طبيعياً وبحكم الواقع من جانب الشعوب العربية ، حقيقة تفاوت موقف الحكومات ، ولكن موقف الشعوب كان واحداً سواء فى بغداد أو عمان أو دمشق أو بيروت أو الخرطوم أو طرابلس ، فكل الشعوب العربية دون أن تشذ منها واحدة وقفت تعبر عن فرحتها وتأييدها للمناضل جمال عبد الناصر .

ولقد وقفت الحكومات مع تفاوت فى الصدق والحماس ، مع اندفاع الجماهير العربية ، حتى بغداد اضطرت إلى إعلان تأييدها لمصر .

ولقد ظهر وقتئذ أن الحكومات التى تجاوبت فعلا وعملا مع مصر كانت سوريا والسعودية والأردن (حكومة سليمان النابلسى) وكان ذلك منطقياً إزاء المحور الذى كان قائماً فى تلك الفترة بين القاهرة وبين عواصم هذه الدول يجمعها موقف موحد إزاء حلف بغداد والسياسة البريطانية فى المنطقة .

يضاف إلى هذه الدول لبنان وقد خرجت عن موقفها المحايد إلى حد إصدار مجلس النواب اللبنانى قراراً بتأييد مصر فى ٢٩ يوليو وكانت المظاهرات تجتاح ربوعها تأييداً لمصر فى موقفها وسياستها المتحررة .

لم يكن من الممكن للحكومات المعادية للقاهرة أن تتخذ موقفاً غير التأييد فأصدرت الجامعة العربية قراراً بتأييد مصر .

وشهد الشرق العربى مظاهر انفجارات شعبية فى كل مكان وازداد الإيمان بالقومية العربية وبالسياسة التحررية لمصر ، وعقدت اجتماعات التأييد فى كل

بلد عربى ووقفت الحركة العمالية العربية موقفاً رائعاً عندما أصدر اتحاد العمال العرب قراره بالإضراب احتجاجاً على التهديدات الموجهة ضد مصر وتأييداً لها فى سياستها .

ولقد كان رد الفعل هذا طبيعياً لعدة أسباب :

١ ـ فمثل هذا القرار تعبير صادق وأمين عن مبادئ الثورة السياسية والاجتماعية وشد لأزر القوى المتحررة فى المنطقة العربية التى اعتبرت التأميم خطوة إيجابية للقضاء على الاستغلال الأجنبى وهدماً لنفوذه السياسى فى الأرض العربية .

٢ ـ ثم إن هذا القرار ضرب الإمبريالية للمرة الثانية، فالضربة الأولى قام بها مصدق وتداخلت ضده كل قوى الاحتكارات البترولية ممثلة فى دول الغرب لتحطمه وتحطم معه آمال شعب إيران ، وكان تأميم القناة الضربة الثانية وتمت بنجاح مما قوى من الجبهات الوطنية المتحررة فى كل قطر عربى.

٣ ـ وكان للقرار تأثير معنوى على ثوار الجزائر ، فى ازدياد حماسهم وإيمانهم بالنصر بعد أن ضربت مصر مصالح فرنسا على النحو الذى تم به فى التأميم ثم أعلنت أنها على استعداد لدخول المعركة دفاعاً عن حقوقها .

٤ ـ وعبر القرار عن إيجابية وفعل فى إطار المفهوم التحررى الجديد للقومية العربية فهى ليست دعوة مجردة من معانى التحرر السياسى والاقتصادى ولكنها تحمل فى جوهرها هذه المعانى وقد طبقتها مصر قولا وعملا .

وبذلك لم تعد مصر وحدها فى المعركة فإذا كان التأميم قد أعلن فى ٢٦ يوليو فإن اليوم التالى مباشرة أظهر للعالم أن شعب مصر تقف معه شعوب الأمة العربية بل إن حكوماتها وقفت نفس الموقف وبذلك حققت السياسة المصرية أول انتصار لها فى ميزان القوى بضم أصوات عشر دول معها فى المعركة .

ثم توالى التأييد وتوالى بالتالى ازدياد القوة المصرية فى سياسة القوة التى أعلنتها بريطانيا وفرنسا .

فأعلنت الهند تأييدها لمصر وأعلن نهرو أن تأميم مصر للقناة علامة ضعف السيطرة الأوروبية على آسيا والشرق الأوسط والتى استمرت أكثر من مائة عام .

وأعلنت يوجوسلافيا تأييدها لمصر تأييداً مطلقاً إلى أبعد حد، ثم حدد الاتحاد السوفييتى موقفه حينما أعلن خروشوف فى استاد لينين يوم ٣١ يوليو مشروعية التأميم وأنه لا يفهم ثورة بريطانيا وفرنسا على التأميم لأنه لا يمس فى الواقع هاتين الدولتين وإنما مجموعة صغيرة من الانتهازيين الاحتكاريين، وفى ٥ أغسطس أعلنت الصين تأييدها لمصر .

إذن بدأ الموقف السياسى يتحول لصالح مصر ، فالاتحاد السوفييتى وقف بكل قوته إلى جانبها . ثم أقطاب الحياد ومجموعة باندونج يتخذون نفس الموقف فى الوقت الذى بدا فيه أن ميزان القوى يختل فى غير صالح بريطانيا وفرنسا .

ولقد كانت الظروف الدولية فى سنة ١٩٥٦ ـ وهى غيرها اليوم ـ تسمح بخلق مثل هذا التوازن الجديد لصالح مصر .

فالكتلة الشيوعية متحدة الكلمة وميزان التفوق العسكرى الروسى فى ميدان الصواريخ البعيدة المدى يسمحان لها بثقل كبير فى ميزان القوى مع الغرب .

ومؤتمر باندونج خلق مجموعة جديدة استطاعت أن تعلن مبادئ جديدة للعالم ويكون لها بفضل إجماعها واتحاد كلمتها ثقل دولى لا تستطيع أى من الكتلتين المتصارعتين إنكاره، والصين نجحت عن طريق هذا المؤتمر فى أن تتحرك على المسرح الدولى وتؤكد مركزها وقوتها .

ولم يكن من الممكن للاتحاد السوفييتى أن يترك فرصة ظهور مجموعة الحياد الإيجابى دون أن يقف بجانبها . فهى فى حد ذاتها تحقق له إضعافاً للاستراتيجية الغربية التى تسعى إلى إحكام الحصار حوله، بسلسلة من الأحلاف العسكرية ثم عزله سياسياً واقتصادياً عن طريق الدول التابعة والسائرة فى فلكها .

ومن هنا كان الثقل الدولى الذى يساند مصر له وزنه بالإضافة إلى عدد من الدول الأوروبية كاليونان وإيطاليا وإسبانيا والدول الإسكندنافية ثم عدد من دول أمريكا اللاتينية التى ظهر منذ البداية أنها لا تريد أن تقحم نفسها فى النزاع أو تتخذ موقفاً معارضاً لمصر وبالتالى معارضاً لمصالحها الاقتصادية فيها وفى الدول العربية .

فى بريطانيا :

فشلت بريطانيا فى تنفيذ مخططاتها فى استعادة نفوذها التقليدى فى منطقة الشرق الأوسط عن طريق قيادة حلف جديد تكون لها فيه الزعامة والتوجيه وتخدم به فى الوقت نفسه استراتيجية دالاس فى سنة ١٩٥٥ ، وقد كانت الضربات المتتالية التى وجهتها القوى العربية المتحررة ضد حلف بغداد ثم محاولة جرّ الأردن إليه مؤثرة فى انكماش الحلف حيث بدأ وفى شعور الحكومة البريطانية أن المحاولة التى قامت بها قد فشلت فعلا وأن دورها التاريخى فى المنطقة يتضاءل ، خاصة وقد بدأت تلمس عدم حماس دالاس لمشاريعها ومعارضته لأى مبادأة من حلفائه أو زعامة لهم فى أية منطقة باعتبار أن عهد الإمبراطورية البريطانية كإحدى القوى الرئيسية فى العالم قد ولّى ، وأنها فى المرتبة الثانية ويجب أن تعترف بذلك وتسلم للسياسة الأمريكية بصدارتها .

ولقد ظهر لنا من خلال مقابلة الرئيس لسلوين لويد فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ مدى المرارة التى كانت تحس بها بريطانيا إزاء ما تواجهه من مشاكل وعقبات فى طريق استراتيجيتها فى منطقة الشرق الأوسط ، ومن المؤكد أن هذه المرارة انطبعت على تقديرات الساسة البريطانيين فى أوائل عام ١٩٥٦ .

وفى مذكرات إيدن يوضح القلق الذى عبر عنه لأيزنهاور خلال لقائهما وتناولهما سياسة مصر واتفاقهما على استخدام تمويل مشروع السد العالى للضغط على جمال عبد الناصر ودفعه إلى الاعتدال فى مواقفه المضادة للاستعمار . وليست التعليمات التى تلقاها السفير البريطانى فى واشنطن وأبلغها إلى دالاس play it long سوى تعبير عن شخص بلغ به الضيق مبلغه ويحاول التمسك بأهداف الصبر عسى أن يجد حلا للمشكلة التى تواجهه .

وقد يتم التساؤل ونحن أمام هذا الموقف القلق المشحون عما إذا كانت بريطانيا بإمكانياتها لم تكن قادرة على عمل شىء ضد عبد الناصر وسياسته .

لم يكن من الممكن لبريطانيا أن تتدخل فى مصر فى ١٩٥٥ أو ١٩٥٦ كما كان الحال قبل سنة ١٩٥٢ لأن السياسة المصرية استطاعت فى كفاءة أن تغير من الأوضاع التى كانت تعيش فيها مصر تحت رحمة بريطانيا سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً . فالموقف الذى خلقته هذه السياسة كان منع أى تدخل سافر من الداخل — والقوات البريطانية كانت فى مصر وقتئذ — ضد الثورة فسواء

من حيث وجود رأى عام واع ضد الاستعمار ، وبدأ معركته فور الثورة ضد قواته المعسكرة فى القناة ، أو رأى عام عربى انطلق مع تيار القومية العربية ضد المصالح الاستعمارية أو سياسة الحياد الإيجابى التى اتبعتها مصر ومساهمتها فى باندونج ، أو فى دائرة الاتصالات الدولية الواسعة التى وازنت بها بين الشرق والغرب . كل ذلك كان يمنع التحرك البريطانى ضد مصر . بل يضطره إلى الانكماش فى مواقعه يصحبه فيها كثير من الضيق والألم .

وفى وسط هذا الجو المشحون وفى مساء ٢٦ يوليو وعلى مائدة العشاء التى أقامها إيدن تكريماً للملك فيصل ونورى السعيد أبلغ النبأ وسمع به المدعوون وانبرى نورى السعيد ليقول لإيدن « اضربه ضربة شديدة واضربه الآن ». عبارة قالها الرجل بانفعال ليسمعها أكثر من شاهد ليقدم للتاريخ هذه الشهادة خاصة وقد ضاع قائلها تحت أقدام الشعب العراقى يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ولدينا تفاصيل عديدة ومثيرة عن رد فعل بريطانيا أو رد فعل إيدن على وجه الخصوص فى الأسبوع الأول للأزمة . . .

فى نفس الليلة اتصل إيدن بالقائم بالأعمال الأمريكى وقال له : لقد وضع المصرى إبهامه على قصبتنا الهوائية .

وفى نفس الليلة أيضاً جمع إيدن وزارته لبحث الموقف واستقر الرأى فى هذا الاجتماع الذى استمر ساعتين ونصف الساعة على إعداد خطة عسكرية لضرب مصر فى خلال عشرة أيام وخصص لها مبدئياً ٥ ملايين جنيه إسترلينى وأحيط السفير الفرنسى والقائم بالأعمال الأمريكى بخطورة الموقف وقرار بريطانيا مواجهته .

ويقول هنرى أزو « وهكذا يقرر إيدن منذ البداية رد بريطانيا ومداه أيضاً وهو الضرب دون أن يثير عداء العالم العربى والاستمرار فى المحافظة على هيبته واحترامه أمام العرب بفضل استعراض القوة ، وهذه وجهة نظر تختلف تماماً عن رأى الدوائر السياسية والفرنسية الحاكمة حينذاك الذى يتمثل فى الرغبة فى ضرب العرب بغية إنقاذ الجزائر الفرنسية » .

إن هذا التحليل هو أقرب إلى الواقع المرير الذى واجهته السياسة البريطانية نتيجة لموقف القاهرة وسياستها العربية وهو يشير إلى أن عجز السياسة البريطانية

قد بلغ مداه وأنه تحقق لها الفشل فى تحقيق أهدافها وأن الموقف كما رأته أصبح يتطلب استخدام القوة .

ماذا يقول إيدن ؟ : « لقد عقدت الحكومة عزمها على حماية مصالحنا الجوهرية فى هذه المنطقة من العالم ولو بعمل عسكرى إذا اقتضى الأمر ، وقد قررت الحكومة اتخاذ الاستعدادات اللازمة وحتى إذا كان على حكومة صاحبة الجلالة أن تعمل وحدها فإنها ما كانت لتتردد فى استخدام القوة للمحافظة على مركزها » .

قررت الحكومة البريطانية استخدام القوة فى نفس يوم التأميم وهو دليل قاطع على أن تأميم شركة قناة السويس لم يكن فى واقعه سوى الزناد الذى حرك هذه الرغبة فى القضاء على ثورة مصر . تماماً مثلما كان رفض سحب تمويل السد العالى الزناد الذى عجل بتنفيذ تأميم القناة .

إن هذه الحقيقة التى تاهت وسط ضجة التأميم والدعاية الموجهة ضد مصر لا يجب أن تغيب عن أذهاننا . إن القضية التى أثارها التأميم كانت أعمق أثراً وأكثر اتساعاً من قناة السويس . لقد كان فى رأى بريطانيا أن الوقت قد حان لمواجهة مصر فى سياسة قوة تحدد صاحب السلطة والقوة السياسية فى المنطقة . . . مصر أم الغرب أو بريطانيا على وجه الخصوص .

وفى ٢٧ يوليو كانت الجلسة الصاخبة لمجلس العموم والتى اشتركت فيها المعارضة البريطانية بزعامة جيتسكل فى إبداء الاستياء من التعسف غير المشروع الذى اتخذته الحكومة المصرية .

وانطلقت الصحافة البريطانية فى حملة غريبة محافظة وعمالية ومستقلة ضد مصر . فصحيفة الديلى هرالد (عمالية) تقول : « لا مجال لهتلر جديد » والتايمز المحافظة توالى المطالبة باتخاذ قرار حاسم ومقاومة المعتدى ، ولم تشذ عن هذا الاتجاه سوى الجارديان لسان حال الأحرار التى رفضت الانسياق فى هذا التيار الجارف .

وفى ٢٧ يوليو أيضاً تلقى رؤساء أركان الحرب تعليمات بإعداد خطة العمليات اللازمة لاحتلال القناة وضمان الاستيلاء عليها .

وفى نفس اليوم أرسل إيدن برقية إلى أيزنهاور يوضح له خطورة سيطرة ناصر

على القناة وأن النفوذ البريطانى والأمريكى سيتحطم نهائياً إذا لم تتخذ خطوة حازمة . وانتقل فى هذه الرسالة إلى الإشارة إلى المخاوف من اقتطاع البترول عن الغرب نتيجة التأميم .

ويستطرد إيدن ليقول إنه لا يجب أن نسمح لأنفسنا بالدخول فى مناقشات قانونية حول حق الحكومة المصرية فى تأميم شركة تعتبر شركة مصرية أو عالمية وحول قدرة مصر على سداد أقساط التعويضات لأنه يشعر أنه يجب « مواجهة ناصر على نطاق دولى أوسع » . . . ولن نصل إلى تحقيق أغراضنا بالضغط الاقتصادى وحده . . . يجب أن نكون مستعدين فى النهاية لإعادة ناصر إلى رشده عن طريق استخدام القوة . . .

رسالة توضح مرة أخرى أن بريطانيا وإن سلمت بمشروعية التأميم أو قدرة مصر على تعويض حملة الأسهم فإنها لا تريد النظر إلى القضية من هذه الزاوية وإنما تريد منذ البداية مواجهة ناصر واستخدام القوة .

بعد هذا يحاول إيدن فى مذكراته أن يضلل التاريخ ليقول إن محاولة البحث عن حل سلمى كان الهدف الأول للحكومة البريطانية .

وقررت الحكومة البريطانية تجميد الحسابات والأرصدة المصرية وحظر تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى مصر ومنع خروج أربع سفن حربية موجودة فى الموانى البريطانية .

ولقد كتب إيدن فى مذكراته أن بريطانيا ستعمل وحدها إذا اقتضى الأمر ، ولكن هل كان مثل هذا الحديث يتفق مع واقع الأحداث فى لندن وهى تنفى هذا الادعاء جملة وتفصيلا ؟ !

فإيدن وهو يجتمع بوزرائه فى مجلس حرب مساء ٢٦ يوليو اتصل فى نفس الليلة بكل من القائم بالأعمال الأمريكى والسفير الفرنسى ثم اتصل تليفونياً بكريستيان بينو فى باريس ثم بعث برسالة إلى أيزنهاور يطمع من خلال سطورها فى موقف مشترك مع الولايات المتحدة وفرنسا . كل هذه الاتصالات والرسائل تتعارض مع ما ذكره إيدن وتدفع إلى الاعتقاد بأن بريطانيا لم تكن واثقة من قدرتها السياسية

والعسكرية لمواجهة مصر وجهاً لوجه، والأمر هنا ليس القوة العسكرية البريطانية فى مواجهة القوة العسكرية لمصر ولكنه الموقف الذى خلقته السياسة المصرية ، وأوضحناه آنفاً والذى أعجز بريطانيا عن التحرك قبل التأميم وقد كان هو نفسه الموقف الذى واجهته بعد التأميم خاصة وأن التأييد الذى نالته مصر أوضح لإيدن أن قوة المعسكر الاشتراكى وقوة الدول المحايدة إلى جانب مصر وهو ما يتطلب من بريطانيا تدعيم كفتها فى هذا الميزان .

ولا ينفى ذلك أن بريطانيا بدأت فى إعداد خططها العسكرية لأن الموقف الذى سيظهر فيما بعد يوضح أن الأسبوع الأول فى أزمة السويس كشف عن افتقارها الرهيب للتأهب لمثل ما تتطلبه عمليات عسكرية ضد مصر .

خطوات إيدن ، إذن، حتمتها الضرورة السياسية وفرضتها الضرورة العسكرية.

لقد عاش الشعب البريطانى فى هذا الأسبوع تحت حملة رهيبة من الدعاية المنظمة والمنسقة ووجد لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية حزبى المحافظين والعمال يتفقان فى الرأى فى قضية سياسية .وخلال هذه الحمى ضاعت أصوات مصر التى تعلن احترام معاهدة ١٨٨٨ وحق المرور لجميع السفن أو تعويض حملة الأسهم فى الشركة المؤممة .

فى فرنسا :

يختلف دور فرنسا فى الشرق الأوسط عن دور بريطانيا فيها فى سنوات ما قبل التأميم، فمنذ جلائها عن سوريا ولبنان وهى تحس بالدور الذى تلعبه السياسة البريطانية فى دفعها خارج المنطقة وقطع خطوط الرجعة على سياستها . وكان شعور فرنسا بالمرارة من بريطانيا واضحاً حينما خرج إلى الوجود حلف بغداد . فلم تقره ولم تقبله ووقفت بعيداً عن هذا المخطط البريطانى الجديد .

ولكن مع بداية ١٩٥٥ بدأت فرنسا تنظر إلى الشرق الأوسط وإلى القاهرة بالذات نظرة مختلفة . . فهناك فى الشمال الأفريقى وعلى الأرض الجزائرية ثورة تندلع والخيوط التى تجمعت فى باريس تشير إلى رباط وثيق بين الثوار فى الجزائر والثورة فى القاهرة . كان هناك إعداد وتخطيط بعيد المدى لهذه الثورة تم فى القاهرة فى



الغليان فى العالم العربى .

ظلال عميقة من السرية وفوجئت فرنسا بأن الجزائر التى يقطنها مليون مواطن فرنسى وسط عشرة ملايين من الجزائريين والتى اعتبرتها امتداداً للأرض الأم قد خرجت عن هذه المفاهيم وبدأت فى ثورة دموية فيها أكثر من تحد لها .

وبدأت هذه النظرة المحوطة بالشكوك تجاه القاهرة ، فى تحويل جوهرى فى السياسة الفرنسية مع القاهرة ولذلك لا بد من السعى إليها والتفاهم معها وإلا ستستمر فرنسا فى حلقة مفرغة قد تنتهى يوماً بقبولها استقلال الجزائر .

زيارة بينو للقاهرة فى مارس سنة ١٩٥٦ والتى أشرنا إليها سابقاً تمت فى الإطار المتقدم وسعياً لإقناع الرئيس عبد الناصر بكف يد مصر عن مساعدة الثورة فى الجزائر .

وبداية التقارب الفرنسى – الإسرائيلى ، وقد أشرنا إليه أيضاً فى الفصل الأول كانت مرتبطة بالنظرة الجديدة لفرنسا للشرق الأوسط .

وقد فشلت مهمة بينو وكان لا بد أن تفشل لسببين رئيسيين :

أولهما : أن بينو قدم لمصر والأخيرة تعلم مقدماً أن تحولا قد تم فعلا فى سياسة فرنسا تجاه إسرائيل وأن كميات ضخمة من الأسلحة توردها فرنسا لإسرائيل فى تعاون عسكرى جديد وبعد عدوان إسرائيل على غزة .

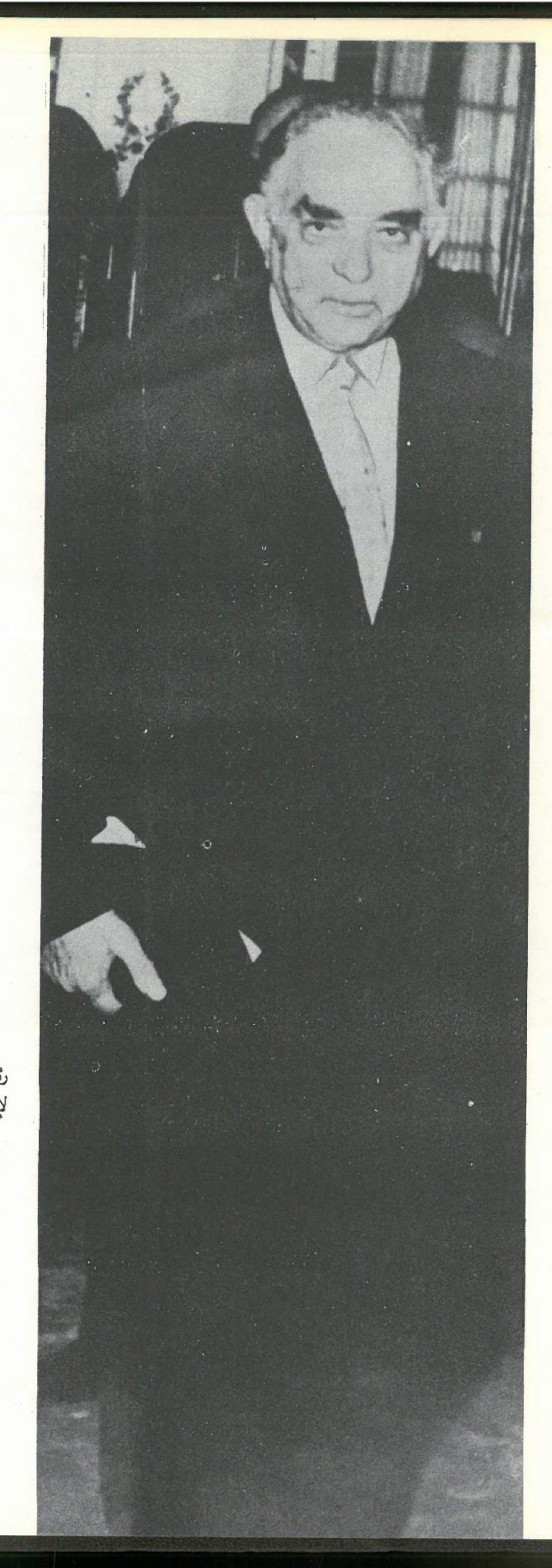
ثانيهما : أن بينو تصور أنه فى الإمكان خداع مصر عندما يشرح سياسة فرنسا من حلف بغداد أو استعدادها لإجراء انتخابات فى الجزائر حتى توافق مصر على وقف عونها للثورة الجزائرية .

قد يثور سؤال : هل كان من الممكن لمصر أن تناور فرنسا بدورها فتمنع ازدياد توثق العلاقات مع إسرائيل والتقارب الفرنسى – البريطانى الذى حدث ؟

ومن الطبيعى أن يثور هذا التساؤل والسياسة تطلب فى واقعها الكثير من المناورة ولكن هذه المناورة تتم إذا كنا نعلم أن الطرف الآخر جاد فى موقفه وأن الدلائل تستبعد مواقف أخرى له ضد مصالحنا .

ولكن فرنسا التى بعثت بينو فى هذه المهمة إلى القاهرة كانت هى فرنسا التى بعثت بجى موليه إلى لندن قبل أن يصل وزير الخارجية بثلاثة أيام أى فى ١١

رئيس وزراء العراق نورى السعيد قال لإيدن : « اضرب واضرب بشدة » !



مارس سنة ١٩٥٦ وقد اجتمع بإيدن وعاد فى مساء نفس اليوم إلى باريس بعد أن اتفق مع الحكومة البريطانية على انتهاج سياسة فرنسية — بريطانية مشتركة تنطوى على الشدة تجاه مصر .

وقد ذكر أزو فى كتابه أن بينو لم يكن يعلم عن مؤمراة لندن ضد عبد الناصر ولكن هذا الاحتمال نستبعده تماماً بالنسبة لوزير خارجية دولة مثل فرنسا وعضو فى الحزب الاشتراكى الذى يرأسه رئيس الوزراء جى موليه .

صورة من الخداع السياسى ومثال للمواقف التى واجهها الرئيس قبل تأميم قناة السويس ».

لماذا إذن المناورة ؟ لقد جاء بينو لخداع مصر وفشل فى مهمته .

ولو كان جاداً فى اقتراحه إجراء انتخابات فى الجزائر، لماذا لم تقم فرنسا بذلك؟ وهل كانت مصر ضد إجراء هذه الانتخابات ؟ !

ثم ما هذا الحديث عن موقف فرنسا من حلف بغداد يوم ١٤ مارس وقد تم التنسيق بين السياستين البريطانية والفرنسية يوم ١١ مارس ؟ !

جو مشحون آخر ضد مصر قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ فى العاصمة الفرنسية، وخطط تنفذ لضرب الثورة المصرية سواء عن طريق التعاون مع إسرائيل أو الاتفاق مع بريطانيا .

وخلال انعقاد الجمعية الوطنية مساء ٢٦ يوليو بلغ الخبر مسامع جى موليه وبينو وكانت المفاجأة ورد فعل عنيف من جانب النواب باستثناء نواب الحزب الشيوعى الفرنسى .

ولقد كان موقف فرنسا يتمثل فى كلمة بينو يوم ٣ أغسطس فى الجمعية الوطنية « سوف يضيع شمال أفريقيا كله إذا قدر لناصر أن ينتصر » وفى القول بأن التسليم لمصر بالقناة معناه تسليم الثوار فى الجزائر أكبر ورقة مربحة .

وقررت الحكومة الفرنسية التحرك العسكرى لضرب مصر وكلفت قادتها العسكريين بإعداد الخطط اللازمة ».

واتصلت الحكومة البريطانية بموليه وبينو ورحبا بالتشاور لاتخاذ خطوة موحدة

ضد مصر ، وفى الاتصالات المباشرة التالية والتى تمت فى لندن خلال الأسبوع الأول للأزمة كلفت القيادتان الفرنسية والبريطانية بإبداء آرائهما وعرض مالديهما من موارد فى الرجال والعتاد لتحقق ما تلقوه من توجيهات سياسية نصت على « التدخل المشترك فى مصر بقصد احتلال منطقة قناة السويس إلى أمد غير محدود » .

والواقع أن الحكومة الفرنسية كان يساندها فى ذلك الوقت الرأى العام — كما أشارت الإحصائيات — ومختلف السياسيين باستثناء الحزب الشيوعى الفرنسى ومرجع ذلك أن أسهم شركة القناة كانت فى يد صغار المساهمين من الطبقات العاملة والمتوسطة أى فى قطاع شعبى عريض، ثم إن الحكومة وجدت أن هذه هى فرصتها فى التخلص من الرئيس وسياسته فى تدعيم ثورة الجزائر . وكانت غالبية السياسيين ترى أيضاً هذا الرأى وعلى استعداد لتأييد أى انقضاض من أجل القضاء على الرئيس فى سبيل إنقاذ الجزائر.

يرتبط بهذه الجبهات قطاع آخر من اليمين الذى كان يتبنى قضية الدفاع عن إسرائيل ومنهم بعض العسكريين الفرنسيين ممن كانوا يقولون عن إسرائيل إنها آخر مستعمرة لنا وهؤلاء لعبوا دورهم فى تدعيم اتجاهات الحكومة نحو اتخاذ موقف عسكرى ضد مصر .

ثم الصحافة الفرنسية التى اتخذت موقفاً متطرفاً فى تأييد اتخاذ إجراء عسكرى ضد مصر وبالتالى زادت فى تعبئة رأى عام كان التأميم قد أثاره وتصور — نتيجة لتصريحات مصر — أن عبد الناصر عدوه الأول الذى يتسبب فى قتل المئات من أبناء فرنسا فى حرب الجزائر .

فى إسرائيل :

كان الصدى فى إسرائيل مختلفاً ، فلم يكن هناك مايدعو إلى عوامل جديدة لجو مشحون وحمى عدائية ضد مصر ، لأنه قبل التأميم كانت العوامل قائمة والجو المتوتر دواماً حقيقة واقعة تعيشها إسرائيل .

وفى عرض لتطورات فى المنطقة قبل التأميم ، بينا أن السياسة الإسرائيلية أوجست خيفة ، وعبرت عن قلقها وجزعها إزاء توقيع اتفاقية الجلاء فى سنة ١٩٥٤ ، فوجود

القوات البريطانية كان درعاً حامياً لإسرائيل ولا بد لكى تصل أية قوات مصرية إلى الجبهة أن تمر على القاعدة البريطانية والأمر كذلك بالنسبة للإمدادت وتموين هذه القوات .

وكما يبدو ، لم تقبل إسرائيل هذا الوضع الجديد حتى بعد أن خرجت بريطانيا بفكرة حلف بغداد إلى الوجود ونجحت فى ضم العراق إلى مجموعة دول هذا الحلف ثم سعت إلى ضم الأردن . فمثل هذا الحلف فيه الضمان لإسرائيل ويقدم لها حماية من نوع جديد تشترك فيه ، كقاعدة عسكرية غربية ، مع العراق الدولة العربية فى مواجهة ما سمى فى ذلك الوقت بالخطر أو التهديد الشيوعى .

ومع ذلك فإن التزام بريطانيا بسحب قواتها من منطقة قناة السويس خلق بالنسبة لإسرائيل موقفاً جديداً يهدد التوازن المزعزع الذى تعيشه ، ولم يمنع هذا القلق قيام حلف بغداد رغم الضمانات التى يقدمها لإسرائيل .

ولما كان هذا القلق حقيقيًّا ، فإن حكومة إسرائيل وضعت نصب أعينها حينئذ أن تمنع جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وفكرت فى أن تخلق حادثاً لكى تبرهن مقدماً للإنجليز أن الرئيس لن يحترم نصوص الاتفاقية النهائية التى سيوقعها معهم ، فدبرت إرسال السفينة التجارية الإسرائيلية « بات جليم» إلى مدخل قناة السويس . والهدف واضح :

١ ــ فإما السماح لها وهذا يهز من قدر وكرامة السياسة المصرية أمام الجماهير العربية التى تضمر الكراهية لإسرائيل .

٢ ــ وإما منع عبورها وحينئذ فإن الوعد بضمان حرية المرور فى القناة لن يكون إلا هباء .

ولكن تقدير إسرائيل للموقف كان كحد تعبير أحد المعلقين « صبيانيا » لأن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا على يقين من موقف مصر .

وفعلا منعت مصر مرور هذه السفينة واعتقلت طاقمها ، وفشلت إسرائيل فى تحقيق أهدافها ، ووقعت اتفاقية الجلاء فعلا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

وإسرائيل دولة تقوم سياستها على الانتهازية وخلق التوازن بين أكثر من جبهة

وصولا فى النهاية إلى أفضل المواقف التى تضمن لها بقاءها وحمايتها ، لذلك لم تكتف إسرائيل بحلف بغداد وضماناته ، فلجأت إلى الدولة الغربية التى عارضت الحلف وهى فرنسا بخطة جديدة تعتمد على :

١ ــ عناصر من اليمين المتطرف ومجموعة من العسكريين الفرنسيين كجماعة ضغط من أجل إرساء أسس جديدة للعلاقات الفرنسية الإسرائيلية .

٢ ــ الإفادة من ظروف حرب التحرير الجزائرية لإشعال نار الفتنة بين فرنسا ومصر التى تعاون ثوار الجزائر وأن مصر هى العدو المشترك لكل من فرنسا وإسرائيل .

استغلال العطف السياسى الطبيعى الذى يشعر به الاشتراكيون الفرنسيون على جهود إسرائيل فى بناء كيانها على أسس اشتراكية ، ولقد نشأ هذا العطف « الطبيعى » عند الاشتراكيين الفرنسيين ، كغيرهم من الاشتراكيين فى الغرب نتيجة نجاح إسرائيل فى أن تقنع هذه الجبهة الاشتراكية أنها تمثل التقدم والتحول الاشتراكى فى المنطقة ، ولا ريب أن مواقف الرجعية العربية فى الماضى عززت كثيراً من موقف إسرائيل .

يجب أن نقرر هنا ، أن إسرائيل نجحت فى تقديرها للموقف السياسى المحيط بها واستطاعت أن تحدد الموقع المناسب ، والوقت المناسب ، لتنفذ إلى السياسة الفرنسية .

حقيقة أن وضع إسرائيل الاستعمارى فى المنطقة ، يسهل عليها تحقيق هذه السياسة مع دولة استعمارية غربية ، ولكن إسرائيل استغلت ظروف انقسام فى هذا المعسكر الاستعمارى لتحقيق خطوة تعتبر من أنجح الخطوات التى قامت بها فى إطار سياستها الخارجية .

ولقد سافر شمعون بيريز إلى باريس فى سبتمبر ١٩٥٥ ، ولم يتصل بوزارة الخارجية ، وإنما بدأ اتصاله بالرأس المدبر فى جماعة الضغط اليمينية وهو بورجى مونورى وزير الدولة للشئون الجزائرية (يهودى) وتلاقت وجهات النظر ووافق على طلبات إسرائيل من الأسلحة .

ولما سقطت الوزارة الفرنسية ، أجريت انتخابات عامة فى يناير ٥٦ ، وتألفت الوزارة الجديدة برئاسة جى موليه لتضم ائتلافاً من اليمين واليسار ، واختار بورجى مونورى ليتولى وزارة الدفاع .

ولقد كان مونورى وزيراً محترفاً تولى الوزارة خمسة عشر مرة من خلال عشر سنوات وكان عضواً فى الجناح اليمينى للحزب الراديكالى ، واستطاع كوزير للدفاع أن يدفع عجلة التعاون مع إسرائيل ووجد فى بينو شريكاً له فى اتجاهاته واقتناعه بعد زيارته لمصر أنه لا بد من مهاجمة الرئيس عبد الناصر « ولو أدى الأمر إلى إنزال هزيمة عسكرية به ، والدولة الوحيدة التى يصلح وضعها الجغرافى لتحقيق هذه الأهداف العسكرية هى إسرائيل » — روبرتسون فى « الأزمة » .

أعلن التأميم وإسرائيل فى وضع جديد من التحالف مع فرنسا ووجدت عاملا جديداً تضيفه إلى عوامل نجاح خطتها السياسية ، بل شعرت أنه لم يعد من الصعب أن تضم بريطانيا إلى خطتها بعد أن اتخذت موقفها ضد مصر . كان موقف إسرائيل عند إعلان التأميم يتلخص إذن فى خطة سياسية جديدة مع فرنسا تؤتى ثمارها ، وموقف جديد يضيف نجاحاً وتدعيما للسياسة الإسرائيلية ويضع احتمالات كبيرة لتضم بريطانيا إليها .

وكان الترقب والانتظار لما ستسفر عنه تطورات الأحداث . . ولم يمض غير وقت قصير حتى تحركت إسرائيل فى صورة جديدة فى باريس . .

ففى ٢٨ يوليو ، بعد يومين من التأميم ، اجتمع عدد من الوزراء الفرنسيين وبعض السياسة والعسكريين مع مجموعة من الأجانب جميعهم إسرائيليون فى شقة فخمة قريبة من غابة بولونيا فى باريس .

ولندع هنرى أزو يكمل هذه الواقعة المثيرة : « لقد كان هذا الاجتماع أكثر الاجتماعات سرية فى حرب السويس كلها ، كانت نقطة البداية فى المناقشة هى أن تأميم القناة يقدم ذريعة لم تكن متوقعة لعمل عسكرى ضد ناصر . ولكن الإنجليز يريدون محاولة تحقيق هذا العمل بمفردهم بإشعال ثورة هم واثقون من إمكان قيامها فى القاهرة ، وقبلوا إشراك قوة فرنسية رمزية على الأكثر ، أى أنهم ينوون اتخاذ إجراء بالاتفاق مع العرب الطيبين الذين يقبلون الوصاية البريطانية — وليس

ضد العرب . فإذا استمر هذا الاتجاه فلن تكسب فرنسا شيئاً ، ذلك أن حكام مصر الجدد سوف يواصلون مساعداتهم للثورة الجزائرية ، وسوف تصبح إسرائيل فى موقف أسوأ لأنها ستكون محاصرة تماماً من جانب العرب الذين سيكونون متحدين حينئذ تحت رعاية الإنجليز ، وستظل كبش الفداء للحكام الجدد فى الشرق الأوسط .

والنتيجة هى أن عملا يجب أن يجرى لكى تكون إسرائيل على أية حال " شريكة فى الضربة " إن الحكومة الفرنسية — وعلى الأقل جميع الوزراء الذين يدخل فى اختصاصهم تنفيذ هذه العملية — مقتنعون بذلك . واتخذ قرار بإرسال وفود مختلفة ومتتالية إلى بريطانيا مهمتها جميعاً الضغط عليها لإقرار الفكرة . . . » .

وكانت هذه بداية المؤامرة الثلاثية . . .

الولايات المتحدة :

كانت لسياسة دالاس تجاه مصر وسحب تمويل مشروع السد العالى ، آثارها فى دفع مصر إلى إعلان التأميم .

وعندما أعلن التأميم ، كان دالاس فى بيرو على رأس وفد للتهنئة بتنصيب رئيس جمهوريتها الجديد .

وبلغت واشنطن ردود الفعل فى لندن وباريس ، وأثارت برقية القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن — عقب اتصال إيدن به — مخاوف وزارة الخارجية الأمريكية .

ثم وصلت رسالة إيدن إلى أيزنهاور وفيها الإشارة الواضحة إلى استخدام العمل العسكرى ضد مصر ، ومن لهجتها تزايدت المخاوف من تطورات خطيرة .

وكان فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية فى بيرو يشهد احتفالات رئيس الجمهورية الجديد ، وبلغته تطورات الأزمة هناك ، ولكنه لم يشأ قطع رحلته وآثر الانتظار لفترة تتضح فيها اتجاهات لندن وباريس .

ولم يكن الموقف فى رأى أيزنهاور ينتظر وصول وزير الخارجية ، فبعث بروبرت مورفى مساعد وزير الخارجية إلى لندن لبحث الموقف فى اجتماع ثلاثى مع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا ، كما اقترح إيدن فى رسالته ، وكما اقترح أيضاً جى موليه فى رسالة عاجلة بعث بها إلى الرئيس أيزنهاور .

وصل روبرت مورفى إلى لندن فى ٢٨ أغسطس كأول خطوة تقوم بها الحكومة الأمريكية فى الأزمة وكانت الخطوة الثانية التى تمت فى نفس اليوم احتجاج أمريكى لدى الحكومة المصرية إزاء التصريحات المعادية للولايات المتحدة فى خطاب الرئيس بالإسكندرية مما يتعارض مع علاقات الصداقة القائمة، ويلاحظ هنا أن الاحتجاج لم يشر إطلاقا إلى التأميم .

ولم يكن روبرت مورفى يحمل معه أية تعليمات فى تلك الرحلة تسمح له بأى تعهد أو التزام أمريكى وكان عليه أن يسعى إلى هدفين :

١ — أن يبحث مدى تصميم بريطانيا وفرنسا على استخدام القوة .

٢ — بحث النواحى القانونية للمشكلة .

ووجد مورفى أن ما جمعه من معلومات يشكل موقفاً خطيراً ، فأبرق إلى واشنطن فى ٢٩ يوليو يحيط دالاس بمخاوفه ، وترتب على هذه البرقية أن قرر الرئيس إيزنهاور سفر دالاس إلى لندن ، وسافر فعلا فى ٣١ يوليو .

ونحن الآن أمام موقف مختلف من الولايات المتحدة الأمريكية ، كبرى دول المعسكر الغربى ، فهى على الصعيد الرسمى تقف موقفاً متحفظاً إذا قورن بموقف بريطانيا وفرنسا .

١ — فلم تصدر أية تصريحات عقب التأميم مباشرة تهاجمه من جانب الرسميين الأمريكيين .

٢ — وعند مقابلة هربرت هوفر نائب وزير الخارجية الأمريكية للسفير أحمد حسين فى ٢٨ يوليو احتج على تصريحات الرئيس ضد الولايات المتحدة ولم يحتج على التأميم .

٣ — واكتفى دالاس عقب وصوله إلى واشنطن فى ٢٨ يوليو بالتصريح بأن الإجراء المصرى ضربة خطيرة للثقة الدولية ، وهو يمس المساهمين ، وليس من بينهم أمريكيون ، ولكنه قد يؤثر على حركته القناة ذاتها وهو أمر له أهميته الكبرى للولايات المتحدة والدول البحرية .

ومثل هذا التصريح لا يتعرض إلى شرعية التأميم ثم إنه يحدد منذ البداية أن

الولايات المتحدة ليست لها مصالح مالية مباشرة فيما تم .

ثم يحاول التخفيف من هذا الموقف بأن التأميم قد يؤثر على حركة القناة .

٤ — وكانت مهمة مورفى هى الكشف عن اتجاهات لندن وباريس فقط . دون تقديم أى تعهد أو وعد أمريكى بمساندتها فى موقفها .

أما إذا أخذنا موقف الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وهى تخضع إلى حد كبير للنفوذ الصهيونى ، فقد هاجمت موقف مصر وسياستها والتأميم ، ولكنها لم تخرج عن هذه الحدود لتأييد عمل عسكرى ضد مصر .

كيف تفسر هذا الموقف المتحفظ للسياسة الأمريكية فى أزمة تعتبرها كبرى حلفائها مؤثرة على كيانها ومركزها ؟

الواقع أنه يلزم تحديد العوامل التى تحكم السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قبل الرد على هذا السؤال .

فالسياسة الأمريكية فى ذلك الوقت ، كانت تحكمها أربعة عوامل جغرافية وسياسية ومعنوية وهى :

١ — الوضع الاستراتيجى للشرق الأوسط ، ففى رأى دالاس كلما زادت الولايات المتحدة من قواعدها العسكرية فى العالم قلت فرص الاتحاد السوفييتى فى ضربها فى حرب نووية الضربة التى تودى بالحياة بها ، ولذلك فمن الشرق الأوسط تستطيع الولايات المتحدة محاصرة وعزل الاتحاد السوفييتى وتهديد مناطق استخراج البترول به بجوار البحر الأسود وبحر قزوين ، فضلا عن تهديد مزارع القمح السوفييتية .

٢ — الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول وهى تصل إلى ١٫٥ بليون دولار والعائد وإن كان لا يؤثر على الدخل القومى للولايات المتحدة يصل إلى ٥٠٠ بليون دولار ، إلا أن البترول له أهميته فى حالة قيام حرب ، فضلا عن شركات البترول التى تشكل جماعات ضغط لها وزنها فى واشنطن .

٣ — عدم تأثير القناة بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكى ، كما هو الحال بالنسبة لأوربا التى تعتمد فى ٧٥ فى المائة من احتياجاتها البترولية على الشرق الأوسط .

٤ – النزاع العربى – الإسرائيلى ومحاولة تهدئة الموقف ووقف التحرشات المستمرة بين الجانبين .

وقد سعى دالاس فى إطار هذه السياسة إلى جذب مصر الثورة إلى عدم معارضة سياسة الأحلاف العسكرية بعد أن فشل فى ضمها خلال جولته التى قام بها فى الشرق الأوسط ١٩٥٣ . وفى هذا المقام لعبت السياسة المصرية دورها فى إقناع الولايات المتحدة باحترام سياسة مصر ومركزها فى المنطقة ، وفى أن موقفها فى التصميم على جلاء القوات البريطانية موقف لا يحتمل المساومة وأن نتيجة التلكؤ البريطانى هو إضرار بمصالح الغرب عامة فى المنطقة. وهذا الموقف الذى لعبته الدبلوماسية المصرية كان له أثره فى ضغط دالاس على الحكومة البريطانية لتقبل توقيع اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ .

وقد تصور دالاس بعد هذه الخطوة ، أن مصر ستحقق له رغبته من عدم معارضة سياسته . ولكن الحوادث أثبتت لدالاس خطأ تصوره . ومع ذلك ، لم تتخذ السياسة الأمريكية موقفاً عنيفاً تجاه مصر ، بل بدأت فى تقديم المعونات الاقتصادية لمصر فى ١٩٥٤ خشية عامل جديد بدأ يلعب دوره فى توازن القوى فى الشرق الأوسط. فنحن قد استعرضنا من قبل السياسة المصرية وكيف وصلت إلى تجمع لعدد من مراكز القوى فى الشرق الأوسط نتيجة بعث القومية العربية واتباع سياسة الحياد الإيجابى ومعارضة حلف بغداد ، وأثر كل ذلك فى سياسة الاتحاد السوفييتى الذى بدأ يتصف بإيجابية ضد المخططات الغربية ، ويعلن عدم قبوله لأى تهديد له من قواعد فى المنطقة ومعارضته وتحذيره من الاستمرار فى هذه السياسة التى تمس منطقة مجاورة له تؤثر على أمنه وسلامته ، وإذا ربطنا هذا الموقف بما كان للاتحاد السوفييتى من تفوق عسكرى خاصة فى مجال الصواريخ ، لأمكن القول بأن خشية الحرب أو إثارة الروس كانت عاملا لعب دوره فى استمرار دالاس فى سياسة الملاينة والصداقة مع مصر .

هناك ما يؤكد هذه النظرة التى حكمت موقف الولايات المتحدة منذ بدأت أزمة السويس ، فى رسالة من أيزنهاور إلى تشرشل فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ يعرض فيها لموقف حكومته يذكر فيها صراحة خشيته من التدخل السوفييتى إزاء الموقف الذى نشأ عن

العدوان مما قد يؤدى إلى أن تصبح القضية سياسة قوة power polirics ومن هذا التحليل للسياسة الأمريكية قبل ومع بداية أزمة السويس ، يمكن أن نضيف عاملا آخر لعب دوره ، وهو اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٥٦ ، والدعاية السياسية التى ارتكز عليها أيزنهاور كرجل سلام ، وأن أية قلاقل أو حروب تضطر الولايات المتحدة الاشتراك فيها تضر بمركز أيزنهاور أبلغ الضرر . ووزير الخارجية فى دولة رئاسية كالولايات المتحدة ، ليس فقط ملزماً بتنفيذ السياسة التى يقررها رئيس الجمهورية وإنما يلعب دوره السياسى لتدعيم مركز الرئيس فى الانتخابات على ضوء المبادئ التى أعلنها هذا الرئيس فى برنامجه الانتخابى .

ولكن ، إذا كان ما تقدم يحكم تفكير دالاس ، وإذا كانت ضرورات السياسة تحتم عليه مهادنة مصر ، برغم ضيقه فى النهاية من سياستها كما سبق أن أوضحنا فى الفصل الأول ، فلماذا إذن اتخذ قراره بسحب عرض تمويل السد العالى ؟

لقد شرحنا فى استعراض مباحثات السد العالى ، كيف أن موقف دالاس لم يكن يستند إلى ما يبرره سواء من حيث اعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية أم سياستها الخارجية ، ولذلك فقد كان قراراً أملته اعتبارات خارجه عن نطاق الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية ، ومن ثم كان قراراً وليد ظروف قد تكون نفسية لدى دالاس ، وقد يكون تقديره عند اتخاذ هذا القرار قد جانب الصواب فى مدى فعالية ما ينجم عنه من آثار بالنسبة للولايات المتحدة أو حلفائها .

هذا مذهب الكثير من الباحثين فى الولايات المتحدة عند نقدهم لسياسة دالاس وهو ما يؤكد فى النهاية أن القرار كان صورة غير متسقة مع استراتيجية دولة كبيرة كالولايات المتحدة .

وكان رد الفعل المباشر لقرار دالاس ، وهو التأميم وما ترتب عليه من آثار فى لندن وباريس ، ثم ما أحاط به روبرت مورفى الرئيس أيزنهاور ودالاس ، فى ذهن وزير الخارجية الأمريكية عند وصوله إلى لندن فى ٣١ يوليو .

ولقد تحددت سياسة دالاس خلال تواجده فى لندن ثم بعد عودته فى هذه المواقع :

١ – مباحثاته مع سلوين لويد وبينو فى أول أغسطس .

٢ – تصريحاته فى ١٢ أغسطس .

٣ – البيان الذى صدر عقب المباحثات .

٤ – بيانه أمام الراديو والتليفزيون فى ٣ أغسطس .

فى مباحثاته الثلاثية كان موقف دالاس (من مذكرات إيدن) هو عدم قبوله بقاء القناة تحت سيطرة دولة واحدة دون رقابة دولية ، وإنه يجب استخدام معاهدة ١٨٨٨ كأساس للتباحث وذلك لتفادى أية مضاعفات قد تنشأ بالنسبة لقناة بناما ، ويلاحظ عدم الإشارة إلى عدم مشروعية التأميم ، كما يتضح أيضاً عامل آخر يلعب دوره فى سياسة أمريكا ، وهو وضعها فى قناة بناما » .

وذكر دالاس فى هذه المباحثات « يجب أن نجد طريقاً ليتقيأ ناصر ما يحاول ابتلاعه . . يجب أن نعمل على أن يوجد رأى عام عالمى يؤيد إدارة دولية للقناة .. يمكن أن يؤدى هذا إلى عزل ناصر . . . وهنا إذا تمت عملية عسكرية ، فاحتمالات نجاحها تكون أكبر مما لو اتخذت بتسرع » .

ويلاحظ هنا ، بصرف النظر عن الألفاظ السوقية الذى استخدمها دالاس عند الحديث عن الرئيس ، أنه يتكلم فى كثير من الحقد ضد عبد الناصر ، واتجاهاته السياسية التى تبدو فيها الكراهية الواضحة للرئيس تحكم موقفه خلال المباحثات . ومع ذلك فهو يتخذ هنا موقفاً يعارض فيه استخدام القوة على الفور ويطلب إرجاء البحث فى أمر استخدامها إلى ما بعد تعبئة الرأى العام العالمى .

وفى تصريح دالاس فى ٢ أغسطس قال :

« إن القوة هى الأسلوب الأخير الذى يجرب ، ولكن الولايات المتحدة لا تستبعد استخدام القوة إذا فشلت كل الوسائل الأخرى .

مرة أخرى مناورة التأجيل فى استخدام القوة فى تلك المرحلة فى الوقت الذى كانت فيه لندن وباريس تريان التحرك العسكرى ضد مصر .

وصدر البيان الثلاثى عقب المباحثات وجاء فيه :

١ – إن الشركة العالمية لقناة السويس كان لها على الدوام طابعها الدولى بحكم

مساهميها ومديريها وهيئة الإدارة ، وبالنظر إلى مسئولياتها فى ضمان الإدارة الكفء للممر الدولى لقناة السويس .

٢ – انضمت القوى الكبرى التى يهمها الصفة الدولية للقناة وحرية وضمان استخدامها دون تمييز إلى اتفاقية ١٨٨٨ .

٣ – إن هذا يفيد أن الصفة الدولية للقناة مستمرة على الدوام .

٤ – لا تناقش الحكومات الثلاث مصر فى استخدام حقوقها كدولة كاملة السيادة ومستقلة ، بما فى ذلك الحق المعترف به ، تحت ظروف معينة ، فى تأميم أموال وطنية لا تؤثر على مصالح دولية ، خاضعة لسلطتها السياسية .

٥ – إن هذا الموقف ليس مجرد تأميم بسيط ، ولكنه استيلاء تحكمى وانفرادى من جانب دولة واحدة لوكالة دولية يعتمد عليها كثير مما يعتمد عليه العالم من اقتصاد وتجارة وأمن .

٦ – إن هذا الاستيلاء له آثاره الخطيرة لأنه تم لتمكين حكومة مصر من استخدام القناة لأغراض وطنية بحتة وليس للغرض الدولى الذى حددته اتفاقية ١٨٨٨ .

٧ – إن هذا الإجراء يهدد سلامة وأمن القناة كما ضمنتها اتفاقية ١٨٨٨ .

٨ – لهذا الغرض يجب عقد مؤتمر للدول الأعضاء فى المعاهدة والدول الأخرى التى لها اهتمامها الكبير باستخدام القناة .

ولن نناقش البيان بإسهاب ، وإنما نلفت النظر إلى عدة تناقضات وردت به :

١ – الحديث عن الشركة وطابعها الدولى ، وهى شركة مساهمة مصرية .

٢ – الصفة الدولية الدائمة للقناة ، تعنى هنا بعد الحديث عن الصفة الدولية للشركة ، أن الامتياز لم يكن لينتهى ببساطة فى ١٩٦٨ ، وإنما كان الحديث سيتجدد عن هذه الدولية .

٣ – إن الدول الثلاث لاتناقش فى حق مصر فى التأميم ، بل تعترف بأن هناك « أموالاً وطنية » ولكن « لها تأثير على مصالح دولية » كيف يتفق ذلك مع الطابع الدولى للشركة ؟ فارق كبير بين الأمرين ، لأنه إما أن نعترف بأن المال وطنى أو أجنبى أما القول بأنه مال وطنى له تأثير على مصالح دولية

فهو تفسير جديد فى اللغة القانونية .

٤ – ثم بعد هذا ، ولعدم إمكان تحديد وضع الشركة بأنه دولى ، يصفها البيان وصفاً آخر هو « وكالة دولية » !

ولقد انتهى البيان إلى الدعوة إلى مؤتمر للدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ والدول التى تعلق أهمية كبرى على استخدام القناة . ومعنى هذا أن استخدام القوة قد تقرر إرجاؤه فى هذه المرحلة ، وأن أزمة السويس تدخل فى طور جديد .

وعقب عودة دالاس إلى الولايات المتحـدة ، أدلى بتصريحين فى ٣ أغسطس :

فى أولهما أعلن أنهم لا ينوون مقابلة القوة بالقوة .

وفى ثانيهما أعلن «أن هذا المؤتمر سيصل إلى مشروع للإدارة الدولية للقناة . وهذه ستضمن المصالح المشروعة لمصر . . لأنه رغم دولية القناة فإنها تقع فى أرض مصرية . . »

ولقد ثارت خلال تواجد دالاس فى لندن ، موضوع رسوم القناة ولمن تدفع ؟ إلى حسابات الشركة أم إلى هيئة القناة ؟ وكان رأى لويد وبينو أنه من الأهمية بمكان استخدام كل وسائل الضغط على مصر قبل أن يبدأ المؤتمر ، ولما كانت رسوم القناة هدفاً للتأميم فإنه يجب حرمان مصر منها . وقد أوضح دالاس أنه ليس فى قدرة الحكومة الأمريكية نصح الشركات التى ترفع سفنها العلم الأمريكى ، أو الشركات الأمريكية التى تمر سفنها ترفع أعلام بناما أو ليبريا أو غيرها من الدول بموقف معين فى هذا الشأن .

وهذا الموقف من جانب دالاس يتطلب بعض البحث ؛ لأنه كان المفروض مع تصريحاته العدائية وتوقيعه على البيان الثلاثى أن يقبل اتخاذ هذه الخطوة . .

ويحاول فاينر وهو أكثر الكتاب فى الغرب نقداً لدلاس ، أن يفسر ذلك بما يلى :

١ – إن قناة السويس لم تكن لها – من وجهة نظر أمريكا – الأهمية الكبرى التى تعلقها عليها بريطانيا وفرنسا ، ومن ثم فهو أمر لا يتطلب استخدام القوة .

٢ – إنه حتى لو استمرت القناة فى يد ناصر ، فإنه يمكن مساومته أو الضغط عليه فى صورة أخرى لم تتحدد بعد .

ويذهب فاينر إلى أن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع أن تعلن وقوفها تماماً ضد استخدام القوة وإلا كان معنى ذلك أن تجد كل من بريطانيا وفرنسا وحدهما تستخدمان القوة فى أسرع وقت ممكن دون انتظار لمشورة واشنطن .

لذلك عملت السياسة الأمريكية على مسايرة بريطانيا وفرنسا بعض الشىء فى مذهب استخدام القوة بشرط استنفاد الوسائل المختلفة قبل ذلك ، والهدف فى النهاية كسب الوقت حتى يستحيل الالتجاء إلى الحرب للاستيلاء على القناة .

ولست أرى ، فى الواقع ، مايتعارض مع هذا التفسير ، بل إن الكثير من الوقائع تؤكده كما سيرد فيما بعد .

الموقف الذى واجهته مصر :

واجهت مصر خلال الأسبوع الأول موقفاً خطيراً مليئاً باحتمالات الانفجار . . فعلى الصعيد العسكرى .

فى يوم ٢٧ يوليو تلقى رؤساء أركان الحرب فى لندن تعليمات – كما يقول إيدن – بإعداد خطة لعمل عسكرى يستهدف احتلال القناة .

ووصل فى نفس اليوم ، الأميرال تومى قائد الأسطول الفرنسى ومعه الكولونيل سيمون أحد أعضاء مكتب وزير الدفاع الوطنى .

وبدأت المباحثات على الفور بين الجانبين الفرنسى والبريطانى .

وعرضت الخطة الأولية على روبرت مورفى ، ولكنه لم يشجع اتخاذ الدولتين لعمل عسكرى . . . وكانت تعليماته تقضى بالابتعاد عن أى وعد أو تعهد يلزم أمريكا .

واتجهت بريطانيا وفرنسا إلى ترتيب إرسال حملة فرنسية – بريطانية ليسهم فيها البريطانيون بنصيب أكبر قليلا من ناحية القوات البرية والبحرية ، وأكبر



لويد وزير خارجية بريطانيا بين روبرت مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية وبينو وزير الخارجية الفرنسية .

كثيراً من الناحية الجوية وتقرر إسناد القيادة إلى بريطانيا بحكم ثقل اشتراكها فى العمليات خاصة سلاح الطيران وقد وصلت هذه المباحثات إلى أول خطة لغزو مصر — وهى ما سموه بمشروع السلحفاة — فى ٩ أغسطس كما سنوضح عند بيان الظروف التى سبقت مؤتمر لندن الأول ، والحقيقة أن كافة هذه التفاصيل لم تكن واضحة المعالم فى القاهرة ، كما هى الآن بعد الكشف عنها ، ولكن كانت هناك مظاهر أخرى تلعب دورها :

- فهناك تحركات فى الأساطيل البريطانية والفرنسية .
- واستولت البحرية البريطانية على بعض السفن التجارية .
- ثم استدعاء ١٢٥ ألف جندى من الاحتياطى خلال ٤٨ ساعة .
- ومعلومات تفيد نشاطاً شديداً فى ميناء بورتسموث الإنجليزى .
- ومعلومات عن نشاط آخر فى ميناء طولون فى جنوب فرنسا .

وفى المجال الاقتصادى واجهت مصر :

١ — تجميد أرصدتها فى لندن وباريس وواشنطن .

٢ — عدم دفع الرسوم لهيئة القناة من جانب ثلثى السفن المارة بها .

٣ — وقف تنفيذ العقود التجارية التى أبرمتها مصر مع فرنسا وبريطانيا .

وفى المجال الدعائى ، بدأت بوادر حرب نفسية واسعة النطاق ضد مصر ، واعتمدت على سيكولوجية الرأى العام فى الغرب وأقصر الطرق لإثارته حتى يؤيد العمل العسكرى ضد مصر ، ولقد كانت أهم ماركزت عليه هذه الحرب النفسية :

- تشبيه « السويس » « بميونخ » والمعروف حساسية الأوربيين لاجتماع ميونخ بين هتلر وتشامبرلين ودالاديه والذى سلم فيه الأخيران بمطالب ألمانيا فى ضم إقليم السوديت وكان البداية ليستمر هتلر فى خططه العدوانية ، ومعنى الربط هنا أنه إن لم يوقف جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة ، فيصعب مستقبلا القيام بذلك .
- عقد المقارنات بين هتلر والرئيس ومقارنة كتاب فلسفة الثورة بكتاب هتلر « كفاحى » .

● قيام رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية بإطلاق هذه الدعاية وتلقف الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى لها لنشرها على أوسع نطاق .

● الادعاء بأن مصر تسعى إلى القضاء على اليهود وإبادتهم فى إسرائيل ، تماماً مثلما فعل هتلر مع اليهود ، والاستشهاد بتصريحات الرئيس عن تحرير فلسطين ، وتعليقات الإذاعة وصوت العرب .

● ثم التهويل من شأن الخبراء الألمان فى مصر ، والادعاء بأننا نستخدم النازيين المطلوبين للمحاكمة عن جرائم الحرب فى مجال التسليح تمهيداً لإبادة إسرائيل .

● إن التسليم لمصر أو رئيسها —وهو هتلر جديد — بالاستيلاء على قناة السويس يعنى تحكم عبد الناصر فى وصول البترول للغرب باعتباره قد خنق القصبة الهوائية لشعوب أوربا .

وكل ما تقدم فى مجال إثارة الرأى العام فى الغرب ضد هتلر جديد .

وإلى جانب ذلك ، ركزت الدعاية السوداء للغرب على :

● خطورة الوضع الاقتصادى فى مصر وانهياره نتيجة صفقات الأسلحة مع الاتحاد السوفييتى مما لا تحتمله الميزانية المصرية .

● أن هناك شعوراً بالثورة ضد النظام القائم فى مصر نتيجة الانهيار الاقتصادى القائم .

ماذا كان موقفنا :

والصورة السابقة للحملات العنيفة التى واجهتها مصر فى الأسبوع الأول الذى تلى التأميم ، واجهتها السياسة المصرية فى كثير من الهدوء والحكمة . ولو نظرنا بعد ما يزيد على عشر سنوات إلى الإجراءات التى واجهت بها السياسة المصرية هذا الموقف لتبين لنا مدى فعاليتها فى عملية المواجهة وفشل السياسة المضادة .

ومثل هذا الموقف ، لانذكره اليوم دفاعاً أو تبريراً أو نتيجة لدوافع وطنية تطغى



دالاس والشرق الأوسط .



شمعون بيريز نائب وزير الدفاع الإسرائيلى . . . كان وراء كل خطوة فى المؤامرة على مصر . . .

على وقائع التاريخ . ولكنه تقرير لهذه الوقائع لم يرد فى كتابات الغرب وتجاهله الكثيرون لأن نظرتهم اقتصرت على العالم الذى يعيشون فيه ، ولأنهم لم يقبلوا الاعتراف بأن السياسة المصرية تمكنت خلال مراحل الأزمة من الوقوف أمام سياسات الدول الكبرى .

وقبل أن نحدد الإجراءات التى واجهت بها السياسة المصرية ردود الفعل المختلفة يلزم أن نعود إلى وثيقة تاريخية كتبها الرئيس وهى تقدير موقف من وجهة النظر الغربية فى حالة تأميم قناة السويس ، وقد حدد الرئيس هذا الموقف فى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٦ و ٢٣ يوليو ١٩٥٦ أى قبل أن يعلن التأميم ، وقبل أن تظهر ردود الفعل المختلفة . كتب الرئيس :

١ — رد الفعل فى بريطانيا سوف يكون عنيفاً ، لأن الضربة القادمة فى الصميم موجهة إلى مطامع السيطرة وإلى النفوذ السياسى والهيبة الدولية .

٢ — إيدن سوف يلجأ إلى القوة العسكرية بالتأكيد، ضعف موقفه فى حزبه . ضعف موقف بلده فى الخارج . ذلك كله سوف يدفعه إلى العنف . . أقصى العنف .

٣ — احتمال التعاون العسكرى بين بريطانيا وفرنسا قائم بسبب غضب فرنسا من مساعدة مصر لثورة الجزائر .

٤ — احتمال تعاون بريطانيا مع إسرائيل مستبعد ، بسبب حرص بريطانيا على أصدقائها من العرب ، وتعاونها بطريقة سافرة مع إسرائيل يكشفهم ويحطمهم واستغلال إسرائيل للموقف بغير تنسيق مع بريطانيا يعرضها لمشاكل متعددة ، فضلا عن ذلك بريطانيا فى حالة إقدامها على عمل مسلح لاتحتاج إلى معونة إسرائيل العسكرية فيه .

والسؤال : ماهو وضع بريطانيا فى الشرق الأوسط ؟

ويشير محمد حسنين هيكل فى استعراضه لهذه الوثيقة إلى أن معلومات مصر عن القوات البريطانية فى الدول العربية القريبة وهى ليبيا والأردن كانت وافية أو شبه وافية ، وأن هذه القوات كانت تشكل فرقة ويصعب استخدامها بحكم

صعوبة استخدام قاعدة عربية فى غزو مصر ، فضلا عن الحاجة لوجودها بهذه الدول لحماية الوجود البريطانى بها .

ويبقى بعد ذلك قبرص ، مالطة ، عدن . وكان لمصر صلات بمنظمة أيوكا فى قبرص، وبعض القوى المتحررة فى مالطة وعدن وتجمعت لدى مصر معلومات عن قوة بريطانيا فى هذه القواعد الثلاث .

وفى مساء ٢٣ يوليو كتب الرئيس ، على ضوء المعلومات التى حددت قوة بريطانيا العسكرية :

١ — إن إيدن سوف يقرر استعمال القوة العسكرية ضد مصر .

٢ — فى نفس الوقت فإن إيدن لا يملك قوة عسكرية قريبة وكافية يستطيع استعمالها بسرعة ونجاح .

٣ — ولو أقدم على عمل طائش بما لديه من القوات فإن هزيمته ممكنه ويمكن أن تكون ساحقة .

٤ — وإذا انتظر لإكمال استعداده العسكرى وطال انتظاره فسوف يستحيل بعد ذلك — سياسياً — أن يتدخل عسكرياً، وإذا ركب رأسه وتدخل عسكرياً فى غير الجو السياسى الملائم فإنه يهزم نفسه بنفسه .

ولعله يظهر واضحاً من تقدير الموقف السابق، أن ردود الفعل كانت متوقعة وأن أية عمليات عسكرية ضد مصر عمل لها حسابها .

يبقى بعد ذلك إجراءات المواجهة وقد اعتمدت على :

أولا : كان أول شرط لنجاح خطة المواجهة أن تبقى قناة السويس تحت الإدارة المصرية مفتوحة وبكفاءة، ولقد تمكنت الإدارة المصرية الجديدة فعلا من إدارة المرفق فى فعالية تامة ، ولم يحدث خلال الأيام الأولى ما يثبت عدم قدرة مصر على إدارة هذا المرفق بكفاية . ولقد كان هذا العامل من أهم عناصر النجاح الذى حققته مصر مع بداية أزمة السويس ، وقضت به على حجج كثيرة ثارت فى لندن وباريس .

ثانياً : وعندما قررت بريطانيا وفرنسا ، وبعض دول الغرب الامتناع عن

دفع الرسوم للإدارة الجديدة للقناة ، تنبهت مصر إلى المؤامرة وأهدافها فى التحرش بها أو اتهامها فى حالة منع السفن بخرق اتفاقية ١٨٨٨ ولذلك سمحت لهذه السفن بالمرور فى القناة وتقديم كافة الخدمات المطلوبة لها .

ثالثاً : اتباع سياسة كسب الوقت وتهدئة الخواطر وبقاء باب المفاوضات مفتوحاً مع الوقوف بحزم أمام الضغوط والتهديدات :

١ ـ فى ٧/٢٨ أعلن الرئيس أن مصر على استعداد للحرب دفاعاً عن مصالحها واستقلالها وأعلن التعبئة العامة .

٢ ـ ثم أعلن السيد على صبرى تصريحه باحترام اتفاقية ١٨٨٨ وحرية المرور فى القناة .

٣ ـ ولجأت مصر إلى الأمم المتحدة لتسجيل التصريح السابق تأكيداً لموقفها ونواياها وهدماً لحجج الدول المعادية لها .

٤ ـ إعلان مصر عن مشاريعها لتطوير القناة وتعميقها وتوسيعها لتمر فيها الناقلات الكبرى .

رابعاً : الخروج من دائرة الضغط الاقتصادى المفروض على مصر ، عن طريق قروض من دول مثل السعودية والصين والاتحاد السوفييتى والهند .

خامساً : المناورة والاتصال بالدول لكسب قوى جديدة إلى جانب مصر :

١ ـ فأثمرت الاتصالات المستمرة والتعاون الوثيق مع الهند إلى مهاجمة نهرو ـ وله مركزه العالمى ـ لسياسة تهديد مصر والضغط عليها .

٢ ـ وأوضحت مصر موقفها لدول صديقة فى داخل المعسكر الغربى مثل إيطاليا واليونان وألمانيا الغربية ، ودولة أوربية مثل إسبانيا وكانت النتيجة عدم انحياز هذه الدول آلياً لموقف بريطانيا وفرنسا ومعارضتهم لاستخدام القوة .

٣ ـ وحتى مع دول منحازة للغرب ، خارج أوربا ، كالباكستان وإيران ، أحرجتهما مصر فى طلب مساندتها وتأييدها ، ولم يكن فى مقدورهما أن يتخاذلا عن نصرة دولة إسلامية .

٤ ـ الاتصالات مع دول أمريكا اللاتينية والتى أثمرت فى وقوف دول مثل

بناما والمكسيك إلى جانب مصر ، وبالتالى النفاذ إلى هذه المجموعة من دول العالم .

٥ ـ حملة الاتصالات الدبلوماسية التى قامت بها مصر فى مختلف عواصم العالم ، وفى الأمم المتحدة لشرح وتوضيح حقيقة وسلامة ومشروعية التأميم .

سادساً : مواجهة الحرب النفسية ، بحرب مضادة تكشف أهداف الغرب الاستعمارية وتعبئة الرأى العام العربى والعالمى ضد النوايا العدوانية لبريطانيا وفرنسا ، وإحراج السياسة الأمريكية ، باتهامها بالتآمر مع هاتين الدولتين .

سابعاً : التعبئة النفسية لشعب مصر لمواجهة الضغوط التى يتعرض لها ، وبالتالى دعم الجبهة الداخلية بالصورة التى تمنع تشويش الدعايات المضادة على سلامة موقفنا .

ولقد أثمرت هذه السياسة فى أن تحقق لمصر مواجهة القوى المضادة لها وأن تكسب الجولة الأولى فى أزمة السويس .

الفصل الرابع

مؤتمر لنـــدن الأول

غادر دالاس العاصمة البريطانية بعد أن نجح فى خطته الهادفة إلى تأجيل استخدام القوة وعقد مؤتمر دولى للدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ والدول ذات المصلحة الكبيرة فى الملاحة فى قناة السويس .

ولم يكن هذا الموقف الأمريكى محل رضاء من جانب بريطانيا أو فرنسا لأنهما عندما طالبتا بالاجتماع الثلاثى فى لندن كانتا تحت تأثير فكرة مساندة الولايات المتحدة لهما بصورة آلية وقطعية فى عمل عسكرى .

والواقع أن موقف دالاس كانت تحكمه العوامل المختلفة التى سبقت الإشارة إليها فى الفصل السابق وانتهى من مباحثاته وهو مقتنع — كما تشير مصادر متعددة — إلى ضرورة مواجهة موقف الحرب من جانب لندن وباريس بكافة الوسائل حتى يمر الوقت الذى يهدىء من ثورتهما ولا يسمح لهما باتخاذ هذه الخطوات .

ولقد انتقد إيدن فى مذكراته ، وبعض الكتاب ، ماقام به دالاس واعتبروا أن سياسته لم تكن أمينة مع حلفائه وأنه لجأ إلى الكذب والخداع لتأجيل قيامهما بهجوم على مصر ، وأنه لو كان أيزنهاور ودالاس قد عبرا بصراحة عن نيتهما منذ البداية فى معارضة الحرب ، لكان من الممكن لبريطانيا وفرنسا اتخاذ هذه الخطوة وكان من الممكن أيضاً اشتراك إسرائيل معهما على الفور .

ولست أرى فى مثل هذا الرأى شيئاً يتفق مع مجريات الحوادث وقتئذ ، بل إنه يعكس الكثير من التناقض .

فليس من شك فى أن فرنسا وبريطانيا حينما لجأتا إلى الولايات المتحدة فى بداية الأزمة كانتا تطمعان فى مساندتها لهما ، سواء فى موقفهما السياسى أم بالنسبة لخططهما العسكرية وإمكانية مساهمة الأسطول السادس معهما ، ويفهم من هذا الموقف أن كلتا الدولتين لم تكن فى مركز يسمح لها بالانفراد بعمل عسكرى

كهذا دون موافقة الحليفة الكبرى .

بل إن موقف الولايات المتحدة اتضح منذ البداية فى معارضة عمل عسكرى فورى ، حقيقة تلونت تصريحات دالاس فى هذا الشأن ولم تستبعد استخدام القوة كحل نهائى ، ولكنها لم تقدم للدولتين ما تطلبانه من موافقة على عمل فورى وعلى ذلك لم تتخذا قراراً باستخدام القوة كما تريدان . وهو ما يؤكد عجز بريطانيا وفرنسا فى تلك المرحلة عن القيام بعمليات عسكرية ضد مصر دون المساندة الأمريكية .

وهذا العجز فى الأسابيع الأولى كان أولى الحقائق التى غابت عن موليه وإيدن فى الأيام الأولى للأزمة ثم تكشفت لهما بعد ذلك .

فبالنسبة لفرنسا ، تبين لها أن لديها قوات مظلات ومشاة ولكنها لاتملك وسائل نقلهم ، ولديها طائرات ميستير مقاتلة وقصيرة المدى ولكنها غير صالحة لأنها فى حاجة إلى قواعد مجاورة لحدود مصر . وانتهى هذا البحث إلى أن إعداد القوات للحرب يتطلب شهراً كاملا إذا كان المقصود أن تعمل على انفراد أما إذا أدمجت مع القوات البريطانية فالمدة لن تقل عن ستة أسابيع (من تقرير برجس مونورى وزير الدفاع الفرنسى — الأزمة لروبرتسون) .

وبالنسبة لبريطانيا ظهرلها من تقارير الوزراء المسئولين أن قبرص خالية من مظلات التدريب وأنه لابد من نقل الأفواج الثلاثة من قوات المظلات فى إنجلترا إلى قبرص ، أما قوات المشاة فى قبرص فتحتاج إلى وسائل إنزال . وظهر أن طائرات الأسطول البريطانى لاتستطيع أن تواجه طائرات الميج .

واضح إذن أن قبول الدولتين لفكرة المؤتمر إنما كان نتيجة حتمية لأمرين :

١ — شعورهما بالعجز عن اتخاذ عمل عسكرى دون موافقة الولايات المتحدة .

٢ — افتقارهما إلى التأهب اللازم لمثل هذا العمل .

الموقف السياسى قبل المؤتمر :

ولو أردنا أن نحدد الموقف السياسى للدول التى وافقت على الاشتراك فى المؤتمر ولو بصورة تقريبية ، قبل انعقاده لنبين لنا ما يلى :

موقف الغرب :

لم تكن الكتلة الغربية على اتفاق بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها ، وقد ظهر هذا الموقف على ضوء الاتصالات الدبلوماسية التى قامت بها مصر . واستكشاف مواقف الدول الغربية وتحديد مواقع القرب أو البعد بينها وبين موقف مصر كان حيوياً حتى تستطيع المناورة بين هذه القوى إلى الحد الذى يسمح بتقويض التضامن القائم أو تدعيم أى خلاف بينهم .

وإذا استعرضنا دول الغرب التى قبلت الدعوة بخلاف الدول الداعية للمؤتمر لوجدنا أنها ما يلى :

مجموعة مؤيدة للدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . وتضم هذه المجموعة : أستراليا ، نيوزيلندا ، كندا ، هولندا ، البرتغال .

ومع هذا التأييد ، فإن بعض دول هذه المجموعة ككندا عارضت منذ البداية اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر . واتجهت بكل قواها إلى تحديد موقفها من هذه القضية بمجرد إحساسها بنوايا بريطانيا ولكنها لم تعلن عن هذا الموقف ، وإن صرح به المسئولون فى أوتاوا لسفيرنا هناك وأبلغوه أن كندا تلعب دوراً وراء الستار ولن تكشف عنه إلا بعد فترة ، كما أن كندا لم تعارض فى مشروعية التأميم ولكنها ترى فى الإجراء الذى تم به ما يخل بضمانات المرور . كل هذا وكندا لا تخفى لمصر أن اهتمامها غير مباشر بهذه القضية وأنها أولا وقبل كل شىء قضية أوربية .

ومجموعة مترددة فى تأييد موقف الدول الثلاث :

وأولها إيطاليا ، والتى أعربت قبل المؤتمر ، وبلغة صريحة ، أنها تسلم بمشروعية التأميم وبرفضها المساس بسيادة مصر عليها وأنها لا توافق على مبدأ التدويل أو اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضد مصر .

ولئن كانت إيطاليا قد غيرت من الموقف التى حددته لمصر قبل المؤتمر إلا أنه يجب أن تضع فى الاعتبار مدى الضغط الذى تعرضت له وخاصة من جانب الولايات المتحدة .

وألمانيا الغربية لم تتردد فى إبلاغ مصر بمشروعية التأميم وعدم تأييدها لسياسة بريطانيا وفرنسا ، ولقد غيرت ألمانيا من موقفها خلال المؤتمر نتيجة لضغوط عديدة تعرضت لها .

يجىء بعد ذلك دور الدول الإسكندنافية وهى ثلاث : السويد والنرويج والدانمارك وللنرويج أهمية خاصة باعتبار أنها الدولة الثانية التى كانت تستخدم القناة فى ذلك الوقت . ولقد حدد وزير خارجية السويد موقف الدول الإسكندنافية بأن المهم هو حرية الملاحة فى القناة وأن التأميم حق مشروع لمصر ، ولكنه أيد مبدأ دولية القناة ، وأهم من هذا كله أن النرويج لم تخف منذ البداية اقتناعها بأن إدارة مصر للقناة ليست معضلة وأن الشركة المؤممة تبالغ فى الإشارة إلى صعوبة الإرشاد وتعقد عملية إدارة القناة ، وأنها ترى أن العملية أبسط من هذا بكثير .

ومجموعة معارضة وعلى رأسها إسبانيا والتى حددت موقفها فى وضوح أكثر وأبلغت الحكومة المصرية مساندتها لها والوقوف بجانبها ، وموقفها خلال المؤتمر يوضح إلى أى حد التزمت إسبانيا بما وعدت به . ولا ننسى هنا موقف اليونان ، وقد رفضت الدعوة للمؤتمر بحكم علاقات الصداقة بينها وبين مصر ، ولقد كان موقف اليونان يدعو إلى كثير من التقدير ، وكما ذكر وزير خارجيتها لسفيرنا فى أثينا وقتئذ مشيراً إلى دقة وحرج مركز اليونان بحكم ارتباطها بالغرب وأحلافه واعتمادها على المساعدات الأمريكية ولكنها فى الوقت نفسه « صديقة مخلصة لمصر ولن تفكر فى القيام بما يمس علاقاتها الطيبة بها » وأن « اليونان أظهرت للغرب استعدادها لتلبية الدعوة وطلبت تأجيل المؤتمر وتغيير مكان انعقاده تمشياً مع رغبة مصر ، فلما لم تستجب لها الدول الداعية للمؤتمر امتنعت عن قبول الدعوة تفادياً للحرج إذا ما حضرت المؤتمر وامتنعت عن التصويت أو إبداء الرأى » .

الدول الأخرى :

ومجموعة الدول الأخرى نستطيع أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام :

دول غير أوربية ولكنها تتبع سياسة الولايات المتحدة وتوجيهاتها، وعلى رأس المجموعة اليابان . ولقد دعيت اليابان إلى المؤتمر بحكم مصالحها فى المرور فى قناة السويس وقد قدرت السياسة المصرية منذ البداية أن اليابان لن تستطيع اتخاذ موقف معارض للسياسة الأمريكية لعدة أسباب ، منها أن السيطرة على مقدرات اليابان وسياستها من جانب الولايات المتحدة لم تكن لتسمح لها بحرية فى الحركة ، فضلا عن ضعف المصالح بين مصر واليابان ، كل هذا فى إطار السياسة الخارجية لليابان التى تميزت وقتئذ بانكماش واضح ورغبة فى عدم الزج بنفسها فى غمار المشاكل والأحداث العالمية .

والمجموعة الثانية دول غير أوربية ، آسيوية ، وأفريقية ، اشتركت فى مؤتمر باندونج ولكنها ترتبط بالغرب بأحلاف ومساعدات مشروطة أو لها مواقف خاصة معارضة لسياسة مصر التحررية بحكومات هى تركيا وباكستان وإيران وأثيوبيا وثلاث من هذه الدول تشترك فى حلف بغداد ، وواحدة تشترك أيضاً فى حلف الأطلنطى وهى تركيا ، وأخرى تشترك فى حلف جنوب شرقى آسيا وهى باكستان ومع هذا الارتباط ، لم يكن هناك بد من بحث مواقف هذه الدول سعياً وراء الوصول إلى وقوف هذه المجموعة موقفاً معتدلا أو متحفظاً تجاه المشاريع الغربية . والواقع أن الثلاث دول كانت فى موقف لا تحسد عليه ، فهى أولا دول إسلامية وهى ثانياً دول مرتبطة بدولة عربية هى العراق فى حلف بغداد . . والدعاية الموجهة من مصر والدول المتحررة تهاجم هذا الحلف الاستعمارى وتكشفه يوماً بعد يوم ، وبالتالى فإن الرأى العام فى دولة كباكستان أو إيران يتحول فى طريق المعارضة ضد سياسة حكوماته ، ويرفض أن تنحاز هذه الحكومات إلى السياسة الاستعمارية ضد دولة إسلامية شقيقة .

وقد لمست الدبلوماسية المصرية الأوضاع فى هذه الدول وازدياد حدة المعارضة فيها، ثم ارتباط الحكومات بمخططات الاستعمار الغربى، وطلبت منها أن تحدد

موقفها من التهديدات الموجهة لمصر ومن حق مصر فى التأميم وإدارة القناة . . وكان على الحكام فى كراتشى أو طهران أن يحددوا موقفهم . . إما انحياز إلى الاستعمار علانية أو اتباع سياسة معتدلة فى الأزمة .

ولقد أعلنت باكستان، ومظاهرات التأييد لمصر تعمها فى كل بقاعها إلى التأكيد بأنها تؤيد حق مصر فى تأميم شركة القناة ، وفى معارضتها القوية لاستخدام القوة ، ليس هذا فقط ، بل فى أكثر من مرة ، سواء فى كراتشى أو القاهرة أو لندن يؤكد وزير خارجيتها أو سفراؤها المعانى السابقة .

أما إيران فهى فى ظروف مماثلة يضاف إليها الجوار مع شريكتها العراق فى حلف بغداد ، وحساسية الرأى العام تجاه الغرب بعد حركة مصدق ، ولذلك اتخذت نفس موقف باكستان قبل المؤتمر .

والواقع أننا يجب أن ننظر إلى موقف هاتين الدولتين إزاء الموقف العلنى الذى اضطرت حكومة نورى السعيد إلى اتخاذه . فبرغم أن الأخير هو الذى قال لإيدن فى مساء ٢٦ يوليو خلال مأدبة العشاء تكريماً له والملك فيصل : « اضرب ، واضرب بشدة » إلا أنه لم يستطع أن يتخذ موقفاً علنياً أمام الشعب العراقى سوى التأييد المطلق لمصر ، وإذا كان هذا هو موقف العراق — العضو العربى الوحيد فى حلف بغداد — فهل يمكن أن تتخذ الدول الأخرى فى الحلف موقفاً مغايراً أو معارضاً لحليفتهم ، والحلف لم يتجاوز فى حياته سنة واحدة ؟ لقد كانت حساسية الرأى العام العراقى على أشدها ولو اتخذت دول حلف بغداد موقفاً ضد مصر لكان فى ذلك القضاء على الحلف فى مهده ، وفشل آخر للسياسة الغربية وعلى الأخص البريطانية .

أما تركيا ، فكانت سياستها فى تلك المرحلة تتمثل فى صداقة إسرائيل والتحرش بسوريا على الحدود ، وفى مواقف لا تكشف عن رغبة فى صداقة العرب ، ولكنها تحت ضغط السياسة الغربية ودخولها حلف بغداد اضطرت إلى موقف المهادنة حفاظاً على أعوان الغرب فى المنطقة العربية سواء فى العراق أم لبنان (كميل شمعون) ولهذا أشارت تصريحات المسئولين الأتراك إلى صداقة تركيا للعرب وأنها ستبذل كل جهد يتمشى مع شعور العالم العربى . ولكن إلى أى حد هذا الجهد ؟

فى رسالة لجلال بايار رئيس الجمهورية التركية إلى كميل شمعون قبل انعقاد المؤتمر ذكر الرئيس التركى هذا الحديث . . وفسره كميل شمعون وقتئذ بأنه « الحد الذى لا تصطدم فيه تركيا مع بريطانيا » ودون أن نزيد حرفاً واحداً لا يخرج هذا الحديث من كبير أعوان بريطانيا فى المنطقة عن القول بأن تركيا لا تستطيع الوقوف أمام بريطانيا أو لن تعارض فى نهاية الأمر سياسة بريطانيا .

ليس هذا فقط ما احتوته رسالة بايار ، وفسره كميل شمعون . . . فقد نشرت الصحف اللبنانية — ومن بينها ما تنطق بلسان شمعون — أن الرسالة أشارت إلى استعداد تركيا لتأييد مصر بشرط أن تتخلى عن مهاجمة حلف بغداد وعن تأييد حق اليونان فى جزيرة قبرص . .

ونفس هذه الصحف أشارت إلى أن بايار أبلغ ذلك إلى سفيرنا بأنقرة . . ولكن لم يتضح لنا ما يشير إلى هذه الواقعة فيما أبلغته سفارتنا فى أنقرة . . ونحن نستبعد أن تفكر تركيا بهذا الأسلوب لأنها تعرف الرد مقدماً على مثل هذا الطلب . ولذلك كان الوسيط فى الإبلاغ كميل شمعون . . وموقفه غنى عن التعريف . . .

تبقى إثيوبيا . . وموقفها تحدده عدة عوامل :

- رغبة فى تصفية الجو قبل زيارة الإمبراطور لمصر .
- خشية تدخل مصر فى الانتخابات الأرتيرية ورغبة فى مهادنتها .
- خشية نفوذ مصر فى شرق أفريقيا خاصة الصومال وأرتيريا .
- سياسة أثيوبيا الأفريقية فى تزعم الحزام الإفريقى الموالى للغرب .

لذلك أبلغ المسئولون الأثيوبيون سفيرنا فى أديس أبابا أن دولتهم ستقف موقف التأييد لمصر فى مؤتمر لندن ، وأنها ستعارض استخدام القوة . ولقد غيرت أثيوبيا من موقفها الذى وعدت به وأيدت الغرب على طول الخط كما سيتضح فيما بعد .

ولقد ساهمت الهند مع مصر فى الاتصالات التى تمت مع أثيوبيا ، فبعث نهرو برسالة شخصية إلى الإمبراطور يحثه على تأييد مصر فى موقفها .

أما المجموعة الثالثة ، فهى دول لا ترتبط بالغرب ومواقفها السياسية واضحة وتأييدها لمصر لا يحتمل الشكوك . وهى الاتحاد السوفييتى والهند وأندونيسيا وسيلان .

وكل ما يمكن قوله إن دبلوماسية هذه الدول وقفت مع مصر منذ بداية الأزمة وأحاطتها علماً بالمناورات التى تدبر ضدها وبوجهات نظرها فى الأزمة .

وعندما نشير إلى موقف السوفييت ، لا بد من ذكر موقف التأييد المستمر من جانبهم وفى الدول الاشتراكية وفى الصين والهجوم المتواصل ضد مؤامرات الغرب ونذكر أيضاً الموقف الذى أعلنته موسكو من أنه إذا كان الغرب يطالب بإدارة دولية للقناة ، بحكم أن دولا عديدة تستخدمها فإن هذا المبدأ لا بد أن يطبق على قناة بناما ، وقناة كييل ، والدردنيل أما الهند فقد تصدت للغرب واتهم نهرو بريطانيا « بالانتقال من خطيئة إلى أخرى بالغة الخطورة » وقامت الدبلوماسية الهندية باتصالات مع لندن وباريس وواشنطن حددت فيها موقفها من رفض فكرة الإدارة الدولية للقناة ، وعندما قبلت الدعوة لمؤتمر لندن أعلنت أن هذا القبول تم « من أجل العمل على تفادى الصدام والوصول إلى حل سلمى قبل فوات الوقت » .

ولقد أثر موقف الهند فى الكومنولث البريطانى وهز من وحدته وأوجد موقفاً جديداً أمام بريطانيا عليها أن تواجهه وسط الأزمة .

وإذا كنا قد استعرضنا بالصورة السابقة مواقف الدول التى وجهت إليها الدعوة وقبولها أو رفضها أو قبولها بتحفظات ، فإن هناك مواقف لدول لم توجه لها الدعوة ومع ذلك أعلنت معارضتها للمؤتمر وسلامة تمثيل الدول المشتركة فيه ، مثل يوغسلافيا التى أعلنت على لسان الرئيس تيتو أن إغفال دعوتها وتجاهل مصالحها تجاهلا تاماً « لم يتم عفواً أو مصادفة . . مما يثير الشكوك حول الدوافع والأهداف التى عقد من أجلها المؤتمر . . وأن التوتر الدولى لا يعنى الدول الثلاث الداعية بل يعنى دول العالم قاطبة المحبة للسلام . . . ثم إن الدول الثلاث بإقدامها على هذا الإجراء قد اعتدت اعتداء صارخاً على الأمم المتحدة والجهود التى تبذل لتدعيم السلام العالمى . . ولا يمكن للمؤتمر أن يناقش حق مصر فى التأميم أو يبحث ما يترتب على ذلك من أمور خاصة بالإدارة وضمان حرية الملاحة » . .

تلك بعض سمات الموقف السياسى ، كما ظهر للقاهرة ، قبل انعقاد مؤتمر لندن الأول . وجميعها تشير إلى :

- انقسام فى معسكر الغرب .

• جبهة قوية معارضة ، ولها — برغم قلة عددها — تأثير ووزن دولى له اعتباره .

موقف مصر من الدعوة :

كان واضحاً من ظروف الدعوة الثلاثية لمصر ، أن الهدف وضع مصر فى مواجهة أغلبية عددية لدول الغرب والسائرة فى فلكها ، ويترتب على ذلك موقف جديد تتهم فيه مصر بتحدى إرادة أغلبية الدول المستخدمة للقناة ، ويمكن أن يكون مبرراً لبريطانيا وفرنسا فى بدء عمليات عسكرية ضد مصر .

إذن لا بد أن تسعى مصر إلى تأجيل الوصول إلى الموقف الذى تسعى إليه دول الغرب وبالتالى تفويت فرصة الغرب فى هذا المؤتمر لمواجهة مصر .

كيف تحقق ذلك وعلى أية صورة ؟

أولا : قبل أن تعلن مصر قبولها أو رفضها لأمر هذه الدعوة وجه الرئيس إنذاراً وتحذيراً إلى القوى المعادية . فأعلن فى ٤ أغسطس أن مصر ستحارب إذا سعى الغرب إلى تنفيذ ما يطلبه من تدويل القناة ، وأن هذا التدويل استعمار من نوع جديد وأن مصر ستشنها حرباً ضد الغرب فى كافة أنحاء الشرق الأوسط . وفى نفس الخطاب ، أعلن الرئيس تكوين الكتائب الشعبية والحرس والوطنى تمهيداً للمعركة .

ثانياً : هدوء فى معالجة الموقف . فالاتصالات الدبلوماسية مستمرة مع دول العالم لإقناعها بأن ثورة بريطانيا وفرنسا ليس لها مبرر ، وأن الملاحة منتظمة فى القناة وأن استخدام القوة أمر خطير ، يتعدى كل المعايير المعقولة ولا يستند إلى أية مشروعية .

ثالثاً : وقبل انعقاد المؤتمر بأربعة أيام ، أعلنت مصر فى ١٢ أغسطس موقفها برفض قبول الدعوة وأعلن الرئيس فى مؤتمر صحفى :

• أن الإدارة الدولية استعمار جماعى .

• أن مصر تواجه مؤامرة تهدف إلى تجويع وتهديد الشعب المصرى .

• أن بريطانيا وفرنسا تتبعان سياسة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .

رابعاً : ثم أعقب الرئيس هذا الموقف ، بمناورة مضادة للغرب ، فأعلن أن مصر على استعداد للدعوة إلى مؤتمر أوسع نطاقاً لإعادة النظر فى معاهدة ١٨٨٨ ، والوصول إلى اتفاق جديد يتضمن حرية الملاحة فى القناة ويسجل فى الأمم المتحدة.

خامساً : بدأت مصر اتصالها بداج همرشولد وإحاطته علماً بتطورات الموقف ولفت همرشولد نظر كل من بريطانيا وفرنسا إلى أن العدوان على مصر لم ولن تنطبق عليه المادة ٥١ من الميثاق والخاصة بالدفاع عن النفس .

ولقد كان لموقف مصر صداه فى العواصم المختلفة ، فالدول الصديقة وافقت على الاقتراح بالدعوة إلى مؤتمر أوسع نطاقاً ، على حين حدد الاتحاد السوفييتى موقفه على هذا النحو قبل الدعوة لمؤتمر لندن على أساس أنه مؤتمر تحضيرى لمؤتمر أوسع نطاقاً .

أما فى الغرب ، فإننا إذا تركنا جانباً مايدور فى العاصمة الفرنسية ، حيث كانت حملة تضليل الرأى العام بقيادة الحكومة الائتلافية واليمين والصهيونية فى قمتها ، وشركة القناة تدفع الأموال للصحف لمساندتها واستمرار حملة الإثارة .

ثم إذا بحثنا رد الفعل فى لندن ، لوجدنا أن الموقف الذى اتخذه جيتسكل عقب التأميم مباشرة وتأييده المطلق لإيدن ، بدأ فى التغيير تحت ضغط العناصر المتحررة فى الحزب ونتيجة لما تكشف لحزب العمال من أن إيدن فى طريقه لاستخدام القوة وطالبها بالالتجاء إلى الأمم المتحدة .

إن بعض المعلومات التى حصلت عليها مصر فى هذه الفترة تكشف عن مواقف عديدة بعد تصريحات الرئيس ، فقد بدا فى أحاديث السير همفرى تريفيليان السفير البريطانى فى القاهرة تحفظ واضح تجاه المؤتمر وكان السفير يرى العمل عن طريق المفاوضات الدولية ويشير إلى أن استعمال القوة أمر لا يتطلبه أمن بريطانيا العظمى .

وكان السفير الفرنسى فى القاهرة ، لا يخفى عدم ارتياحه لسياسة بلده بعد أن أعلن الرئيس عن اقتراحاته ، وأوضح رأيه فى أن التعاون مع حكومة مصر



دالاس ولويد فى لندن . . .

ليس مستحيلا ، وأنه إذا لم يحسم هذا الأمر فلن تمضى بضعة شهور وتحدث أزمة جديدة ذات عواقب وخيمة .

أما واشنطن فقد كانت تراقب التطورات بحذر ، وخاصة موقف الاتحاد السوفييتى ، وعندما أعلن الرئيس عن استعداد مصر للحرب أعلن دالاس فى مؤتمر صحفى عن مخاوفه من حرب وتخريب فى الشرق الأوسط ، وأعقبت واشنطن هذه التصريحات تعليقات أخرى غير رسمية إلى ممثلى الصحافة تشير إلى معارضة الولايات المتحدة لا ستخدام القوة وتلقفت الصحف المعارضة لإيدن هذه المعلومات لتزيد من حدة حملتها ضده .

وفى ١٤ أغسطس أعلن جورج بيكو مدير الشركة المؤممة أن جميع المرشدين مخلصون للشركة وأن أى تعليمات منه ستشل العمل فى القناة .

وردت مصر فى اليوم التالى بإعلانات فى صحف غالبية الدول البحرية ، تطلب فيها مرشدين للعمل فى القناة ، وبدأت الطلبات تنهال على سفاراتنا وقنصلياتنا فى الخارج . وجدير بالذكر أن عدداً من الصحف البريطانية والفرنسية رفضت نشر هذه الإعلانات ، وفى ألمانيا الغربية قامت الشركة التى تتولى إدارة قناة كييل بزيادة أجور مرشديها لمنعهم من الالتحاق بهيئة قناة السويس .

المؤتمر :

اجتمع المؤتمر يوم الخميس ١٦ أغسطس بقصر لا نكستر بلندن ، وحضرته الدول التالية :

١ ــ دول وقعت على اتفاقية ١٨٨٨ : بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، إسبانيا ، تركيا ، الاتحاد السوفييتى .

٢ ــ دول أخرى معنية باستخدام القناة أما بالنسبة لحمولة سفنها أونوع تجارتها : أستراليا ، نيوزيلندا ، كندا ، الهند ، سيلان ، باكستان ، السويد ، النرويج ، البرتغال ، أندونيسيا ، اليابان ، إيران ، أثيوبيا ، ألمانيا الغربية الولايات المتحدة .

ووصل وفد مصرى إلى لندن لمراقبة أعمال المؤتمر برئاسة السيد على صبرى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية وقتئذ .

ولقد كانت خطة مصر تجاه هذا المؤتمر تدور حول ما يلي :

● ألا يصدر المؤتمر أى قرار .

● إن صدور أى توصية أو رأى منه لا بد من موافقة مصر عليه ، وطالما أنها غير مشتركة فهو غير ملزم لها .

● المناورة خلال المؤتمر ليفشل المؤتمر أو يوافق على وجهة النظر المصرية .

ما الذى يمكن لمصر القيام به ؟ هنا تلعب الدبلوماسية دورها الأساسى فى تحليل للقوى المختلفة التى تشترك فى المؤتمر ، والعمل عن طريق الدول الصديقة ، أو الدول التى تفرض عليها بعض الظروف مساندة مصر .

وقد سبق تحليل أغلب هذه القوى ، ومنها خلصت مصر إلى أن الدول الصديقة هى أربعة : الاتحاد السوفييتى والهند وأندونيسيا وسيلان .

والدول التى قد تفرض عليها بعض الظروف التعاون معنا هى : أثيوبيا وباكستان وإيران .

ثم هناك دولة غربية هى إسبانيا ، تفرض عليها الظروف الأوربية نوعاً من العزلة ، ولها ارتباطاتها القوية مع العالم العربى ، وموقفها يمكن الاطمئنان له .

ولقد كان موقف مصر العمل من داخل المؤتمر وخارجه ، فهى تعلم كل مايدور فيه وتحدد بالتعاون مع القوى الصديقة المخططات التى ستتبع ، وتعمل على وحدة كلمتها والتوفيق بينها حتى تقف كجبهة متحدة ضد وحدة كلمة الغرب وأعوانه ، والوقع أنه لم يكن ينقص مصر سوى أن يتكلم وفدها فى المؤتمر ، ولكنها فوتت هذه الفرصة على الغرب واستطاعت أن تجد أكثر من متحدث يدافع عن وجهة نظرها بل يتقدم باقتراحات لها .

ولقد تولى الوفد المصرى هذه المهمة باقتدار ومهارة سياسية كبيرة ، ونجح فى المناورة طوال المؤتمر حتى تحققت النتيجة التى سعت لها السياسة المصرية منذ البداية وهى :

١ — أن ينقسم المؤتمر على نفسه .

٢ — ألا يصدر قرار عنه نتيجة اختلاف وجهات النظر .



إيدن رئيس وزراء بريطانيا يفتتح مؤتمر لندن الأول . . . لانكستر هاوس . . .

مناقشات إجرائية :

كان لا بد أن يبدأ المؤتمر بمناقشة وإقرار لائحة العمل فيه ، وفى بداية الجلسة الافتتاحية ، اقترح سلوين لويد الاسترشاد بالقواعد المتبعة فى اللجان الرئيسية المنتمية للأمم المتحدة واللجوء إلى قاعدة الأغلبية .

ولما كان دالاس لا يريد أن يدخل المؤتمر فى هذه المناقشة ، ويريد أن يصل إلى قرار وجهة نظره فى أسرع وقت ، فقد اقترح أن حكم رئيس المؤتمر يظل قائماً مالم تنقضه غالبية المؤتمر .

على أن لويد ودالاس لم يكادا ينتهيان من هذه البيانات المقتضبة، حتى بدأت جبهة الدول المؤيدة لمصر فى مناورات لها أهميتها القصوى، لأنها حددت منذ البداية وضع هذا المؤتمر وهل من حقه أن يصدر قرارات رغم معارضة البعض ولو كان أقلية أم لا ؟

تكلم كريشنا منون ، والرجل له قدرات على المناورة السياسية فى المؤتمرات الدوليه يعترف بها خصومه قبل أصدقائه، وانطلق معارضاً لوجهة النظر التى أبديت ، ففى رأيه أن المؤتمر لا يستطيع اتخاذ قرار فى أى شىء بطريقة التصويت ، وإذا كانت الأمم المتحده تتبع نظام التصويت فمرجع ذلك أنها قائمة بوجه عام على مبدأ الشمول والتعميم ولها صفة العالمية .

وتكلم السيد عبد الغنى وزير خارجية أندونيسيا الذى أضاف أن بلاداً أخرى ذات مصلحة قد تغيبت عن المؤتمر وخاصة الشريك المتعاقد وهو مصر ، وإذا تحققت هنا أغلبية الأصوات فكيف نطبق هذه القرارات ضد مصر إن لم نلجأ إلى استخدام القوه . وهذا لا يعتبر قطعا حلا سلمياً للمشكله ؟ ! . . ولذلك لابد من الأخذ بفكرة صدور قرار بإجماع الآراء ، وأثار شبيلوف نقاطاً جديدة . . ما وضع ألمانيا الغربية فى المؤتمر ؟ . . هل تمثل ألمانيا التى وقعت على اتفاقية ١٨٨٨ . . وفى هذه الحالة لماذا لم تدع ألمانيا الشرقية ؟ وأين النمسا التى وقعت الاتفاقية . . ومحلها الآن المجر والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ؟

وقال إن غرض المؤتمر — كما يبدو له — هو إدانة مصر وهناك ما يشير إلى

احتمال حدوث اعتداءات خطيرة ذات صبغة دولية . . ثم أضاف أن هذا المؤتمر لا يتعدى كونه مؤتمراً ذا طبيعة تحضيرية يمهد لمؤتمر آخر تشترك فيه أكبر مجموعة من الدول ، ورد بينو بأن قرارات الأغلبية لا تلزم الأقلية كما هو الحال فى الأمم المتحدة . ولكن هذا القول لم يكن ليغير جوهرياً من طلب الدول معارضة هذا الإجراء ، لأن القضية الأساسية التى يطالبون بها هى ألا يطلب التصويت على قرار معين وهذا مانبه إليه مندوب سيلان عندما قال إذا كان قرار الأغلبية لا يلزم الأقلية فما الداعى إذن إلى إجراءات التصويت .

وتخلص سلوين لويد من المأزق بأن ذكر أن المسائل الإجرائية تبحث فى نهاية أعمال المؤتمر، إذن سلم المؤتمر منذ البداية بأن طبيعته تختلف عن الأمم المتحدة ، ولم تتمكن الأغلبية من إقرار مبدأ التصويت .

خطة الغرب وبيان دالاس :

كان دالاس صاحب فكرة المؤتمر ، ونتيجة لذلك ولشعوره بمخاوف بريطانيا وفرنسا وعدم اطمئنانهما لموقف بلاده وإصرارهما على ضرورة اتخاذ المؤتمر للقرار النهائى تجاه مصر ، فإنه كان على وزير الخارجية الأمريكية الكثير من المسئولية إذا كان يريد لخطته أن تنجح وأن يبدد شكوك حلفائه ويبعث فيهم الثقة فى الموقف الأمريكى .

ولقد كانت هناك رسالة من إيدن إلى أيزنهاور فى ٨ أغسطس ، يذكره فيها بتعهد الولايات المتحدة بعدم الوقوف فى وجه بريطانيا وفرنسا إذا فشل المؤتمر ، وغير خاف هنا معنى عدم الوقوف فى وجهه هاتين الدولتين ، وفى رد أيزنهاور فى ١٢ أغسطس لم يلتزم بشىء وذكر فقط أن مؤتمر لندن « سيهيئ الفرصة للوصول إلى حل سلمى عادل » .

لذلك تركزت الأضواء على دالاس فى الجلسة المسائية يوم ١٦ أغسطس ، وانتظرت بعض الوفود الكلمة لتنطلق مؤيدة ما جاء بها، حتى إن لم توافق عليها أو تقتنع بها . . فلم يكن بيدها أن تفعل خلاف ذلك . . وأخرى كانت تتحفز لتهاجم أفكار دالاس ومقترحاته .

وسوف نضطر إلى إفساح بعض المجال لهذا الخطاب ، باعتباره المحور الذى دار حوله المؤتمر بين تأييد أو تعديل أو معارضة . .

● تكلم عن قناة السويس وأنها شريان مائى ذو أهمية كبيرة **لجميع الأمم** . . **لها طابع دولى** منذ إنشائها . . بنيت على **أمال دولية** . . **وبرأس مال دولى لخدمة أغراض دولية** . . أشرفت عليها شركة **القناة العالمية** . والعلاقات بين مصر والشركة نظمت **باتفاقات** .

● معاهدة ١٨٨٨ حددت فى مقدمتها « لكى تقيم ، بعمل تتفق عليه . ونظاماً محدداً نهائياً من شأنه أن يؤمن فى جميع الأوقات لجميع الدول حرية استخدام القناة البحرية » .

● إن الحكومة المصرية لجأت من جانب واحد وبدون أية مفاوضات دولية سابقة نحن حريصون عليها إلى إصدار قانون التأميم .

● أوضح الرئيس ناصر أنه بالرد على سحب عرض التمويل أنه ينوى استعمال القناة لخدمة الأهداف الوطنية المصرية . . وأن قناة السويس بصفتها الدولية من الناحيتين القانونية والفعلية « هى آخر مكان . للانتصارات المحلية ومد المطامع الوطنية . . »

● أن هناك فرقاً بين معاهدة ١٨٨٨ وضماناتها الدولية وعملية مصرية وطنية تضع الدول فى موقف من يرجو ويلتمس . . والثقة قد تزعزعت كثيراً . .

● إن ما نحتاج إليه هو **« إجراء لوضع القناة تحت نظام دولى يكفل الثقة للذين يحتاجون عادة إلى استخدام القناة »** .

● إن المبادئ التى يراها أساساً لخطة عادلة هى :

١ ــ أن تدار القناة بكفاية وحرية مكفولة بصفتها ممراً دولياً تطبيقاً لاتفاقية ١٨٨٨ .

٢ ــ يجب أن تكون إدارة القناة منفصلة عن أثر السياسات الوطنية مهما كان مصدرها .

٣ ــ يجب الاعتراف بحقوق مصر المشروعة ومصالحها فى القناة وفى إدارتها

بما فى ذلك حصولها على دخل عادل .

٤ ــ دفع تعويض عادل لشركة القناة العالمية .

● أما خطة العمل فى إدارة دولية وفقاً لمعاهدة ١٨٨٨ .

(ا) تضطلع بمسئولياتها هيئة دولية متصلة بالأمم المتحدة وتمثل مصر فيها .

(ب) ويكون لمصر نصيب عادل مع مراعاة جميع الحقوق المشروعة وسيادتها .

(حـ) ويدفع تعويض عادل للشركة .

(د) وكل خلاف حول ب و جـ يسوى أمام لجنة تحكيم تعين أعضاءها محكمة العدل الدولية .

● إن هذا الاقتراح لا يتناقض مع سيادة مصر .

مواقف الدول :

● تكلم أوندن وزير خارجية السويد وأيد البيان الأمريكى وأضاف :

أنه يلاحظ من البيان أن تأميم شركة القناة يعتبر أمراً واقعاً ، وهذا منهج رشيد لأنه من العسير اعتباره عملا متناقضاً مع قواعد القانون الدولى .

● أن الأمم المتحدة يجب أن تسهم فى النظام المقترح بعرضه على الجمعية العامة لإقراره ، وتقديم تقرير سنوى إلى الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأن ينص على إعادة النظر فى الاتفاقية الأصلية بواسطة الأمم المتحدة .

وأيد مندبو البرتغال والنرويج وألمانيا ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وهولندا والدانمارك وجهة نظر دالاس .

وأوضح مندوب إسبانيا . حق مصر فى التأميم وأن ضمان حرية المرور يمكن كفالته عن طريق التفاوض مع مصر لاشتراك ممثلين لبعض الدول فى مجلس هيئة القناة .

● وقال السنيور مارتينو وزير الخارجية الإيطالية إن التأميم حق ضمن حقوق الدولة فى السيادة وإن المشكلة هى حرية الملاحة .

● وتكلم مندوب أندونيسيا فأوضح أن القناة مصرية والشركة مصرية ، والتأميم يمس شركة خاصة وطنية ، أما حرية الملاحة فتضمنها نصوص اتفاقية ١٨٨٨ وما زال من الممكن استعمالها كضمان أساسى لحرية الملاحة فى المستقبل .

● وفى كلمة مندوب تركيا أشار إلى أن قرار التأميم اتخذ فى وقت غير ملائم ، وبدون استشارة الدول التى يهمها الأمر ، بل حتى دون استشارة الدول العربية . . ودافع المندوب التركى عن المؤتمر وأنه لا يسعى للمساس بسيادة مصر ، وأيد فى النهاية البيان الأمريكى .

● أما مندوب إيران فقد أعلن أن التأميم عمل قانونى وحق من حقوق السيادة والقناة جزء مكمل لمصر ، ولكنه بعد أن أشار إلى قرار مجلس الأمن فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ — شكوى إسرائيل ضد مصر لمنعها من استخدام القناة — أيد البحث عن حل أو نظام دولى يتفق مع حقوق مصر الشرعية . .

● ودافع مندوب سيلان عن حق مصر وأكد الثقة فى إدارتها لو تعاونت معها الدول التى تعارضها الآن .

● وعندما تكلم مندوب أثيوبيا ، تكلم عن وضع حل يكون على صلة بمنظمة الأمم المتحده ، وتشترك فيه بعض الدول المحايدة .

● ثم تحدث وزير الخارجية الباكستانى وأكد أن مصر مارست حقها فى السيادة واقترح أن يكون المؤتمر لجنة مفاوضات مع مصر على أساس ضمان وكفاية وعدم تقييد حرية الملاحة ، ثم تعرض نتيجة المفاوضات على المؤتمر .

● وعندما جاء دور ديمترى شبيلوف ، فضح فى خطابه مؤامرة الغرب ضد مصر وذكر :

— أمثلة مستمدة من الواقع فى مختلف الدول بشأن تأميم شركات تستثمر رأس مال أجنبى وضرب لذلك أمثلة بفرنسا (تأميم شركات الغاز والكهرباء ومن بين المساهمين أشخاص طبيعيون ومعنويون ذوى جنسيات بريطانية و بلجيكية وسويسرية) و بريطانيا (تأميم الفحم والحديد والكهرباء) وأمريكا عندما قامت المكسيك بنزع ملكية بعض شركات البترول الأمريكية . وكتب وزير الخارجية

الأمريكية « أن حكومة الولايات المتحدة تعترف بحق دولة ذات سيادة فى نزع ملكية الأموال لأسباب تتصل بسيادة الدولة » .

— فيما يتعلق بالوظيفة الدولية لشركة القناة . فإنه إذا اعترفنا بهذه الصفة فإنه يجب أن نعتبر أن أية مؤسسة للملاحة البحرية ، وكل شركة للخطوط البحرية تكفل الاتصال بين الدول شركة دولية أيضاً ، وقال إن الطابع الدولى لقناة السويس ينبثق من اتفاقية ١٨٨٨ التى تعترف بها مصر واحترمت نصوصها بدقة شديدة » .

— ليس سراً الاستعدادات العسكرية البريطانية والفرنسية ومحاولات فرض مشروعات من هذا القبيل على مصر بالقوة سوف يعنى انتهاك السلام فى الشرق الأدنى والأوسط ولن يقتصر الصراع على منطقة قناة السويس ولكن قد يمتد إلى أبعد من ذلك .

— إن الذين يشككون فى رغبة الرئيس عبد الناصر أو مقدرته على احترام اتفاقية ١٨٨٨ لا يتذرعون عن انتهاك نص الاتفاقية التى عزم أن تكون قناة السويس مسرحاً لها .

● أما خطاب كريشنا منون فقد كان بدوره الخط الإيجابى الثانى لمجابهة مخطط الغرب :

— يجب أن نتذكر أن شركة القناة ليست هى القناة ، بل وكالة تديرها فقط ومع ذلك فهذا الممر بحكم أهميته فى الملاحة له صفة دولية .

— التأميم عمل من أعمال السيادة ، ومع ذلك كنا نود « لو أن التأميم تم بعد إعطاء إنذار كامل و بطريقة أقل إثارة » .

— إن ضمانات اتفاقية ١٨٨٨ كافية بشأن حرية المرور وأمن السفن ، ولا بد من استخدام سلطة الدولة المصرية لتحقيقها .

— إذا كان هناك خلاف حول تفسير الاتفاقية ، فإن على الطرف الذى يشعر بالضيق الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية .

— إن التدويل المقترح ينتهى بنا إلى إلغاء التأميم والاستعاضة عنه بنظام دولى .

— إن النظام المقترح ليس فيه ضمان ، لأن الشركة لم تكن تضمن المرور

والجهة الوحيدة التى تستطيع ذلك هى الهيئة الحاكمة فى مصر « وهم وحدهم الذين يحق لهم ضمان حرية الملاحة » .

— ثم أين السلطة فى ميثاق الأمم المتحدة التى تخول لها الطواف حول العالم وإنشاء رقابة على المنظمات المختلفة ؟

— واقترح منون أن من الضرورى بدء مفاوضات على أساس إعادة النظر فى معاهدة ١٨٨٨ بهدف تأكيد مبادئها وعمل التعديلات التى يقتضيها العصر الحديث .

● ونتيجة لموقف الدول المؤيدة للغرب من الاقتراح، وسعياً لتوحيد جبهة الدول المؤيدة لمصر ، اتفق على أن يقدم منون اقتراحه وتؤيده الدول الثلاث وهى الاتحاد السوفييتى وأندونيسيا وسيلان .

● وحاولت مصر إقناع باكستان وأثيوبيا وإيران بتأييد اقتراح منون، إلا أن باكستان رفضت تأييد الهند ، وكان ذلك موقف أثيوبيا وإيران .

هذه بعض الظروف التى صاحبت تقديم كريشنا منون لاقتراحه ، وبعض الاتصالات التى تمت لاستكشاف مواقف الدول المعارضة ، لتوحيد جبهة المعارضة لاقتراحات الغرب .

وقد أيد الاتحاد السوفييتى وأندونيسيا وسيلان مقترحات منون ، وكان المفهوم لدى جميع الوفود أن مصر ستقبل ماتضمنته من أسس ومبادئ .

ثم حاولت باكستان إثارة جو من الشك حول موقف مصر ، فأشاع وفدها أن مصر وافقت على اقتراحها قيام لجنة مفاوضة من ممثلى الدول الصغيرة ، وكان الهدف التأثير على وفدى أندونيسيا وسيلان لينضما إلى جبهة باكستان وتركيا وإيران والحبشة ، إلا أن وفد مصر قضى على هذه الإشاعة فى مهدها .

بعد ذلك تقدم دالاس بمقترحاته وباعتبارها :

« تضع فى الاعتبار إلى حد معقول آراء الدول المشتركة » وتتضمن :

وفقاً لما جاء فى ديباجه اتفاقية ١٨٨٨ ينشأ جهاز خاص الهدف منه أن يضمن فى جميع الأوقات ولكل الدول حرية استخدام القناة .

● يتضمن هذا الجهاز :

١ — إدارة القناة وصيانتها وتطويرها بشكل فعال يعتمد عليه بوصف القناة ممراً مائياً دولياً حراً مفتوحاً مأموناً وفقاً لمبادئ اتفاقية ١٨٨٨ .

٢ — عزل القناة عن النفوذ السياسى لأية دولة .

٣ — احترام سيادة مصر .

٤ — عائد عادل لمصر نتيجة استخدام القناه ويزداد مع توسيع طاقة القناة وزيادة استخدامها .

٥ — دفع تعويض عادل لشركة قناة السويس العالمية .

٦ — رسوم القناة تبقى مخفضة بحسب المقتضيات السابقة إلا فيما يختص بالفقرة (٤) السابقة (أى تعويض مصر) دون أرباح .

ولتحقيق الأهداف السابقة ينشأ جهاز رسمى للتعاون بين مصر والدول المهتمة بالقناة . . وتكون هذه الهيئة مسئولة عن الإدارة ، والصيانة ، وتطوير وتوسيع القناة لمواجهة ازدياد حجم التجارة الدولية . . وبتشكل أعضاء الهيئة — إلى جانب مصر — من الدول الموقعة على الاتفاق بالنظر إلى استخدام القناة ، حجم التجارة ، والتوزيع الجغرافى . . . وتقدم الهيئة تقارير دورية إلى الأمم المتحدة .

● وقد اقترح مندوب باكستان بعد ذلك بعض التعديلات فى المشروع الأمريكى وقدم اقتراحه باسم أربع دول (باكستان — إيران — تركيا — أثيوبيا) وهو لايعدو فى واقع الأمر تعديلات شكلية فى المشروع أهمها أن توضع الفقرة (٣) الخاصة بسيادة مصر كفقرة أولى ، وأن هيئة الإدارة الدولية تتحدد اختصاصاتها بالاتفاق مع مصر . ولما كانت التعديلات لاتمس جوهر المشروع الذى قدمه دالاس ، فقد أعلن قبوله على الفور .

● وقد عبرت وفود ١٧ دولة عن تأييدها للمشروع الأمريكى وثارت عندئذ قضية الإجراءات مرة أخرى ، هل يتم التصويت ؟ هل يصدر قرار بالأغلبية ؟ كان هذا بالطبع اتجاه الغرب ، ولكن الهند والاتحاد السوفييتى عارضا هذا الأسلوب وأوضحا أنه وسيلة لفرض رأى الأغلبية على الأقلية .

● وتقدم مندوب أندونيسيا واقترح — بعد تشاوره مع مصر — تشكيل لجنة واسعة النطاق بقدر المستطاع بحيث تشمل دولا غير مشتركة فى المؤتمر لتنقل إلى

الحكومة المصرية كل مادار فى المؤتمر من مناقشات واقتراحات وروح المؤتمر نفسه .

عندئذ اقترح سلوين لويد أن الشعور السائد فى المؤتمر أن ينقل إلى الحكومة المصرية محضر كامل لما تم فى المؤتمر بما فى ذلك وثائقه والبيانات المختلفة ، ووافق المؤتمر على ذلك .

وما إن انتهى لويد من عرض اقتراحه حتى تقدم مندوب نيوزيلندا باقتراح باسم السبعة عشر دولة المؤيدة للمشروع الأمريكى بأن تتولى لجنة من ممثلى أستراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة ويرأسها المستر روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا عرض الاقتراح الأمريكى وشرح أهدافه وتحرى موقف الحكومة المصرية ومدى استعدادها للموافقة على الدخول فى مفاوضات على أساسه .

ثم انضمت إسبانيا إلى الدول الـ ١٧ على أساس أنه إذا رفضت مصر مقترحات لجنة الخمسة ، تعرض على مصر الاقتراح الإسبانى بإشراك بعض ممثلى الدول فى الهيئة المصرية لقناة السويس . وبذلك اختتم المؤتمر أعماله دون صدور قرار أو بيان وإنما بتسجيل رغبة ١٨ دولة فى تشكيل لجنة خماسية تعرض مقترحاتها على الحكومة المصرية .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عما حققه هذا المؤتمر وهل نجحت مصر فى تحقيق مارسمته من أهداف وهى تتابع أعماله ؟ وما الدور الذى لعبته دبلوماسيتنا خلال فترة انعقاد هذا المؤتمر ؟

● كانت مصر طوال انعقاد المؤتمر على علم تام بكافة المناورات والمناقشات التى تدور فيه ومكنها ذلك من تحديد صورة دقيقة ساعة بساعة ويوماً بيوم عما تواجهه وأساليب مجابهته .

● وتمكنت من إيجاد جبهة صلبة من ممثلى الاتحاد السوفييتى والهند وأندونيسيا وسيلان .

● ولم تترك بقية الوفود دون إقناع ، بل كانت دائرة اتصالات الوفد الذى يرأسه السيد على صبرى وسفيرنا فى لندن شاملة للجميع .

● ونجحت فى إبعاد إسبانيا عن الخط الغربى منذ البداية ، وإذا كانت فى النهاية قد قبلت الاقتراح الأمريكى ، فقد كان ذلك نتيجة ضغط أمريكى ثم لأنها رغبت فى أن يتمكن اقتراحها من النجاح إزاء ما قدرته من رفض مصر لاقتراح الدول الثمانية عشر .

● ونجحت معارضة الدول المؤيدة لمصر فى عدم صدور قرار من المؤتمر .

● وانتهى المؤتمر بعد أن سلم بشرعية التأميم ، وبأنه لا حل للمشكلة إلا بالاتفاق مع مصر .

إذا أضفنا إلى ماتقدم ، آثار عدم اشتراك مصر فى عدم صدور قرار أو رغبة فى مواجهتها واضطرار الدول الثمانية عشر إلى اتخاذ خطوة أخرى وتشكيل بعثة لعرض اقتراحاتها على مصر ، فإن ذلك حقق للسياسة المصرية فترة إعداد هادئة ، وقدرة جديدة على المناورة السياسية. ولو بحثنا عن يد تمسك بزمام الموقف بعد المؤتمر لوجدنا أنها مصر ، فهى لم تسع للمؤتمر ولم تشترك فيه ، واضطرت الغرب إلى التسليم بأن التفاوض فى جو سلمى معها شرط أساسى . ولها أن تقبل أو لا تقبل المقترحات المقدمة . . .

لقد أثبت المؤتمر فشل وسائل الحرب الباردة التى مارسها الغرب ضد مصر ، بل وسمع مندوبوه فى قاعة قصر لا نكستر وزير خارجية الاتحاد السوفييتى يحذرهم من خطورة عمل عسكرى ضد مصر . والإنذار السوفييتى عندما يوجه إلى الغرب يضطره إلى حساب دقيق لخطواته .

ومع انتهاء هذا المؤتمر الذى كان أشبه « بمولد » الولاء لدلاس واقتراحاته بدأ روبرت منزيس فى الإعداد لمهمته الصعبة . . .

بعثة منزيس :

انتهى مؤتمر لندن فى ٢١ أغسطس . وتقرر إيفاد بعثة لعرض مقترحات الدول الـ ١٨ على مصر .

واتصل المستر روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا بالسفير المصرى فى لندن

وأبلغه برسالة إلى السيد الرئيس تتضمن مهمته فى عرض مقترحات الدول الـ ١٨ . واقترح ٣١ أغسطس موعداً لوصول البعثة إلى القاهرة .

ورد السيد الرئيس أنه على استعداد لمقابلة البعثة فى ٣ سبتمبر .

وقبل أن نعرض لما حدث خلال مهمة هذه البعثة نشير إلى الوقائع التالية :

أولاً :

فى ٢٨ أغسطس وفى مؤتمر صحفى صرح دالاس بأن اتفاقية ١٨٨٨ تقرر تدويل القناة .

وفى اليوم التالى احتجت مصر رسمياً لدى الحكومة الأمريكية وصرح دالاس لسفيرنا فى واشنطن أنه لم يقصد ذلك وأنه ذكر أن القناة فى أرض مصرية ولكن الصفة الدولية لحقوق المرور .

وفى مؤتمر صحفى لأيزنهاور فى ٣١ أغسطس عقب الاحتجاج المصرى أكد المعنى الذى فسر به دالاس تصريحه واحترام سيادة مصر .

وفى نفس المؤتمر أعلن أيزنهاور « أننا ملتزمون بحل سلمى للنزاع ، وليس أى شىء آخر » . إذن نجحت مصر فى أن تدفع الولايات المتحدة إلى الإفصاح صراحة عن موقف فى غاية الأهمية قبل وصول بعثة منزيس ، وهو موقف يزيد فى الخلاف بين الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا .

ثانياً :

وفى أول سبتمبر ، أعلن الرئيس فى خطاب له :

● أن التدويل يتعارض مع التأميم ولا يمكن قبوله .

● أنه لا يعلم عن أية مساومة ، وأنه سيقبل أى حل لا يمس سيادة مصر أما الرقابة الدولية فهى تمس سيادتنا ، وهى مسألة تفسير ، « ونحن نرى أنها استعمار جماعى » .

● وأن قناة السويس لمصر والشركة لمصر ، ونحن على استعداد لتوقيع اتفاقية

مع الدول التى تستخدم القناة لضمان حرية الملاحة .

● وأضاف الرئيس أنه « يعتقد أن الرئيس أيزنهاور لديه نفس وجهة نظر مصر ، وأنه سيفعل كل ما يستطيعه لكى تستمر القناة مفتوحة للملاحة الدولية وأنه إذا انسحب المرشدون البريطانيون والفرنسيون فإن المرشدين العرب سيتمكنون من إدارة الملاحة فى القناة » .

ثالثاً :

وفى نفس اليوم ، أول سبتمبر ، نشرت صحيفة تايمز أوف إنديا حديثاً للسيد الرئيس تحدى فيه كل من بريطانيا وفرنسا الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية .

رابعاً :

ثم أعلن الرئيس بعد ذلك فى حديث صحفى أنه إذا هوجمت مصر من أى جانب ، فستطلب العون من أى جهة ، وكان ذلك رداً على سؤال من بعض صحفيين غربيين عن طلب العون من الاتحاد السوفييتى .

مواقف أربع رئيسية لمصر فى الفترة ما بين انتهاء مؤتمر لندن الأول والموعد المحدد لوصول روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا مع اللجنة التى يرأسها وهذه المواقف تشير إلى أكثر من أمر :

● فهى تحدد مقدماً لبعثة منزيس أن أى اقتراح يتضمن تدويل القناة لن تقبل مصر المناقشة فيه .

● وأن مصر ليست على استعداد لقبول مساومة فى هذه القضية .

● وأن مصر — وهى تؤكد موقفها — لا تتعنت ولا تخرق قواعد القانون الدولى . بل هى تتحدى الدول التى لا توافقها على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

ومع ذلك ، يجب ألا تتصور قوى الغرب أنه من السهل المضى قدماً فى عدوان على مصر دون أن تطلب مصر العون من أى جهة كانت ، والمعنى واضح ، ولا تحتاج تلك القوى إلى أن تفهم أن مصر — دفاعاً عن استقلالها وسيادتها — ستطلب العون من الكتلة الشرقية .

وإذا بحثنا عما ترتبه هذه المواقف ودلالاتها ، من آثار ، لتبينا ما يلى :

أن الولايات المتحدة لا بد أن يزداد قلقها ومخاوفها إزاء الموقف الواضح الذى أعلنته مصر ، خاصة وأن تحذيرات مستمرة صدرت على لسان شبيلوف فى مؤتمر لندن ، وفى كافة دول المعسكر الشرقى .

ويترتب على ذلك ، أن الولايات المتحدة لا بد أن تزداد تصميماً فى موقفها المعارض لسياسة حليفتيها بريطانيا وفرنسا .

أن لهجة التهديدات أو التحذير التى تردد أن بعثة منزيس ستستخدمها مع مصر ، لم يعد لها محل ، فمصر أعلنت قبل أن تصل تلك البعثة أن القوة ستقابل بالقوة ودول عديدة ستكون إلى جانب مصر فى نضالها .

والنقطة الأولى رتبت تصريحاً لأيزنهاور فى ٣١ أغسطس أعلن فيه « أننا ملتزمون بحل سلمى للنزاع » .

والثانية أثرت — دون شك — فى بعثة منزيس وسلوكها خلال المباحثات . وقد تسأل هنا ، ما هو مسلك منزيس لو لم تحدد مصر موقفها على النحو السابق ؟!

الإجابة عن هذا التساؤل تكمن فى تعليقات الصحافة فى الغرب التى حاولت أن تصور منزيس أنه شخصية تحمل بين جنباتها الكثير من العنف والفظاظة ، وأن هذا كان فى تقدير من اختاره لهذه المهمة . .

ولقد اختارت مصر بدورها سبيلا لإفهام منزيس قبل وصوله أن عناده وفظاظته قد يكون مكانهما فى بلاده ومع حلفائه وليس فى مصر ، وأنه يجب أن يعلم مقدماً أنه سيحضر للتفاوض وعرض مقترحات على رئيس دولة مستقلة وصاحبة سيادة كاملة ، يظهر لنا هذا الأسلوب من مواقف الرئيس التى أعلنها قبل وصول البعثة ثم الإجراءات التى اتبعت فى ترتيب حضورها . . فعندما كان منزيس متحمساً للحضور فور انتهاء المؤتمر ، حددت له مصر موعداً بعد عشرة أيام . . ولم يكن أمامه من بد سوى الانتظار . .

ثم لقد كان تصور منزيس أن يكون مكان الاجتماع فى مدينة أوربية كجنيف ، واقترح ذلك فعلا ، إلا أن الرئيس فى رده عليه ، أبلغه باستعداده لمقابلته فى

القاهرة دون أن يشير إلى جنيف من بعيد أو قريب ، وحاول بعد ذلك أن يعتذر بحرارة الجو ويقترح الإسكندرية ولكنه سمع للمرة الثانية أن الرئيس سيستقبله فى القاهرة .

تساؤل يثور بشأن هذه البعثة ؟ لماذا قبلت مصر مبدأ التفاوض معها طالما أن مقترحاتها مرفوضة مقدماً ؟ !

الواقع أن هناك أكثر من عامل لعب دوره فى قبول حضور هذه البعثة :
فسياسة مصر كانت عدم إعطاء الخصوم أية فرصة يستغلونها فى إجراء عدائى ضدها ، ويثيرون الرأى العام فى دولهم إذا رفضت مصر التفاوض معهم .

ومصر تلتزم ميثاق الأمم المتحدة ، وفى حالة قيام نزاع ، فالتفاوض أحد الوسائل السلمية التى يجب اللجوء إليها ، وهى قد أعلنت فعلا استعدادها للتفاوض على أساس معاهدة ١٨٨٨ .

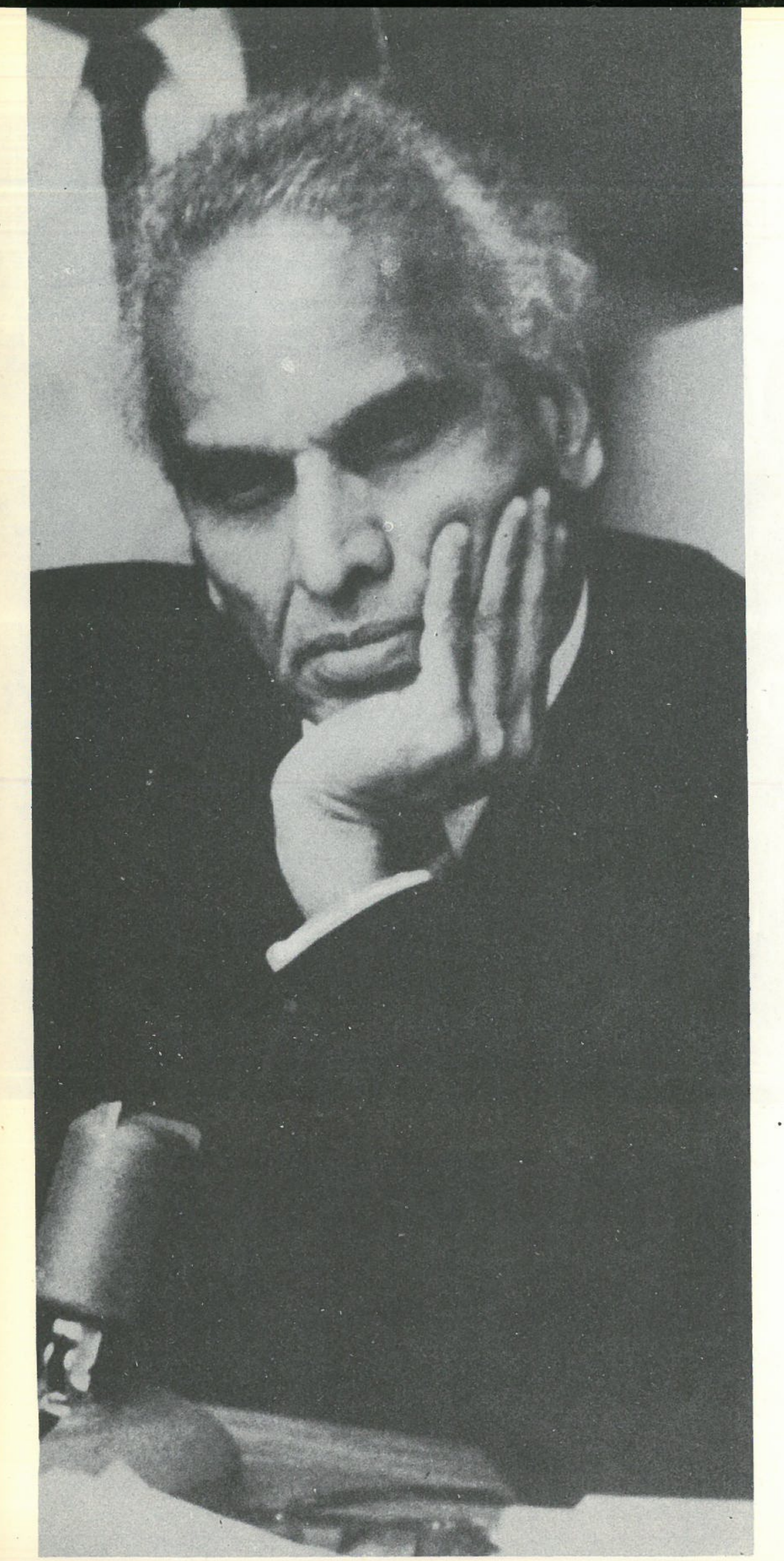
وقبول التفاوض يسمح بتأجيل الصدام المباشر . وكل وقت يمر خلال الأزمة فى صالح مصر ويدعم مركزها وقوتها .

ثم إن مصر عن طريق التفاوض مع هذه اللجنة تستطيع تحقيق أمرين :
أولهما : أن تكشف مؤامرة التدويل وتعارضها مع حقوق مصر واتفاقية سنة ١٨٨٨ .

وثانيهما : دفع اقتراحها بعقد مؤتمر دولى أوسع نطاقاً على أساس فشل مؤتمر لندن .

● وأخيراً ماذا يضير مصر من مقابلة هذه البعثة ؟ فهى لن تقبل اقتراحاتها وأعلنت ذلك مقدماً ، فليس هناك إذن حرج أو خشية من جانبنا . . والحرج — إن وجد — سيلصق بهذه البعثة التى تصمم على الحضور رغم معرفتها عن يقين بموقف مصر .

فى الإطار المتقدم تمت مباحثات منزيس مع الرئيس عبد الناصر . وهى لا تخرج عن استعراضها لمقترحات الدول الثمانية عشر وآثار التأميم وما رتبه من خطورة على الوضع الدولى . وقد ردد الرئيس على منزيس كل ماسبق أن أعلنه



كريشنا منون وزير الدولة الهندى ...
لن تنسى له مصر صداقته وتأييده .

وأكده فى أكثر من مناسبة ، وهاجم مواقف فرنسا وبريطانيا واضطر منزيس فى الواقع إلى التزام الدفاع عن حلفائه أكثر من عرض وجهة نظره ؟ !

والواقع أن منزيس وهو يحمل معه مقترحات ١٨ دولة كان فى موقف ضعيف .

● فهو لا يستطيع أن يكون على طبيعته ويستخدم أساليبه فى التفاوض خاصة وأنه يتحدث دون معونة أو تأييد أعضاء اللجنة الأخرى .

وهو يعلم أن التهديد باستخدام القوة أمر يجب أن يبتعد عنه فى أحاديثه بصورة أو بأخرى . ويقال إنه قبل وصوله إلى مصر ، وعقب سماعه تصريح أيزينهاور بضرورة استخدام الوسائل السلمية ذكر للسفير هندرسون الأمريكى « أنه قضى على البعثة » .

● ثم إنه يرأس بعثة غير متجانسة فى الآراء ، صحيح أن الدول الأربع الأخرى وافقت على الاقتراح الأمريكى ، وصحيح أيضاً أنها قبلت عضوية اللجنة ، ولكنها وصلت إلى مصر ، وكل عضو فيها يحاول التبرؤ من اللجنة .

فمندوب أثيوبيا — بعد موقفه الغريب فى المؤتمر — يحاول التخفيف من هذا الموقف خشية صدام مع مصر فى شرق أفريقيا .

ومندوب إيران يحاول بدوره إبلاغنا بموقفه المعتدل ومعارضة استخدام القوة والمساس بسيادة مصر .

ووزير خارجية السويد غير راض عن أسلوب معالجة القضية .

ثم يجىء لوى هندرسون المندوب الأمريكى ، وكان دوره أن يمنع أى احتكاك أو تحد أو تهديد باستخدام القوة بناء على تعليمات دالاس .

ولقد كانت هذه الصورة واضحة أمام مصر طوال فترة بقاء اللجنة الخماسية فى رحابها . لم تنته المباحثات إلى أية نتيجة . . . وتبين منزيس أن الرئيس عبد الناصر مصمم على مواقفه وسياسته التى أعلنها ، وأن عملية التدويل مرفوضة شكلا وموضوعاً .

ولقد كان منزيس يشعر بمدى الفشل الذى حققه فى مهمته ، وكان عليه أن يقوم بعمل جديد يعطى للجنة التى يرأسها بعض القيمة قبل أن تغادر مصر .

لذلك بعث منزيس فى ٧ سبتمبر برسالة إلى السيد الرئيس جاء فيها :

● إن المناقشات كشفت عن اختلاف عميق فى وجهات النظر تجاه المبادئ والاتجاهات مما يدعو إلى القول بعدم جدوى استئناف المناقشات، ولما كانت مباحثاتنا قد جرت على انفراد دون أن تدون ودون رسميات ولتفادى أى سوء تفاهم مستقبلا . . لذلك نرى من المفيد أن تدون اللجنة فى قالب موضوعى مختصر :

— أغراض مقترحات الدول الثمانى عشرة . .

— إن مقترحات الـ ١٨ افترضت أن التأميم قد تم فعلا . .

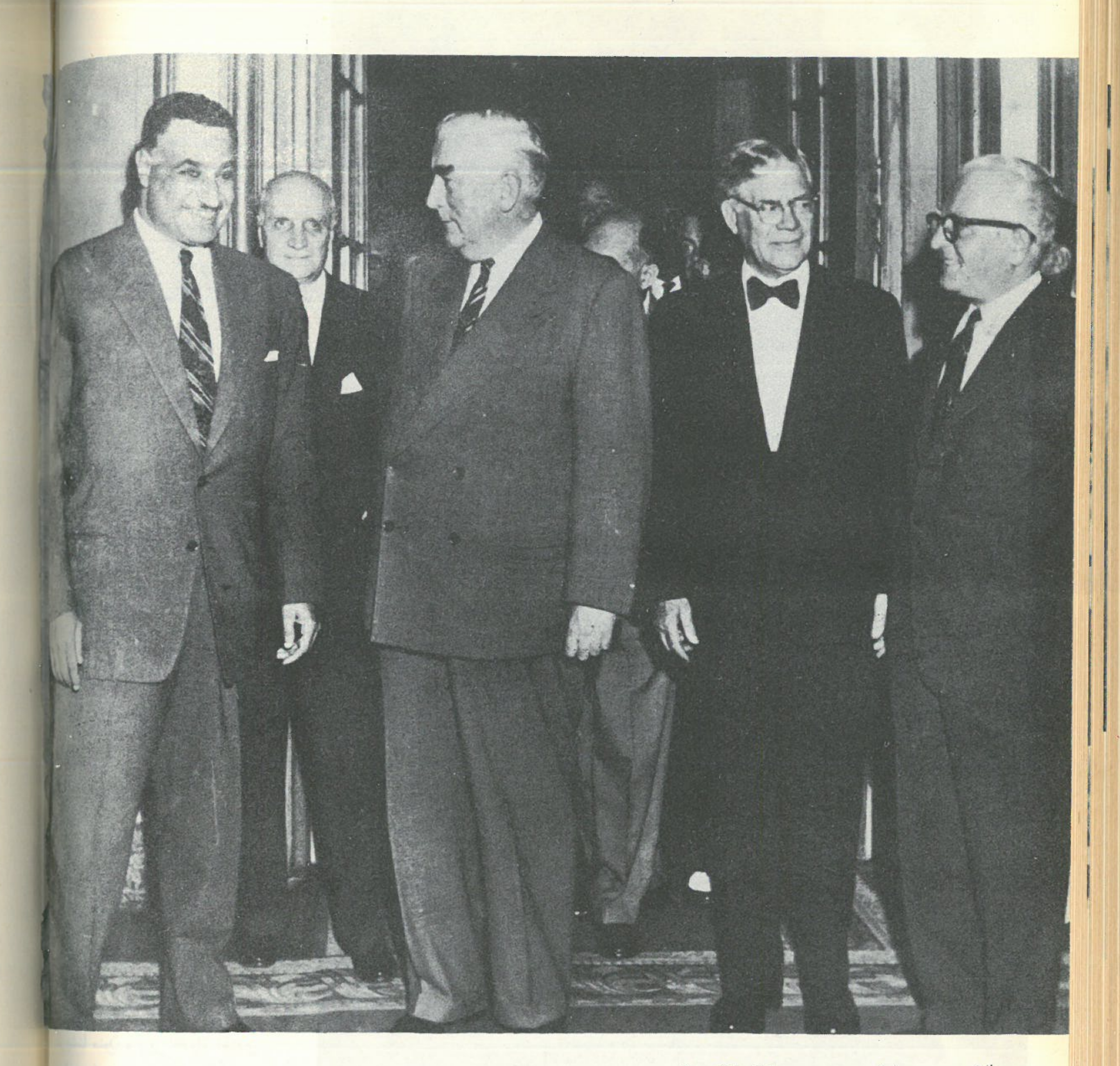
— إن ماذكره الرئيس من اعتقاد بأن القناة لا يمكن أن تنفصل عن سياسة مصر . . يعنى أن الدول الكثيرة التى تنتفع بالقناة سيتعين عليها إدراك الحقيقة وهى أن تجارتها الخارجية ستكون فى أى وقت خاضعة لقرارات مصر وحدها ، ثم إن الرسوم ستزيد وفقاً لمقتضيات الميزانية المصرية .

— إن الرئيس يتمسك فى صلابة بوجهة نظره التى تقول بأنه لا محل لسلطة لها صفة الدولية فى القناة ، ومصر قادرة على توجيه مستقبل القناة وضمانه ، ورد اللجنة أن القناة تحتاج إلى خدمات موظفين من ذوى المهارة العالية والخبرة . . وهناك عدد كبير من رعايا الدول الأخرى يحتلون المراكز الرئيسية . . ولا يمكن كفالة استمرارهم ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين الذين يديرون القناة أى الحكومة المصرية وبين المنتفعين بالقناة .

— إن حجم المرور فى القناة قد يتضاعف فى السنوات القادمة ، ولكن ذلك يتوقف فى النهاية على ثقة مستخدمى القناة فى إدارتها .

— إن إقامة هيئة دولية لقناة السويس ليس سيطرة أجنبية إذا قبلته مصر بمطلق حريتها .

— إن صلة الهيئة المقترحة بالأمم المتحدة — يجعلها كالبنك الدولى وكالة متخصصة ، وصلته بالأمم المتحدة لا تؤثر على حريته فى إدارة أعماله ، كما أن هذا النظام يدعم الثقة والأمن الدوليين .



الرئيس يودع لجنة منزيس ... ماذا حققت ؟

— وأن اقتراح اللجنة يؤدى إلى تخفيف حدة التوتر الخطير الذى يسود العالم الآن على أساس ترضى عنه الدول المنتفعة بالقناة ويتفق مع كرامة مصر واستقلالها وملكيتها وبذا يتم الإسهام فى تسوية سلمية للمشكلات الدولية . .

وقد رد الرئيس جمال عبد الناصر على هذه الرسالة ، فى ٩ سبتمبر حيث حدد موقف مصر خلال المباحثات التى تمت . . قال الرئيس :

● إن اعتبار الدول الـ ١٨ ممثلة لـ ٩٠ ٪ من المنتفعين بالقناة عملية إحصائية مبالغ فيها .

● ففهوم مصر للمنتفعين أنه **« يشمل الدول التى تستخدم القناة لمرور الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية حتى إن لم تملك سفناً تعبر القناة . . .**

● **بالإضافة إلى هذا ، فهذه المشكلة تمس إلى حد كبير مبدأ السيادة وحق الدول فى الملكية وكرامة الدول .**

● إن نقطة البداية ، **التأميم ، وحق مصر به ثابت لا يقبل الجدل .**

● عندما أممت مصر تلك الشركة ، أعلنت أنها ملزمة باتفاقية ١٨٨٨ التى تضمن حرية المرور فى القناة **وأنها على استعداد لدفع تعويض عادل كامل لحملة الأسهم** ، وأعلنت مصر فى ١٢ أغسطس استعدادها للاشتراك مع الدول الأطراف فى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ فى إعداد مؤتمر تدعى إليه الحكومات الأخرى التى تملك سفناً تعبر القناة ، وذلك بهدف مراجعة الاتفاقية والتشاور بشأن عقد اتفاقية بين هذه الدول تؤكد وتضمن حرية المرور فى قناة السويس .

● بالتوازن مع ماتقدم ، **لم يحدث فى أى زمان أو مكان أن أخلت مصر بأى من التزاماتها الدولية بالنسبة لقناة السويس** ، واستمرت الملاحة لمدة خمسين يوماً بانتظام وكفاءة برغم الصعوبات التى حاولت خلقها فرنسا والمملكة المتحدة وبعض عناصر الشركة السابقة لقناة السويس .

● إن الحقائق تشهد على أن الأزمة وما سمى « بالموقف الخطير » إنما هى مواقف اصطنعتها تلك الجهات :

١ — تصريحات تتضمن التهديد بالقوة .

٢ — تعبئة قوات فرنسا والمملكة المتحدة وتحركاتها .

٣ — تحريض فرنسا والمملكة المتحدة وبعض المسئولين من الشركة السابقة للموظفين والمرشدين العاملين بقناة السويس لترك عملهم فجأة .

٤ — الإجراءات الاقتصادية العدائية التى اتخذت ضد مصر .

● ومع ذلك نسمع وبصفة مكررة الإشارة إلى حل سلمى وجعل الملاحة حرة . **فهل هناك حاجة إلى توضيح التناقض بين الحقيقة الواقعة والأغراض المزعومة ؟**

● إن ما تقدم **خرق صارخ وامتهان واضح لميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً .**

● وعلى عكس ذلك ، أعلنت مصر استعدادها التام للتفاوض على حل سلمى يتفق وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وما زال هذا هو نية مصر وسياستها .

● **لقد درسنا بعناية كل المقترحات** الخاصة بهذه المشكلة والمقدمة داخل وخارج نطاق مؤتمر لندن **بما فى ذلك مقترحات الدول الثمانى عشرة التى** تمثلها هذه اللجنة ، ونتفق مع الدول الـ ١٨ فى قولها إن الحل يجب :

(أ) أن يحترم حقوق السيادة المصرية .

(ب) أن يضمن حرية المرور فى القناة طبقاً لاتفاقية ١٨٨٨ .

(ج) أن يحترم حق مصر فى الملكية .

(د) أن يضمن إدارة القناة وصيانتها وتحسينها بكفاءة وبشكل يمكن الوثوق به .

● ولكن الوسائل التى تقترحها اللجنة للوصول إلى هذه الأهداف تناقض نفسها :

— **فالنظام المحدد المقترح يعنى فى الواقع توليها إدارة القناة** ، وهذا ما أشاعته الحكومات المشرفة على المؤتمر قبل انعقاده مباشرة . . . ولا مناص من أن يعتبر الشعب المصرى **هذا النظام المقترح كنظام عدائى لما فيه من اعتداء على حقوقه وسيادته** وهذا كفيل بالقضاء على أى تعاون حقيقى .

– هل كانت شركة القناة هى التى تضمن حرية المرور فى القناة ..؟ أم الحكومة المصرية . . ؟ وهل يضمن ذلك مجلس الإدارة المقترح تشكيله ..؟

أو ليس من المتوقع أن يكون ذلك المجلس مصدراً لسوء التفاهم بدلا من أن يكون مصدراً للراحة وللتعاون ؟

● **نحن نضع فى الاعتبار الأهمية القصوى للتعاون الدولى الحق وهو غير سيطرة أية دولة سواء كانت سيطرة منفردة كالتى تخلصنا منها أو سيطرة جماعية كالنظام المقترح .**

● **أية محاولة لفرض مثل هذا النظام ستكون إشارة البدء لصراع ضخم يدفع بقناة السويس إلى غمار المعركة السياسية بدلا من عزلها عن السياسة ،** وهى رغبة اللجنة ، فالتعاون مع مصر أساسى لنجاح النظام المقترح ، ولكن شعب مصر سيرفض التعاون مع هيئة معادية له متعارضة مع سيادته وحقوقه وكرامته .

● **من الغرابة بمكان أن الذين يطلبون عزل القناة عن السياسة قاموا بأفعال تتعارض تماماً مع هذا الهدف . .** فما هى عملية تدويل القناة . وما هو عقد مؤتمر فى لندن ومعظم أعضائه تمت دعوتهم بعد اختيار دقيق . وما هو إيفاد لجنة خماسية . . وما هى التهديدات . وما هى عملية نقل القوات العسكرية . . وما هى الضغوط الاقتصادية . . **ماذا تكون كل هذه الأشياء إن لم تكن سياسة . ؟**

● إن القول بأن وفود الدول فى مجلس الإدارة المقترح سيكونون فى حل من اتباع التعليمات السياسية لأنهم مواطنون لدولهم خاضعون لحكوماتهم ومن المستبعد عدم تأثرهم بمثل هذه الصلة . . وأمثلة البنك الدولى أو محكمة العدل الدولية غير مقنعة .

● إن أفضل وسيلة لضمان العزل الحقيقى لقناة السويس عن السياسة هو التزام دولى واع إما عن طريق إعادة تأكيد اتفاقية ١٨٨٨ أو تجديدها ، وكلاهما حل مقبول لمصر .

● إن الادعاء أن مصر تهدف إلى إيجاد تفرقة فى المعاملة ضد المملكة المتحدة ، بعيد عن الحقيقة فماذا يمكن أن تكون المنفعة التى تعود على الحكومة المصرية من جراء مثل هذه السياسة .

● **إن موضوع الثقة له جانبان ، فعلى الرغم من أهمية الحصول على ثقة الدول الأخرى إلا أن ثقة الشعب المصرى لها نفس الأهمية فى هذا المجال ..** ولا يمكن الحصول عليها إذا اضطر الشعب المصرى إلى الشك وفقد الإيمان فى وجود عدالة دولية وحكم للقانون فى العلاقات الدولية .

● إذا كان الهدف الحقيقى هو كفالة حرية المرور فى القناة ، فالجواب أن المرور فى القناة كان وسيكون دائماً حراً والخطر الوحيد الذى يهدد حرية المرور هو الإجراءات التى تتخذ ضد مصر .

● **إن مصر ، ولو بدافع المصلحة الخاصة ، حريصة جداً على حرية المرور فى القناة والحكومة المصرية مستعدة أن تلتزم باتفاقات بشأن تحديد رسوم وعوائد للمرور تكون عادلة .**

● **... كما أنها أعلنت عزمها على تنفيذ برنامج التطوير الذى أعدته الشركة السابقة وغيره من البرامج الأوسع نطاقاً والأبعد مدى . .**

● هيئة القناة ، هيئة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة ومخولة كل السلطات اللازمة ولا تخضع للنظم والقوانين الحكومية . وستتحدد نسبة مئوية من دخل القناة لتطويرها .. والحكومة المصرية مستعدة على الدوام للاستفادة من خبرة من هم على قدر عال من الخبرة والكفاءة فى أى جزء من العالم .

● إن الهدف من اقتراح تكوين هيئة دولية لقناة السويس هو انتزاعها من أيدى المصريين إلى آخرين . . . ومن الصعب أن نتخيل شيئاً أكثر استفزازاً للمصريين من هذا العمل . .

وبهذا حددت مصر موقفها من اقتراحات الدول الثمانى عشرة :

فمن الناحية الشكلية :

● ليست الدول الـ ١٨ هى التى ينطبق عليها تعبير « المنتفعين بالقناة » .

● إن هناك اقتراحات أخرى قدمت فى مؤتمر لندن ، وقد درستها مصر جميعاً

بما فى ذلك اقتراح الدول الـ ١٨ . وبذلك أكدت مصر أن هذا الاقتراح لا يمثل أية نتيجة لهذا المؤتمر .

● ومع ذلك عقد الرئيس عدة «اجتماعات» مع اللجنة لبحث اقتراحها .

ومن الناحية الموضوعية :

● إن مصر حددت موقفها باحترام اتفاقية ١٨٨٨ التى تضمن حرية المرور ، ولم يحدث أن أخلت مصر بأى من التزاماتها الدولية تجاه القناة .

● إن الموقف الخطير الذى نشأ كان نتيجة طبيعية لتصرفات وإجراءات فرنسا والمملكة المتحدة وبعض عناصر الشركة المؤممة ، وليس نتيجة التأميم .

● إن الدول تطالب بحل سلمى وملاحة حرة وتتخذ من الإجراءات ما يتناقض مع ذلك .

● فى الوقت الذى تحترم فيه مصر ميثاق الأمم المتحدة والتفاوض بما يتمشى مع أهدافه ومبادئه تخرق فرنسا والمملكة المتحدة نصوصه وروحه .

● إن مصر لا ترفض حقيقة التعاون الدولى ، ولكن هذا التعاون الدولى لا يعنى السيطرة الدولية سواء منفردة أو جماعية .

● ومصر ترى فى النظام المقترح سيطرة دولية واعتداء على حقوقها وسيادتها .

● وكيف يمكن إذن أن يعيش ويعمل هذا النظام المقترح إذا لم يتعاون مع مصر ، فهذا التعاون أساسى ولكن شعب مصر سيرفضه وستكون النتيجة إقحام القناة فى غمار معركة سياسية بدلا من عزلها عن السياسة كما تطلب الدول الـ ١٨ .

● إن مصر هى التى تضمن حرية المرور . . . لم تكن الشركة ولن تكون الهيئة الدولية الجديدة هى الضامنة لهذا الحق .

● هذه الخطوط الأساسية حددت موقف مصر فى رفض المقترحات السابقة ولقد كانت النغمة الرئيسية وراء هذه المقترحات ، هى الادعاء بأن مفهوم العلاقات الدولية الحديثة يقضى بأن السيادة لا تعنى الحرية فى المساس بحقوق دولية ، أو أن التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى لا يتضمن استعماراً وأنه يجب ألا تخضع الحلول

الدولية لاعتبارات الكرامة فى هذا العصر .

والواقع أننا إذا أردنا أن نطبق هذه المبادئ على قضية السويس ، فإن النتيجة ستكون مخيبة لأمل كثير من الكتاب الذين هاجموا موقف مصر ، دون سند من قانون أو مفاهيم دولية . .

فمصر لم تقم بأى عمل فيه مساس بحقوق دولية . . وهى لم تعتد — استناداً إلى سيادتها — على حقوق دول أخرى . . إذا كانت فرنسا والمملكة المتحدة اعترفتا بالتأميم كحق من حقوق السيادة ، ولم تناقشا فيه . . فأين إذن العدوان على الحقوق الدولية ؟ هل هو حق المرور ؟ هل هى الرسوم ؟ هل هو تعويض حملة الأسهم الأجانب ؟ فى كل هذه المسائل الثلاث احترمت مصر نصاً وروحاً اتفاقية ١٨٨٨ وأعلنت أنها على استعداد لعقد مؤتمر لتأكيد الاتفاقية أو تجديدها . . . وليست هناك حقوق دولية مترتبة للدول الأخرى المنتفعة بالقناة تجاه مصر سوى هذه الحقوق.

ثم ما هى قضية التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى ؟ لم تكن مصر ضد هذا التعاون بل أسهمت فيه قدر استطاعتها وإمكانياتها ، فهى عضو فى البنك الدولى وهى تؤيد كل نشاط للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى هذا الميدان ، ولكن القضية التى يضللنا فيها كتاب الغرب عند دفاعهم عن وجهة نظر بلادهم ، هى اعتبار الإدارة الدولية للقناة صورة من هذا التعاون الدولى .

يعترفون بداية أن القناة مصرية ولا يعترفون بحق المالك فى إدارة ممتلكاته. ينادون بالضمانات فى اتفاقية ١٨٨٨ التى انتهكتها مصر ، فإذا ما أعلنت مصر احترامها لهذا الضمانات ونفذت كلمتها ، تناسوا الاتفاقية وتناسوا تعهدات مصر وتكلموا عن الثقة ؟

وإذا قالت مصر إنها لم تفعل ما يستوجب عدم الثقة بها بل إن تصرفات فرنسا والمملكة المتحدة هى التى تستوجب عدم الثقة فيهما ؟ أصروا على وجهة نظرهم دون مبرر أو سند معقول ؟ ويتكلمون بعد ذلك عن الكرامة وأن الحلول الدولية لا يجب أن تخضع لهذه الاعتبارات . . ماذا نفهم من ذلك ؟ !

عدة حقائق صارخة فى عدوانها على مفاهيم العلاقات الدولية الحديثة وفى

امتهانها لميثاق الأمم المتحدة ؟

أولا : إن كتاب الغرب يعترفون بمفاهيم ومبادئ للعلاقات الدولية فى إطار واحد فقط . . هو الذى يسمح لدولهم بالاحتفاظ بمراكز القوة فى العالم على حساب الدول الأخرى . . وأسهل فريسة أمام قوى الغرب ، هى الدول الصغرى التى حصلت على استقلالها بعد كفاح وعنف، واضطرت الاستعمار للانحسار تحت ضغط حركات التحرر بعد الحرب العالمية الثانية . . هنا لا يجب على هذه الدول الحديث عن الكرامة . . ويجب أن تسمح بما يدوس على كرامتها من أجل مركز وقوة دول أخرى ! !

ثانياً : إن الكرامة لا يمكن أن تفترق عن السيادة ! الدول إذا مست سيادتها تعتبر ذلك مساساً بكرامتها وتدافع عن السيادة — والكرامة . . ولكن كتاب الغرب يريدون لشعوب قاست مرارة الاستعمار أن تقبل المساس بكرامتها طالما أن ذلك فى نظرهم لا يمس السيادة ! !

ثالثاً : إن الهدف وراء مثل هذه النظريات واضح ، وهو هدف سياسى قبل كل شيء ، وهو هدف ضد مصر وضد نظامها وسياستها ورئيسها . . ولقد كانت ظروف الصراع وحتمياته تؤكد إلى أى مدى تهدف قوى الغرب إلى القضاء على الثورة المصرية !

إننى لا أتهم كل كتاب الغرب فى هذه القضية الخطيرة التى تمس حقوق الدول الصغيرة النامية ، ولكننى أرى الغالبية العظمى منهم وقد ارتمت بفكرها وفقهها فى أحضان الإمبريالية ، وجعلت من هذا الفكر سلاحاً تدعم به قوى العدوان ضد الشعوب الصغيرة .

لقد كانت رسالة الرئيس واضحة فى تحديد مفهومنا فى التعاون الدولى . . نحن لا نبغى العزلة السياسية أو الاقتصادية . . نحن نؤمن بالأهمية القصوى للتعاون الدولى . . ولكنه « التعاون الدولى الحق » وليس التعاون الذى يخفى وراءه السيطرة الفردية كما كان الحال بالنسبة لشركة القناة المؤممة أو السيطرة الجماعية كالنظام المقترح لإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة. هذا هو مفهوم الدول المستقلة النامية للتعاون الدولى ، وقد كان

أجدى للغرب أن يفهمه فى ١٩٥٦ ، ثم يقبله كأحد أسس التعاون فى المجتمع الدولى الحديث بدلا من الالتواء والتضليل ومحاولة إضفاء المشروعية على الصور المتجددة للإمبريالية على حساب الشعوب الصغيرة .

إذا كان أنصار التعاون الدولى فى الغرب يرون أن قبول الدولة لأية اتفاقيات لا يمس سيادتها أو كرامتها طالما أنها تحد من حريتها بإرادتها الخاصة ، فإننا بدورنا نتساءل عما إذا كانت الدولة تقبل الاتفاقية بمحض إرادتها أو تحت ضغوط مختلفة وهل الدول تتساوى فى قوتها وتأثيرها ؟ . . وهل الدول التى انضمت إلى أحلاف انضمت لها بمحض إرادتها ؟ هل دولة مثل تركيا لها نفس المركز كالولايات المتحدة فى حلف الأطلنطى ؟ . ولماذا نذهب بعيداً وفرنسا اليوم — وهى إحدى قوى الغرب انسحبت من قيادة حلف الأطلنطى لأنها تحس بعدم المساواة وبالقيود على حريتها وعدم التكافؤ بين « الحلفاء » فى مراكز القوة والتأثير . . إن هؤلاء الذين يتكلمون عن التعاون الدولى ، يتكلمون فى الواقع عن قبول السيطرة الدولية . وخضوع الدول الصغيرة لإرادة الدول الأقوى منها . . ولكن طالما أن هذا الخضوع تم كما يصورون — بإرادة الدولة — فهو ليس خضوعاً وإنما سيادة وكرامة !! وهم لايناقشون أين توجد هذه الإرادة الحرة للدولة ؟ ويتناسون تماماً المؤثرات الدولية التى تحيط بالدول الصغرى !

فقط إذا تكلمت الدول الصغرى ، وإذا عبرت عن إرادتها الحرة ، ودافعت عن سيادتها اعتبرت دولاً غير مؤمنة بالتعاون الدولى . . دولاً لا تعى المفاهيم الحديثة للعلاقات الدولية . . دولاً بموقفها هذا تهدد الأمن الدولى ولا تقبل الحلول السلمية للمشكلات الدولية . . ولقد تمسكنا بمفاهيمنا ، ومفاهيم العالم الثالث للتعاون الدولى بالسيادة والكرامة . . ومن هنا كان استمرار الصراع المتجدد طوال فترات أزمة السويس .

الفصل الخامس

مؤتمر لندن الثانى "جمعية المنتفعين"

كيف ظهرت فكرة المنتفعين :

من الطبيعى خلال هذه الدراسة لتطورات أزمة السويس ، أن نبدأ الآن فى التعرض للمواقف التى ظهرت فى أعقاب مؤتمر لندن الأول ، وبعد أن انتهت لجنة الخمسة بالفشل فى القاهرة فى ٧ سبتمبر ورد الرئيس عليها فى ٩ سبتمبر .

ولكن وقائع هذه الأزمة وتطوراتها متداخلة ومتشابكة بصورة تتطلب على الدوام عودة إلى الوراء لمحاولة استجلاء مواقف جديدة ظهرت ولم تنته بعد، أو تتضح نتائج مواقف سبقتها .

ونحن فى هذه الحالة أمام مؤتمر لندن الأول وقرارات الدول الـ ١٨ ولجنة الخمسة ومنطق الأمور قد يتطلب من هذه الدول الـ ١٨ الانتظار حتى تظهر نتائج الاتصال مع مصر ، وهل هناك احتمال لتعدل عن موقفها المتشدد أم لا ؟

ولكن واقع الأحداث لم يكن يتفق أو يسير مع منطقها . . .

فى الوقت الذى انتهى فيه المؤتمر ، واللجنة الخماسية فى لندن تنتظر تحديد الميعاد ، ورئيسها يشاهد الأفلام التسجيلية للسيد الرئيس لدراسة شخصيته والاستعداد لمقابلته، نرى أن بريطانيا وفرنسا تستمران فى سياسة لا صلة لها بالمؤتمر أو اقتراح الـ ١٨ أو اللجنة الخماسية .

فقبل أن يسافر دالاس من لندن ، عرضت عليه بريطانيا وفرنسا نيتهما فى الالتجاء إلى الأمم المتحدة بعد أن تنتهى أعمال المؤتمر ، ولكن دالاس عارضهما فى هذا الاتجاه . وأثار دالاس مع لويد وبينو الصورة التى يتم بها عرض هذا الموضوع على مجلس الأمن ، هل هو موقف situation أو نزاع dispute لأنه فى الحالة الأولى من الممكن أن يقتصر الأمر على إحاطة المجلس علماً بهذا

الموقف ولا يتخذ قراراً فى الموضوع ، أما فى الحالة الثانية ، ففى رأى دالاس أن الغرب سيكون أقلية واشترط دالاس لتأييد اتجاه بريطانيا وفرنسا فى الالتجاء إلى مجلس الأمن أن يكون ذلك على أساس أن خطوة الدول الثلاث محاولة أمينة للوصول إلى حل وليست رغبة لتغطية العمليات العسكرية .

ولم تنته هذه المحادثات إلى نتيجة ، وفى ٣٠ أغسطس بعث إيدن إلى دالاس بمشروع قرار أمام مجلس الأمن يشير إلى أن قرار التأميم تعسفى ومن جانب واحد وأنه يمس الوضع الحاضر ويتعارض مع اتفاقية ١٨٨٨ وقرار مجلس الأمن فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ (بشأن مرور السفن الإسرائيلية) ويدعو مصر للتفاوض على أساس هذه المبادئ .

وقد تنبه دالاس إلى أن مصر لن تقبل التفاوض على أساس قرار مجلس الأمن فى ١٩٥١/٩/١ وأن عملية الالتجاء إلى الأمم المتحدة ، هدفها الوصول إلى تبرير استخدام القوة . وأنه لذلك — وحتى يمنع استخدام القوة — لا بد له من معارضة هذا الإجراء باعتبار أن الولايات المتحدة لا يجب أن تلتزم بالضرورة بهذا الموقف البريطانى الفرنسى .

وفى ٣ سبتمبر بعث أيزنهاور برسالة إلى إيدن ذكر فيها أنه يرى الفصل بين موضوع القناة وموقف الغرب تجاه « الدكتاتور المصرى» ، وأن الرأى العام الأمريكى ضد استخدام القوة وأن مشكلة ناصر تحل على الأمد الطويل، وفى ٨ سبتمبر رد إيدن على رسالة أيزنهاور وفيها يقارن بين ماقام به هتلر وما يقوم به ناصر ، وأن هدف الأخير طرد النفوذ الغربى من العالم العربى ووضع الغرب تحت رحمته وأن خلاف الولايات المتحدة مع بريطانيا حول ناصر ، خلاف حول تقدير كل دولة لمخططه ونواياه .

وبين ٣ ، ٨ سبتمبر ، عقد حلف الأطلنطى اجتماعه فى ٥ سبتمبر بباريس وعرضت فيه بريطانيا وفرنسا الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

ثم بعث أيزنهاور برده على إيدن يعترض فيه على المقارنة بين هتلر وعبد الناصر ويشير إلى أن استخدام القوة سيدفع بالعرب إلى التطرف وتأييد ناصر ، ولكن

أيزنهاور كتب فى رسالته أنه مع ذلك « قد تكون القوة مفيدة فى نهاية الأمر » .

وفى تلك الأثناء ، ومنذ سافر دالاس من لندن كان تفكيره يدور حول منع استخدام القوة فى تلك المرحلة إذا ما ظهر تصميم الرئيس عبد الناصر على موقفه وفشلت بعثة منزيس ، فالمعلومات المتوافرة لديه تفيد استمرار الاستعدادات العسكرية فى بريطانيا وفرنسا ، وإيدن بعث قبل المؤتمر برسالة إلى أيزنهاور يطلب فيها منه عدم الوقوف فى وجه بريطانيا إذا ما فشل المؤتمر .

وعندما تلقى دالاس أول برقية من السفير لوى هندرسون فى ٤ سبتمبر وتفيد احتمال فشل لجنة منزيس ، كان قد قرر الخطوة التالية .

استدعى دالاس السفير البريطانى وأبلغه أن موقف بريطانيا وفرنسا ضعيف من الوجهة القانونية ، وأنه بفرض عدم المساس بسيادة مصر عند مطالبتها بتوقيع اتفاقية جديدة ، إلا أنهما يهددان باستخدام القوة ، وأنه ليس هناك مايبرر هذا الإجراء من جانبهما .

واقترح دالاس أن يقوم ناد للمنتفعين يستأجر المرشدين وينظم الملاحة ويديروا بأنفسهم القناة . وذكر دالاس للسفير البريطانى تأييداً لاقتراحه :

- إن ناصر قد يغير موقفه إذا علم أن رفضه للمشروع الجديد يعنى الحرب .
- وأنه قد يضطر إلى القبول إذا ما حرم من الأرباح ، وهذا فى حد ذاته أقوى من التهديد أو استخدام القوة .

ثم قام وزير الخارجية الأمريكية باستدعاء السفير الفرنسى وعرض الاقتراح عليه .

وعندما رد أيزنهاور على إيدن فى ٨ سبتمبر ، شرح أهداف الجمعية أو النادى المقترح وذكر الرئيس الأمريكى « أنه إذا لجأ ناصر إلى العنف فقد يجد نفسه فى متاعب وقد لا توجد معها وسيلة إلا استخدام القوة » .

وفى ١٠ سبتمبر وصل إلى لندن جى موليه وكريستيان بينو لإجراء مباحثات مع إيدن ولويد حول المشروع الأمريكى المقترح ، وكانت وجهة نظر بينو أن قبول الفكرة الأمريكية أو التباحث بشأنها مضيعة للوقت وأن هدف دالاس هو

منع استخدام القوة ضد مصر . على أن إيدن — كما يروى فى مذكراته — تمكن من إقناع حلفائه بالفكرة على أساس أن هذا الاقتراح سيحقق حجب رسوم السفن الأمريكية عن مصر كما أن مصر سترفض الاقتراح الجديد وهو أسوأ من اقتراح الدول الـ ١٨ ، وهو ما يسمح بحرية العمل ضدها **بمساندة الولايات المتحدة .**

وانتهت هذه المباحثات فى ١١ سبتمبر بقبول الاقتراح الأمريكى والدعوة إلى مؤتمر جديد لبحث نظم وعمل هذا النادى للمنتفعين .

على أنه فى نفس اليوم ، ١١ سبتمبر ، أعلن أيزنهاور فى مؤتمر صحفى رداً على سؤال خاص بمساندة الولايات المتحدة لكل من بريطانيا وفرنسا إذا التجأتا إلى استخدام القوة :

« **أنا لا أعرف بالضبط ماذا تقصد بمساندتهما .** . هذا البلد لن يحارب إطلاقاً مدة رئاستى إلا إذا دعى الكونجرس إلى الانعقاد وأعلن مثل هذه الحرب . . »

ويعلق إيدن على هذا التصريح بأنه سبب صدمة كبرى لبريطانيا وفرنسا ، وأدى إلى صدام عنيف بين الحكومة والمعارضة عندما نوقشت سياسة الحكومة البريطانية فى ١٢ سبتمبر .

وأعلن إيدن فى تلك الجلسة عن مشروع جمعية المنتفعين وأضاف « أن تدخل الحكومة المصرية فى عمليات الجمعية أو رفضها الحد الأدنى من التعاون يعتبر خرقاً جديداً لاتفاقية ١٨٨٨ ، وأنه فى هذه الحالة ستكون حكومة صاحبة الجلالة وغيرها من الحكومات المعنية **حرة فى اتخاذ إجراءات أخرى تراها ضرورة سواء عن طريق الأمم المتحدة أو بطرق أخرى ، لتأكيد حقوقها » .**

وفى باريس أدلى جى موليه بتصريح مماثل أمام الجمعية الوطنية .

أما فى واشنطن ، فقد أعلن دالاس فى ١٣ سبتمبر رداً على سؤال « **أننا لا ننوى المرور بالقوة فى القناة** . قد يكون لدينا الحق فى ذلك ولكن الولايات المتحدة لا تنوى استخدام هذا الحق . . والحل البديل هو تحويل السفن إلى رأس الرجاء الصالح » .

وعندما سئل دالاس عن وجود خلاف بين الحكومتين البريطانية والأمريكية

رد بقوله **«إن على كل دولة أن تقرر لسفنها الإجراء الذى تدافع به عن مصالحها ... ولكننى لا أعتقد أن هناك تعهداً أو اتجاهاً للمرور بالقوة فى القناة »** .

وقد أدت هذه التصريحات من جانب دالاس ، إلى ثورة فى مجلس العموم واضطر إيدن إلى أن يعد المجلس بإحالة الموضوع إلى مجلس الأمن .

مؤتمر تدعو إليه مصر :

وفى وسط هذا الجو السياسى المتضارب ، وجهت مصر مذكرة إلى ٤٥ دولة تدعوها إلى مؤتمر لإعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وعقد اتفاق بين مصر وتلك الحكومات جميعاً يؤكد ويضمن :

١ – حرية الملاحة فى القناة .

٢ – الاتفاق على رسوم عادلة .

٣ – تخصيص نسبة من الرسوم لتطوير القناة .

٤ – تعويض حملة الأسهم فى شركة القناة المؤممة .

لقد كانت هذه الخطوة تأكيداً لما سبق أن أعلنته الحكومة المصرية فى بيانها فى ١٢ أغسطس الذى رفضت فيه الدعوة إلى مؤتمر لندن الأول وأشارت فيه إلى استعدادها لعقد هذا المؤتمر .

إن الدعوة إلى هذا المؤتمر أكدت أن مصر لم تكن متعنتة عندما رفضت الدعوة إلى مؤتمر لندن الأول بحكم وضوح التآمر فى الدعوة إليه دون استشارة الدولة صاحبة الشأن وهى مصر ، ثم فى انتفاء صفته كمؤتمر دولى مختص بإصدار قرارات وتحديد ٢٢ دولة فقط من بين ٤٥ دولة استخدمت القناة سنة ١٩٥٥ حتى تتوافر للغرب الأغلبية والسيطرة على هذا المؤتمر .

ومصر بهذه الدعوة ردت على مؤتمر لندن واقتراح الدول الثمانية عشر ولجنة منزيس وكل ماتضمنته هذه الحلقات من محاولات الضغط عليها بموقف مضاد يحمل أكثر من معنى :

● فهو تأكيد لاستعداد مصر للتفاهم والتباحث مع الدول المستخدمة للقناة

فى موضوع حرية الملاحة ، وهذه الدول فى نظر مصر ٤٥ دولة وليست ٢٢ فقط .

● هذا المؤتمر يبحث ضمانات المرور التى أوردتها اتفاقية ١٨٨٨ ، إما أن يؤكدها أو يعيد النظر فيها .

● هذه الدول تبحث أمر الرسوم مع مصر ، وحتى ذلك الحين فمصر ملتزمة بعدم زيادة الرسوم التى كانت الشركة تفرضها .

● ومصر لا تمانع بل اتخذت المبادأة فعلا فى تخصيص حصة من الرسوم لتطوير القناة بعد إهمال الشركة الواضح لهذا المرفق .

● والتعويض على أسس عادلة لحملة الأسهم وفق القواعد القانونية الدولية المسلم بها والمتبعة فى دول غربية سبقت مصر فى تأميم شركات وطنية يساهم فيها أجانب .

لقد قال الرئيس فى خطاب له فى ١٢ أغسطس : « إن القناة مهمة لدول آسيا وأوروبا وتهمنا نحن . نحن لا نضر أية دولة من دول العالم . . بل نساهم فى رفاهية وتنشيط تجارتها . ماذا يمكن للغرب أن يطلب أكثر من ذلك إذا كان حقاً يرغب فى تسوية سلمية للنزاع ؟ إذا كانت التى تشغل بال الغرب هى قناة السويس فالمبادئ التى تقبل مصر التفاوض على أساسها وتدعو مؤتمراً عالمياً لبحثها ، لم يكن فيها ما يغير من أوضاع الملاحة أو حق المرور أو الرسوم المتبقية من جانب شركة القناة ، بل هى تأكيد لها . . إذن لا خلاف حول هذه المسائل . .

والضمانات الواردة فى اتفاقية ١٨٨٨ محل احترام ، وأكدتها مصر أكثر من مرة والتزمت بها فى بيان سجلته فى الأمم المتحدة . . لماذا لا يقبل الغرب هذه الضمانات الواردة فى اتفاقية دولية كما كان الحال قبل ٢٦ يوليو؟

لقد رفضت دول الغرب الدعوة إلى هذا المؤتمر باستثناء اليونان وإسبانيا وصممت على موقفها من تدويل قناة السويس ووضع نظام يسعى إلى فرض نظام لا يتفق مع سيادة مصر ويعمل على وضعها فى مركز أقل من مركزها لأنه كما علق شيبلوف على اقتراح الدول الـ ١٨ بعد مؤتمر لندن . السيادة تصبح خرافة إذا جردت دولة — أعلنت رسمياً أنها دولة ذات سيادة — من حقها فى إدارة ممتلكاتها أو ثرواتها .. إنه

مشروع مستعمرين لا يتمشى مع روح العصر الحديث ولا مع المبادئ والأهداف العليا للميثاق » .

لو أن القضية هى القناة بعيدة عن السياسة كما ادعى الغرب ، فهذه هى المبادئ !!!

ولكن القضية كانت ضرب مصر والإطاحة بنظام ثورى والقضاء على انطلاقة القومية العربية وكبت أصوات الدول الصغرى ، ولهذا لم يكن من الممكن للغرب قبول أى اقتراح يضيّع عليه الفرصة التى يجدها ليتخلص من مصدر متاعبه وقلقه .

مصر ترفض هيئة المنتفعين :

أعلن الرئيس فى خطاب له فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦ فى كلية الطيران ببلبيس « . . أنهم يريدون هيئة جديدة اسمها هيئة مستخدمى قناة السويس الغرض منها أن تستولى على الرسوم وتمنع مصر من أن تباشر سيادتها » وقال سيادته إن هناك غرضين وراء هذه العملية :

« الغرض الأول أنهم يغتصبون القناة ويحرمون مصر من مباشرة السيادة . . .

والغرض الثانى هو منع مصر من أن تحصل على العوائد التى هى بطبيعة الحال تساعدها . .

هذا الاقتراح انتهاك لاتفاقية ١٨٨٨ . . ولا يمكن أن يكون هناك جهازان لإدارة القناة وتنظيمها . . وهل من المعقول أن تؤلف جمعية لهيئة ميناء لندن لتحصيل رسوم من هناك . . إذن فى وسع أى مجموعة من الدول أن تتخذ أى إجراء . . . بهذا تكون نهاية العلاقات الدولية والقوانين الدولية . . » .

ثم أبلغت مصر الولايات المتحدة عن طريق سفيرها فى واشنطن بأن هذا الاقتراح لا يمكن لمصر أن تقبله بأى حال من الأحوال . . .

سحب المرشدين :

وفى ١٥ سبتمبر أصدرت شركة القناة المؤممة تعليمات إلى المرشدين الأجانب بترك العمل فى القناة وواجهت مصر المؤامرة التى كانت الشركة ترتب لها منذ أعلن

التأميم بالاتفاق مع الحكومتين البريطانية والفرنسية .

ولقد كان يعمل بالشركة ٢٠٤ مرشدين منهم ٦١ بريطانياً ، و ٥٣ فرنسياً ، ١٤ هولندياً ، ١٢ يونانياً ، ١١ نرويجياً ، ٣ دانماركيين ، ٢ إيطاليان ، ٢ أمريكيان ، ٢ بلجيكيان ، ٢ سويديان وواحد لكل من يوجوسلافيا وبولندا و٤٠ مصرياً وفى الفترة من ٢٦ يوليو حتى ١٥ سبتمبر بلغ عدد المرشدين المصريين ٧٠ مرشداً بالإضافة إلى المرشدين اليونانيين واليوجسلاف — وجنسيات أخرى تم تدريبهم فى أسرع وقت لمجابهة المؤامرة الجديدة .

ولقد تكاملت حلقات المؤامرة ضد مصر بأن وصل إلى القناة فى نفس اليوم الذى سحبت فيه الشركة مرشديها عدد كبير من السفن بصورة لم تشهدها القناة من قبل ..

وفشلت المؤامرة ونجح المرشدون المصريون فى عملية شهد لهم فيها العالم أجمع ، تمرير أكثر من ٥٠ سفينة فى قناة السويس ليلة ١٥ سبتمبر .

وبهذا حطمت مصر مرة أخرى مؤامرة جديدة وقدمت للعالم دليلا جديداً على قدرتها على إدارة القناة فى أحلك الظروف وإن خبرة المصريين كافية لإدارة هذا المرفق الكبير .

وسنرى كيف كان لهذا النجاح أثره فى فشل جمعية المنتفعين وتحول موقف كثير من الدول عن تأييد هذا الاقتراح .

شكاوى إلى الأمم المتحدة :

فى ١٦ سبتمبر قدمت بريطانيا وفرنسا شكوى إلى الأمم المتحدة نتيجة « الموقف الذى نشأ عن الإجراء الانفرادى للحكومة المصرية فى إنهاء نظام الإدارة الدولية لقناة السويس والذى أكدته وكملته اتفاقية ١٨٨٨ » ، وفى ١٧ سبتمبر ردت مصر بشكوى إلى الأمم المتحدة «من الأعمال التى تتخذ ضد مصر من بعض القوى وعلى الأخص المملكة المتحدة وفرنسا والتى تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وتعتبر خرقاً خطراً لميثاق الأمم المتحدة » .

موقف الدول الثمانى عشرة من المشروع .

وعلى صعيد عريض من الاحتمالات الدبلوماسية ، تبين لمصر :

● أن الدول الإسكندنافية ترى إحالة الموضوع إلى الأمم المتحدة ولا ترى نفعاً من جمعية المنتفعين المقترحة ، وأصدرت بياناً فى ١٦ سبتمبر تؤكد فيه هذا المعنى .

● إيطاليا ترى عدم مشروعية الجمعية المقترحة على ضوء اتفاقية ١٨٨٨ .

● إسبانيا تعارض المشروع وتؤيد دعوة مصر إلى مؤتمر جديد واسع النطاق .

● هولندا تتحفظ بوضوح تجاه المشروع .

● اليابان غير متحمسة للمشروع المقترح .

● باكستان تعارض المشروع ، وتبلغ الولايات المتحدة صراحة معارضتها له وأنه يتضمن مساساً بسيادة مصر .

● إيران تعارض بدورها المشروع المقترح .

● أثيوبيا تؤكد معارضتها أيضاً للمشروع .

وفى ١٦ سبتمبر شرح الرئيس لمراسل Press trust of India أن مصر لا تقبل الهيئة المقترحة وأن القناة يديرها المصريون بكفاءة ومحاولة المرور بالقوة عدوان على مصر وسيقابل بالمثل .

ووسط كل هذه الأحداث المتعاقبة ، كانت المعلومات ترد تباعاً إلى القاهرة عن استمرار الاستعدادات العسكرية لبريطانيا وفرنسا .

سياسة القوة وحساب التوازن :

ولو أردنا بعد استعراض هذه الحلقات المتتابعة أن نستجلى الصورة السياسية ونحدد مواقف بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من جهة ثم موقف الدول الأخرى وأخيراً موقف مصر ، لظهر لنا أن هذه الصورة تغيرت عما كانت عليه من قبل مؤتمر لندن الأول وخلاله ، وأن تحولا آخر قد طرأ على ميزان القوى بين مصر وبريطانيا وفرنسا لمصلحتها .

١ ـ لم تعد قناة السويس قضية مصر وحدها :

لقد دخلت أزمة السويس منذ بدأت فى غمار سياسة القوة بين بريطانيا وفرنسا من جهة ومصر من جهة أخرى ، ومقتضى هذه السياسة أن كلا من طرفى النزاع يعمل على إضعاف الطرف الآخر سواء عن طريق كسب التأييد أو استعداء القوى ضد الطرف الآخر . ومنذ البداية ظهرت لمصر قوى متعددة تقف بجانبها ، كان أهمها دون شك الاتحاد السوفييتى والصين والهند ويوجوسلافيا والمجموعة العربية ، ووصل هذا التأييد إلى حد اعتبار غالبية هذه الدول ، أن القضية لا تخص مصر وحدها ، وإنما تخص العرب ضد الإمبريالية ، كما تخص الحياد الإيجابى ، وسيادة الدولة وكرامتها ، وأسس التعاون الدولى بين القوى الكبرى والصغرى ، والقومية العربية ووحدة المصير العربى .

وبهذا تحولت القضية منذ البداية إلى قضية مبادئ ونظم وعلاقات دولية فى مفهوم حديث ، وعلى صراع حول هذه المبادئ وهل تقبل الدولة المؤيدة له ، الهزيمة والخضوع أمام قوى الاستعمار والإمبريالية أم يحتدم الصراع وتشتد ضراوته حتى يكتب لهذه المبادئ النصر فى هذه المعركة .

ظهرت آثار هذا التأييد فى الأسبوع الأول الذى تلى التأميم ، وبدأ يتبلور بصورة إيجابية قبل مؤتمر لندن الأول ، وبانتهاء هذا المؤتمر بالفشل ، شعرت مصر والقوى المساندة لها أنها كسبت أكثر من جولة فى معركة المصير الدائرة .

٢ ـ فشل مؤامرة المرشدين :

وعندما انتهى مؤتمر لندن الأول ، كانت عجلة التآمر تدور بسرعة لمجابهة التصميم والعناد المصرى ، وكانت أولى خطوات التآمر فى تلك المرحلة عملية سحب المرشدين الأجانب . وقد تنبهت مصر إلى التآمر والاتفاق الذى تم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لسحب المرشدين فى ١٥ سبتمبر على أساس ما سيترتب على ذلك من وقف أو تعطيل الملاحة فى القناة ، الأمر الذى يمهد لمؤتمر لندن الثانى بأن يدفع إلى النجاح بمشروع جمعية المنتفعين ، فإذا ما استمرت مصر فى رفضه

والملاحة متعطلة فى القناة ، كان هذا مبرراً كافياً لا ستخدام ما عناه إيدن من وسائل وإجراءات أخرى فى ١٢ سبتمبر .

ولم تنجح المؤامرة . . فمصر كانت قد ضاعفت عدد المرشدين المصريين ووقعت عقوداً مع عدد من اليونانيين بالإضافة إلى هؤلاء الذين رفضوا قبول أوامر الشركة واتخذت إجراءات خاصة منذ التأميم بجعل التدريب على الإرشاد ستة أسابيع بدلا من ستة أشهر ، وفى يوم ١٥ سبتمبر كان الاستعداد متكاملا لمواجهة المؤامرة ، ونجحت مصر وفشلت الخطة البريطانية .

دلالة هذا النجاح تعدت فى واقع الأمر فشل المخطط البريطانى — الفرنسى إلى ازدياد فى انقسام دول الغرب وازدياد عدد الدول المؤيدة لمصر واقتناع العالم أن مصر قادرة على إدارة القناة فى أحلك وأصعب الظروف ، وبدأ التساؤل فى جدية عن معنى هيئة المنتفعين ؟ وما الذى يمكنها أن تقوم به ؟ وما الغرض منها إذا كانت الإدارة المصرية قادرة على الإدارة الكفء وأثبتت هذه القدرة فى مثل هذه الظروف الصعبة ؟

٣ — ثم تبلور الخلاف مع الولايات المتحدة :

والموقف الآخر الذى أثر فى موقف بريطانيا وفرنسا ، كان الخلاف مع الولايات المتحدة والذى بدأ يتبلور بصورة أكثر وضوحاً ، فلقد تبين دالاس أن حلفاءه مصممون على استخدام القوة ، وعندما عرض مشروعه بإنشاء هيئة المنتفعين لم يجد استجابة وشعر بأن الولايات المتحدة تقف فى جانب وحلفاءه فى جانب آخر .

وهنا بدأ ضغط أمريكى سافر على كلتا الحكومتين لقبول مشروعه . فى أية صورة وبأى أسلوب تم هذا الضغط ؟

لقد كان مشروع هيئة المنتفعين كما قدمه دالاس يفترض معارضة مصر واحتمال تحويل السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، ومثل هذا الموقف إذا نشأ سيحمل ميزانيتى الحكومتين البريطانية والفرنسية أعباء إضافية تعجز عنها كلتاهما. وقدر المبلغ المطلوب لسد هذا العجز بحوالى ٥٠٠ مليون دولار . ووعد دالاس بأن تساند الولايات المتحدة طلب بريطانيا وفرنسا للحصول على المبلغ من بنك

الاستيراد والتصدير على أن الحكومتين رفضتا هذا الاحتمال، وقررتا أن تأييد هيئة المنتفعين يفترض المرور بالقوة وأنه لا يمكن تحمل عبء مالى إضافى فى الوقت الذى لا يمس مصر أى ضرر وتتحمل الخزانة البريطانية والفرنسية رد ديون بالدولار إلى الولايات المتحدة .

وعندما حددت الحكومتان موقفهما على هذه الصورة ، صرح دالاس بأن الولايات المتحدة لا تنوى المرور بالقوة فى قناة السويس . وكان المعنى واضحاً لحلفائه وهو أن الحل الوحيد فى حالة رفض مصر مرور سفن هيئة المنتفعين هو تحويل السفن عن الطريق الآخر ، وأنه لا يمكن استخدام القوة .

ووقعت بريطانيا وفرنسا فى مأزق ؛ فهما قد أعلنتا قبول فكرة الهيئة ولكنها بوضعها الذى حدده دالاس لن تكون لها قيمة بالنسبة لقناة السويس ، بل ستؤدى فى النهاية إلى كسب للخزينة الأمريكية وشركات البترول الأمريكية فى تكساس وفنزويلا .

إننا نستطيع أن نلمس فى هذه الفترة التى سبقت مؤتمر لندن الثانى ، هذا الخلاف بين الولايات المتحدة وحليفتيها الأوربيتين وكما سنرى فيما بعد ، كيف أن هذا الموقف حدد الطريق للتآمر والعدوان على مصر بعيداً عن الولايات المتحدة كما كان خط الحد الفاصل بين مرحلتين . . مرحلة دفع التحالف ليفرض على الولايات المتحدة موقفاً تراه غير متفق مع سياستها الخارجية وظروفها الداخلية ومرحلة اليأس من التحالف والتخطيط لتنفيذ وتحقيق أهداف تعتمد على إخراج الولايات المتحدة واستغلال ظروفها إلى أبعد حد .

وكانت بداية الطريق الثانى الالتجاء إلى الأمم المتحدة برغم معارضة الولايات المتحدة لشعور دالاس بأن هذا الطريق يوصل إلى لا شىء فى مصلحة بريطانيا وفرنسا ، وأنهما يعلمان ويقدران هذا الموقف سلفاً ، وإنما يبغيان من ورائه الالتجاء إلى القوة .

لو نظرنا بعد ذلك إلى مواقف الدول التى سبق أن ساندت مقترحات دالاس فى مؤتمر لندن الأول لوجدنا أن عدداً كبيراً منها حدد موقفه برفض المشروع المقترح لهيئة المنتفعين .

٤ – ومواقف التأييد لمصر :

أما المواقف الأخرى المؤيدة لمصر ، فقد ازدادت باضطراد مع استخدام لغة أقوى فى التعبير عن تأييدها لمصر .

فالاتحاد السوفييتى أعلن فى رسالة لبولجانين إلى الحكومات الغربية أن الحكومة السوفييتية تعتبر أى اعتداء على مصر أو منطقة الشرق الأوسط يؤثر على سلامة الاتحاد السوفييتى .

وأعلنت الصين الشعبية أنه إذا وقع اعتداء مسلح على مصر فإنها لن تقف منفردة .

وازدادت حدة مهاجمة نهرو للغرب ، وهاجم مشروع الجمعية المقترحة وانتقل إلى مهاجمة إيدن شخصياً بصورة أزعجت الكومنولث البريطانى . واجتمعت دول كولومبو واتفقت على ضرورة توحيد كلمتها وحركتها السياسية تجاه مشكلة السويس .

وسقطت وزارة محمد على المؤيدة للغرب تحت ضغط الرأى العام الباكستانى وأيدت بورما وكمبوديا وأندونيسيا وأفغانستان ونيبال مصر بلا تحفظات وفى أفريقيا عدلت أثيوبيا من موقفها وبررت قبولها الدعوة لمؤتمر لندن الثانى بأنها من الدول الـ ١٨ وعضو فى لجنة الخمسة ولكنها تعارض فى مشروع الجمعية المقترحة وفى المجال العربى لم يكن هناك تحفظ من الحكومات العربية من المغرب وتونس وليبيا إلى السودان واليمن والسعودية والعراق والأردن ولبنان ، وجميعها أصدرت بيانات ضد المشروع المقترح :

لقد أيد مصر فى موقفها قبل مؤتمر لندن الثانى هذه الدول :

الاتحاد السوفييتى – تشيكوسلوفاكيا – رومانيا – المجر – بلغاريا – بولندا – ألمانيا الشرقية – الصين الشعبية – الهند – باكستان – سيلان – بورما – كمبوديا – أندونيسيا – أفغانستان – نيبال – المغرب – تونس – ليبيا – السودان – السعودية – اليمن – العراق – الأردن – سوريا – لبنان – بناما – اليونان – أسبانيا .

من هذا يتبين أن ٢٩ دولة وقفت مع مصر فى وضوح وعارضت مشروع هيئة المنتفعين .

● إذا أضفنا إلى هذه القائمة الدول المعارضة للمشروع والتى قبلت مع ذلك الدعوة إلى مؤتمر لندن الثانى كما سيتضح فيما بعد ، لظهر لنا أنه عندما افتتح هذا المؤتمر أعماله فى ١٩ سبتمبر كان حساب القوة العالمية قد اتجه بمؤشراته وثقله إلى جانب مصر .

المؤتمر :

فى هذا الجو السياسى المناوئ لجمعية المنتفعين ، عقد مؤتمر لندن أولى جلساته يوم ١٩ سبتمبر . . .

وبدأ سلويد لويد ، الذى انتخب رئيساً للمؤتمر ، إلقاء خطاب أشار فيه إلى فشل لجنة منزيس وأكد أن اقتراحات الـ ١٨ مازالت قائمة . وأعاد لويد القول بأن الشركة كانت جزءاً من اتفاقية ١٨٨٨ وأنه من الضرورى تعاون الدول المستخدمة للقناة من أجل المحافظة على مصالحها .

على أنه إزاء نجاح مصر فى إدارة القناة رغم سحب المرشدين ، فقد لجأ لويد إلى تبرير الجمعية المقترحة بالقول إن الضرر الذى سببه قرار حكومة مصر لا يتصل بالعمليات الفنية فحسب بل يتصل بمستقبل القناة السياسى والفنى .

مواقف معارضة :

ثم تكلم المستر أوندن وزير خارجية السويد فأشار إلى مذكرة الحكومة المصرية فى ١٠ سبتمبر وأنه من المناسب طلب إيضاحات من مصر ، وأضاف أن أفضل حل هو معالجة الأمم المتحدة لهذه القضية دون تأخير .

وتكلم الدكتور أردلان وزير خارجية إيران فدافع عن مقترحات الـ ١٨ وأنها لا تمس سيادة مصر وكرامتها ، وقال إن لجنة الخمسة كان من الممكن ألا تفشل فى مهمتها لو أعطيت لها سلطة مناقشة الاقتراح مع الرئيس ، ثم أضاف أنه من الممكن الوصول إلى حل بالتفاوض مع مصر وإذا فشل ذلك فإنه يرى الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

وتكلم السنيور ارتاخو وزير خارجية إسبانيا وعبر عن رأى حكومته فى إمكان التفاوض مع مصر .

دالاس وإكراه مصر :

عرض دالاس لاقتراحه وأعاد ما سبق ذكره فى مؤتمر لندن الأول حول المساس بحرية الملاحة وضمان حقوق المرور وأن الشركة كانت نظاماً حددته اتفاقية ١٨٨٨ .

ثم ذكر أن نظام المنتفعين « لا يعنى إكراه مصر » ويجب أن يستمروا فى اعتبار بيان ٢٧ أغسطس أساساً للتفاوض مع مصر وأنه من المفيد إيجاد هيئة إدارة صغيرة تكون على استعداد لمعاونة سفن المنتفعين على المرور فى القناة « بالشكل الطبيعى » وأن يعهد إلى وكيل هذه الهيئة بأن يجمع ويدفع أية مبالغ مناسبة للمحافظة على القناة وعلى حركة المرور فيها وعموماً على أدائها لوظائفها .

وقال دالاس إن هذا المشروع « يعتمد فى معظمه على موقف مصر » ثم أشار إلى الأمم المتحدة بقوله إن هذا حل وقتى وإن الأمم المتحدة تستطيع الوصول إلى حل دائم .

وفى الجلسة المسائية فى نفس يوم ١٩ سبتمبر استأنف المؤتمر أعماله ، وتكلم المستر منزيس مندوب أستراليا وأشار إلى تقريره الذى قال فيه إن سياسة الرئيس عبد الناصر هى محاولة التفريق بين دول المؤتمر ، وأضاف أن الالتجاء إلى الأمم المتحدة بدون إعداد سابق سيجعل المنتفعين فى موقف أسوأ وأن فكرة الجمعية لا تقدم حلا للمشكلة وإنما خطوة مبدئية نحو إيجاد حل عن طريق المفاوضات .

وعندما تكلم السنيور مارتينو وزير خارجية إيطاليا أبدى ارتياحه لما أبداه دالاس من عدم اعتزامه إجبار مصر على قبول اقتراحاته وقال إن هيئة المنتفعين يمكن أن تفاوض مصر للوصول إلى اتفاق معها وإنه من الضرورى الالتجاء إلى الأمم المتحدة لتسهيل الوصول إلى المفاوضة لعقد اتفاقية مع مصر .

وأشار مندوب النرويج إلى أن القضية وصلت إلى الحد الذى أصبح فيه من الضرورى الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

ثم أيد مندوب هولندا الالتجاء إلى الأمم المتحدة وقال إن الجمعية يجب ألا تحمل أعضاءها التزامات معينة .

وأكد مندوب الدانمارك ضرورة المفاوضة المباشرة مع مصر ، ولما كانت هذه

الوسيلة قد فشلت فهو يرى الالتجاء إلى الأمم المتحدة ، ثم أبدى شكوكه فى أن يكون الحل هو هيئة المنتفعين .

ثم هاجم مندوب باكستان فكرة الجمعية وقال إنه بينما تشكو الدول من قيام مصر بتأميم القناة بإرادتها المنفردة قامت الدول الغربية بتدويلها بنفس الطريقة وقال إن الرئيس عبد الناصر قد رفض مشروع الجمعية فعلا وإنه إزاء ذلك يرى أن تتولى هذه الهيئة التفاوض مع مصر فإذا فشلت فيمكن الالتجاء إلى مجلس الأمن .

وتكلم مسيو بينو وقال إن تكوين هيئة المنتفعين سوف يؤدى إلى حرمان مصر من الأرباح مما سوف يدفعها إما إلى الاعتراف بالهيئة أو احتمال إبداء رغبة أكثر فى التفاوض على أسس أخرى .

أما مندوب ألمانيا الغربية فقد أيد اقتراح دالاس ووصفه بأنه واقعى ! !

أى مرشدين ؟ ولمن الرسوم ؟

ثم تساءل مندوب اليابان عن هذه الهيئة المقترحة وعن كيفية التوفيق بين استخدام الجمعية لمرشدين تابعين لها وبين ما يقضى به القانون المصرى فى هذا الشأن ؟

وتكلم مندوب البرتغال فأيد اقتراح دالاس وتلاه مندوب تركيا مؤيداً للاقتراح وأنه من الممكن أن يؤدى إلى حل للمشكلة .

وأيد مندوب أثيوبيا الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

ثم دخلت الوفود فى الجلسة الرابعة فى مناقشات فنية حول أسس العضوية وهل هى على أساس السفن المارة فى القناة أم البضائع ، ثم النص على التعاون مع مصر أو رفض هذا المبدأ والرسوم ودفعها اختيارياً للهيئة .

وعندما نوقشت مسألة الرسوم ظهر أن مندوبى الدانمارك وإيطاليا وألمانيا الغربية يعارضون فى دفع الرسوم إلى الهيئة وعندما ظهر اتجاه عام يؤيد ذلك اقترح مندوب فرنسا عدم الاستمرار فى هذه المناقشة لأن الوقت غير مناسب لتحديد هذا الوضع تماماً !

ثم البيان الختامى :

ثم ناقش المؤتمر اقتراح مصر فى ١٠ سبتمبر بالدعوة إلى مؤتمر عالمى لبحث المشكلة ، وانتهى رأى المنتفعين إلى أن الاقتراح غامض ولا ينطوى على قواعد صالحة للمناقشة وجدير بالذكر هنا ماسببه هذا الاقتراح من إحراج لأعضاء المؤتمر لأنهم جميعاً لم يجدوا فى الواقع ما يمكن قوله سوى أنه يحتاج إلى إيضاح أو أن قبوله يلغى قيام جمعية المنتفعين وأنه لابد من البحث عن صيغة تكفل عدم إحراجهم !

ثم أصدر المؤتمر بياناً بإنشاء هذه الجمعية وعقد مؤتمر آخر لبحث إجراءات إنشائها وبذلك تمخض المؤتمر عن مجرد تصريح وحتى التصريح لم يكن ملزماً للحكومات التى ترك لها الموقف لدراسته والنظر فى الانضمام إليه .

الفشل وأسبابه :

ولقد انهارت جمعية المنتفعين ودفنت مع ولادتها نتيجة عوامل :

أولاً : أن هذه الجمعية لا تستطيع أن تعمل إلا بالتعاون مع مصر وقد أعلنت مصر استحالة هذا التعاون واستحالة قبول مبدأ هذه الهيئة .

ثانياً : أن قيمة وفعالية مثل هذه الجمعية تتحقق بأمر رئيسى هو حصولها على الرسوم من الشركات التابعة للدول الأعضاء وقد تحفظت أكثر من دولة على هذا الإلزام وخرج البيان غير ملزم للدول واعتمدت الخطة على سفن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على أن دالاس أعلن فى مؤتمر صحفى بعد أسبوع من انتهاء المؤتمر « أن هناك حديثاً عن أسنان خلعت من خطة الهيئة ولكننى لا أعلم عن أى أسنان فلم يكن بها أسنان على قدر علمى » . وبذلك فقدت الجمعية ما يمكن أن يبقيها على قيد الحياة إذ حدد دالاس موقفاً يقضى فى حد ذاته على هذه الجمعية التى اقترحها .

ثالثاً : أن الجمعية لم تتمكن من أن تفرض على سفن الأعضاء الاستعانة بمرشديها . وإنما أصبح لهم حق الاستعانة بمرشدى هيئة القناة .

رابعاً : أن الشعور الذى ساد أغلبية الدول فى مؤتمر لندن الثانى هو أنها تدعو

لمثل هذا المؤتمر « لطبخ قرارات » كما ذكر وزير خارجية إسبانيا وأن المشكلة وصلت إلى الحد الذى يتحتم فيه عرضها على الأمم المتحدة .

خامساً : أن التحالف أو صورة التعاون التى قامت بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا انتهت بتصريح دالاس فى ٢٨ سبتمبر قال فيه :

إن الولايات المتحدة لا يتوقع أن تؤيد مائة فى المائة القوى الاستعمارية أو القوى التى يهمها فقط الحصول على الاستقلال فى أكمل صورة وأسرع وقت . . حقيقة هناك خلاف حول الأسلوب بين الثلاث دول فى النزاع حول السويس . . وقد يكون نتيجة اختلاف جوهرى فى المبادئ ولأن الولايات المتحدة تلعب دوراً مستقلا فى مشكلة ما يسمى بالاستعمار .

ولقد كان هذا التصريح حاسماً كما سبق القول فى أن تتأكد لدى إيدن وموليه الشكوك التى ثارت عندهما حول موقف الولايات المتحدة فى هذه الأزمة .

التناقض الأمريكى :

إن دور الولايات المتحدة أو على الأصح الدور الذى لعبه جون فوستر دالاس جدير بنظرة أكثر عمقاً وموضوعية لأن التصور قد يذهب هنا إلى أن السياسة الأمريكية وقفت إلى جانب مصر ضد بريطانيا وفرنسا أو أن معارضتها لسياسة حليفتيها وضعها بحكم الواقع فى إطار سياسة القوة بين مصر من جهة وكل من بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى فى موضع يصبح وكأنه مساند لمصر طالما وضحت معارضته لمخططات أعدائها .

ونحن لا نستطيع أن ننكر هذا التأثير الحتمى للموقف الأمريكى فى ازدياد قوة مصر خلال الأزمة ولكننا نريد أيضاً أن نضع النقاط فوق الحروف حول التفسير الصحيح لموقف الولايات المتحدة فى ذلك الوقت .

والسؤال الذى نطرحه هو : لماذا اتخذت الولايات المتحدة هذا الموقف بالرغم من عدم رضائها عن سياسة مصر المتحررة وعن زعامة جمال عبد الناصر ؟ فأيزنهاور ودالاس لم يخفيا منذ البداية فى تصريحات أو فى رسائل متبادلة مع حلفائهما ضرورة التخلص من عبد الناصر .

الموقف كما نراه أن الحلفاء لايختلفون حول الهدف وإنما الاختلاف حول « الأسلوب » كما ذكر دلاس فى تصريحه فى ٢٨ سبتمبر .

ولماذا الاختلاف حول الأسلوب .

هناك عدة أسباب نراها :

فهناك سياسة الاستقطاب أو الزعامة الأمريكية للعالم الحر التى رسم لها دالاس وعمل على تنفيذها وهى تقتضى أولا وقبل كل شىء أن تظهر السياسة الأمريكية فى ثوب من الحرية وحاملة مبادئ معادية للاستعمار أو ما يسمى بالاستعمار كما يقول دالاس سعياً وراء كسب دول جديدة فى طريقها للاستقلال فى تلك المرحلة والارتباط مع مخطط استعمارى بريطانى فرنسى يمزق ويشوه هذه الصورة البراقة .

ودالاس نفسه لم يخف هذا المعنى فى تصريحه عندما تعرض لأسباب الخلاف بين الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا .

وفى نفس الدائرة العامة ذات الإطار العالمى . . كانت الولايات المتحدة تخشى أن تجد نفسها فى غمار حرب محدودة أو عالمية وجهاً لوجه أمام الاتحاد السوفييتى بعد أن ظهرت له عدة مواقف متعاقبة منذ التأميم تفيد أن هناك جدية فى موقفه . . وفى أية ظروف يتم ذلك ؟ فى الوقت الذى كان من المسلم به أن القوة العسكرية فى جانبه وأن صواريخه تستطيع أن تلحق بنيويورك قبل أن تتحرك قوى الغرب لملاقاته ورد العدوان ؟

إذن وبحساب دقيق يستطيع خبراء وزارة الخارجية والدفاع فى واشنطن أن يصلوا إلى نتيجة حاسمة ترفع إلى الرئيس أيزنهاور ودالاس وهى أن الوقت غير مناسب لمواجهة مع الاتحاد السوفييتى ، وإذا انتقلنا من هذه الدائرة العامة إلى دائرة التخصيص فإن أمام الولايات المتحدة صورة سياسية لغالبية دول العالم وهى تؤيد مصر من باندونج إلى شرق أوربا إلى العالم العربى إلى أمريكا اللاتينية ، فأى مصلحة للسياسة الأمريكية فى أن تواجه فى تحد هذا الموقف المترابط والمساند لمصر وهى أصلا تسعى لكسبه فى معركة الغد ؟

ثم فى إطار أكثر تخصصاً وفى منطقة لها حساسيتها وأهميتها للولايات المتحدة سواء استراتيجياً أو سياسياً أو اقتصادياً وهى منطقة الشرق الأوسط فإن الهدف الأمريكى هو الحلول محل النفوذ البريطانى . . ولا يمكن أن يتحقق ذلك بالدخول فى معركة مع بريطانيا ضد الشعوب العربية بل الأجدى أن تدخل بريطانيا المعركة وتخسرها وتخسر معها آخر ما تبقى لها من نفوذ .

وفى نفس الدائرة السابقة تلعب المصالح البترولية الأمريكية دورها فى إبعاد المنطقة عما سماه دالاس فى أحد تصريحاته بالتخريب والفوضى فى حالة نشوب حرب . ومثل هذا التقدير السياسى من جانبه لم يكن سوى تعبير عن التأييد العربى الشامل لمصر وعن جدية إنذار السيد الرئيس بأن الحرب ضد مصر ستكون حرباً شاملة فى كل أنحاء الشرق الأوسط ضد المصالح الغربية .

وإذا ابتعدنا عن الدائرة العالمية لندخل فى الدائرة الأمريكية نجد عدة عوامل موضوعية وشخصية تلعب دورها :

- فهناك معركة انتخابات الرئاسة وإعادة ترشيح أيزنهاور وحملته التى ترتكز على أنه رجل الغرب الذى يفهم معنى السلام ويعمل من أجله .
- وهناك الشعور الذى يسود الأمريكيين وهو وليد عزلتهم السياسية الطويلة قبل الحرب العالمية الثانية بأن كل شىء لا يمس الولايات المتحدة مباشرة لا يتطلب أية تضحية بنفس أو مال ولا يستطيع أى سياسى يقدم على الانتخابات أن يتجاهل هذا العامل الذى يكيف نفسية الشعب الأمريكى .

ثم هناك ما كتب عنه الكثيرون ممن تناولوا دالاس بالتحليل وهو عقيدته وتربيته المسيحية التى تفرض عليه وعلى تصرفاته دوماً الحكم على السياسة أو الشخص بمعايير الخير والشر ، وأنه حكم منذ البداية على سياسة إيدن ومويليه بأنها تقع فى دائرة الشر ولا بد من مقاومتها .

كل هذه العوامل أو بعضها أو عوامل أخرى لعبت دورها فى تحديد موقف الولايات المتحدة فى معارضة استخدام القوة . .

يبقى بعد ذلك التساؤل ؟ لماذا لم تحدد الولايات المتحدة موقفها بوضوح ؟ . لماذا

لم تعلنه صراحة ؟ لماذا سارت شوطاً بعيداً فى مؤتمر لندن الأول ؟ لماذا تقدمت بمشروع جمعية المنتفعين ؟ ثم لماذا نزعت عن المشروع ما يمكنه من الحياة ؟ والرد على هذا التساؤل هو أنها لو لجأت إلى كل ما تقدم سعياً وراء تأجيل استخدام القوة ولو أنها منذ البداية حددت موقفها لكان من الممكن أن تأخذ أزمة السويس طريقاً آخر . ولكن دالاس أراد أن يناور إلى أبعد مدى سعياً وراء مايبغيه من منع استخدام القوة .

وإذا قبلنا هذا التحليل فإن أسباب التضارب فى الموقف الأمريكى واضحة حتى فى الوقت الذى تكلم فيه أيزنهاور فى ٨ سبتمبر عن استخدام القوة كحل أخير لأنه كان من الضرورى أن تنجح خطة دالاس فى قبول لندن وباريس لمشروع الجمعية . . وحتى يتحقق ذلك فليس هناك ما يمنع من التصريح بذلك، أما بعد قبول المشروع . . فليس أيضاً ما يمنع من إعادة توضيح موقف سابق وقد حدث ذلك من أيزنهاور وأكده دالاس فى مؤتمر لندن الثانى وأعاد تأكيده بعد المؤتمر فى تصريحات بالغة الصراحة والوضوح .

مصر والموقف الأمريكى :

أما عن نظرة مصر إلى موقف الولايات المتحدة فقد كانت بدورها نظرة حيرة إزاء موقف تعلن فيه الولايات المتحدة رغبتها فى السلام ومعارضتها للحرب وفى نفس الوقت تشترك فيه فى كل مؤامرات الضغط والتهديد الموجهة ضد مصر .

ولا يعنى ذلك أن القاهرة لم تضع فى حسبانها طوال الأزمة موقف الولايات المتحدة تجاه حليفتيها ولكنها كانت تتساءل عن حكمة هذا الموقف وهل هو موقف وقتى ينتظر انتخابات الرئاسة، وحينئذ من الممكن أن يتغير ويساند بريطانيا وفرنسا أم أنه موقف استراتيجى ؟

لذلك كان لا بد من أن يكون مسلك القاهرة الحذر من السياسة الأمريكية مع العمل على الاستفادة من الظروف إلى أقصى الحدود التى تتطلبها المحافظة على مصالح مصر .

لقد سعت واشنطن فى أكثر من مرة إلى إبلاغنا بأنها ضد استخدام القوة

وكان رد القاهرة : إذا كنتم تقفون هذا الموقف فعلا فلماذا التآمر ضد مصر ولماذا الضغط على مصر ولماذا السلبية أمام التحركات العسكرية الجادة لبريطانيا وفرنسا . إن سلبية الولايات المتحدة هنا لا تقل خطورة عن المساندة للمعتدين . قال سفيرنا فى واشنطن هذا الكلام صراحة لوزارة الخارجية الأمريكية ولكن الجواب اتسم -كالموقف الأمريكى نفسه - بالغموض .

ولكن تحليل هذا الموقف يفرض القول بأن الولايات المتحدة التى تعلم - ولا نستطيع أن نقول إنها تجهل - بالتحركات العسكرية وخطط العدوان لم تر اتخاذ موقف مضاد سعياً وراء أمل واحد . . أن تخاف مصر وتتراجع وتساوم - وتنجح الخطة الأمريكية فى التدويل . . وتكسب واشنطن الجولة السياسية دون أن تكون قد استخدمت هى الوسائل العسكرية فى الضغط والتهديد .

سياسة قد تكون ماهرة وذكية إذا نجحت وتنسجم مع المواقف الأمريكية ضد استخدام القوة أو إكراه مصر أو تفادى الصدام المباشر مع حلفائها، ولكنها سياسة خطرة إذا فشلت.. وقد فشلت فعلا لسبب بسيط هو أن دالاس - كما يبدو- لم يقدر تماماً موقف مصر وأنها لن تتراجع أو تساوم .

بريطانيا وفرنسا بعد الفشل :

ماذا بقى لبريطانيا وفرنسا بعد مؤتمر لندن الثانى والفشل الذى منى به ؟ طريق واحد هو العدوان على مصر ولم تكن مؤتمرات لندن أو الاتصالات مع الولايات المتحدة قد منعت الاستمرار فى الاستعدادات العسكرية، فحركات القوات مستمرة وعمليات إنزال قوات فى قبرص ومالطة تسير فى طريقها المرسوم والقيادتان الفرنسية والبريطانية تنسقان الخطط وترتبان عمليات غزو مصر .

وفى ٢٩ سبتمبر سافر إيدن ولويد إلى باريس لإجراء مباحثات مع موليه وبينو وصدر بيان بعد المباحثات يقول إن الهدف منها هو تقوية التضامن الفرنسى - البريطانى فى كل مجال وقد تحقق ذلك . . خاصة بالنسبة للسياسة التى ستتبعها الدولتان عند نظر مسألة قناة السويس أمام مجلس الأمن . . ثم تكلم البيان عن تقوية التحالف الغربى والتصميم على ضمان نتائج إيجابية فى هذا المجال . . .

وعند مغادرة إيدن لمطار لبورجيه فى باريس صرح بأن عملية القوة التى قام بها ناصر لم تهدد فقط المصالح الاقتصادية لعديد من الدول وإنما تشكل هجوماً على الاحترام التقليدى للمعاهدات والثقة الدولية . لقد كان هذا درساً قبل الحرب . وهو درس اليوم . ومن واجبنا العمل معاً فرنسيين وإنجليز للبحث عن حل عادل للصعوبات الحالية .

ولم يتكلم رئيس وزراء بريطانيا السابق فى مذكراته عما حدث فى هذا الاجتماع وقد تكون الشجاعة قد خانته ليسرد للعالم بصدق ما حدث أو أن تكون هذه المذكرات قد وضعت ليدافع بها عن سياسة أودت بمستقبله السياسى وأثبت أنه ليس كفئاً لها. ومن الغريب أن يحدث هذا من رجل يدعى طول مذكراته الصدق والأمانة والشرف . ويقبل أن تثبت الأحداث زيف المذكرات ولا يرد عليها اليوم بالرغم مما كشف عنه واعترف به أكثر من متآمر ،فى عملية العدوان على مصر .

يقول الأستاذ هيو توماس فى تعليقه على أحداث السويس فى الصنداى تايمس فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ :

« لقد بدأ إيدن الآن فى قطع صلته بالرجال الذين قدموا له النصيحة طوال حياته ولم يكن هذا القرار معروفاً للجميع ، لقد لاحظت صحيفة التايمز أن إيدن ولويد وبينو اجتمعوا لعدة ساعات بمفردهم ورحبت بالعودة إلى الدبلوماسية السرية » .

وكتب هنرى أزو فى « فخ فى السويس » « إن ما يغفله إيدن فى حديثه عن هذه المباحثات هو أن قرار استخدام القوة قد اتخذه الوزراء الأربعة وحددوا تاريخاً للهجوم على مصر ٨ أكتوبر » ، وكشف روبرتسون فى كتابه «الأزمة» عما دار فى هذه المباحثات حول العمل العسكرى ضد مصر وحديث موليه حول إمكانية إشراك إسرائيل فى العدوان، وأورد تصريحات تفصيلية لبينو وابل توماس مدير مكتب بورجى مونورى حول مادار فى هذه المباحثات وهو ما سنتعرض له فيما بعد .

ومهما كان من تجاهل إيدن فى مذكراته لهذا الشق الهام من أحداث أزمة السويس فإن الوقائع التى تتجمع تشير إلى أن هذا الاجتماع بحث أمر المؤامرة الثلاثية ووافق إيدن على أن تستمر فرنسا فى التفاهم مع إسرائيل وعلى أن يستمر

المتحدثون الرسميون فى الحكومتين على إبراز خطورة التدخل الشيوعى فى الشرق الأوسط نتيجة للسياسة المصرية .

ومصر بعد النجاح :

إذا عدنا إلى القاهرة نجد أن تلك المباحثات أثارت كثيراً من الريبة نظراً للكتمان الشديد الذى أحاط بها، ولكن ذلك لم يمنع من أن يكون التقدير الذى ساد وقتئذ على ضوء معلومات وصلت عن الاجتماع نتيجة منطقية لتحليل مواقفهما بعد فشل مؤتمر لندن الثانى — وأن البلدين ينسقان سياسة التدخل العسكرى ضد مصر حتى فى حالة معارضة الولايات المتحدة .

ولم تكن هناك صورة متكاملة للتحالف بين الدول الاستعمارية أكثر مما قدمه هذا الاجتماع الغامض من تعليق فى الصحافة الفرنسية بأنه قد تم إحياء الاتفاق الودى بين الدولتين فى سنة ١٩٠٤ .

ولقد كانت هذه التعليقات معبرة فى صدق عن واقع العلاقات بين قوتى الاستعمار وتنبه مصر إلى معالم حدود المعركة التى ستواجهها .

لقد راقبت مصر هذه الأحداث فى هدوء وثبات . . لم تلق بالا كبيراً إلى جمعية المنتفعين فهى تعلم مقدماً أنها لا تستطيع الحياة ووجهت اهتمامها إلى أمرين :

أولهما : دعوتها إلى مؤتمر للنظر فى مشكلة قناة السويس بناء على مذكرتها فى ١٠ سبتمبر وكان عدد الدول التى قبلت مبدأ المؤتمر قد بلغ اثنتين وعشرين دولة وقت انعقاد مؤتمر لندن الثانى .

ثانيهما: طلب إدراج شكواها ضد بريطانيا وفرنسا فى جدول أعمال مجلس الأمن ونظراً لأن القضية اتجهت إلى المنظمة العالمية فقد كان طبيعياً أن يتجه كل الاهتمام إلى مجلس الأمن وتطرح جانباً الدعوة للمؤتمر .

لقد كانت مصر تنتظر وصول القضية إلى الأمم المتحدة لتواجه خصومها لأول مرة منذ التأميم أمام هذه المنصة العالمية .

الفصل السادس

فى مجلس الأمن

مصر والأمم المتحدة :

انتقلت الأزمة إلى الأمم المتحدة عندما طلبت بريطانيا وفرنسا عقد جلسة لمجلس الأمن فى ٢٦ سبتمبر لبحث الموقف الذى خلقته الحكومة المصرية بعملها الانفرادى فى إنهاء النظام الدولى لإدارة قناة السويس الذى أكدته وأكملته اتفاقية ١٨٨٨ .

ولقد كانت هناك شكوى مضادة من جانب مصر ضد الأعمال التى ترتكبها بريطانيا وفرنسا وتهدد السلم والأمن الدوليين ولكنها لم تسع إلى دفع شكواها أمام المجلس قبل ذلك تمشياً مع السياسة التى اتبعت منذ إعلان التأميم والتى تعتمد على الوقت لتمتص الثورة العنيفة التى قامت فى دوائر الغرب ضد قرار مصر .

لقد عملت السياسة المصرية فى هدوء وثبات طوال فترة شهرين تعرضت خلالهما لصنوف متعددة من الضغوط السياسية والاقتصادية وعاشت مصر تحت التهديد المستمر بعمل عسكرى ضدها ومع ذلك احتملت الضغط وسعت دون إثارة إلى إثبات وتأكيد حقوقها وقاومت دون تحرش محاولات العدوان ضدها .

ومرت أيام ستون على بداية الأزمة وكسبت مصر خلالها أرضاً عريضة فى المعركة السياسية الدائرة ووصل الأمر بالقوى المعادية لها إلى موقف العزلة الذى حاولوا أن يفرضوه عليها فى البداية .

ولقد كان طبيعياً ألا تلجأ مصر إلى الأمم المتحدة قبل ذلك لعدة عوامل :

فالأمم المتحدة هى آخر الطريق للوسائل السلمية . . . هناك مسالك كثيرة لابد من عبورها قبل الوصول إلى هذا الطريق ولم يكن من مصلحة مصر أن تختصر هذه المسالك أو تدفع الأطراف المواجهة لها إلى هذا المنهج . . كل خطوة من جانبهم قابلتها مصر بخطوة أو خطوات مضادة : دعوا إلى مؤتمر لندن الأول ودعت هى

إلى مؤتمر أوسع نطاقاً ويشرك أصحاب المصلحة جميعاً فى بحث المشكلة . . اتفقوا على مقترحات تعرض عليها ولم تمانع فى أن تسمع هذه المقترحات ثم ترد عليها فى أسلوب هادئ سلمى ، وسحبوا المرشدين . . واجهت مصر الموقف فى شجاعة وأدارت القناة فى أحلك الظروف . . دعوا إلى مؤتمر لندن الثانى وفكرة المنتفعين ولكن مصر قضت على الفكرة . . بكفاءة مرشديها فى القناة وإقناع أكثر الدول أن هذه الهيئة والمساهمة فيها تعتبر تحدياً سافراً للسيادة المصرية وقطعاً للطريق على أى محاولة للسلام .

ولم يكن من الجائز فى الظروف التى أعقبت التأميم ومصر تواجه ثورة مسعورة من أعدائها وكثير من الدول لم تتبين وجه الحق والقانون فى موقفها أو مازالت تحت ضغط وإرادة الغرب ، لم يكن من الصواب اللجوء إلى الأمم المتحدة وسط هذه الظروف ولكن بعد أن تحول الموقف وتغير الميزان أصبح من الممكن اللجوء إلى المنظمة الدولية ، ولقد قدرت السياسة المصرية أن لجوء الدولتين إلى مجلس الأمن وليس إلى الجمعية العامة هو دخول الأزمة فى مرحلة حاسمة لأن هذا الإجراء الذى لم يتخذ من قبل يعنى أمرين خطيرين :

أن الدولتين فشلتا فى المعركة السياسية خارج الأمم المتحدة .

وأنهما تلجآن إلى الخطوة الأخيرة — فى مظاهرة سلمية قبل الإقدام على مغامرة عسكرية .

وإذا ربطنا بين الفشل خارج الأمم المتحدة والفشل المتوقع داخلها وأمام مجلس الأمن إزاء الفيتو الروسى يتبين لنا على الفور أن المظاهرة السلمية تعنى :

أن تظهر الدولتان للرأى العام العالمى أنهما استنفدتا الوسائل السلمية .

وأن الاتحاد السوفييتى يعرقل الوصول إلى تسوية للأزمة .

وأن مصر تتصرف فى حماية الاتحاد السوفييتى .

وأنه لا سبيل إلا التصرف خارج الأمم المتحدة .

على من تعتمد مصر فى تلك المرحلة :

وكان تشكيل المجلس فى عام ١٩٥٦ لا يوحى بكثير من الاطمئنان إلى أصوات مؤيدة لمصر فى موقفها فبجانب الخمس الدول الدائمة كانت هناك أستراليا وبلجيكا وكوبا وبيرو وإيران ويوجوسلافيا، وكما هو واضح فإن هذه الدول باستثناء الاتحاد السوفييتى ويوجسلافيا يقف مع الغرب إما بحكم المصالح الغربية أو النفوذ الغربى فيها .

لقد كان فى تقدير السياسة المصرية وقتئذ أن هناك احتمالين :

فإما مشروع قرار بإنشاء إدارة دولية ، وهنا يستخدم الاتحاد السوفييتى حق الفيتو .

أو الدعوة إلى المفاوضة .

والموقف الأول شبه مؤكد والموقف الثانى صعب التحقق فى ظروف لا اتفاق فيها على أسس التفاوض .

لذلك كان من الضرورى أن ترسم مصر خطتها على أساس الابتعاد عن موقف الدفاع ووضع القوى العادية فى موقف الاتهام أمام الرأى العام العالمى .

ولكن ذلك لم يكن يكفى لمواجهة ما قد يترتب على الفيتو الروسى من تقديم المبرر لبريطانيا وفرنسا لتنفيذ مخططهما العسكرى وكان من المحتم أن تعمد مصر إلى الموقف الثانى وهو التفاوض .

ماذا تم لتحقيق الهدفين ؟

- فى ٢٤ سبتمبر طلبت مصر من رئيس مجلس الأمن بحث شكواها ضد بريطانيا وفرنسا .
- وفى نفس الوقت بدأت اتصالات بين رئيس بعثتنا فى الأمم المتحدة السفير عمر لطفى والمستر همرشولد حول الموقف المنتظر وبدأ الحديث حول تأليف المجلس للجنة مفاوضة بين مصر والدول الغربية لإيجاد حل للأزمة .

الموقف بين ٢٤ و ٢٦ سبتمبر :

كان الموقف مليئاً بالاحتمالات المضادة لإدراج شكوى مصر فالمطلوب سبعة أصوات ليتم إدراج الشكوى ومواقف الدول الأعضاء فى المجلس لا يطمئن إليها كثيراً . .

ولقد كان الفيصل فى تحديد ما يمكن أن يسفر عنه التصويت فى هذه القضية الإجرائية هو موقف الولايات المتحدة لأن تأييدها لإدراج الشكوى يعنى تأييد الصين الوطنية وكوبا وبيرو وإيران .

وبذلك تتوافر خمسة أصوات إلى جانب الاتحاد السوفييتى ويوجوسلافيا وتتحقق بذلك الأغلبية المطلوبة .

وعندما اتصل رئيس بعثتنا فى الأمم المتحدة يوم ٢٥ سبتمبر بكابوت لودج المندوب الدائم للولايات المتحدة أبلغه بأنه لم يتلق تعليمات من المستر دالاس .

وكان هذا الرد غريباً بالنسبة لموقف الولايات المتحدة منذ قامت الأمم المتحدة فى تأييد إدراج أى شكوى فى جدول أعمال المجلس حتى ولوكانت موجهة ضدها .

وقد ذكر السفير عمر لطفى ذلك لكابوت لودج إلا أن الأخير لم يعلق انتظاراً لرأى دالاس .

وفى نفس الوقت كان ممثلا بريطانيا وفرنسا يعملان من أجل رفض إدراج الشكوى المصرية . . وكانت الردود من جانب ممثلى كوبا وبيرو وإيران أنهم لم يتلقوا تعليمات بعد من حكوماتهم . .

وعندما ظهر موقف الولايات المتحدة فى صباح ٢٦ سبتمبر بتأييد إدراج الشكوى أبلغ ممثل كوبا رئيس بعثتنا أنه تلقى تعليمات بتأييد مصر وقال ممثل بيرو إنه سيصوت فى صالح إدراج الشكوى إلا إذا تلقى تعليمات بعكس ذلك . ووقف مندوب إيران نفس الموقف . . تلقى التعليمات بالتأييد والصين الوطنية تؤيد إدراج الشكوى . .

إذن تحققت الأغلبية واعتبرت دوائر الأمم المتحدة أن مصر أحرزت نصراً كبيراً بقبول إدراج شكواها .

وفى جلسة ٢٦ سبتمبر ناقش المجلس جدول الأعمال ووافق على إدراج شكوى مصر بأغلبية سبعة أصوات وامتناع بريطانيا وفرنسا وأستراليا وبليجكا عن التصويت كما وافق على دعوة مندوب مصر للاشتراك فى المناقشة وتأجيل الجلسة إلى ٥ أكتوبر .

المداولات والاتصالات :

كما هى الحال فى الأمم المتحدة ليست القرارات التى تصدر سوى خلاصة لاتفاق الأطراف المتنازعة بعد تداول وتشدد وتراجع ومساومة .

ووراء كل قرار صدر من المنظمة الدولية كثير من الجهد الذى بذله المندوبون فى أروقة الأمم المتحدة فى التفاوض غير الرسمى على إجراءات أو قرارات تقدم فى النهاية فى صورة يلمسها الرأى العام فى كل دولة ولكنه يجهل عادة كثيراً من المساومات والمناورات التى أحاطت بها حتى خرجت إلى حيز النور .

ولقد كان انتقال الأزمة إلى الأمم المتحدة هو النتيجة التى توقعها المستر همرشولد منذ أعلن التأميم وتابعها عن قرب باتصالاته بمختلف المندوبين وكانت مصر تحيط السكرتير العام أولا بأول بمواقفها وتشرح له الضغوط التى تتعرض لها .

ولم يفاجأ السكرتير العام للأمم المتحدة بالأزمة وهى تفرض نفسها على المنظمة الدولية وإنما أعد خططه التى يواجه بها هذا الموقف .

وهؤلاء الذين اتصلوا بهمرشولد عن قرب يعرفون أن إحدى خصائص هذا الرجل كانت قدرته الفائقة على التنبؤ بالأحداث واستعداده لها قبل أن تقع بفترة وهو لاينتظر الأحداث ولكنه يعرفها ويخطط لمواجهتها ويعمل على استجلاء مواقف الخصوم قبل أن تأخذ تلك الأحداث دورها .

عندما كانت الأزمة تقترب من الأمم المتحدة وقبل أن تدخل قاعة مجلس الأمن كان همرشولد يتكلم عن مشروع غامض للجنة مفاوضة لحل النزاع ممن تتكون ؟ أمن الأطراف فقط أم تشترك معهم دول أخرى وعلى أى أساس يتم اختيارهم ؟ وهل يشترك فى المفاوضات ؟ وعلى أى أساس تبدأ المفاوضات؟ كل ذلك لا يجيب عنه همرشولد وإنما يتكلم فقط عن لجنة المفاوضة فإذا ما قبلت الأطراف

المعنية المبدأ بدأ يعرض بعض الخطوط العريضة خطوة فخطوة حتى يصل إلى مرماه .

وفى ٣ أكتوبر وصل الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية فى ذلك الوقت واتفق موعد وصوله بوصول أغلبية وزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس الأمن .

وبدأت سلسلة من الاتصالات قام بها الدكتور فوزى قبل انعقاد مجلس الأمن وبدأت بها صورة الموقف تتضح وكشف عن الطريق الذى ستسلكه الأزمة فى مجلس الأمن .

وإذا حددنا الخطوط التى دارت حولها اتصالاتنا تبين أنها تعمل أولا على قطع الطريق نهائياً على استخدام القوة ضد مصر والعمل ثانياً على التفاوض فى إطار ما أعلنته مصر من مبادئ لحل الأزمة .

مع أن همرشولد بدأ يحاول الابتعاد بالجو السياسى عن مؤتمرات لندن ولجنة منزيس. ووضح من أحاديثه أنه يسعى إلى حلول جديدة بعيدة عن الأساليب الماضية، وأن الأسلوب الذى يراه هو تشكيل لجنة بواسطة مجلس الأمن تشترك فيها مصر أو يشكل مجلس الأمن نفسه لجنة تشترك فيها مصر .

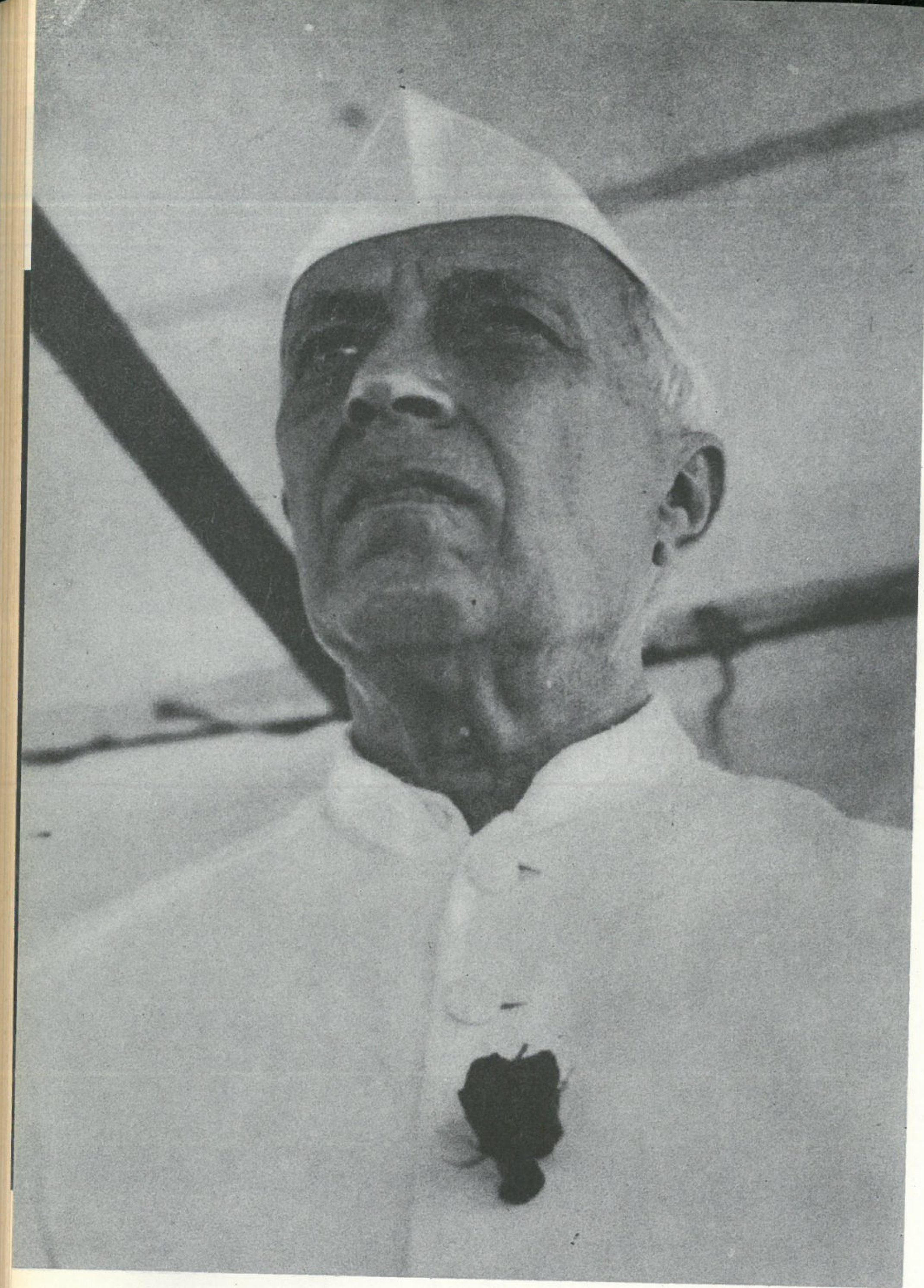
وعندما طرح همرشولد هذا الاقتراح كان من المؤكد أن اتصالات عديدة قام بها مع الدول الأخرى وأنه يحمل معه ما يطمئنه إلى قبولهم للاقتراح .

نحن هنا أمام اقتراح بالتفاوض لا يمكن رفضه من حيث المبدأ ولكن تشكيل المجلس — بتكوينه المضاد لمصر — للجنة لا يبعث على الثقة فيما تقرره وتحاول فرضه على مصر . أو أن يكون المجلس نفسه لجنة التفاوض لأن النتيجة أيضاً أغلبية فى المجلس ضد مصر .

لا بد إذن من قبول التفاوض وتحقيق ذلك فى شكل جديد يبعد المخاطر السابقة .

لقد ألقى الدكتور فوزى بالتساؤل عن الذى سحب من المجلس هذه السلطة ورد عليه فى الوقت نفسه :

« مجلس الأمن لا يمكن أن يبحث وليس من اختصاصه الأصيل أن ينظر



الباندیت جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند: الصديق الذى وقف مع مصر منذ اليوم الأول للأزمة حتى نهايتها .

فى المعاهدات أو تنفيذها بل إن اختصاصه محدود بما يتعلق بالأمن والسلام الدوليين ولإيقاف حرب يخشى وقوعها أو الانتهاء من حرب دائرة .

وليس للمجلس إلا اتخاذ إجراءات وقتية لتحقيق هذا الهدف وليس فى استطاعته أن يقطع فى ملكية أية دولة لأى جزء من إقليمها أو سيادتها عليه .

إذا كان هناك تفاوض فإنه لا يجب أن يتم داخل مجلس الأمن وإنما بين الأطراف المعنية خارج المجلس للاتفاق على موقف معين ويستطيع السكرتير العام أن يساهم فيه بحكم اختصاصه الأصيل » .

لقد كانت هذه الاعتراضات – وقد اقتنع بها الاتحاد السوفييتى – هى التى أوحت بضرورة البحث عن هذه الوسيلة .

وفعلا اتفق على أن تتم اجتماعات مغلقة وسرية بين الدكتور محمود فوزى وبينو ولويد فى مكتب همرشولد الذى يعلن أنه الداعى لهذه الاجتماعات كإجراء طبيعى وأن المجتمعين هم أطراف النزاع فقط .

أما دالاس وهنرى كابوت لودج المندوب الدائم للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فقد بدا أنهما على اتصال وثيق بهمرشولد وأن اقتراحه الأول ثم الثانى يلقى من الولايات المتحدة القبول والتأييد .

ومع ذلك فإن دالاس لم يخف ضيقه من موقف بريطانيا وفرنسا وأشار إلى أن بعض المسئولين فى الدولتين لا يريدون حلا سلمياً ، على أن أهم مانلاحظه فى أحاديث دالاس فى هذه الفترة أنه سلم لأول مرة بأن المفاوضة لا يمكن أن تصلح على أساس مشروع الثمانى عشرة دولة وأنه لا بد من البحث عن أسس جديدة .

إن هذا الموقف حققته دبلوماسية الدكتور فوزى وليس هذا بغريب على هذه الشخصية التى وصفها هنرى فاينر برغم عدائه لمصر ولسياستها ومواقفها بأنه من أقدر العقول التى تدير وزارات الخارجية فى العالم، ولم يقتصر الأمر على هذا النجاح، لقد توصلت دبلوماسية الدكتور فوزى إلى ترتيب الجلسات المقبلة لمجلس الأمن فيوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ كان يوافق يوم جمعة والمفروض أن يواصل المجلس اجتماعاته فى هذه الأزمة ولكنه اقترح على همرشولد ودالاس أن يؤجل الاجتماع



همرشولد والدكتور فوزى وزير الخارجية المصرية . . . صداقة قامت على مبادئ

الرئيس جمال عبد الناصر وداج همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة . .

فى السبت والأحد ويستأنف فى يوم ٩ أكتوبر ووافق الجميع على هذا الأسلوب الذى يسمح بفسحة أكبر من الوقت لإجراء الاتصالات وتحديد المواقف .

مناورة إسرائيلية :

ولم تكن إسرائيل لتترك هذه الظروف الجديدة دون أن تسعى إلى الظهور على المسرح . وما إن تحددت جلسة مجلس الأمن فى ٢٦ سبتمبر حتى سارعت بتقديم طلب للاشتراك فى المناقشة بدعوى مصلحتها فى حرية الملاحة فى قناة السويس إزاء موقف مصر من مرور سفنها وبضائعها .

وقد ردت الدبلوماسية المصرية على هذه المناورة باتصالات مع السكرتير العام وأعضاء المجلس ومع مجموعة الدول العربية وتقرر أنه إذا نظر المجلس فى طلب إسرائيل فستطلب الدول العربية الاشتراك فى المناقشة. بل تعدى الرد على هذه المناورة الحدود العربية ليصل إلى الاتفاق على أن تطلب دول الكتلة الشرقية الاشتراك فى المناقشة ، وبالطبع لم يكن من الممكن أن يقبل المجلس وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن يدخل فى مناقشات تستغرق أكثر من جلسة لبحث الموضوع وكانت النتيجة إجماع الرأى على طرح هذا الطلب جانباً وعدم بحثه .

٦ أكتوبر :

لم تشهد الأمم المتحدة منذ قيامها مثل هذا العدد الوافر الذى شهدته من أبرز الساسة العالميين ، واتخذت الأزمة بعد أن أعيد شحنها بالعواطف الجياشة من القوميات الإفريقية الآسيوية أبعاداً رهيبة عندما انعقد مجلس الأمن ليدرسها بحضور سبعة من وزراء الخارجية واحتشدت قاعة المجلس نفسها . بأعضاء الوفود وممثلى الصحافة الذين لم يتركوا مكاناً فيه إلا لعدد قليل من المشاهدين العاديين ، كان لويد ناعماً ومنطقياً وبينو ماكراً وذكياً وحاد المزاج ، أما الدكتور فوزى فكان هادئاً ورزيناً وغامضاً . . هكذا يصف روبرتسون فى الأزمة الجو المثير المشحون بالتوتر الذى عقدت فيه الجلسة الثانية لمجلس الأمن برئاسة كريستان بينو بحكم دور فرنسا فى رئاسة المجلس فى ذلك الشهر .



خلال الاجتماعات السرية . . الدكتور فوزى يرد بحزم على لويد .

وفى البداية رفض بينو التخلى عن رئاسة المجلس كطلب شبيلوف بحكم أنه طرف فى النزاع المعروض على المجلس ولم يكن فى لائحة الإجراءات ما يمنع بينو — فى واقع الأمر — من التمسك بالرئاسة ومع ذلك فقد أحرجه الطلب الذى تقدم به وزير الخارجية السوفييتية .

وبدأ الهجوم على مصر .

تكلم سلوين لويد وقدم مشروع القرار البريطانى — الفرنسى وهو يعيد بصورة جديدة مقترحات الدول الـ ١٨ كأساس للتفاوض مع مصر وذكر الوزير البريطانى فى خطابه أن ميثاق الأمم المتحدة لا يرى سلاماً حقيقياً بدون المحافظة على العدالة وحكم القانون الدولى، وهو بهذا يعترف بظروف قد يكون فيها الضعف أكثر خطورة من الحزم . . نحن حريصون على تسوية سلمية ولكننا لا نقبل أية تسوية على أساس الأمر الواقع وعلى أساس حرية رئيس دولة فى تحرير دولة من التزامات دولية قبلتها بمحض إرادتها .

منطق نود لو أن كلا من مندوب بريطانيا أو فرنسا كان يتحدث به أو كان أى منهما يردده عند بحث مأساة فلسطين فى الأمم المتحدة . . . السلام القائم على العدل . . . عدم الاعتراف بالأمر الواقع . . ولكن سلوين لويد استباح لنفسه هذا الحديث عن تأميم دولة لشركة وطنية وهذه الدولة تحترم كل الاتفاقيات الدولية وتؤكد احترامها لها بل تدعو دول العالم إلى مؤتمر يشهد على احترامها وقبولها لالتزاماتها الدولية ، ومع ذلك يتكلم مندوب بريطانيا عن العدالة وحكم القانون الدولى ثم يعقبه كريستيان بينو ليعيد الكرة ويردد ما سمعته قاعة لانكستر فى لندن من اتهامات وأباطيل .

لقد كانت جلسات مجلس الأمن هى المواجهة المباشرة مع مصر وخصوصاً لأول مرة منذ أعلن التأميم ، واستمع الدكتور فوزى إلى خطب لويد وبينو، دون إثارة . . وفى هدوء وثبات تكلم شارحاً موضحاً ومفنداً . .

الصراع بين السيطرة والحرية :

إن الجذور العميقة لهذه المسألة هى فى الصراع بين السيطرة والحرية . . وقد أزالت بعض البيانات التى ألقيت أمام المجلس وقبل اجتماعاته أى شك حول

هذه الحقيقة . لقد تركت مصر منذ عدة أيام وعملية البناء تسير فى طريقها المرسوم وكان أحد مظاهرها تأميم الشركة السابقة لقناة السويس . . إجراء اتخذ خلال الممارسة الطبيعية للسيادة الوطنية . . ثم عرض الدكتور فوزى إلى تاريخ قناة السويس وأوضح التناقض بين موقف بريطانيا المعارض حينذاك وموقفها اليوم من إحياء الاتفاق الودى مع فرنسا .

وقال إن مصر عرضت تعويض حملة الأسهم إما على أساس السعر فى بورصة باريس فى ٢٥ يوليو أو على أساس متوسط الخمسة الأعوام السابقة على التأميم فإذا لم يحدث اتفاق فمصر توافق على التحكيم . .

ثم هل تعنتت مصر ؟ هل عارضت الوصول إلى حل سلمى ؟

فى ١٩ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية — إيماناً منها بالسلام الدولى وميثاق الأمم المتحدة وقرارات باندونج . . استعدادها — مع الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ — إلى عقد مؤتمر تشترك فيه الدول التى تمر سفنها فى قناة السويس لإعادة النظر فى الاتفاقية وتوقيع اتفاق جديد يعيد تأكيد وضمان حرية الملاحة فى قناة السويس . ويسجل هذا الاتفاق فى الأمم المتحدة .

وفى ١٠ سبتمبر أبلغت مصر كافة القوى والسكرتير العام للأمم المتحدة دعوتها إلى المؤتمر المذكور لبحث :

- حرية وسلامة المرور فى القناة .
- تطوير قناة السويس لمواجهة الاحتياجات المستقبلة للملاحة .
- تقرير رسوم عادلة .

ولتحقيق هذا الغرض اقترحت مصر تشكيل هيئة مفاوضة تمثل الدول المستخدمة للقناة . . وإن حكومة مصر لتأسف لمظاهر التهديد بالقوة ضدها ولتحريض بعض الدوائر ليترك الفنيون عملهم لتعطيل الملاحة فى القناة . . **ومع ذلك حافظت حكومة وشعب مصر على الصبر والهدوء مع بقاء القناة مفتوحة للملاحة . .**

بالرغم من عمليات التخريب البريطانية والفرنسية . . بالرغم من رفض دفع الرسوم لهيئة القناة . . بالرغم من تحريض المرشدين البريطانيين والفرنسيين لترك العمل استمرت الملاحة منتظمة فى القناة .

إن حكومتى بريطانيا وفرنسا تدعيان أن الحكومة المصرية قد أممت شركة القناة بإجراء من جانب واحد . . « كما لو أنه من الممكن أن تؤمم مصر شركة مصرية بإجراء آخر غير إرادتها المنفردة » .

من أين يأتى الخطر :

أما عن السلام الدولى والأمن فلا نزاع أنهما فى خطر وإلا ماكان هناك اجتماع لمجلس الأمن . . ولكن علينا بحث «من أين يأتى الخطر . . ومن فى الحقيقة — وليس فى الخيال —مسئول عنه . . وما الذى يجب عمله لإبعاد هذا الخطر ؟ »

وتحدث الدكتور فوزى عن مشروعية التأميم رداً على ادعاءات بريطانيا وفرنسا ثم عاد ليرد على تساؤله عن مصدر الخطر للسلام والأمن الدوليين ؟

« هل نشأ ذلك نتيجة لمهاجمة واتهام وتهديد مصر بإجراءات عسكرية واقتصادية ؟

هل نشأ بسبب استعداد حكومة مصر للتعويض الكامل والعادل لحملة أسهم الشركة المؤممة ؟

هل بسبب مواقفنا المتعددة والقائمة حتى الآن تعرض التفاوض للوصول إلى حل سلمى ؟

أو أنها بسبب النجاح الكلى للملاحة فى القناة تحت الإدارة المصرية ؟

إذا كان أى من الأسباب المتقدمة يثبت ادعاء بريطانيا وفرنسا بأن حكومة مصر تخلق موقفاً خطراً للأمن والسلم الدوليين . فإنه يجب إبلاغنا بذلك .

المفاوضة والقسر :

إن ممثلى بريطانيا وفرنسا يحاولان الادعاء بأن مصر رفضت المفاوضة . . « إننا لم نرفض المفاوضة negotiations ولكننا رفضنا إملاء الحلول علينا

dictation » إن مؤتمر لندن الأول أحاطته التهديدات باستخدام القوة والإجراءات الاقتصادية ضد مصر وقبل انعقاده وزع أصحاب الدعوة بياناً على أعضاء المؤتمر بكيفية تولى إدارة القناة . . بالرغم من ذلك كانت مصر تفكر فى حضور المؤتمر . . ولكن التهديد باستخدام القوة استمروازدادت الإجراءات العسكرية والاقتصادية ضد مصر . . « إذن لم تكن هذه دعوة بل إنذاراً . . كانت إهانة . . لم تكن تواجه مؤتمراً ولكن محاكمة . . لم ندع إلى اجتماع وإنما تكليف بالحضور إلى المحاكمة » .

ومن يهدد ؟

وعرض الدكتور فوزى بعد ذلك لتصريحات إيدن أمام مجلس العموم وتصريحات موليه . . ثم سلوين لويد ثم منزيس . وكلها تشير إلى استخدام القوة ضد مصر . . وكلها تشير أيضاً إلى أن « هذه القوة ستستخدمها الحكومات مباشرة وليست الأمم المتحدة » .

ثم إنها كلها تتوازى مع استمرار التحركات العسكرية واستمرار الإجراءات الاقتصادية ضد مصر . . ومن يقول بذلك ؟ زعماء حزب العمال : فى أستراليا . . فى بريطانيا . . وهاهى تصريحاتهم ؟ وسردها واحدة وراء الأخرى .

إن هذه المواقف صدمت العالم وهزت من ثقته فى الميادين السياسية وقواعد السلوك الدولية التى تضمنها الميثاق .

المادة ٢ فقرة ٣ تنص على أن أعضاء الأمم المتحدة يسوون خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية وبصورة لا تهدد السلم والأمن الدوليين والعدالة .

المادة ٢ فقرة ٤ تنص على الامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأى دولة أو بأية صورة أخرى لا تتفق مع « أهداف الأمم المتحدة » .

ومع ذلك فإن هناك هجوماً متعمداً من نوع خاص ، وفى مناسبات متعددة ومن جانب حكومات بريطانيا وفرنسا ضد رئيس الدولة فى مصر وحكومتها

مما يتنافى مع قواعد العلاقات بين الحكومات ويعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية لمصر .

هل تتكرر أخطاء بعثة منزيس ؟

ولم يفت المتحدث باسم مصر أن يشير إلى بعثة منزيس ووصفها بصيغة « إما القبول أو ترك المقترحات take it or leave it » وقال الدكتور فوزى إنها بعثة حضرت لتعرض مقترحات الدول الـ ١٨ وليس لمناقشتها . . .

« مصر إذن لم ترفض التفاوض .. وهؤلاء الذين لا يرون ذلك لا يريدون أن يروه ! ! »

ثم رد الدكتور فوزى على ما أثاره مندوب بريطانيا حول صفقة الأسلحة سنة ١٩٥٥ . . لقد رفضوا أن يبيعوا الحد الأدنى من الأسلحة لتدافع بها مصر عن نفسها حتى لا تتعرض للهجوم المسلح والمذلة . . بل قاموا فى نفس الوقت بتسليح المعتدى .

أما عن سحب تمويل السد العالى دون إخطار مسبق ومصحوباً بحملة ضد سمعة الاقتصاد المصرى . « نحن نفهم أن من حق أى بنك أن يغير من رأيه بالنسبة لإقراض مؤسسة . . ولو أنه من غير المسلم به أن يتم هذا التغير فجأة بحيث يقلب توقعات وخطط هذه المؤسسة . . ولكن الأسوأ وغير المعقول أن يقوم البنك بإطلاع السوق على دفاتر المؤسسة . . حتى لوكان هذا صحيحاً . . فإن البنك يكون مسئولا بالتعويض عن تهمة إساءة سمعة المؤسسة . .

هيئة مفاوضة تعمل وفق أسس جديدة :

إن مشروع القرار — البريطانى الفرنسى — تأكيد للموقف الذى اتخذ فى مؤتمر لندن . وليس من الحكمة أن يعاد تقديم اقتراح سبق رفضه . . إن الأصوب إنشاء هيئة مفاوضة فى حجم معقول على أساس مبادئ تعمل على أساسها وأهداف تعمل على تحقيقها . .

ما هى المبادئ ؟

١ — نظام للتعاون بين هيئة قناة السويس والمنتفعين ، يضع فى الاعتبار الكامل سيادة وحقوق مصر ومصالح مستخدمى القناة .

٢ — نظام للرسوم والعوائد يضمن للمنتفعين معاملة عادلة دون استغلال .

٣ — تخصيص نسبة معقولة من الرسوم لتطوير القناة .

صورة للحرب الباردة :

وتكلم بعد ذلك ديمترى شبيلوف وزير الخارجية السوفييتى وبوبوفيتش وزير خارجية يوجوسلافيا ومندوبو كوبا وبيرو والصين الوطنية . . وبول هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا . .

وفى هذا الجو المشحون بالتوتر والملىء بالاتهامات من كل جانب ، كانت الحرب الباردة تطل على قاعة مجلس الأمن ، وعلى دهاليز هذا المبنى الكبير فى جزيرة مانهاتن ، لترى ما يدور بين السكرتير العام فى الدور الأربعين ومندوبى الدول ، وعلى الاتصالات بين مصر ومؤيديها ومصر ومعارضيها ثم بين المؤيدين والمعارضين . .

فى قاعة مجلس الأمن تكلم شبيلوف مهاجماً ومندداً بكل ماقام به الغرب ودافع عن مصر وحقها فى التأميم . . وألقى بالاتهام تلو الاتهام ضد بريطانيا وفرنسا وأيد مقترحات مصر . . وعندما تساءل شبيلوف عن التجاء قوى الغرب إلى الأمم المتحدة أجاب على لسان بريطانيا وفرنسا بهذه الإجابة اللاذعة ، والتى تعبر عن المخطط البريطانى الفرنسى :

« لقد طلبتم منا (وهنا بريطانيا وفرنسا تخاطبان العالم) الالتجاء إلى الأمم المتحدة . . وقد فعلنا ذلك . . لقد لجأنا إلى مجلس الأمن . ولكن كما ترون فإنه مسلوب القوة . . ولا يستطيع عمل شىء والمفاوضات غير مجدية . . ولا بد من اتخاذ خطوات أخرى . . إن مصر مدانة . . اصلبوها » .

وتبعه بوبوفيتش وزير خارجية يوجوسلافيا . . مؤيداً لمصر ولمقترحاتها . . ودون أن نبتعد عن موقع المعركة فى المجلس . . لم تكن مهمة الدكتور فوزى . . حتى بالنسبة للمؤيدين . وهما الاتحاد السوفييتى ويوجوسلافيا . . سهلة يسيرة . . .

حقيقة ، . كلاهما يؤيدان مصر . ولكن ظروف العلاقات بينهما فى ١٩٥٦ لم تكن قد سمحت بزوال الجفوة التى خلفتها سياسة ستالين تجاه تيتو . .

وقد اقتضى ذلك كثيراً من الحكمة فى إبعاد خلافاتهما . . وشكوك كل من الدولتين تجاه الأخرى . . بعيداً عن نيويورك . .

وتكلم دالاس ، ليقنع المجلس بعدالة وسلامة المبادئ التى قررها مؤتمر لندن الأول ، وفى أنها لا تمس سيادة مصر . . « ومن قال إنها تمس سيادتها » وإنها فى نظر الولايات المتحدة « تمثل الحق وتحقق بقبولها الأمن والسلام » . . وأشار دالاس إلى مبدأ عزل القناة عن السياسة . . وأطال فى شرح أهميته . . وصلته باتفاقية ١٨٨٨ . . وإن قبول مصر له يحل الأزمة . . أما استمرار رفضها لهذا المبدأ فهو لن يؤدى إلى نجاح أية مفاوضات . . ودافع دالاس بحرارة عن بريطانيا وفرنسا . . هل تسعيان إلى الحرب ؟ وأين إذن الدعوة إلى مؤتمر لندن الأول . . وبعثة منزيس ومؤتمر لندن الثانى والالتجاء إلى مجلس الأمن . . إن لم يكن هذا كله سلاماً وتأكيداً له . .

ولقد كان دالاس يتحدث . . وهو لا ينظر إلى مشكلة السويس بقدر نظرته إلى الحرب الباردة وكسب الجولة من الاتحاد السوفييتى . . لقد كان دالاس يعلم أن بريطانيا وفرنسا لا تسعيان إلى السلام . . كان حتماً يعلم بخطورة الموقف ونواياهما العدوانية ضد مصر . . بل لقد كانت سياسته تقوم أساساً على منع هذا العدوان لسبب أو لآخر . ولكن أمام الشبح السوفييتى . . وأمام منصة تسمعها شعوب العالم الثالث المستقلة . . وأخرى فى طريقها إلى الاستقلال . . أمام هذه الاعتبارات لا بد أن يتجاهل دالاس الحق . . ويتجاهل مواقع الخطر والتهديد للسلام العالمى . ويقلب الآية تماماً . .

وراء الكواليس :

ولقد كانت الحرب الباردة على أشدها داخل قاعة مجلس الأمن ، وخارجها كانت هناك صورة مختلفة تماماً . .

فنحن نعلم مشروع همرشولد الأول بأن يؤلف المجلس هيئة مفاوضة . . ولقد

ناورت مصر حتى يعدل المشروع دون أن يظهر أنها وراء التعديلات وإنما تم كل ذلك فى اتصالات هادئة ومثمرة بين الدكتور فوزى والمستر همرشولد . . وخلالها اقتنع دالاس بفكرة جديدة هى أن تتم اجتماعات بين الدكتور فوزى وسلوين لويد وكريستيان بينو فى مكتب السكرتير العام ، ويعلن على أن الداعى للاجتماع هو همرشولد بهدف الاستطلاع والتعرف على وجهات النظر المختلفة .

الجلسة الرابعة السرية فى ٩ أكتوبر :

بعد أن ألقيت كلمات الوفود العلنية فى المجلس ، عقد المجلس اجتماعه الرابع فى ٩ أكتوبر فى جلسة سرية بناء على اقتراح سلوين لويد وبينو فى ٦ أكتوبر .

وفى بداية الجلسة — وبناء على ما اتفق عليه خارجها — طلب سلوين لويد التأجيل ثمانى وأربعين ساعة حتى تتم اجتماعات خارج المجلس للوصول إلى أساس للمفاوضة ، وانتقد لويد موقف مصر فى تشددها وتصميمها على عدم مناقشة مشروع الدول الثمانى عشرة — حتى بالنسبة لأوضاعه وأسسه — وطلب من مصر أن توضع النظام الذى تقترحه .

وتكلم الدكتور فوزى مرة ثانية وأبدى استعداد مصر للمفاوضة وعدم تمسكها بالشكليات ثم أبرز أن مصر « لم تدع دعوة تقوم على أسس سليمة وفى جو سليم » .

ورد على ما أثاره الغربيون من أن مصر غير مستعدة للمفاوضة . . « إن مصر لم تكتف بتقديم أسس للمفاوضة بل اقترحت أيضا أسلوبها . . » وقال إن معاهدة الجلاء مع بريطانيا ابتدأت من لا شىء وانتهت بمعاهدة ١٩٥٤ . . ثم هل كفاءة الإدارة تعنى الإدارة الدولية ؟ من يقول بهذا . . والعالم كله يشهد على حسن الإدارة المصرية وكفاءتها .. وهاهى ذى الأرقام بأعداد السفن التى مرت بالقناة منذ التأميم دون عائق . . فأين بعد هذا الحجج عن سوء الإدارة المصرية . . ولماذا إذن الإدارة الدولية ؟

إن حل الأزمة يجب أن يتم عن طريق المفاوضات . « سواء شكلت هيئة مفاوضة أو حددت الوسيلة والفكرة لحل الموضوع » . . ومصر على تمام الاستعداد للوصول إلى هذا الحل السلمى . . أما إذا كان غيرها يرى طريقاً آخر فليتقدم به .

وكما ظهر خلال مؤتمر لندن الثانى، من أن حجة الإدارة العربية لم تعد مقبولة لدى الدول المستخدمة للقناة . اضطر لويد حينئذ إلى الكلام عن النواحى السياسية فى الإدارة دون النواحى الفنية ، وسارع بينو إلى القول بأن الدول الثمانى عشرة لا تقبل أن يعهد لمصر بالإدارة ليس من الناحية الفنية بل من الناحية السياسية وتحت الظروف الحاضرة ! !

المفاوضات السرية أو المباحثات الخاصة :

بين يومى ٩ ، ١١ أكتوبر تمت هذه الاجتماعات المغلقة .. أو الأحاديث الخاصة فى مكتب داج همرشولد .. مصر يمثلها وزير خارجيتها فى جانب وبريطانيا وفرنسا يمثلهما وزيرا خارجيتهما . فى جانب آخر ..

مفاوضات تشبه – قياسا مع فارق كبير – مباراة ملاكمة يواجه فيها الملاكم خصمين فى وقت واحد .. ولكن الملاكم لا يواجه خصمين يحترمان أصول وقواعد اللعبة .. لأنهما سعيا إلى ضربه – خارج الحلبة – فلما فشلا لجآ إلى داخل الحلبة لضربه .. وهدفهما الضربة القاضية .. لايهم أن تكون قانونية أم لا ... المهم إنزال الهزيمة به بأى أسلوب وعلى أية صورة .. داخل الحلقة أو خارجها ..

ولقد تمكن الملاكم – بفن واقتدار – من المناورة حتى سحب الخصمين معاً إلى داخل الحلبة ..

والحلبة هنا تشهد مباراة سياسة .. ومنطق الرياضة .. منطق غالب ومغلوب ليس له مكان فى هذه المباراة .. بل إن الحكم نفسه عليه أن يمنع الهزيمة بأى طرف من أطراف المباراة إذا أراد أن يتفادى كارثة ..

وتحت ظلال هذه الصورة الجديدة .. بدأت المباحثات .. ومع ذلك ، فقبل أن نبدأ فى التعرض إلى المباحثات ، سنعاود تحديد موقف مصر وموقف كل من بريطانيا وفرنسا ...

فمصر :

● تحترم جميع الالتزامات الواردة فى اتفاقية ١٨٨٨ .
● وهى على استعداد لتعويض حملة الأسهم .
● والاتفاق مع المنتفعين على الرسوم .
● تخصيص نسبة من الرسوم لتطوير القناة .

وفى سبيل ذلك فمصر على استعداد للتفاوض حول **قيام نظام للتعاون بين هيئة قناة السويس والمنتفعين**، وهذا النظام يضع فى الاعتبار الكامل سيادتها وحقوقها ومصالح المنتفعين .

هذا هو الموقف الذى حدده الدكتور فوزى فى خطابه .

ومن قبل ، وخلال مؤتمر لندن الأول ، **قبلت مصر قيام هيئة استشارية تقدم لها النصيحة ..** ولكن مصر ترفض الإدارة الدولية والصورة التى صيغت بها فى مقترحات الدول الثمانى عشرة .

وبريطانيا وفرنسا :

يصممان على الإدارة الدولية وعلى حق المنتفعين الذين تجمعوا فى لندن فى التفاوض باسم جميع الدول التى تستخدم القناة .

* * *

فى بداية الاجتماعات أكد الدكتور فوزى استعداد مصر لإعطاء جميع الضمانات الواردة فى اتفاقية ١٨٨٨ .

وسأل لويد وبينو عما يقصده الوزير المصرى من عبارة « التعاون » فأفهمهما الدكتور فوزى أن على المنتفعين جميعاً تنظيم أنفسهم . وأن مصر لا تسمح بأن يفرض فريق منهم أنفسهم على بقية المنتفعين .

ولكن هل لدى مصر مانع من أن يحصل المنتفعون على الرسوم؟ هنا لا مجال للمساومة .. فمصر لا يمكن أن تقبل هذا الوضع .. وستسمح بمرور السفن التى تدفع الرسوم فقط ..

ولكن .. هل لدى مصر مانع من أن يقود السفن فى القناة مرشد هيئة

المنتفعين ؟ ! لقد كان رد الدكتور فوزى على هذا التساؤل بأن ما يهم مصر هو وجود مرشد تابع للإدارة المصرية على البواخر أثناء مرورها . .

إذا كانت هيئة المنتفعين تريد أن تضع مرشداً على سفنها . . فهذا لن يمنع من قيام مرشد هيئة القناة بقيادة السفينة خلال العبور . . . بل تستطيع الهيئة أن تضع ثلاثة أو أربعة إن شاءت لمرافقة المرشد التابع للهيئة المصرية أثناء عمله . .

إذن مصر تقبل التعاون مع هؤلاء المنتفعين **إذا أقاموا رابطة بينهم** . . وسارت بذلك السياسة المصرية شوطاً بعيداً فى الالتقاء مع بريطانيا وفرنسا . . وأوضح الدكتور فوزى أن هذا أقصى ما تستطيعه مصر إثباتاً لعدم تعنتها واستعدادها للتعاون فى الحدود التى لا تمس سيادة وحقوق مصر .

وكيف يمكن أن يتم هذا التعاون ؟ أجاب الدكتور فوزى بأنه يمكن التفاوض حول هذا الأمر « خاصة وأن من مصلحة مصر تجارياً ألا ترفض الاستماع إلى من يتعاملون معها وتعمل على إرضائهم » .

هذه هى أسس التعاون وحدوده . . فإذا تخطتها مقترحات جديدة . . لا يمكن قبولها . . مثل فكرة إدماج الإدارة المصرية وهيئة المنتفعين معاً . . « لأن الإدارة تخص مصر وحدها » .. ومثل هذا الإدماج يتعارض مع موقف مصر . . والإدارة المصرية — وهى هيئة تقوم على أساس اقتصادى سليم ، يهمها ولا شك إرضاء عملائها إلى أقصى حد — وهذه هى العلاقة الحقيقية بين مصر والمنتفعين . .
ولكن إذا كانت مصر ترفض الإدماج ، فهل تقبل نسبة مئوية من الفنيين الأجانب للعمل ؟ طرح سلوين لويد هذا السؤال . . وأجيب بالرفض . . لماذا ؟ هناك فعلا فنيون من جنسيات مختلفة يعملون فى هيئة القناة . . ومصر لا تقبل الالتزام بنسبة معينة وإن كانت ترحب باستخدام من قد تحتاج إليهم من الأجانب . .

عندما تساءل بينو : هل ستتعاون مصر مع هيئة المنتفعين الخمسة عشر . سأل الدكتور فوزى بدوره عما إذا كانت هذه الهيئة قد ولدت فعلا ؟
وهنا تدخل لويد ليجيب فى عبارة توضح مدى المرارة « إنها ولدت وسوف تعيش» فعلق المفاوض المصرى بأن ما يهم إدارة القناة هو أن السفينة التى تمر بها تدفع المستحق من الرسوم وتتبع التعليمات . . هذا هو موقف مصر . .

ودارت أحاديث تتصل حول هذه الهيئة . . وحاول كل من لويد وبينو تصويرها بأنها حقيقة واقعة . . وذهب بينو إلى حد أبعد فى الصراحة ليقول إن هذه الهيئة أنشئت لضمان تنفيذ الاتفاقية والقيام بالتحسينات فى القناة .

ومع بداية الاجتماع الثالث ، وضح أن المناقشات دارت بعيداً عن مقترحات الدول الـ ١٨ ، وحاول لويد وبينو إبراز تمسكهما بما ورد على لسان الدكتور فوزى بأن مصر بدورها تتمسك بموقفها ، وإذا استمر كل طرف متمسكاً بوجهة نظره فلن يصلوا إلى اتفاق ثم ذكر أن مصر تقدم أحد ثلاثة حلول :

- تأكيد اتفاقية ١٨٨٨ .
- فتح اتفاقية ١٨٨٨ لانضمام دول جديدة .
- إعادة النظر فى الاتفاقية ، وتوقيع اتفاقية جديدة .

وقدمت مصر ثلاث مفكرات :
الأولى : بشأن الإجراءات التى تتبع فى حالة مخالفة الاتفاقية أو لائحة الملاحة وتقبل فيها مصر الالتجاء إلى التحكيم الدولى .
والثانية : خاصة بالرسوم وتعهد مصر باستمرار سريان الرسوم التى كانت تطبقها الشركة المؤممة والاتفاق مقدماً على أية زيادة فيها إذا تجاوزت النسبة المقررة وهى واحد فى المائة .
والثالثة : خاصة برؤوس المواضيع التى بحثت وهى الوضع بالنسبة للاتفاق الدولى ، تطبيق نظام « الكود » أو الإشارات الذى كانت تستخدمه الشركه والتعاون مع مستخدمى القناة ، تعويض حملة الأسهم وفق الأسس التى أعلنتها مصر .
ومع تقديم هذه المفكرات ، حددت مصر موقفها ، وأصبحت الأطراف الأخرى تطلب إيضاحات واستفسارات عن نقاط معينة تضمنتها المفكرات .

عزل القناة عن السياسة :

وأثير هذا الموضوع ، ورد عليه الدكتور فوزى بأن تلك فكرة نظرية ولم يحدد أحد المقصود بها وكيف يكون تنفيذها .. **وإذا أريد عزل القناة عن السياسة ، فيجب أن يكون هذا العزل من جانب الدول جميعها لا مصر وحدها . . .**
وكل ذلك فى نطاق ارتباطات يمكن اللجوء فيها للشكوى .

مقترحات همرشولد :

وبعد أن سارت المناقشات حول النقاط السابقة ، قدم همرشولد مفكرة عما أسماه « بالاحتياجات » requirements :

- أن يكون المرور عبر القناة حرًّا ومفتوحاً ، وبدون تمييز مباشر أو غير مباشر لجميع السفن ويقصد بكلمة التمييز السياسى منه والفنى .
- احترام سيادة مصر .
- عزل إدارة القناة عن سياسة أية دولة .
- الرسوم تقرر بواسطة اتفاق بين مصر وبين المنتفعين .
- تخصيص نسبة عادلة من الرسوم لتنمية القناة .
- فى حالة الخلاف بين الحكومة المصرية وشركة القناة يلجأ إلى التحكيم .

فى ١٢ أكتوبر :

وفى جلسة سرية يوم ١٢ أكتوبر ، اجتمع مجلس الأمن ، وعرض همرشولد للموقف وقال إن المباحثات كانت استكشافية لمحاولة إيجاد مجال مشترك للتراضى بين الأطراف فشملت « الاحتياجات » التى يجب التراضى عليها أولا ثم وسائل تنفيذها ، وقد اتفقت الأطراف على المبادئ الستة ، أما عن الناحية التنفيذية فقد كان من المستحيل أن يصل الأطراف إلى مثل هذه الأمور المعقدة فى وقت ضيق .

وأعلن الدكتور فوزى أن المبادئ الستة ترضى مصر « وأن العبارات التى صاغ بها همرشولد تلك المبادئ تعتبر حتى الآن عامة » .

وقال لويد إن المبادئ لا تصل بنا إلى نظام مرض ، وإن مقترحات الـ ١٨ ما زالت أفضل أساس . . « ولكن ذلك لا يمنع من أنه قد توجد وسيلة أخرى لتنفيذ هذه الاقتراحات . . »

وتكلم بينو . . دالاس . . سباك . . روبرت ووكر مندوب أستراليا . .

ممثلو الصين . . بيرو . . كوبا . . إيران . وأيدوا ضرورة تضمين مقترحات الـ ١٨ فى قرار مجلس الأمن .

وعارضت مصر والاتحاد السوفييتى . . . ويوجوسلافيا . .

الجلسة العلنية فى ١٣ أكتوبر :

وفى ١٣ أكتوبر قدمت بريطانيا وفرنسا مشروع قرار عدلتا به عن مشروع قرارهما الأول . . وكان نصه :

« **بعد النظر** فى التصريحات والبيانات التى ألقيت أمام المجلس والتقرير الخاص بمحادثات استطلاعية دارت حول مسألة قناة السويس ، وهو التقرير الذى قدمه السكرتير العام للأمم المتحدة ووزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة .

يرى أن كل تسوية لمسألة قناة السويس يجب أن تلبى المطالب التالية :

١ ـ أن يكون المرور عبر القناة حرًّا ومفتوحاً وبدون تمييز مباشر أو غير مباشر لجميع السفن ، ويقصد بكلمة التمييز السياسى منه والفنى .

٢ ـ احترام سيادة مصر .

٣ ـ تكون عملية القناة معزولة عن سياسة جميع الدول .

٤ ـ تقرر نسبة الرسوم باتفاق بين مصر والمنتفعين .

٥ ـ تخصيص نسبة عادلة من المبالغ المحصلة لتحسين القناة .

٦ ـ فى حالة حدوث نزاع فإن المسائل المعلقة بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية تسوى أمام هيئة تحكيم يكون اختصاصها محدداً بوضوح وبنصوص مناسبة ، وذلك فيما يختص بدفع المبالغ المستحقة .

ويرى المجلس : أن اقتراحات الدول الثمانى عشرة تطابق المطالب المعروضة آنفاً وأنها من نوع يمكن أن يؤدى إلى تسوية مسألة قناة السويس بوسائل سلمية وطبقاً للعدالة .

ويلاحظ المجلس : أن الحكومة المصرية أعلنت أنها على استعداد لقبول مبدأ التعاون المنظم بين سلطة مصرية والمنتفعين فى محادثات استطلاعية خاصة ومع ذلك فإنها لم تبين اقتراحاتها بطريقة دقيقة كافية .

لهذا يدعو المجلس : حكومات مصر وفرنسا وبريطانيا إلى مواصلة بحث الآراء بينهما ويدعو الحكومة المصرية إلى إبداء اقتراحاتها بسرعة لإنشاء نظام يلبي المطالب المذكورة آنفاً ويعطي المنتفعين ضمانات لا تكون أقل من الضمانات التي كانت ستنشأ من اقتراحات الدول الثماني عشرة .

ويرى المجلس وهو ينتظر عقد اتفاق يسوى بصفة نهائية نظام قناة السويس على أساس المطالب المذكورة آنفاً :

« أنه يجب على جمعية المنتفعين التي أصبحت لها صفة تؤهل لها تلقي الرسوم التي تدفعها سفن الدول المشتركة في الجمعية ، والسلطات المصرية المختلفة — أن تتعاونا بطريقة مناسبة لأداء القناة وظيفتها وحرية مرور السفن في القناة طبقاً لاتفاقية ١٨٨٨ » .

* * *

وعرض المشروع السابق للتصويت على قسمين . . الأول يضم المبادئ الستة وقد وافق عليها المجلس بالإجماع . .

أما الجزء الثاني فقد أيدته تسع دول وعارضه الاتحاد السوفييتي ويوجوسلافيا وبذلك أسقطه الفيتو السوفييتي .

حلقات لم تكتمل من ١٤ إلى ٢٩ أكتوبر :

بين ١٤ و ٢٩ أكتوبر تمت اتصالات عديدة كان محورها السكرتير العام للأمم المتحدة والدكتور محمود فوزي ومندوبي بريطانيا وفرنسا الدائمين في الأمم المتحدة . .

ولهذه الاتصالات أهمية كبيرة لأنها تعتبر امتداداً للمباحثات السرية التي تمت وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن في ١٣ أكتوبر ، ولما عرض له السكرتير العام أمام المجلس من أنه بعد الموافقة على الاحتياجات ، تستمر المفاوضات للوصول إلى وسائل التنفيذ .

حقيقة تلفت النظر في هذه الفترة هي العجلة التي كان عليها وزيرا خارجيتي بريطانيا وفرنسا . . ما إن مر يوم على قرار مجلس الأمن ، حتى غادر سلوين لويد وبينو نيويورك دون أن يستكملا ما هو مفروض ومطلوب للوصول إلى تسوية للأزمة . .

لقد واصل همرشولد اتصالاته بهما في ١٤ و ١٥ أكتوبر . ووافق الاثنان على استئناف المفاوضات . . بل طلب لويد أن يكون مكانها لندن وألح على السكرتير العام . . ولكن الدكتور فوزي رفض لندن واقترح جنيف أو نيويورك مكاناً للمفاوضات المنتظرة .

وفي ١٩ أكتوبر سلم همرشولد للدكتور فوزي مفكرة عن موعد الاجتماع القادم وهو ٢٩ أكتوبر ومكانه وهو جنيف . . وجاء في هذه المفكرة أن هذا الاجتماع سيكون لإجراء مباحثات خاصة على نمط المباحثات التي جرت في نيويورك .

وسافر الدكتور فوزي من نيويورك عائداً إلى القاهرة وكان المفروض أن ترسل مصر ردها على همرشولد .

وانتظرت مصر بعض الوقت قبل أن تبلغ رأيها . . وكانت هناك ظروف تحتم وتفرض الكثير من التروي قبل أن تعلن مصر رأيها .

إن الحكومة المصرية لم ترد على السكرتير العام إلا بعد أسبوعين من تلقي مفكرته وانتهزت الدوائر البريطانية والفرنسية هذا الموقف باعتبار مذكرة همرشولد كأن لم تكن طالما أن مصر لم ترد عليها . . وقالوا إنه لم يكن هناك ترتيب لاجتماع في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر واقتراح السكرتير العام لم يلق قبولا من مصر .

وظاهر الأمور يفرض بأن الحكومة المصرية تباطأت في بحث هذا الموضوع أو أنها لم تر ما يدعو إلى العجلة في استئناف المباحثات بعد أسبوعين من قرار مجلس الأمن .

ولكن حتى نفهم الموقف . . ونبحث أسباب عدم رد مصر . . لابد من تقديم الصورة التي تجمعت لدى مصر في نيويورك . . في القاهرة في باريس . . وفي لندن .

ولنسر مع الأحداث كما شاهدتها القاهرة :

● في ١٦ أكتوبر . . والمكان باريس . . إيدن ومعه لويد . . موليه ومعه بينو يجتمعون ولن نتعرض هنا إلى ما يبحث من خطط عسكرية ولكن نشير إلى البيان الذي صدر عقب هذه المباحثات وفيه تصميم على أن مقترحات الـ ١٨ هي وسيلة

تنفيذ المبادئ الستة التى وافق عليها مجلس الأمن . . ما لم تقدم مصر مقترحات تضمن تحقيق هذه المبادئ وتقدم ضمانات للمنتفعين .

بعدها بيوم . . قابل الدكتور فوزى المستر همرشولد وأبلغه أن ما تطلبه بريطانيا وفرنسا يعد تجنياً على مصر وإنكاراً للحقائق ومنافياً للكرامة ولا يساعد على خلق جو مناسب للاجتماع القادم .

لقد كان البيان البريطانى — الفرنسى المشترك نقضاً لكل ما اتفق عليه فى المباحثات الاستطلاعية ، لقد سأل لويد وبينو عن مقترحات مصر ، وتقدمت بها وعرضت فى مفكرات الحلول التى تراها . ولم يرفض أى من وزير خارجية بريطانيا وفرنسا ما تضمنته هذه المفكرات الثلاث وإن طلبا استكمالها .

ما الذى يفهم من البيان ، سوى أنه نقض لكل ما تم الاتفاق عليه ؟

أنه عودة إلى ما قبل المباحثات السرية وما قبل قرار مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر .

● رغم تسليم همرشولد لمفكرته فى ١٩ أكتوبر — والمفروض أنه اتصل بكل من بريطانيا وفرنسا — استمرت أبواق الدعاية الغربية تتهم مصر بأنها لم تقدم مقترحات.

بل إن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية البريطانية ذكر فى ٢٢ أكتوبر أن الحكومة البريطانية لم تتلق من الحكومة المصرية أية اقتراحات رسمية لتنفيذ المبادئ الستة ! ! مرة أخرى ما الذى يمكن أن تقدمه مصر من اقتراحات بعد مفكرات رسمية تسلمها وزيرا خارجيتى بريطانيا وفرنسا .

● إزاء المواقف السابقة كان لا بد لمصر من الانتظار استجلاء لموقف كل من بريطانيا وفرنسا وهل قبلتا الدعوة لمؤتمر جنيف أم لا .. ولم يصل الرد من لندن وباريس إلى السكرتير العام ولم يستعجل داج همرشولد رد مصر على مفكرته باعتبار أنه موقن بأنها ستقبل هذه المفاوضات إذا ما قبلتها الأطراف الأخرى . أى أن موقف مصر كان واضحاً لدى السكرتير العام وضوحاً كافياً . مصر على استعداد لحضور المؤتمر واستئناف المباحثات . . ومصر قدمت اقتراحات مكتوبة حول ما تراه من أسس لتنفيذ المبادئ الستة . .

إذن من حق مصر أن تنتظر موقف لندن وباريس أمام الشكوك التى تزايدت حول موقفها .

إذا رفضنا المنطق السابق . . لا بد أن نضع افتراضاً جديداً وهو :

هل كان ممكنا أو معقولا أن تبدأ مصر من نقطة الصفر فى مباحثات جديدة فى جنيف ؟ أو هل كان طبيعياً بعد ثلاثة شهور من مواقف وتصريحات ومساومات واقتراحات أن تعود إلى الموقف قبل وعقب وصول بعثة منزيس إلى القاهرة . . ثم تبدأ المباحثات على أساس اقتراحات الدول الـ ١٨ ؟

من الإنصاف أن نقول إن الظروف السياسية فرضت على مصر أن تنتظر ، ولا يمكن أن نقول بأن عدم رد مصر هو السبب المباشر فى عدم استئناف المباحثات كما حدد أسسها مجلس الأمن ورسم خطوطها السكرتير العام فى بيانيهما يوم ١٦ أكتوبر . .

مصر انتظرت . . وكان من حقها أن تنتظر فى إبلاغ ردها على السكرتير العام .

ومع ذلك أوضحت الحكومة المصرية فى اتصالاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا استعدادها لاستئناف المباحثات فى جنيف .

وأى مغالطة يمكن أن يقدمها الباحثون فى أزمة السويس حول موقف مصر بعد تصريح لرئيس الدولة يوضح فيه بما لا يدع مجالا للشك أين تقف مصر من هذه المباحثات . . فى ٢٠ أكتوبر . . صرح الرئيس للصحفية الأمريكية بات هيرمان :

إنى مستعد للتفاوض شخصياً مع رئيسى وزارتى بريطانيا وفرنسا لا مع وزيرى خارجيتهما . . إنه من المنتظر أن تجرى مباحثات جنيف خلال الأسبوع الذى يبتدئ بيوم ٢٨ أكتوبر الحالى . وإن كان لم يحدد بعد موعد ثابت للبدء فى هذه المباحثات .

تصريح لا يسمح بالمغالطة حول استعداد مصر للتفاوض، وأشار إلى مباحثات جنيف فى الوقت الذى لم يشر فيه أى مسئول بريطانى أو فرنسى لها فى تلك الفترة .

وإزاء عدم قبول بريطانيا وفرنسا . كان من الصعب تحديد موعد المباحثات . .

هل هو ٢٩ أكتوبر أم ٣٠ أكتوبر أم ٢ نوفمبر .

ومع ذلك فلا أعلم لماذا يتعب بعض الكتاب أنفسهم بالكلام عن هذه النقطة واتخاذها ذريعة لتبرير موقف بريطانيا وفرنسا فى استنفادهما الوسائل السلمية قبل العدوان على مصر .

هم يعلمون أنه فى ١٦ أكتوبر تحددت خطة العدوان على مصر ، و ١٦ أكتوبر يسبق مذكرة السكرتير العام بعدة أيام . فهل كان معقولا لبريطانيا وفرنسا أن تقبلا استئناف المباحثات فى ٢٩ أكتوبر وهو اليوم المحدد للعدوان .

الغريب أنه برغم وضوح سوء النية والتآمر وبرغم كل ما أذيع من أسرار عن مؤامرة العدوان ، برغم كل ذلك نجد بعض الكتاب يقولون إن مصر لم ترد على الفور على مذكرة السكرتير العام ومصر لم تقبل استئناف المباحثات .

ولقد قصدت أن أعرض الحقائق حول هذه النقطة . لا للرد على حجج واهية وإنما من أجل أن يسجل التاريخ موقف مصر حقاً وعدلا .

الفصل السابع

المؤامـــرة

المؤامرة غير الشريفة :

فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بعد يومين من بدء العدوان الإسرائيلى وبعد ساعات من توجيه الإنذار البريطانى — الفرنسى إلى مصر . . كانت المناقشة فى مجلس العموم حول العدوان والإنذار . . وسأل جيتسكل : عما إذا كان صحيحاً ما يتردد من اتفاق حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مهاجمة مصر . . ما هى الحقيقة فى هذه التقارير ؟

ورد سلوين لويد . . .

إنه من الخطأ تماماً التقرير بأن بريطانيا حرضت إسرائيل على هذا العمل . . لم يكن هناك اتفاق سابق بيننا ، حقيقة كانت التعبئة الإسرائيلية تنبيهاً لنا وقد ألححنا على الحكومة الإسرائيلية بضبط النفس ولفتنا النظر إلى خطورة نتائج أى هجوم على الأردن .

على هذه الصورة أثبتت مضبطة مجلس العموم البريطانى حديث وزير خارجية بريطانيا ، وفى ٢٠ ديسمبر . . أثير موضوع التآمر الثلاثى مرة أخرى .

وفى مضبطة مجلس العموم . . يتكلم أنتونى إيدن رئيس الوزراء ليقول :

« إننى أنفى كلية وقطعياً أن حكومة صاحبة الجلالة كانت مشتركة فى مؤامرة غير شريفة » .

لا يعنينا هنا كثيراً ما قاله وزير الخارجية البريطانية . . أو رئيس الوزراء البريطانى لأن الحوادث والوقائع ترد على كليهما . . ولكن أى عار يلصق برئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيته عندما يكذبان على مجلس العموم وتبتلع الديمقراطية البرلمانية هذا الكذب فى صمت وخجل أمام التاريخ .

لعل أصدق ما قاله إيدن هو « المؤامرة غير الشريفة » .

ولعل أبسط ما يقدمه رئيس الوزراء السابق لبريطانيا من دليل على التآمر ضد مصر ، أنه فى مذكراته تجاهل أيضاً الحقائق وسمح لنفسه — وهو بعيد عن المسئولية — أن يواصل الكذب وينفى التآمر ، ولكن الحقائق كانت أقوى منه وخدعته حينما تعرض إلى الموقف فى الشرق الأوسط واحتمالات هجوم إسرائيل على الأردن والحرج الذى تواجهه بريطانيا حينئذ، أما بالنسبة لمصر فإن إسرائيل إذا هاجمتها ، كما يقول إيدن ، فإن المشكلة لن تثور . ولهذا السبب إذا كان هناك اندلاع للحرب فمن الأفضل من وجهة نظرنا أن تكون ضد مصر .

إن مثل هذا الكلام يلقى الضوء على العلاقات بين إسرائيل وبريطانيا ، بين القاعدة الاستعمارية والدول الأم . . بين الحلفاء الطبيعيين بحكم الواقع والمصير .

ولكن لن أجر نفسى الآن فى مثل هذه المناقشة لسبب بسيط وهو أننا الآن لا نقيم الدليل على قيام التآمر بين دول العدوان الثلاثى بقدر ما تحاول فى هذه الدراسة الربط بين الوقائع والأحداث حتى تظهر المؤامرة متكاملة أمامنا وأمام التاريخ .

من العبث إذن مناقشة الدليل فى هذه القضية لأن الاعتراف هو سيد الأدلة . . بل هو الاعتراف من أكثر من جانب .

لقد انهار السد الحصين الذى أقامه المتآمرون لفترة ما حول المؤامرة ، انهار بعد سنوات كتلا من رمال حاولت الأيدى متكاتفة حمايته من الانهيار ولكن الحقيقة المتوهجة أدمت هذه الأيدى وتساقطت واحدة بعد الأخرى .

هل كانت وليدة الأحداث ؟

لقد ربطت الأحداث بين العدوان الثلاثى وتأميم قناة السويس، كان هذا ظاهر الأمور والتطورات التى سارت فيها الأزمة تؤيده وتؤكده .

ولكن هل هذه هى الحقيقة ؟ هل ارتبط التآمر أو بدأ مع تأميم القناة .

هل العلاقات بين إسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا وليدة ظروف التأميم ؟

لا نستطيع أن نقبل هذا المنطق وإلا تناقضنا مع أحداث التاريخ والظروف

الدولية التى حددت الصراع بين القومية العربية والقوى الاستعمارية والإمبريالية المضادة لها .

لقد أقام الاستعمار الرأسمالى من إسرائيل قاعدة استعمارية فى قلب الوطن العربى ثم سند وجودها لتكون أداة يستخدمها لتحقيق أهدافه فى المنطقة العربية .

إن إسرائيل صنيعة الرأسمالية الاستعمارية . . ماكان يمكن أن تقوم بدونها . . وما كان يمكن أن تبنى بدونها . . ولا يمكن أن تستمر بدونها ولا بد لمن يصنع الشىء أن يحصل على المقابل . . لا بد للصنيعة أن تكون عميلة حماية للوجود . . استمراراً للوجود . . واستمراراً للتغذية الصناعية وضماناً للأمن والاستقرار .

إذن إسرائيل بحكم طبيعة وجودها . . وطبيعة استمرار هذا الوجود وطبيعة العمل المستمر من أجل تأكيد وتدعيم هذا الوجود . . تعيش مع الاستعمار الرأسمالى وترتمى فى أحضانه وتتبع توجيهاته وتعليماته .

علاقاتها مع الغرب قائمة ومستمرة . ليس فقط قبل ١٩٤٨ وليس بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ وليس بين ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وإنما قائمة ومستمرة اليوم وفى الغد . .

وهذا الاستمرار وما يخلفه من تناقض حتى مع الوجود العربى والتحرر العربى هو الذى يحدد الصراع القائم ويحدد الطريق الذى تسلكه القومية العربية فى ظروف المجتمع العربى المعاصر .

ولقد كانت ثورة ١٩٥٢ وانطلاقة القومية العربية معها عملية خطوة إلى الأمام فى تحديدها لمعالم الصراع بين الاستعمار من جهة والتحرر العربى من جهة أخرى .

وشهدت المنطقة العربية بعد ثورة يوليو معالم جديدة فى الصراع لم تعرفها من قبل . لأن هذا الصراع كان تحت قيادة مخلصة مؤمنة . ترى فى الكفاح والنضال وسيلة إلى الهدف لا تقبل أنصاف الحلول فى قضايا المصير العربى وترفض كل ما يمس السيادة العربية على الأرض العربية .

وشهد تاريخ المنطقة العربية منذ يوليو سنة ١٩٥٢ الانتفاضات الرائعة للشعب العربى وأحس هذا الشعب أن قيادة المناضل جمال عبد الناصر تبلور أمامه طريق

النضال من أجل الحرية .

لم تكن معركة الجلاء التى انتهت باتفاقية ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ سوى نقطة البداية وتبعتها أحداث انبثقت من الضمير العربى الحر ومن السيادة العربية و من المفاهيم الجديدة للاستقلال الوطنى والمصلحة الوطنية . . فقاومت الثورة حلف بغداد واضطرته إلى التوقف على الحدود الشرقية للأمة العربية دون أن يتوغل فيها . بل أثبتت للاستعمار أن أية محاولة لفرض الحلف ستكون نتيجتها ثورة مماثلة لثورة الأردن .

ومع الثورة تبلورت خطوط السياسة الخارجية للشعب العربى فى الحياد الإيجابى وكان الاشتراك فى مؤتمر باندونج الآفاق الجديدة التى تطلعت إليها الشعوب العربية لأول مرة متخطية الأسوار والحواجز التى بناها الاستعمار على مدى قرون حولها .

ومع الثورة كسر احتكار السلاح بعد أن طرقت مصر كل السبل مع الغرب وتأكد لها أن الصدام الحتمى بين أهدافها وأهداف الغرب لا يسمح ولا يمكن أن يسمح لها بتملك السلاح الذى يمكنها من الدفاع عن نفسها .

ومع الثورة وبتأييدها المادى والمعنوى انطلقت ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسى وفشلت فرنسا برغم حشد قوات بلغت نصف المليون فى إخماد هذه الثورة .

شكلت هذه الأحداث مواقع صدام بين القاهرة وبين قوى الغرب ولقد دخلت الولايات المتحدة فى هذه المعركة طرفاً يحاول أن يلعب دوراً جديداً يهدئ من ثورة انطلقت على أرض العرب ويعمل على تقويضها ثم سحب الدول العربية إلى حظيرة الأحلاف والمعاهدات الدفاعية التى تتزعمها . . وفشلت بدورها مناوراتها واحدة بعد الأخرى .

وأشارت أوراق دالاس التى تركها بعد وفاته لجامعة برنستون إلى أن دالاس كان يرى فى جمال عبد الناصر وتأثيره فى مصر ومدى تأثيره خارج مصر معوقاً لمشروعات الولايات المتحدة فى المنطقة .

إذن فالصدام بين الثورة والاستعمار والإمبريالية تحددت معالمه قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

أين إسرائيل وسط هذه الأحداث ؟

هى بدورها ترى فى قيام الثورة خطراً على كيانها لم يكن قائماً من قبل . . ورأت فى اتفاقية ١٩٥٤ معالم جديدة للخطر المحيط بها، وفى ١٩٥٥ تأكدت من أن المعركة المصيرية تتخذ أشكالا وأبعاداً جديدة لم تكن فى حسبانها أو حسبان خالقيها فى سنة ١٩٤٨ .

نحن أمام القوى الغربية وهى تتلوى من شدة الضربات التى وجهت إلى استراتيجيتها فى العالم العربى . . وإسرائيل وهى تحس بالخطر المحدق بها .

مع من يكون التحالف ؟ وبين أى دول يتم التآمر ؟ وضد أى عدو يقوم التحالف والتآمر .

ببساطة . . . كل القوى التى واجهتها مصر لا بد أن تتحد ضدها وببساطة أكثر . . نستطيع أن نرى أن المؤامرة الثلاثية ضد مصر بدأت مع ثورتها فى يوليو سنة ١٩٥٢ ولقد كانت أحداث الأربع سنوات السابقة على التأميم تمهيداً وتدبيراً لما حدث فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

هذه هى الحقيقة التى تنبثق من التناقض الذى ظهر بعد ٢٣ يوليو والذى رتب حتمية الصراع بين القوى المتحررة وقوى الاستعمار والإمبريالية .

وأين كانت إسرائيل قبل سنة ١٩٥٢ :

ليس أدل على الحقائق السابقة من نظرة إلى قاعدة الاستعمار قبل سنة ١٩٥٢ هل تحركت بصورة مشابهة لتحركاتها بعد ١٩٥٢؟ هل حشدت قوات ضارية فى غارات انتقامية على مصر قبل يوليو ١٩٥٢مثلما فعلت بعد قيام الثورة ؟ !

من الطبيعى ألا يحدث ذلك . . ولماذا يحدث ؟ ولمصلحة من ؟ وضد من ؟ حكومة الرجعية فى مصر ؟ وهل مصلحة الاستعمار تقضى بذلك ؟

ولكننا بعد سنة ١٩٥٢ شهدنا خيوط المؤامرة تتجمع عند نقطة واحدة هى ضرب مصر والقضاء على قيادتها الثورية .

ولنترك وثائق مصر تتحدث عن هذه الفترة التى سبقت العدوان فى ١٩٥٦

لقد كان تقدير الموقف الذى حددته مصر فى أواخر ١٩٥٥ هو :

● أن الأسلحة التى وصلت من الكتلة الشرقية يجب أن يتم التدريب عليها فى أسرع وقت ممكن .

● أن إسرائيل تدبر هجوماً عاماً وشاملا ضد مصر يستهدف :

(ا) القضاء على قوة الجيش المصرى بأسلحته الحديثة .

(ب) ما يترتب على ذلك من خضوع مصر لمتطلبات إسرائيل والغرب وضعف مقاومتها لتحركات القوى الاستعمارية فى العالم الغربى .

● استمرت مصر تواجه العدوان الإسرائيلى عليها إلى أن تبينت بصورة قطعية أن الهجوم سيتم فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ واستعدت مصر لهذه المواجهة إلا أن الولايات المتحدة — أو دالاس — لم يكن من رأيه أن يحدث هذا التصادم . . ومن جهة أخرى لم تكن إسرائيل مطمئنة إلى سيطرتها على المعركة .

مصر كانت تتوقع الهجوم الإسرائيلى وتدخلت الولايات المتحدة وخشيت إسرائيل من قوة الردع المصرية لتوقف الهجوم .

لندع موشى ديان يشرح الخطة الإسرائيلية :

لقد كتب فى مذكراته أنه فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ حددت خطة لعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد مصر نتيجة الموقف فى خليج العقبة وحملات الفدائيين العرب ضد إسرائيل . وقال ديان فى رسالة إلى بن جوريون إنه مع ازدياد قوة الجيش المصرى — خاصة فى المجال الجوى — فان احتمالات نجاح العمليات العسكرية ستتضاءل . . قد ينشأ بالطبع موقف يصبح معه العمل العسكرى ممكناً ولكن ذلك الموقف سيكون وليد الحظ وليس النتيجة المرسومة لتأجيل العمليات للوقت والمكان المناسبين .

إسرائيل رسمت الخطة لمهاجمة مصر فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم أجل بن جوريون اتخاذ القرار انتظاراً لظروف جديدة مناسبة . . وبعد فشل مباحثات سلوين لويد وبينو فى مصر وعقب اجتماع موليه — إيدن فى ١١ مارس سنة ١٩٥٦ والذى قررا فيه اتخاذ سياسة مشتركة تتسم بالشدة ضد مصر بدا لإسرائيل أن

الوقت أصبح مناسباً — وأعلنت التعبئة واستعدت للهجوم .

ثم تدخلت الولايات المتحدة . . . لأن الوقت لم يكن مناسباً فقد تنجح خططها المرسومة تجاه مصر وتفلح الضغوط فى خلق موقف جديد .

وأعلنت مصر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأميم قناة السويس . . وظهر لإسرائيل موقف جديد تتفق فيه فى المصلحة والهدف مع بريطانيا وفرنسا .

وتحركت مرة أخرى خيوط المؤامرة :

مركز التحرك الإسرائيلى . . باريس :

وقبل أن نتعرض إلى تفاصيل المؤامرة . . لا بد أن نبدأ من حيث بدأت إسرائيل تعمل وتدبر لتحقيق أهدافها . . .

ولقد شرح الصحفى الإسرائيلى ميشيل بارزوهار هذه البداية بقوله :

إنها بدأت فى الواقع فى أواخر ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ونلاحظ هنا تاريخ البداية فقد كانت هناك تحركات للدبلوماسيين الإسرائيليين ومبعوثين آخرين إلى باريس للحصول على أسلحة من فرنسا . . ونجحوا فى تحقيق نتيجة متواضعة . . ولكن النجاح الحقيقى للصداقة الفرنسية الإسرائيلية أو التحالف — تم فى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ لأنه فى هذه الفترة بدأت حرب الجزائر ، وفرنسا كانت تبحث عن شخص ليحارب ضد ناصر . . ضد مصر . فالشعب الفرنسى اقتنع بأن ناصر . . بأن مصر . . هو المورد الأساسى للمعونة التى تصل إلى الثوار الجزائريين . . وهذه الحقيقة دفعت فرنسا إلى مساعدة إسرائيل عسكرياً أكثر فأكثر حتى تستطيع إسرائيل محاربة ناصر وتشكيل ثقل توازن قوة ناصر فى الشرق الأوسط .

ومنذ سنة ١٩٥٥ كان هناك فى باريس ما يسمى « بالنادى » وقد ضم بعض الوزراء ممن لهم صلة بالجزائر وكان هناك جنرالات وبعض العسكريين وكانوا واثقين أن مصر هى القوة الرئيسية وراء ثوار الجزائر .

ولقد طلبوا من إسرائيل قيام علاقات خاصة بينها وبين النادى باعتبار أن العدو المشترك هو ناصر . . وأستطيع أن أضيف أن بعض أعضاء النادى كانوا

أعضاء فى الحكومة الفرنسية ولم يكذب كريستان بينو ماذكره بارزوهار بل أضاف عليه .

« إن الأسلحة لإسرائيل كانت بالنسبة لفرنسا خلقاً لتوازن القوى بين إسرائيل ومصر ولكن منذ تولى ناصر الحكم ونحن نقدم لإسرائيل معونات كبيرة . . فى الأسلحة والمهمات » .

أما موريس بورجس مونورى وزير الدفاع الفرنسى فى ١٩٥٦ فيقول . . .

لقد توصلنا إلى تفاهم كامل حول التعاون الفرنسى — الإسرائيلى فى النضال ضد العرب وذلك فى غضون شهرى مارس وأبريل وكانت سياستنا تتركز على عدم القيام بأى شكل من أشكال العمليات العسكرية دون اشتراك بريطانيا معنا .

● إن هذه الشهادات فى قضية التآمر ضد مصر توضح عدة حقائق :

أولاً : إن هذه الاتصالات بين إسرائيل وفرنسا بدأت مع قيام الثورة المصرية فى ١٩٥٢ ، أى أنها ترتبط بثورة ١٩٥٢ قبل أن ترتبط بثورة الجزائر ، أى أنها ترتبط بالتحرر العربى فى موقع انطلاقه من القاهرة ضد قوى الاستعمار الغربى .

ثانياً : إن العلاقات الفرنسية — الإسرائيلية بدأت تأخذ شكلا جاداً وتتحول إلى تحالف بعد سنة ١٩٥٤ عندما تسلم الرئيس جمال عبد الناصر رسمياً قيادة الثورة .

ثالثاً : ما يوضحه حديث بورجس مونورى من التعاون فى النضال ضد العرب فى غضون شهرى مارس وأبريل وفى الفترة التى كان مقرراً فيها القيام بعمل عسكرى ضد مصر .

رابعاً : إن تصريحات مونورى تصل بنا مرة أخرى إلى اجتماع موليه — إيدن فى مارس سنة ١٩٥٦ والاتفاق على سياسة مشتركة ضد مصر وفيها أحيطت بريطانيا علماً بالتحالف مع إسرائيل .

بريطانيا والتآمر قبل التأميم :

ولنقف قليلا عند هذا الاجتماع التاريخى فى ١١ مارس سنة ١٩٥٦ بين جى موليه رئيس وزراء فرنسا وأنتونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا .

الموضوع الرئيسى الذى بحث هو : الموقف فى الشرق الأوسط .

وبصفة خاصة تم بحث سياسة مصر أو سياسة جمال عبد الناصر.

ولقد كشف روبرتسون عن بعض التفاصيل المثيرة فى هذا الاجتماع .

« قام موليه يبلغ إيدن أن فرنسا تحاول الوصول إلى تسوية لمشكلة الجزائر على شرط ألا تعطى للثائرين الجزائريين الفرصة للقول بأنهم ركلونا بأرجلهم من البلاد .. وراح بعد ذلك يعرب عن قلقه على حالة إسرائيل بعد أن ازدادت قوة مصر العسكرية زيادة هائلة ثم قال (أى موليه) :

إن إسرائيل فى خطر بالغ وستكون فرنسا مقصرة فى واجبها إذا لم تقدم إليها كل وسيلة من وسائل العون .

ويكمل روبرتسون القصة يقول :

كانت دهشة موليه بالغة الحد عندما رأى أن إيدن لم يكتف بتبنى سياسته وإنما أوضح له أن سياسة البلدين تجاه الشرق الأوسط تتفق لأول مرة فى تاريخها تمام الاتفاق منذ عشرين عاماً . .

وكان التحفظ الوحيد لإيدن ألا يقوم موليه بأى عمل كبير فى افريقيا الشمالية أو الشرق الأوسط قبل أن يحاول أولا إقناع « حلفائنا الأمريكيين بأن يوحدوا بين سياستهم وسياستنا » . نفهم من هذه التفاصيل أن إيدن وافق موليه على السياسة التى تنتهجها فرنسا تجاه إسرائيل بعد أن شرح له تفاصيل هذه السياسة .

وما هى التفاصيل التى أبلغت لإيدن ؟

لانتصور أن الاتفاق السرى على التسلح لم يكن محل بحث . . لأنه الأساس فى التحالف ضد مصر . فضلا عن أن بريطانيا لا بد أن تعلم بالأسلحة التى تصل إلى إسرائيل عن طريق اللجنة الثلاثية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) فى حلف الأطلنطى .

وما دامت قضية تسليح إسرائيل قد أثيرت فى إطار الدوافع والأهداف الفرنسية والخطة المحددة لمواجهة جمال عبد الناصر فإن هذا يقتضى تفاصيل أخرى ترتبط بنفس الموضوع ، ولا بد من إبلاغها لرئيس وزراء بريطانيا حتى تكتمل الصورة التى قدمتها له تقارير المخابرات البريطانية وليس من شك فى أن أهم هذه التفاصيل تعلقت بمهمة شمعون بيريز نائب وزير الدفاع الإسرائيلى ومخطط التآمر .

وتقول وقائع شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥٦ إن بيريز بدأ يكثر من تردده على باريس فى شهر يناير بعد تأجيل خطة الهجوم الإسرائيلى على مصر .

وفى نهاية شهر يناير اجتمع أربعة فى مكتب وزير الخارجية الفرنسية فى باريس هم الوزير بينو نفسه ، ووزير الدفاع بورجيس مونورى وابل توماس مدير مكتب الأخير — وشمعون بيريز— المبعوث فوق العادة والقادم من إسرائيل .

وأبلغ بيريز الزعماء الفرنسيين بالمعلومات حول قوة عبد الناصر ومطامعه والقوة العسكرية المقابلة لقوات الدفاع الإسرائيلية ورسم لهم صورة عبد الناصر بطريقة مقنعة بأنه العدو الرئيسى لفرنسا وإسرائيل، وقال بيريز إن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرة للحرب فإن حدث هذا وهزم عبد الناصر فإن فرنسا ستجد حلا أسهل لمشكلة الجزائر . . ولذلك على فرنسا أن تقوم بتهيئة السلاح الذى تستخدمه إسرائيل فى حربها .

وقدم بيريز قائمة بالأسلحة ووافقت فرنسا .

وفى بداية شهر مارس قررت الحكومة الفرنسية أنه من الواجب الإطاحة بالرئيس عبد الناصر أو إرغامه على التسليم للغرب . . وقررت إسرائيل الهجوم .

وسافر موليه إلى لندن . . وأبلغ إيدن بهذه التفاصيل .

ولدهشة موليه — وافق إيدن — بشرط تأييد الولايات المتحدة لهذا العمل . .

ولم تؤيده الولايات المتحدة . . وكان لا بد أن تتحفظ بريطانيا وأن تضطر فرنسا إلى الانتظار لفرصة جديدة .

ولكن الدولتين فرنسا وبريطانيا اتفقتا على انتهاج سياسة مشتركة تتسم بالشدة ضد مصر .

هذا الاتفاق فى ١١ مارس سنة ١٩٥٦ حدد موافقة بريطانيا على كل ما تم بين فرنسا وإسرائيل قبل هذا التاريخ .

وهذا الاتفاق يحتم التشاور بالنسبة لكل خطوة تتم فى باريس أو تل أبيب طالما أنها ضد مصر وضد عبد الناصر .

وهذا يفترض أن بريطانيا لم تستشر فقط وإنما وافقت على كل ما اتخذ من خطوات وإلا فما معنى السياسة المشتركة ؟

يقول ابل توماس مدير مكتب بورجى مونورى عن الاتفاق السرى بين فرنسا وإسرائيل إنهم وافقوا على أشياء أكثر بكثير فى صالح إسرائيل من تلك التى تقال فى فرنسا أو على الصعيد الدولى « ونحن لم نقل الحقيقة كاملة حتى يومنا هذا . وإن كانت الحقيقة لا ترهبنا . . . ووصل إلى باريس الجنرال ديان ليتحدث إلينا فى المساعدات التى يحتاج إليها وليوضح الأهداف التى تتوخاها حكومته » .

ولكن زيارات بيريز بدأت فى يناير سنة ١٩٥٦ واستمرت حتى وقع الهجوم الفعلى .

كل هذه التفاصيل أحيط بها أنتونى إيدن علما .

وأحيط أيضاً بكل ما تم بين اجتماع ١١ مارس و٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

زيارات بيريز وقوائم السلاح السرية :

وعقب عودة جى موليه من لندن اجتمع بالسفير الإسرائيلى فى باريس « يعقوب تسور » وأحاطه علماً بما تم فى لندن وموافقة الحكومة البريطانية على كل الخطوات التى تمت وأن حلقات المآمرة ضد مصر قد اكتملت؛ باريس ولندن وتل أبيب .

وفى الوقت نفسه كان بينو قد عاد من رحلته التى مر فيها على القاهرة وقابل الرئيس جمال عبد الناصر وانتهى إلى الرأى بأنه لا أمل يرجى فى تغيير مصر لموقفها من تأييد ثورة الجزائر .

وكان شمعون بيريز الذى لم ينقطع فى تلك الفترة عن زيارة باريس ومقابلة بورجى مونورى وتنسيق سبل الاتصال العسكرى، مستمراً فى دعوته إلى شن إسرائيل لحرب وقائية ضد مصر .

وفى الأسبوع الأخير من مارس عقد اجتماع فى مقر رئيس الوزراء بفرنسا حضره بينو وبرجس مونورى .

واقترح بينو فى هذا الاجتماع أن تبحث البعثة العسكرية الإسرائيلية فى باريس — وهى إحدى ثمار الاتفاق السرى — مع ضباط أركان الحرب الفرنسيين احتياجات إسرائيل من الأسلحة . . ووافق موليه ومونورى وبدأت المباحثات بين الجانبين حول قوائم أسلحة جديدة .

ووافقت عليها اللجنة الثلاثية فى حلف الأطلنطى .

ولكن التآمر لا يكتفى بقائمة واحدة يعلم بها الحلف، بل أعد بيريز وابل توماس قائمة سرية تضاعف فيها مقادير الأسلحة المدرجة فى القائمة الأولى .

هذه هى حلقات التآمر قبل ٢٦ يوليو بين الدول الثلاث التى هاجمت مصر بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

وبين عشرات البحوث التى كتبت عن تاريخ الأزمة نجد قولا سائداً للباحثين مقتضاه أن بريطانيا كانت بعيدة عن هذا التآمر فى هذه الفترة .

بل يصل البعض إلى القول بأن بريطانيا بحكم مصالحها مع الدول العربية أو مع بعض الحكام العرب فى العراق أو الأردن أو لبنان اتخذت سياسة بعيدة عن هذا التآمر .

ولكن هل يردون على الحقائق التى شهدتها هذه الفترة ؟

لقد ارتبطت فرنسا وبريطانيا بسياسة مشتركة تجاه مصر وأحاطت فرنسا الحكومة البريطانية علماً بكل ما تم فى إطار اتفاقها السرى وتحالفها مع إسرائيل .

ووافقت على ذلك بريطانيا .

واستمرت فرنسا تحيط بريطانيا بعد إحياء الاتفاق الودى بينهما فى ١١ مارس بتطورات الموقف أولا بأول .

ولم تقف عند هذا الحد .

لقد كان هناك تنسيق بريطانى — فرنسى فى تسليح إسرائيل فى تلك الفترة فبينما قدمت فرنسا الطائرات الميستير والأوريجون والدبابات المتوسطة والمدافع المتوسطة وغيرها من المعدات قدمت بريطانيا الدبابات الثقيلة والمدافع الثقيلة وبعض الوحدات البحرية .

وما هو المطلوب لإثبات التآمر بعد أن وافق إيدن على أية عمليات عسكرية إسرائيلية تساندها فرنسا ضد مصر بشرط موافقة الولايات المتحدة .

إن لم يكن كل ما حدث فى تلك الفترة يشكل التآمر ضد مصر فما الذى يمكن أن توصف به ؟

هل كان تسليح إسرائيل على هذه الصورة المشتركة فى وسط المباحثات التى تمت والعداء الأعمى المشترك ضد مصر . . بعيداً عن الهدف الذى يسعى إليه المتآمرون وهو الإطاحة بالحكم الثورى فى مصر .

ولكن هذا التجاهل من بعض الكتاب للصورة التى كان عليها الموقف مبعثه رغبة فى تغطية المهزلة التى مثلتها السياسة البريطانية فى تلك الفترة .

فبريطانيا اشتركت فى التآمر ولكن بالصورة التى لا تجرح أو تخدش صورتها كصديقة وحليفة لنورى السعيد وأمثاله من أعوانها، فتحالفها العلنى مع إسرائيل على النحو الذى تم به فى فرنسا — يعنى القضاء على ما يبقى لها من أعوان ونفوذ فى المنطقة .

لذلك لا بد أن يتجاهل أنتونى إيدن هذه الفترة فى مذكراته عن السويس ولا بد أن تستمر الدعاية البريطانية الذكية فى الإشارة إلى براءة بريطانيا فى تطورات ما قبل التأميم .

ومع كل ما فعله الفرنسيون فقد أثبتوا أنهم أكثر شجاعة من حلفائهم البريطانيين. وعندما يقول ابل توماس نحن لم ننقل الحقيقة كاملة حتى يومنا هذا . . فهو يعبر عن الجزء الناقص والذى لا بد أن يكشف دور بريطانيا فى تلك الفترة .

ومن عجب أن الحكومة البريطانية الحالية — حكومة العمال التى طالبت خلال

سنى حكومات المحافظين المتعاقبة أن تنشر ما لديها من وثائق عن أزمة السويس - لم تقم بذلك بعد أن تولت الحكم .

ولكن هذا الحكومات لها عذرها . . لأن الوثائق تحوى من الحقائق والأسرار ما يكمل الأجزاء التى قد تبدو ناقصة فى المؤامرة غير الشريفة التى اشتركت فيها بريطانيا .

الدور الأمريكى المريب :

وإذا كنا قد تناولنا فى الفصول السابقة دور الولايات المتحدة خلال التطورات السياسية التى مرت بها الأزمة وما كان فى تصرفات دالاس من تناقض بالنسبة لحلفائه وبالنسبة للدولة المفترى عليها وهى مصر . .

فإن نفس الدور الغريب بل المريب يظهر فى تلك الفترة .

فعندما كان مجلس حلف الأطلنطى يناقش الموقف الذى ترتب على الأسلحة التى باعتها الكتلة الشرقية إلى مصر وسوريا أعلن بينو أن فرنسا تعتزم تزويد إسرائيل بالسلاح .

ولم يعترض دالاس بل فوجئ الوزير الفرنسى به وهو يهز رأسه موافقاً بحماس . .

ولقد أثار هذا الموقف كثيراً من التساؤل لدى البريطانيين والفرنسيين حول موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع .

فى شهر مارس عارضت الولايات المتحدة خطط العدوان على مصر وعرضت القضية على مجلس الأمن . . وبعدها بشهرين توافق على مد إسرائيل بأسلحة لم يسبق أن حصلت عليها منذ قيامها !

وإذا أردنا أن نفسر هذا الموقف الأمريكى فسنجد أنه يتمشى مع ما كانت ترغب فيه الولايات المتحدة من ضغط على مصر أو على حد تحليل الأستاذ محمد حسنين هيكل للعلاقات العربية الأمريكية بأنها إحدى مراحل هذه العلاقات .

مرحلة محاولة الترويض وهى فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥ والتى

دارت وارتكزت أساساً حول نقطة السلاح، فمصر طلبته من أمريكا وانتهت بشرائه من روسيا وعندما حدث ذلك بدأت المرحلة الثانية وهى محاولة عقاب مصر .

وليس من شك فى أن تسليح إسرائيل يعتبر أحد الوسائل التى لجأت إليها الولايات المتحدة للرد على تمرد مصر وشرائها السلاح من الكتلة الشرقية .

وليس من شك أيضاً أن الولايات المتحدة بتصرفها فى موضوع تسليح إسرائيل على النحو الذى اتبع فى بداية عام ١٩٥٦ توافق حلفاءها وتشجعهم وتبدى كل استعداد للتعاون فى الوقت الذى لا تقدم بنفسها السلاح . . فبهذا التصرف تلقى الولايات المتحدة تبعة التسليح الإسرائيلى على الفرنسيين والبريطانيين وتظهر أمام الرأى العام العربى بريئة ناصعة اليدين من تقديم السلاح لإسرائيل .

والبيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية عندما يتبعان هذه السياسة يرضيان الصراخ المتتالى فى أروقة وقاعات الكونجرس الأمريكى حول ضرورة مساندة إسرائيل .

وعندما يتقدم السفير المصرى بطلب استيضاح للسياسة الأمريكية فى أمر تسليح إسرائيل يرد عليه بابتسامة عريضة وحياء :

هذا هو موقف الولايات المتحدة : هل قدمنا أسلحة لإسرائيل ؟ نحن على الحياد . . نحن لا نسمح بصدام مسلح فى المنطقة .

ولكن هذا الموقف المؤيد لتسليح فرنسا لإسرائيل بأسلحة من حظائر حلف الأطلنطى يعتبر — بصورة غير مباشرة — تسليحاً أمريكياً لإسرائيل .

ويبتسم المسئول الأمريكى وتعود الردود التى تعودت على سماعها الدبلوماسية المصرية تتردد من جديد .

عبد الناصر يكشف التآمر :

ولم تكن كل هذه التطورات مجهولة لمصر . . وعلمت بها مصر ووصل إلى القاهرة أكثر من تقرير وأغلبها من بعض العواصم الهامة لدول فى حلف الأطلنطى وعلى الأخص من روما وباريس وبون .

وفى هذه التقارير التى حصلت عليها المخابرات المصرية تفاصيل صفقات السلاح .

وفى تقارير أخرى من داخل إسرائيل . . كانت القاهرة تعلم يوماً بيوم عدد الدبابات التى تنزل سرًّا على الشواطئ فى جنح الظلام . وعدد المدافع وتحركات الوحدات .

وإذا كان هناك التآمر فلماذا نشارك فى إخفائه ؟

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ أعلن الرئيس عن وجود اتفاق سرى بين فرنسا وإسرائيل . . .

وقال الرئيس إن الشحنات الأخيرة إلى إسرائيل تضمنت مائة دبابة فرنسية وعدداً من المقاتلات الميستير النفاثة .

وفى أول أكتوبر قال الرئيس فى حديث صحفى : فى الوقت الذى تلغى فيه فرنسا صفقتها معنا نراها تنفذ اتفاقها مع إسرائيل .. إن صحف إسرائيل ذكرت أنها تلقت عدداً من الدبابات والطائرات النفاثة والمدافع عيار ١٥٥ مم .

وفى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ أعلن الرئيس فى كلية الطيران ببلبيس أن المخابرات المصرية حصلت على وثيقة رسمية فرنسية بها بيان كامل بما حصلت عليه إسرائيل من قوى الغرب .

وقال الرئيس : « لقد سلحوا إسرائيل ومنعوا عنا السلاح لماذا ؟ »

وفى ٦ أكتوبر ذكر الرئيس فى حديث له مع مراسل النيويورك تايمز :

أنا لى مصادر معلومات فى باريس — أثينا — روما — بروكسل .

وأنا أعلم أن إسرائيل قد تعاقدت على استلام أسلحة فى العشرة الشهور القادمة

وأنا لا أفكر فى جيش إسرائيل اليوم ولكنى أفكر فيما سيكون فى الغد .

لم تكن القاهرة تجهل بتحرك التآمر فى العواصم الغربية وإسرائيل وكشفت أسرار هذا التآمر وتمكنت المخابرات المصرية من الحصول على أكثر من وثيقة هامة فى ذلك الوقت تحدد أمام القاهرة موقفاً لم يكن مستغرباً أو محل دهشة .

فالتآمر بين الغرب وإسرائيل أحد الاحتمالات القائمة بصورة مستمرة عند بحث الموقف فى أى من الأجهزة التى تعمل فى خدمة السياسة الخارجية المصرية .

٢٦ يوليو ١٩٥٦ مرحلة جديدة فى التآمر :

لقد استعرضنا فيما تقدم تطور حلقات التآمر ضد مصر فى الفترة السابقة على ٢٦ يوليو .

والحقائق والتصريحات التى تنطق بهذا التآمر لا تدع لمجالات الشك كثيراً من القدرة على الحركة بالمناورة .

إسرائيل تريد مهاجمة مصر .

بريطانيا تريد مهاجمة مصر .

فرنسا وإسرائيل نسقتا خططهما وعقدا التحالف السرى لتحقيق الهدف .

وفرنسا وبريطانيا نسقتا خططهما وعقدا بدورهما الاتفاق للصمود لتحقيق نفس الهدف .

وبين هذه الأطراف الثلاثة فرنسا تلعب دور همزة الوصل بين المتآمرين ، تحيط بريطانيا بما اتفقت عليه مع إسرائيل . . وتحيط إسرائيل بما اتفقت عليه مع بريطانيا .

والجميع ينتظرون الفرصة المناسبة للتحرك ، متى وكيف ؟

ومن الإسكندرية فى مساء ٢٦ يوليو وجد الثلاثة الفرصة التى كانوا فى متاهات التآمر يبحثون عنها .

لا بد من ضرب مصر ولا بد من ضرب عبد الناصر .

كان هذا هو القرار الذى اتخذته ثلاث حكومات فى وقت واحد .

فى لندن . . وفى باريس . . وفى تل أبيب .

وكان صدى التأميم الهستيريا التى رأينا بعض معالمها عند التعرض لرد الفعل .

وسلسلة الأحداث التى دارت حتى وقع العدوان على مصر تعبر عن الطريق المزدوج الذى سار فيه التآمر جنباً إلى جنب مع النفاق السياسى والتظاهر بالسلام من جانب المتآمرين .

ولقد وضعت أكثر من خطة عسكرية ضد مصر . . من جانب بريطانيا ومن

جانب إسرائيل . . ومن جانب بريطانيا وفرنسا معاً . . ثم بريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

وبين المراحل المستقلة التى وضعت فيها هذه الخطط كان السؤال الذى يتردد :

هل تدخل إسرائيل علناً كشريك مع بريطانيا وفرنسا :

عارضت بريطانيا تحديد وتكييف دور إسرائيل على هذا النحو لما يسببه لها من متاعب وأضرار لا يمكن معالجتها بعد ذلك .

فكيف يمكن أن تبرر بريطانيا هذا الموقف أمام أصدقائها وعملائها العرب فى المنطقة .

وكيف يمكن أن يعيش حلف بغداد مع هذا التحالف الصريح .
إن المشاركة الإسرائيلية أمر خطير يجب أن يبحث ملياً قبل اتخاذ قرار فيه .

إن التحالف السرى قائم والمشكلة هى كيفية عمل هذا التحالف دون أن يظهر التآمر .

ليس هناك خلاف فى ضرورة القضاء على ثورة مصر . . وليس هناك خلاف فى أن الثلاثة متفقون على تحقيق هذا الهدف .

وليس هناك خلاف على أن كلاً من المتآمرين الثلاثة سيكون له دوره فى الخطة ضد مصر .

ولكن كيف يمكن أن تؤدى إسرائيل دورها دون أن تثير الشبهات حول براءة بريطانيا .

لم يكن هذا السؤال محل بحث فى باريس . فالحكومة الفرنسية على استعداد للعمل مع إسرائيل دون خوف أو حياء .

ولكن المشكلة هى بريطانيا . . . كيف يمكن إقناعها بالصورة التى يلبسها التآمر بعد أن وجد الذريعة فى ٢٦ يوليو .

هل تتصرف بريطانيا وحدها ؟

فى مساء ٢٦ يوليو قرر إيدن اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر .
وفى ٢٧ يوليو صدرت التعليمات إلى رؤساء أركان حرب الإمبراطورية بإعداد خطة العمليات اللازمة وتحديد الوقت لاحتلال القناة وضمان الاستيلاء عليها .

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٧ يوليو يتصل موليه تليفونياً بإيدن ويؤكد له رغبة فرنسا فى الاشتراك فى الهجوم الذى يعتزم إيدن شنه على مصر .

ويعرض موليه على إيدن فى هذه المحادثة التليفونية اشتراك إسرائيل :

ويشير أكثر من تحليل لموقف بريطانيا أن إيدن رفض فكرة اشتراك إسرائيل فى الخطة عندما عرض عليه موليه ذلك .

وإذا كان فى هذا القول بعض الصحة فإن فيه الكثير من عدم الصحة أيضاً . .

وجه الصحة أو بعض الصحة فى هذا القول أن أنتونى إيدن عارض هذا الاشتراك فى ٢٧ يوليو على أساس أن الذريعة التى قدمها التأميم تسمح بعمليات عسكرية تشترك فيها بريطانيا وفرنسا وأنه ليس هناك ما يبرر اشتراك إسرائيل فى هذه العمليات على الصورة التى تقترحها فرنسا .

لقد كان تقدير الموقف الذى أسند إليه إيدن فى هذا اليوم ٢٧ يوليو لا يضع فى الاعتبار أن الولايات المتحدة ستقف أمام خطط العدوان فلم يكن يتصور إيدن وهذه أحد الأخطاء الرئيسية التى وقع فيها منذ البداية أن أيزنهاور سيعارض فى القرار الذى اتخذه وأن دالاس سيبدأ مناورته السياسية بتأجيل استخدام القوة مرة بعد مرة . . إيدن كان يتصور أن التحالف الأنجلوأمريكى المقدس سيقف بكل ثقله وقواه وراء خطوات بريطانيا وفرنسا .

هذا ما تصوره إيدن ولم يخف مرارة الصدمة فى مذكراته عند الحديث عن موقف دالاس وإساءته إلى هذا الحلف المقدس .

وإذا كان هـذا هو الموقف الذى تصرف على ضوئه إيدن فمن الطبيعى ألا تكون هناك حاجة إلى مثل هذا الاشتراك من جانب إسرائيل ، ورجل مثل إيدن بعقليته الاستعمارية وتخيلاته عن قوة جيش الإمبراطورية يصعب عليه أن يقبل القول بأن جيش بريطانيا غير قادر على خوض هذه المعركة بمفرده .

أما عن عدم الصحة فى هذا القول فهو ما تشير إليه عدة حقائق أخرى .

فأولا : إذا كان إيدن قد صرح بمثل هذا القول فهو قد فعل ذلك تحت الظروف التى سبق شرحها ، ولكن فى يوم ٢٨ يوليو بالذات لم تكن رئاسة أركان الحرب البريطانية قد وضعت خطط العدوان ولم يكن إيدن قد تلقى بعد تقرير مستشاريه العسكريين حول الحاجة أو عدم الحاجة إلى إشراك إسرائيل فى العمليات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وثانياً : لقد وضعت خطة الغزو الأولى وهى العملية ٧٠٠ على أساس هجوم على الإسكندرية ، وظهرت بعد ذلك اعتراضات عديدة على هذه العملية على أساس بُعد الإسكندرية عن القناة واحتمالات الخسائر الضخمة التى ستتكبدها القوات البريطانية حتى وصولها إلى القاهرة والاحتمال القائم فى رفض ليبيا استخدام بريطانيا لقواعدها فى غزو مصر . والمعلومات التى أذيعت عن هذه الخطة لم تتعرض إلى احتمال قيام إسرائيل بفتح أى جبهة أخرى مع الجيش المصرى فى نفس الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا .

ولكن عدم تعرض الخطة المشتركة لذلك لا ينفى أنه وقت وضعها كان هناك :

- الاتفاق السرى الفرنسى — الإسرائيلى .
- موافقة بريطانيا على التحالف السابق .
- إن خطة الهجوم الإسرائيلى على مصر كانت معدة وتعلم بها بريطانيا وتنفيذها يتوقف فقط على الوقت المناسب . ولم يكن هناك وقت أكثر مناسبة لتنفيذ هذا الهجوم من الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا وفرنسا .

إسرائيل تتحرك مع العملية ٧٠٠ :

وأكثر من هذا كله الوقائع التى تتالت بعد ٢٦ يوليو .

- فى ٢٧ يوليو كان شمعون بيريز فى باريس ليبدأ البحث فى تنفيذ خطة إسرائيل فى الهجوم وبحث ما تحتاج إليه من أسلحة إضافية .
- وفى ٢٨ يوليو عقد فى باريس الاجتماع السرى « للنادى » الفرنسى الإسرائيلى ، وقد أشرنا إليه فى الفصل الثالث ، وقد تقرر فى هذا الاجتماع بحضور بيريز ضرورة القيام بعمل « حتى تكون إسرائيل شريكة فى الضربة » .

وحضر هذا الاجتماع عدد من الوزراء والعسكريين الفرنسيين .

- فى ٢٩ يوليو كانت اجتماعات فرنسية بريطانية تدور فى لندن حول الإجراء الذى يتخذ وكان يمثل فرنسا كريستان بينو وبعض القادة العسكريين الفرنسيين .
- وفى ٣١ يوليو شكلت اللجنة البريطانية الفرنسية المشتركة لوضع خطط العمليات .
- وفى ذلك الوقت تعين ضابط اتصال فرنسى فى لندن وضابط اتصال بريطانى فى باريس . وكان هناك ضابط اتصال إسرائيلى فى باريس .

ومع هذه الظروف مجتمعة ومع التآمر الذى تشكلت أهدافه قبل ٢٦ يوليو وضع العسكريون خطة العملية (٧٠٠) ومع هذه الخطة نلاحظ أن كميات الأسلحة التى ترسل من فرنسا لإسرائيل تضاعفت وازدادت حلقات السرية حولها . .

ليس هذا فقط بل إن المفهوم من أحاديث موليه وبينو أنهما فى أول اجتماعاتهما بلندن تكلما فى إشراك إسرائيل . . ولقد كان هذا قراراً من الحكومة الفرنسية ولابد من إبلاغه للحليفة الثالثة بريطانيا .

إذن نفهم من تطورات العملية ٧٠٠ أنها وضعت على أساس أن هناك دوراً ما لإسرائيل بالاتفاق مع فرنسا ولكننا لا نعلم فى هذه المرحلة حجم دور إسرائيل وهل هو جزء من العملية ٧٠٠ أم أنه جزء من خطة التحرك العسكرى الفرنسى ؟

وإذا كان هـذا هو الموقف الذى تصرف على ضوئه إيدن فمن الطبيعى ألا تكون هناك حاجة إلى مثل هذا الاشتراك من جانب إسرائيل ، ورجل مثل إيدن بعقليته الاستعمارية وتخيلاته عن قوة جيش الإمبراطورية يصعب عليه أن يقبل القول بأن جيش بريطانيا غير قادر على خوض هذه المعركة بمفرده .

أما عن عدم الصحة فى هذا القول فهو ما تشير إليه عدة حقائق أخرى .

فأولا : إذا كان إيدن قد صرح بمثل هذا القول فهو قد فعل ذلك تحت الظروف التى سبق شرحها، ولكن فى يوم ٢٨ يوليو بالذات لم تكن رئاسة أركان الحرب البريطانية قد وضعت خطط العدوان ولم يكن إيدن قد تلقى بعد تقرير مستشاريه العسكريين حول الحاجة أو عدم الحاجة إلى إشراك إسرائيل فى العمليات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وثانياً : لقد وضعت خطة الغزو الأولى وهى العملية ٧٠٠ على أساس هجوم على الإسكندرية ، وظهرت بعد ذلك اعتراضات عديدة على هذه العملية على أساس بُعد الإسكندرية عن القناة واحتمالات الخسائر الضخمة التى ستتكبدها القوات البريطانية حتى وصولها إلى القاهرة والاحتمال القائم فى رفض ليبيا استخدام بريطانيا لقواعدها فى غزو مصر . والمعلومات التى أذيعت عن هذه الخطة لم تتعرض إلى احتمال قيام إسرائيل بفتح أى جبهة أخرى مع الجيش المصرى فى نفس الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا .

ولكن عدم تعرض الخطة المشتركة لذلك لا ينفى أنه وقت وضعها كان هناك :

- الاتفاق السرى الفرنسى — الإسرائيلى .
- موافقة بريطانيا على التحالف السابق .
- إن خطة الهجوم الإسرائيلى على مصر كانت معدة وتعلم بها بريطانيا وتنفيذها يتوقف فقط على الوقت المناسب . ولم يكن هناك وقت أكثر مناسبة لتنفيذ هذا الهجوم من الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا وفرنسا .

إسرائيل تتحرك مع العملية ٧٠٠ :

وأكثر من هذا كله الوقائع التى تتالت بعد ٢٦ يوليو .

- فى ٢٧ يوليو كان شمعون بيريز فى باريس ليبدأ البحث فى تنفيذ خطة إسرائيل فى الهجوم وبحث ما تحتاج إليه من أسلحة إضافية .
- وفى ٢٨ يوليو عقد فى باريس الاجتماع السرى « للنادى » الفرنسى الإسرائيلى، وقد أشرنا إليه فى الفصل الثالث، وقد تقرر فى هذا الاجتماع بحضور بيريز ضرورة القيام بعمل « حتى تكون إسرائيل شريكة فى الضربة » .

وحضر هذا الاجتماع عدد من الوزراء والعسكريين الفرنسيين .

- فى ٢٩ يوليو كانت اجتماعات فرنسية بريطانية تدور فى لندن حول الإجراء الذى يتخذ وكان يمثل فرنسا كريستيان بينو وبعض القادة العسكريين الفرنسيين .
- وفى ٣١ يوليو شكلت اللجنة البريطانية الفرنسية المشتركة لوضع خطط العمليات .
- وفى ذلك الوقت تعين ضابط اتصال فرنسى فى لندن وضابط اتصال بريطانى فى باريس . وكان هناك ضابط اتصال إسرائيلى فى باريس .

ومع هذه الظروف مجتمعة ومع التآمر الذى تشكلت أهدافه قبل ٢٦ يوليو وضع العسكريون خطة العملية (٧٠٠) ومع هذه الخطة نلاحظ أن كميات الأسلحة التى ترسل من فرنسا لإسرائيل تضاعفت وازدادت حلقات السرية حولها . .

ليس هذا فقط بل إن المفهوم من أحاديث موليه وبينو أنهما فى أول اجتماعاتهما بلندن تكلما فى إشراك إسرائيل . . ولقد كان هذا قراراً من الحكومة الفرنسية ولابد من إبلاغه للحليفة الثالثة بريطانيا .

إذن نفهم من تطورات العملية ٧٠٠ أنها وضعت على أساس أن هناك دوراً ما لإسرائيل بالاتفاق مع فرنسا ولكننا لا نعلم فى هذه المرحلة حجم دور إسرائيل وهل هو جزء من العملية ٧٠٠ أم أنه جزء من خطة التحرك العسكرى الفرنسى ؟

والخطة الثانية هاميلكار (موسكتير الأولى) :

وقد انتقدت الخطة الأولى لأن الاعتراضات الموجهة لها أوضحت أن هناك افتقاراً رهيباً فى التأهب لمثل هذه العمليات . . . وأن قوة الجيش والطيران المصرية يجب أن يعمل لها حسابها . . وأن تنفيذها على الصورة المقدمة بها ستؤدى إلى خسائر ضخمة دون نتائج مأمونة .

ومع الضغط الأمريكى فى محاولة الابتعاد عن استخدام القوة كان لا بد من من الإفادة من المناورة الأمريكية وما تسمح به من وقت جديد للإعداد والتحرك العسكرى ووافق إيدن على اقتراح دالاس بالدعوة إلى مؤتمر لندن الأول .

ولم يكن هناك داع لتنفيذ العملية ٧٠٠ كما قدمت له ، ولذلك لم يصدق عليها إيدن فى ٨ أغسطس ، وصدرت تعليمات بوضع خطة جديدة هى ما سميت بهاميلكار فى البداية ثم عدل اسمها إلى موسكتير .

والخطة الجديدة تعتمد على نفس أسس الخطة السابقة وتوجه عملياتها إلى الإسكندرية وسمحت الظروف السياسية التى عقد خلالها مؤتمر لندن الأول ثم بعثة منزيس وضرورة الانتظار بأن تقدم لهذه الخطة فرصة أوسع من الوقت لتكمل إعدادها وكذلك تحدد لتنفيذها ١٥ سبتمبر فى الوقت الذى تكون بعثة منزيس قد عادت من مهمتها أو بالأصح فشلت كما كان مقدراً لها الفشل . . ويصحب ذلك سحب المرشدين . . وتعطل الملاحة فى القناة كما كان متوقعاً — ليبدأ العمل العسكرى ضد مصر وقد تم إقرار الخطة المعدلة فى ١٥ أغسطس على أن تنفذ فى ١٥ سبتمبر وبدأ العمل فى تنفيذ الخطة وتحركت القوات الفرنسية من طولون إلى قبرص والقوات البريطانية من ميناء بورتسموث إلى مالطة واستولت البحرية البريطانية على عدد كبير من السفن التجارية وأعلنت التعبئة فى بريطانيا واستدعى ١٢٥,٠٠٠ جندى من الاحتياطى . . وفى الخطة الثانية . . رسمت خطة الهجوم — كما رأينا — على أساس مهاجمة الإسكندرية .

العدوان لا يتم وخطة جديدة معدلة :

وبين إقرار الخطة موسكتير والموعد المحدد لتنفيذها فى ١٥ سبتمبر كانت مجريات الحوادث فى أزمة السويس تدفع بها بعيداً عن ميدان المعركة والصدام المسلح وتسير بها نحو الطريق الذى يحقق السلام .

كان كل وقت يمر فى صالح مصر ويعرقل خطط العدوان ضدها وكانت هذه الحقيقة تثير المتآمرين وتدفعهم إلى انتهاج الأساليب التى جعلت سياستهم مهزلة صورية أمام العالم . لم يكن أحد منهم يريد السلام ومع ذلك فهو مضطر للتظاهر برغبته الجادة فى الوصول إلى حل سلمى .

كانت الخطط العسكرية توضع وتحدد لها مواعيد للتنفيذ بل تبدأ التحركات تمهيداً لبدء العدوان ثم تحتم الظروف السياسية التأجيل والتعديل .

وكان هذا مصير الخطة « موسكتير » فبرغم تحديد موعد ١٥ سبتمبر لم تساعد الأحداث واضعى الخطة على تنفيذها فى الموعد المحدد .

انتهى مؤتمر لندن الأول فى أغسطس . . وحاولت لجنة منزيس أن تصل إلى مصر فى أسرع وقت لتنتهى من حكمها أيضاً فى أسرع وقت وهو أن مصر تتعنت وترفض التفاهم ولا سبيل إلا الحرب .

ولكن مصر أخرت هذه المحاولة فلم يقبل الرئيس مقابلة المستر منزيس إلا فى ٣ سبتمبر ولم تنته المباحثات إلا فى ٧ سبتمبر وسافرت اللجنة إلى لندن تحمل رد الرئيس عليها فى ٩ سبتمبر ثم كان عليها أن تقدم تقريرها إلى الدول الثمانى عشرة .

إذن فإن ١٥ سبتمبر لا يمكن أن يكون تاريخاً لبدء العمليات ، فهى تحتاج إلى فترة أسبوعين أو عشرة أيام على الأقل حتى تبدأ التحرك فى اتجاه الإسكندرية . لذلك ، ومع أوائل سبتمبر ... فى ٤ سبتمبر بالذات أجلت العملية أربعة أيام إلى ١٩ سبتمبر وفى يوم ٦ سبتمبر أجلت مرة أخرى سبعة أيام حتى ٢٦ سبتمبر وبين ٤ و ٢٦ كانت خطة أخرى قد وضعت تفاصيلها ، ولكن دالاس

هذه المرة بدأ فى مناوراته الثانية لعقد مؤتمر لندن الثانى لبحث اقتراحه إنشاء ناد للمنتفعين .

ولم يكن أمام المتآمرين من طريق سوى قبول الاقتراح الأمريكى خاصة وأن المعركة السياسية والتى عرضناها فى الفصول السابقة كانت مؤشرات النصر فيها تتحول لصالح مصر تؤازرها أغلبية شعوب العالم .

ومن هنا شهد شهر سبتمبر القرارات المتتالية بتأجيل العمليات .

تأجيل ووراءه أمل :

وقد كشفت التحقيقات المختلفة حول هذه الخطة أن خلافاً آخر كان على أشده بين القادة الفرنسيين والبريطانيين ، فبينما يرى الفرنسيون الهجوم المباشر على الهدف الاستراتيجى وهو القناة كان البريطانيون مصممين على ضرورة الهجوم على الإسكندرية .

وفى الوقت الذى كان فيه الفرنسيون يرون سرعة البدء فى العمليات لم يكن فى قدرة أنتونى إيدن اتخاذ هذا القرار فى الوقت الذى التزم فيه بقبول المقترحات الأمريكية المختلفة سعياً فى النهاية إلى الحصول على التأييد الأمريكى لبريطانيا وفرنسا فى عملياتها العسكرية ضد مصر .

ومع نتائج فشل بعثة منزيس واقتراح دالاس بقيام ناد للمنتفعين ، بعث إيدن برسالة إلى أيزنهاور يطلب فيها تحديد موقف الولايات المتحدة ولكن أيزنهاور رد عليه برسالة فى ٧ سبتمبر يوضح له فيها أن الولايات المتحدة ، لايمكن أن توافق على استخدام القوة .

وماذا عن الالتجاء إلى الأمم المتحدة كخطوة أخيرة فى محاولات السلام ؟

رفضت الولايات المتحدة هذه الفكرة ورأت أنه من الضرورى قيام ناد للمنتفعين وأن الظروف لا تسمح بعرض القضية على الأمم المتحدة .

ومع هذه المواقف المختلفة من جانب الولايات المتحدة يتوازى معها ضغط فرنسى على إيدن وأعصابه المنهارة يطالب بعدم الوثوق بالولايات المتحدة وبضرورة

التدخل وبضرورة التنسيق السافر فى العمليات بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

وكان الضغط يزداد على إيدن فى الجبهة الداخلية فالمعارضة تزداد حدتها ضد أى عمل عسكرى .

وباختصار فإن الموقف السياسى كله ينذر بفشل كل الخطط العسكرية لشن هجوم على مصر .

ولذلك نستطيع أن نقول إن أمل إيدن الذى بدأ يتهدد حول المساندة الأمريكية والظروف الأخرى التى صاحبت ذلك دفعته إلى السير قدماً إلى نهاية المغامرة وهو مغمض العينين تقوده فى هذه المرحلة الأيدى الفرنسية ومن ورائها إسرائيل إلى طريق العدوان .

مصر تعلم بالخطة موسكتير الأولى :

ومع بداية شهر سبتمبر بدأت القوات المصرية تتخذ مواقعها على الصورة التى تواجه بها تماماً الخطة موسكتير .

وظهر للبريطانيين والفرنسيين أن مصر تعلم بالخطة موسكتير وأنها حشدت قواتها لملاقاتهم فى الإسكندرية .

وتأكد أيضاً أن القيادة المصرية لم تهمل خط الدفاع عن سيناء وغزة بل أعيد تنظيم القوات هناك لمواجهة عدوان إسرائيل .

وعقدت اجتماعات فى قيادة العمليات فى لندن وعرض الأمر على أنتونى إيدن وجى موليه وفى ٨ سبتمبر صدر الأمر بتعديل الخطة موسكتير وتم هذا التعديل فى ١٤ سبتمبر . . وأصبح اسم الخطة موسكتير المعدلة وكان الهدف من إبقاء الاسم تضليل مصر وإيهامها بأن خطة موسكتير مازال العمل سارياً بها .

أسلوب جديد فى تنفيذ المؤامرة :

كشفت الانتقادات الموجهة إلى خطة موسكتير الأولى أن هذه الخطة ينقصها الحسم والسرعة المطلوبة . . وأن خطة الدفاع عن مصر من القوة بحيث تتطلب أسلوباً جديداً فى التنفيذ، والأسلوب الذى تقرر اتباعه من حيث الفصل

بين العمليات البريطانية والفرنسية والعمليات الإسرائيلية أصبح لا يصلح لمواجهة مصر .

ولم تكن فرنسا أو إسرائيل راضية عن الوضع الذى رسمته هذه الخطة ولم تكف فرنسا عن الضغط على بريطانيا ليكون هناك ربط بين العمليات العسكرية للدول الثلاث .

ويبدو أن فرنسا نجحت فى ذلك مع بداية شهر سبتمبر وقد أشرنا من قبل إلى أن التعليمات بتعديل الخطة موسكتير صدرت فى ٨ سبتمبر .

وفى ١٠ و ١١ سبتمبر كان موليه وبينو فى باريس يستعرضان هذه الخطة مع إيدن ولويد والخبراء العسكريين .

وكانت الخطة الجديدة تقوم على إشراك إسرائيل فى العمليات العسكرية ، وقد ذكر بينو فى كتاب « الأزمة » أنه فى هذه المباحثات كانت المرة الأولى التى أثير فيها مع إيدن ولويد احتمال تعاون إسرائيل « معنا » ، ويبدو أن بينو خانته الذاكرة بحيث نسى كل حقائق التعاون الثلاثى قبل ذلك التاريخ . ونسى أن الخطة المعدلة بدأ العمل فيها فى ٨ سبتمبر وكان قد تقرر تحديد دور إسرائيل فيها . . أى قبل الاجتماع فى ١٠ سبتمبر بثلاثة أيام . . ونسى أن اجتماع ١٠ سبتمبر كان لبحث خطوط هذه الخطة وليس البدء فى مناقشات حول إشراك إسرائيل أم لا ؟

وقد تم إقرار الخطة المعدلة فى هذا الاجتماع وتقرر أن يبدأ التنفيذ فى ٢٦ سبتمبر وأرسلت الخطة إلى بن جوريون فى صورتها النهائية وتولى هذه المهمة ابل توماس مدير مكتب وزير الدفاع الفرنسى فى ٢٠ سبتمبر ووافق بن جوريون وبدأ الإعداد للتنفيذ .

بورسعيد بدلاً من الإسكندرية :

وقد تغير موقع الهجوم الرئيسى فى الخطة المعدلة فأصبح بورسعيد بدلا من الإسكندرية وأصبح دور إسرائيل هو القيام بعمليات عسكرية كبيرة واسعة النطاق ضد الأردن . وتتدخل مصر لمساندة الأخيرة ، ويدخل الجيش المصرى فى معركة واسعة النطاق مع الجيش الإسرائيلى الذى يعمل على الوصول بالنزاع المسلح

قرب ضفة القناة الشرقية يوم ٢٥ و ٢٦ سبتمبر وحينئذ يبدأ التدخل البريطانى — الفرنسى .

وكانت الضمانات التى قدمت لإسرائيل فى هذه الخطة :

● قيام الطائرات الفرنسية بإسقاط الأسلحة والمعدات الحربية على القوات الإسرائيلية التى تحارب فى سيناء لدعمها .

● تقوم الطائرات الفرنسية بإسقاط مواد التموين المختلفة وخاصة الماء والطعام والوقود والذخيرة وما أشبه لإمداد القوات الإسرائيلية بحاجاتها منها .

● تقوم القوات الجوية الفرنسية بحماية فضاء إسرائيل الجوى من خطر الغارات الجوية المصرية .

● تقوم البحرية الفرنسية والبريطانية بحماية المياه الإقليمية الإسرائيلية والممرات البحرية إلى موانيها وقواعدها البحرية ضد خطر القوات البحرية المصرية .

وكان فى رأى العسكريين ضرورة انضمام إسرائيل إلى القيادة المشتركة فى قبرص ، إلا أن إيدن رفض الفكرة باعتبار أنها تكشف التواطؤ والحل الوسط يبقى وهو انفراد موشى ديان ومجلس أركانه بقيادة قوات إسرائيل وتنفيذ عملية قادش . وينفرد الجنرال كيتلى وقيادته بإدارة القوات البريطانية والفرنسية .

واتفق فى النهاية على أن يتولى ابل توماس عملية تنظيم التعاون والتنسيق مع إسرائيل .

٢٦ سبتمبر :

ولم يكن من الممكن مرة أخرى البدء فى تنفيذ الخطة فى موعدها المحدد ٢٦ سبتمبر إزاء انعقاد مؤتمر لندن الثانى فى ١٩ سبتمبر .

وصدرت التعليمات بتأجيل العمليات وتعديل الخطة مرة أخرى ، والذى نلاحظه على تعديل الخطة المعدلة . . أنها لم تمس الجوهر بقدر مساسها بالضمانات التى تقدم لإسرائيل .

فلم تزد التعديلات على زيادة قدر المعونة البحرية والجوية البريطانية لإسرائيل وتزويد إسرائيل بمطالبها من الأسلحة والمعدات الحربية ثم ترك تحديد بدء العدوان لإسرائيل .

وكانت هذه التعديلات الإضافية هى محور مهمة شمعون بيريز فى باريس فى ٢٣ سبتمبر وكان يرافقه فى هذه الزيارة رؤساء المخابرات الإسرائيلية وبعض أركان حرب الجنرال ديان .

وفشل مؤتمر لندن الثانى وصدرت تصريحات دالاس . ومواقف أغلب الدول لا تبقى من جمعية المنتفعين سوى اسمها .

وفى ٢٦ سبتمبر وصل إيدن ولويد إلى باريس وعرضت الخطة المعدلة ووافق عليها .

وفى ٢٩ سبتمبر وصل بيريز مرة أخرى إلى باريس يصحبه فى هذه المرة موشى ديان وأربعة من كبار ضباط القيادة الإسرائيلية والذى كان من المقرر بقاؤهم فى باريس للتنسيق بين المخطط العسكرى الإسرائيلى والخطة الفرنسية — البريطانية .

واستمرت المباحثات أربعة أيام . وطلبت إسرائيل أسلحة جديدة واتفق على إجراءات التعاون الوثيق بين فرنسا وإسرائيل .

الشرك . . . الأردن :

اتفق على أن تحدد إسرائيل بدء العمليات فى خطة موسكتير المعدلة وكانت خطة إسرائيل تقوم على أساس الهجوم على الأردن وخلق معركة كبيرة تسحب الجيش المصرى إلى الالتحام مع قواتها . وتكون هذه ذريعة التدخل البريطانى الفرنسى . .

وقد تم اختيار الأردن مسرحاً للعمليات حتى يتحقق أمران رئيسيان :

أولهما : إبعاد الأنظار عن احتمال الهجوم الإسرائيلى ضد مصر .

ثانيهما : السماح للسياسة البريطانية بأن تمثل مسرحية أخرى على العرب فتحتج على إسرائيل وتنذر إسرائيل وتهدد بالعمل العسكرى ضدها حماية للأردن .

وإلى جانب ذلك فإن ظروف الجبهة الأردنية والمناوشات التى استمرت لفترة

ما فى خلال سبتمبر وأكتوبر بين الجانبين تسمح بخلق حادث تهاجم فيه إسرائيل هجوماً انتقامياً . يضطر مصر إلى دخول المعركة وفى ١٠ أكتوبر هاجمت القوات الإسرائيلية مركز قلقيلية الأردنى وأدى الهجوم الذى استخدمت فيه إسرائيل القوات المدرعة إلى قتل ٤٨ أردنياً .

ولقد كان هذا هو الشرك الذى نصب لمصر فى شهر أكتوبر .

وتصور واضعوه كما يقول ازو فى « فخ السويس » أن ناصر طائش ومندفع ومحب للمغامرة .

ووصل وزير خارجية الأردن لمصر وطلب مساعدة مصر ووعدت مصر بالوقوف إلى جانب الأردن .

ولكن مصر لم تكن لتتورط فى معركة لا تحدد هى مكانها وزمانها .

لم تهاجم مصر إسرائيل وفشل المخطط وظهرت صورة جديدة ارتبطت بتعديل فى خطة إسرائيل العدوانية ولم يكن هذا التعديل سوى نتيجة منطقية لفشل الخطة وثورة الرأى العام العربى وازدياد حرج موقف الأردن . ثم موقف العراق . . واضطرار إيدن أمام تحقق ما كان يخشاه وهو ازدياد السخط على حلفائه فى المنطقة أن يبعث إلى بن جوريون برسالة يطلب فيها عدم التدخل مرة أخرى ضد الأردن وإلا ستضطر بريطانيا مع قيام التحالف إلى الوقوف أمام إسرائيل .

وأضاف إيدن « أن مصر أمام إسرائيل وإذا هاجمتها الأخيرة فستؤيدها بريطانيا وحتى إذا اضطررنا فى الأمم المتحدة إلى أن نقول كلمة أو كلمتين عنكم فإن عملنا كله وجهدنا كله ونفوذنا كله سوف يكون تحت تصرفكم لتعزيز موقفكم » .

واستمعت إسرائيل إلى النصيحة أو القرار البريطانى وأعلن بن جوريون فى ١٥ أكتوبر أمام الكنيست أن العدو هو مصر ولم يعلق رئيس الوزراء الإسرائيلى على الاتفاق الذى أعلن فى نفس اليوم بين العراق والأردن .

لم يعد هناك داع للإشارة إلى تهديد من جانب الأردن ضد إسرائيل فى حالة دخوله قوات عراقية ، فمصر لن تقبل الوقوع فى الشرك فليختصر إذن الطريق إلى العدوان .

١٦ أكتوبر . . . اجتماع باريس :

وفى غمار هذه التطورات كاد مجلس الأمن ينتهى من بحث القضية وتحديد المبادئ التى ستقوم عليها التسوية السلمية والسكرتير العام يحضر لا ستئناف المباحثات وفى عجلة غادر نيويورك سلوين لويد وبينو لحضور اجتماع باريس بين موليه وإيدن . وبحثت فى هذا الاجتماع آخر تفاصيل خطة إسرائيل بعد تعديلها إلى هجوم مباشر ضد مصر ، واتفق على أن تبدأ إسرائيل هجومها فى أول نوفمبر ثم تقرر تعديل الخطة بحيث يبدأ الهجوم الإسرائيلى مبكراً عن أول نوفمبر بحيث يسمح بنزول القوات الفرنسية البريطانية فى الخامس من نوفمبر تاريخ إجراء الانتخابات الأمريكية.

وقد بدأ الصمت المطبق يخيم على عواصم التآمر وأسدل الستار من السرية حول الخطط والمواعيد الجديدة .

وشكا أعضاء السفارتين الأمريكية فى كل من لندن وباريس من ستار السرية والكتمان الذى أحيطت به خطط بريطانيا وفرنسا .

وفى ٢٠ أكتوبر صدر الأمر بالبدء فى تنفيذ الخطة المعدلة النهائية وتحركت القوات من الجزائر . . وانتقلت المقاتلات وقاذفات القنابل الفرنسية إلى إسرائيل وبدأت الاستعدادات فى مالطة وقبرص للتحرك ثم حدث توقف مفاجئ بناء على طلب إسرائيل .

ففى فجر يوم ٢٢ أكتوبر وصلت طائرة إسرائيلية إلى مطار عسكرى فى جنوب غرب باريس تحمل دافيد بن جوريون .

وبوصوله ختمت المؤامرة الثلاثية فصولها . بقصة شبيهة بقصص عصابات آل كابونى وغيرهم من زعماء الإجرام فى القرن العشرين .

معاهدة سيفر :

وعندما هبطت الطائرة ونزل منها بن جوريون ووراءه ديان وبيريز تقدم منهم أحد معاونى بورجيس مونورى وفى سيارتين انطلق الجميع إلى سيفر إحدى ضواحى مدينة باريس .

وفى فيلا لأحد أصدقاء بورجيس مونورى بدأت الاجتماعات السرية التى طلبها بن جوريون قبل أن تبدأ العمليات .

وقد روى روبرتسون فى كتابه « الأزمة » تفاصيل هذه الاجتماعات بناء على أقوال وشهادات كريستيان بينو وبورجيس مونورى وابل توماس ، ويقول المؤلف إن أقوالهم اتفقت على التفاصيل التى أوردها فى كتابه .

ولم تكذب إسرائيل هذه التفاصيل ولم تكذبها لندن ، وأكدها الأستاذ هيو توماس وأشار لها قبل روبرتسون الصحفى الإسرائيلى ميشيل بارزوهار .

وهذه هى الرواية :

بدأ الاجتماع فى صباح اليوم التالى . ٢٣ أكتوبر وكان الاجتماع مقصوراً على الزعماء الفرنسيين والقادمين من إسرائيل ، وتكلم بن جوريون عن مشاكل الدول فى نشأتها ومخاوفها والمسئوليات التى تشعر بها حكومته ، وهى تواجه خطراً خارجياً وقال إن لمصر نحواً من خمسين ألف جندى فى سيناء وحدها وقد جهزوا بأحدث الأسلحة الحديثة وتحميهم قوة جوية تعتبر أحدث قوة من طرازها فى الشرق الأوسط ، وهناك أدلة فى احتمال وصول المدمرات والغواصات وزارعات الألغام إلى الموانئ المصرية فى وقت قريب .

وقال بن جوريون إن إسرائيل تفتقر إلى المال والسلاح وإن مدنها معرضة للإغارة الجوية والقصف البحرى وليس ثمة مايحول دون نزول القوات المهاجمة على سواحلها .

« ليس هذا فقط ، بل إن ضرب مدن تل أبيب وحيفا ويافا والقدس من الجو والبحر سيؤدى إلى خسائر فى الأرواح . . لاتستطيع بلد كإسرائيل احتمالها . وإذا لم نقاتل أصبحنا محكومين بالموت . . فهل تسمح يامسيو موليه كعضو فى المقاومة الفرنسية واشتراكى وديمقراطى ، هل تسمح بالقضاء علينا . . إن وجود إسرائيل ومصيرها اليوم معرضان للخطر » وتأثر موليه ورد على الفور .. « لن أسمح لهذه الأمور بأن تحدث » .

وقبل أن يحل الغداء . . كان هناك اتفاق رسمى يقضى بأن تؤمن القوة الجوية

الفرنسية الغطاء الكافى للمدن الإسرائيلية الرئيسية ، وأن تتولى البوارج الفرنسية حراسة السواحل الإسرائيلية على أن تقوم القوات الفرنسية بحراسة إسرائيل من أية دولة عربية معادية بالإضافة إلى مصر .

تقرر أن تعلن إسرائيل التعبئة العامة فى ٢٦ أكتوبر وأن تصل أسراب الطائرات الفرنسية الميستير فى ٢٧ و ٢٨ أكتوبر وأن تبحر البوارج الفرنسية فوراً لتصل إلى المواقع القريبة من الساحل الإسرائيلى فى ٢٩ أكتوبر وهو اليوم الذى حدده بن جوريون لبدء الهجوم ضد مصر .

وانتهى الاتفاق إلى وعد موليه باستخدام حق الفيتو ضد أية محاولة من الأمم المتحدة لإدانة العدوان الإسرائيلى .

وفى مساء ٢٣ أكتوبر وصل إلى نفس المطار السرى الذى وصل إليه بن جوريون سلوين لويد وباتريك دين وكيل الخارجيـــة البريطانية ومندوب سياسى عن المخابرات البريطانية .

وبدأت الاجتماعات الثلاثية وتحدث الجانب البريطانى عن شكل التآمر ووصلوا إلى هذا الاتفاق :

١ — تقوم إسرائيل بمهاجمة سيناء ويكون الهدف الرئيسى الوصول على مشارف القناة فى أقرب وقت ممكن .

٢ — تقوم القوات الجوية البريطانية بالإغارة على القوات الجوية المصرية وهى مرابطة فى مطاراتها . وتتواصل هذه الغارات طوال وقت العمليات حتى يكون ذلك تحذيراً إلى بقية الدول العربية الأخرى بأنها ستلاقى نفس المصير لو هاجمت إسرائيل .

٣ — هدف عمليات الغزو البريطانى — الفرنسى هو حماية القناة من مصر وإسرائيل على السواء وتقبل إسرائيل الإنذار الذى توجهه فرنسا وبريطانيا بوجوب وقف إطلاق النار . ولكن عليها ألا تنفذ ذلك فعلياً إلا بعد الوصول إلى خط يبعد عن شرقى القناة بمسافة عشرة أميال .

٤ — تسبق إذاعة الإنذار المشترك قيام راديو إسرائيل بإذاعة خبر يقول إن وحداتها المتقدمة موجودة فعلا عند مشارف القناة .

٥ — وبعد أن تم الاتفاق سافر بينو مع سلوين لويد إلى باريس لعرض الأمر على إيدن وعاد بينو فى فجر اليو التالى ٢٤ أكتوبر ومعه موافقة إيدن .

وفى نفس اليوم أدرج الاتفاق فى وثيقة رسمية وقعها بينو عن فرنسا وباتريك دين عن بريطانيا وبن جوريون عن إسرائيل .

وأعدت ثلاث نسخ من الاتفاقية ، واحدة لكل من الحكومات الثلاث وقررت الدول الثلاث عدم نشر هذا الاتفاق فى أى وقت من الأوقات ، هذا ما حدث فى ٢٤ أكتوبر .

وفى ٣١ أكتوبر قال سلوين لويد — بعد أسبوع واحد من هذا الاتفاق — إنه من الخطأ تماماً التقرير بأن بريطانيا حرضت إسرائيل على هذا العمل . . لم يكن هناك اتفاق سابق بيننا .

وفى ٢٠ ديسمبر قال إيدن إننى أنفى كلية وقطعياً أن حكومة صاحبة الجلالة كانت مشتركة فى مؤامرة غير شريفة .

الفصل الثامن

العـــدوان

التوقعات والاحتمالات :

عرضت فى الفصل السابق صورة التآمر كما أراها من خلال الوقائع والأحداث ومن خلال الحقائق التى توالت متتابعة فى خط سير منتظم ومن خلال أكثر من شهادة . . .

وعندما ذكرت أن حلقات التآمر كانت قائمة قبل ١٩٥٦ وأنها انتظرت الفرصة المناسبة لتتحرك فى الاتجاه المرسوم وهو مصر وثورتها وقيادتها ، كنت أتحرك بدورى مع هذه الحلقات واحدة بعد الأخرى حتى أمكن الوصول إلى النتيجة التى تتمشى مع منطق الأحداث وطبيعة الصراع بين تيارات التحرر وأصدائها والاستعمار والإمبريالية .

على أن الحقيقة التى يجب أن تذكر تعقيباً واستطراداً هى أن هذه الحلقات لم تكن قد كشفت جميعها أمام مصر كما نراها الآن .

لقد تمكنت المخابرات المصرية من الحصول على أكثر من وثيقة حرب . . بل حصلت على خطة موسكتير ورتبت القيادة المصرية خطط الدفاع على أساس هذه الخطة وما تفرضه من احتمالات .

وتابعت السفارات فى العواصم الغربية وسفارتنا فى واشنطن وسفارتنا فى موسكو الأحداث ، وتجمعت معلومات عديدة ومختلفة فى القاهرة وقدم الملحقون العسكريون المصريون ، وحصلت المخابرات المصرية على معلومات فى غاية الدقة عن التحركات العسكرية لبريطانيا وفرنسا .

بل قبل ٢٩ أكتوبر بيومين بعثت سفارتنا فى باريس تقول إن العدوان سيقع فى ٢٩ أكتوبر ومن أنقرة ومن قبرص وصلت نفس المعلومات .

ولقد كان فى هذه المعلومات ما يشير صراحة إلى تاريخ العدوان ولكنها جميعاً أشارت أيضاً إلى أنه عدوان بريطانى فرنسى .

وكان لا بد من تقدير احتمالات العدوان . . واحتمالات السلام وكان لكل منها حججه ووثائقه التى يستند إليها .

فنظرة إلى احتمالات الحرب . . وهل من الممكن أن يبدأ الهجوم ضد مصر ؟

لقد ساد الرأى بأن هذا الاحتمال قائم ليس فى أواخر أكتوبر وإنما منذ أعلن التأميم وكان يستند إلى أكثر من اعتبار :

- فهناك التحركات العسكرية المستمرة لكل من بريطانيا وفرنسا .
- وخطط العمليات ضد مصر .
- وتحركات فى القواعد البريطانية فى ليبيا وفى الأردن وفى العراق وكلها تشير إلى تعزيزات تصل بانتظام .

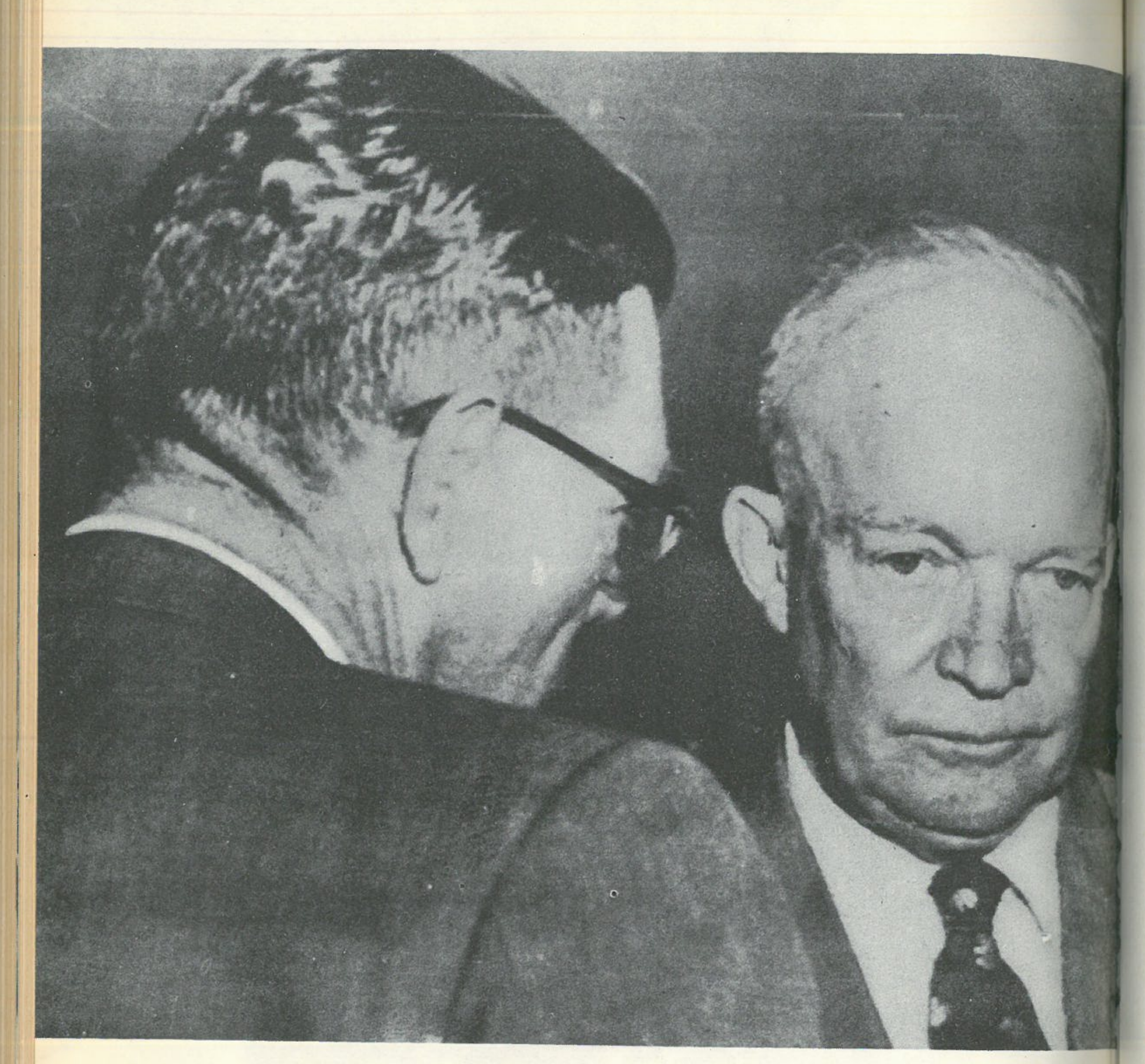
والتصريحات التى تؤكد استخدام القوة ضد مصر متتالية .

وعندما تصدر عن رؤساء الدول فإن وزنها يزداد ويعمل لها حسابها .

- وبدت قبرص ومالطة وكأنهما قلاع امتلأت بمخزون من الرجال والعتاد وتنتظر الأوامر بالتحرك .
- ومع بداية شهر أكتوبر كانت السرية قد بدت تحوط التحركات والاستعدادات بشكل يثير الريبة والتيقظ .
- وهناك معلومات لا ينقطع ورودها من داخل إسرائيل ومن باريس عن أسلحة وإمدادات عسكرية تصل إليها بصورة لم تحدث من قبل .

ولم يكن من الممكن تجاهل هذه الاعتبارات وغيرها . . لذلك جهزت مصر دفاعها على أساس أن الغزو البريطانى — الفرنسى — أصبح أمراً قريب الاحتمال .

ورسمت خطة الدفاع عن مصر على أساس انتشار القوات المصرية فى شكل مروحة واسعة ترتكز فى بور سعيد فى الشرق والعلمين فى الغرب والمنيا فى الجنوب وهى بذلك تغطى قناة السويس والدلتا والقاهرة وتصل إلى الوجه القبلى .



الرئيس الأمريكى إيزنهاور يتلقى أنباء العدوان على مصر .

وسحبت القوات الرئيسية من سيناء ولم يبق هناك سوى ست كتائب حددت واجباتها على أنها التطويق والإنذار .

وانتظرت مصر هذا الغزو منذ أوائل أغسطس فحالة الطوارئ مستمرة فى القوات المسلحة ، وتم استدعاء الاحتياطى وشكلت كتائب الحرس الوطنى وحدد لكل فرد فى القوات المسلحة دوره فى المعركة .

كانت مصر تنتظر العدوان . . والشعب المصرى كله مهيأ نفسيًّا وماديًّا للمعركة المنتظرة وكانت الصورة فى مصر وقتئذ التصميم والعناد على الدفاع عن استقلالها وسيادتها، والتقت جموع الشعب مع قيادته فى تضامن كلى وإجماعى لم تره مصر من قبل .

ولكن ماذا عن احتمالات السلام ؟

فى منتصف شهر أكتوبر وبعد أن صدر قرار مجلس الأمن بالمبادئ الستة كان الرأى قد استقر على أن شبح الحرب — وإن لم يختف — فهو قد ابتعد عن أرض مصر . ولقد استند هذا الرأى بدوره والذى أوضح احتمالات السلام فى حل أزمة السويس إلى أكثر من اعتبار :

- فالعالم تتزعمه دولتان . . الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وطبيعة الأمور وتوازن القوى فى العالم يسمح لكل من هاتين القوتين بوزن وتأثير فى مجريات الحوادث الدولية لا يمكن إنكار آثاره .

ولقد كانت السياسة المصرية طوال الأزمة تتحرك على ضوء المؤثرات السياسية لكل من الدولتين فى الصراع الدائر .

ولم يكن لدى مصر شك فى موقف الاتحاد السوفييتى ضد أى عدوان يقع عليها .. ليس من واقع تصريحات القادة السوفييت ولا موافقة وزير الخارجية السوفييتية فى مؤتمر لندن الأول ومجلس الأمن . . ولا رسائل التهديد والإنذار التى وجهت لبريطانيا وفرنسا، ليس لهذه المواقف فقط — بقدر ما تحمل من وزن له اعتباره — قدرت مصر موقف الاتحاد السوفييتى .

ولكن لأسباب تتعلق بطبيعة الصراع الدائر بين الحرية والسيطرة ، بين الثورة الاجتماعية والتسلط الاستعمارى والإمبريالى . . والاتحاد السوفييتى وهو يخرج من عزلته السياسية التى فرضها عليه الغرب لسنوات طويلة تمتد إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية . لا يستطيع أن يقف موقفاً سلبياً من الصراع الدائر ولا يستطيع أيضاً أن يضحى بالمركز الذى وصل إليه وحققه فى منطقة الشرق الأوسط .

لذلك كانت موسكو تراقب وتتابع تحول التآمر ضد مصر وإذا عدنا إلى منتصف أكتوبر نجد أن تقدير السوفييت للموقف فى ذلك التاريخ كان يتبلور فيما يلى :

- إن مصر قد كسبت معركة القناة فعلا .
- إن المفاوضات والتسويات السلمية هى الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة .
- إن الحشود العسكرية البريطانية الفرنسية فى قبرص قصد بها إضعاف الروح المعنوية لمصر .
- وإن الدول الغربية لا بد أن تتحول عن عنادها وتهديدها لمصر .

وقد أبلغت هذه الآراء لمصر فى حينها .

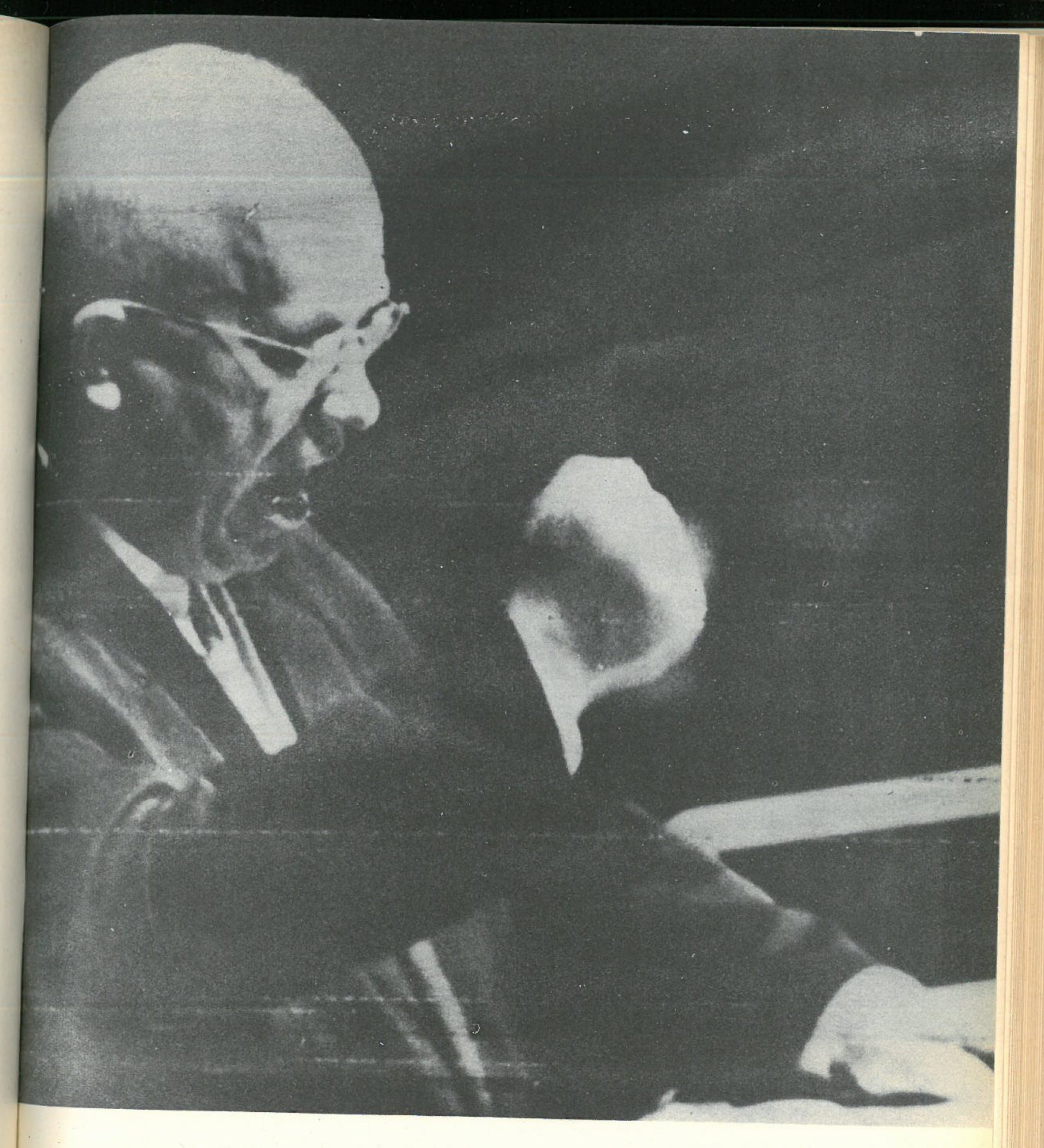
ليس هذا فقط . فهناك واقعة رئيسية فى سلسلة الأحداث تتطلب وقفة قصيرة .

فبعد اجتماعات مجلس الأمن سافر شبيلوف إلى موسكو ماراً بباريس واجتمع بكريستيان بينو فى ١٩ أكتوبر ووصل إلى القاهرة تقرير من سفيرنا بباريس عن نتائج هذا الاجتماع .

وقد تناول البحث مسألة قناة السويس . . وعرض السوفييت وجهة نظرهم وأوضح شبيلوف لبينو أن خير السبل هو أن تجلس فرنسا وإنجلترا ومصر حول مائدة مستديرة لوضع المبادئ الستة موضع التنفيذ . وأكد ضرورة الوثوق فى حسن نوايا مصر ورغبتها فى ضمان حرية المرور فى القناة وحسن إدارتها .

وكان الانطباع بعد أن انتهت هذه المباحات أنها اتسمت بروح المودة والهدوء وليس هناك تفكير فى عدوان .

هذه الصورة التى تجمعت لدى الاتحاد السوفييتى وخلاصتها لا حرب ، وأن الأمل كبير فى الوصول إلى حل سلمى بعد النجاح الذى تحقق فى نيويورك ، وفى



خروشوف السكرتير الأول للحزب الشيوعى السوفييتى . . . نحن مع مصر .

واشنطن لم تكن السياسة الأمريكية أقل عنفاً فى معارضة استخدام القوة منذ أعلن التأميم، وكان السفير الأمريكى فى القاهرة يؤكد هذا الموقف دواماً . ومواقف جون فوستر دالاس تؤكد الاتجاه بعيداً عن القوة لحل الأزمة ومقابلات السفير المصرى فى واشنطن تنقل إلى القاهرة معلومات تتمشى مع هذا الاتجاه .

ومع قرار مجلس الأمن كان هناك ارتياح فى واشنطن . . وتحققت خطوة فى سبيل الوصول إلى تسوية سلمية .

وفى ١٨ أكتوبر أعلن الأميرال مونرو قائد الأسطول السادس أنه لم ير شيئاً يستوجب الشكوى .

صورة الموقف فى واشنطن فى منتصف أكتوبر ترى أن شبح الحرب ابتعد ، وواشنطن نفسها تقف ضد الحرب .

حقيقة أن التقارير التى وصلت إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى النصف الثانى من أكتوبر أشارت إلى أن هناك شيئاً ما ... تعبئة فى إسرائيل، تحركات مريبة وسرية أكثر ريبة فى لندن وباريس .

ولكن مصر لم تبلَّغ بما تمكنت المخابرات الأمريكية من الوصول إليه فى تلك الفترة .

والذى يهمنا هنا أن واشنطن تعارض بتصميم استخدام القوة وأن قرار مجلس الأمن اعتبرته خطوة إلى الأمام فى طريق السلام .

وإذا كانت كل من موسكو وواشنطن تتفقان فى منتصف أكتوبر على ابتعاد شبح الحرب ، إذن من حق الباحث السياسى أن يعتمد على هذا الموقف فى تأييد الرأى أو الاحتمال باستبعاد الحرب لأن السؤال الذى يتبادر إلى ذهنه هو :

كيف يمكن لبريطانيا وفرنسا شن حرب ضد مصر والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يقفان بصلابة ضد هذه الحرب .

لا يمكن فى ظروف طبيعية الوصول إلى نتيجة معاكسة وإلا فإن كل الموازين الدولية فى حساب القوى وتأثيرها تصبح لاغية ويتحتم البحث عن سر جديد ورهيب له دوره فى التوازن الدولى بعد أن نستبعد تأثير كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

ثانياً : نعود إلى الأحداث التى تلت قرار مجلس الأمن فى الأمم المتحدة والسكرتير العام همرشولد لم يخف بعد القرار رأيه فى استبعاد التجاء بريطانيا وفرنسا إلى القوة .

هذا ما وصل إليه سكرتير المنظمة الدولية وعلى ضوء هذه النتيجة واصل اتصالاته بكل من مصر وبريطانيا وفرنسا من أجل استئناف المباحثات واقترح لها ٢٩ أكتوبر فى جنيف .

ومن الصعب أيضاً فى وقت يعلم فيه أعضاء الأمم المتحدة مدى قوة السكرتير العام ومدى اتصالاته ومدى سلامة ما يصل إليه من معلومات من الصعب التشكك فيما يذكره هذا الرجل الذى يدير هذه المنظمة العالمية .

ثالثاً : تقارير تصل من باريس .. سفيرنا يقابل الجنرال ديجول — وله وزنه وتأثيره وهو خارج الحكم وعلى صلة بالأحداث ويعترض الرئيس الفرنسى على الأساليب والسياسة التى تتبعها الحكومة الفرنسية .

كما تظهر المعارضة بصورة لم تكن موجودة من قبل إزاء التدخل العسكرى .

رابعاً : معارضة تزداد حدتها فى بريطانيا ضد أى عمل عسكرى وحزب العمال وقسم كبير من الصحافة البريطانية يتهم الحكومة بالحماقة ويطلب الابتعاد عن المغامرة العسكرية .

خامساً : ثلاثة أشهر مرت منذ أعلن التأميم . . والتهديد بعمل عسكرى مستمر . . والتحركات العسكرية مستمرة . . ولا يحدث شىء . . . ثم تصل القضية إلى الأمم المتحدة .

هل يتصور بعد كل الأشواط التى قطعتها أزمة السويس حتى وصلت إلى المنظمة الدولية أن تلجأ دولتان لهما مقعدان دائمان فى مجلس الأمن إلى عمل عسكرى ضد إرادة الأمم المتحدة .

سادساً : إن الرأى العام العالمى وصل إلى المرحلة التى يصعب فيها حتى فى الدول الغربية التى تؤيد بريطانيا وفرنسا إقناعه بعمل عسكرى ضد مصر بعد أن أصبح الطريق ممهداً للمفاوضات على أساس مبادئ أقرتها الأمم المتحدة .

ولقد كان فيما عبر به بول هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا من استبعاد

استخدام القوة وما ذكره وزير خارجية إيطاليا وما أكده وزير خارجية كندا ما يشير إلى صعوبة استخدام القوة .

حتى فى دولة كهولندا تعصبت ضد مصر فى البداية حدث تحول وهدأت الأمور ولم تعد ترى ما يتطلب عملا عسكريًا ضد مصر .

سابعاً : ألا تقدر بريطانيا وفرنسا الآثار التى ستترتب على الهجوم على مصر... سيتوقف وصول البترول ... ستنسف الأنابيب فى سوريا بناء على قرار من اتحاد العمال السورى . وستواجه الدولتان من الأضرار ما لا يمكن تداركه بالنسبة لمصالحهما .. لماذا إذن تلجآن إلى القوة . إذن فإن احتمالات السلام أقوى من احتمالات الحرب .

ومع هذا تستعد مصر لمواجهة الأسوأ من الأمور .

الاحتمالات العسكرية :

نشرت أخيراً تقديرات القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قبل وقوع العدوان، والوثائق التى نشرت عرضت إلى الاحتمالات المختلفة لغزو مصر .

وقبل أن نتعرض إلى هذه الاحتمالات نشير إلى تقدير القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية فى شهر سبتمبر ، وجاء فى هذا التقدير فى البند « هـ » :

« من المحتمل تعزيز الطاقة العسكرية للقوات البريطانية والفرنسية بتدخل إسرائيل فى العمليات ضد مصر وسوريا وبتقديم التسهيلات الميسورة فى أراضيها لخدمة القوات الإنجليزية — الفرنسية وبالسماح لها بالمرور عبر الأراضى .

وقد وضع هذا الاحتمال على أساس دور جانبى من الممكن أن تقوم إسرائيل به، ولكن العمليات الرئيسية إن تمت ستكون من جانب بريطانيا وفرنسا .

ونستطيع أن نصل إلى نتيجة عاجلة وهى أن تقدير القيادة العامة لم يتجه إلى بحث عمليات عسكرية واسعة النطاق من جانب إسرائيل ضد مصر وإنما لم يغفل عن احتمال تأدية القاعدة الاستعمارية — إسرائيل — لأى دور يطلب منها لتسهيل عمل القوات الرئيسية المعتدية .

تقدير منطقى — يتمشى مع طبيعة ظروف إنشاء إسرائيل ويتفق أيضاً مع سياستها وارتباطاتها بالدول الاستعمارية الأم .

لم تغفل إذن القيادة المصرية عن دور إسرائيل ولكنها وضعته فى الإطار الطبيعى له وهو المساعدة والمعاونة للمعتدين .

واتجهت عقول القادة فى غرف العمليات العسكرية إلى بحث الاحتمالات الخاصة ببريطانيا وفرنسا .

وكان أمامها ثلاثة احتمالات :

الأول : احتمال الهجوم بالقوات الجاهزة فعلا فى القواعد القريبة فى شرق البحر الأبيض المتوسط وحسب تقديرات القيادة لم تكن هذه القوات الجاهزة سوى فرقتى مشاة ولواء مدرع ولواء مظلات .

وأضافت القيادة هنا دور إسرائيل لمساعدة الحملة وهى تواجه الجيش المصرى ، وقدرت أن إسرائيل يمكن أن تسحب جزءاً من جيش مصر لإبعاده عن طريق الحملة . كما قدرت أن إسرائيل يمكنها أن تساعد الحملة بأن تقدم لها مبرر تدخلها ضد مصر ، ولقد ورد فى تقدير القيادة العامة للقوات المسلحة بالحرف الواحد :

يمكن فى هذه الظروف استغلال الطاقة العسكرية الإسرائيلية لاجتذاب قسم من المجهود العسكرى المصرى وتشتيته وخلق المبرر الكافى لتدخل القوات الإنجليزية — الفرنسية تدخلا حاسماً .

ولكننا نعود إلى القول بأن هذا التقدير للموقف الإسرائيلى إنما يفترض فيه دورى ثانوى .

وبحساب قوة الغزو وقوة إسرائيل كان تقدير القيادة المصرية أن العملية على هذا النحو لا يقدر لها النجاح أمام قوة الدفاع المصرية .

إذن نبحث الاحتمال الثانى :

وهو الانتظار حتى يتم حشد قوات بريطانية وفرنسية كبيرة لتحاول تدمير القوات المسلحة المصرية .

ولكن القيادة المصرية قدرت أن مثل هذه الخطة من الصعب تنفيذها لعدة أسباب :

أولها : أن الانتظار لفترة طويلة يفوت الفرصة على المعتدين خاصة وأن ظروف المعركة السياسية تعمل ضدهم .

ثانيها : أن مثل هذا الموقف يعطى الفرصة لمصر لإحكام تدابيرها وعلى ضوء ذلك استبعدت القيادة العربية هذا الاحتمال الثانى باعتبار أن عامل الزمن ليس فى صالحه .

يأتى الاحتمال الثالث :

وهو إمكان تحرك الغزو البريطانى — الفرنسى بما لدى بريطانيا وفرنسا من قوات برية فى قواعد شرق البحر الأبيض . وعندما تبدأ هذه القوات عملها فى مصر تأتى قوات إضافية لتعزيز الهجوم .

وكما تشير وثائق القيادة المصرية اعتبر أن الاحتمال الثالث أقرب الحلول وأنسبها .

وتلا ذلك تقدير القيادة أن أنسب مكان للغزو هو بور سعيد .

وهنا وضع المخططون العسكريون احتمال إسناد دور لإسرائيل على مسرح الحرب المتوقعة وهو :

« عزل قواتنا فى الجبهة الشرقية (سيناء) وعلى الأخص فى حالة تعاون القوات الإسرائيلية ونجاحها فى اجتذاب قسم من قواتنا إليها .

وهنا أيضاً يظهر أن التقدير العسكرى المصرى حسب دور إسرائيل على أرض المعركة وتم ذلك التقدير فى ظروف غريبة على أية مقومات لحرب .

فالقاعدة وطبيعة الأمور تقضى بأن الظروف السياسية تمهد للمعركة العسكرية ونحن هنا أمام ظروف سياسية تبعد المعركة، وكل يوم يمر يزداد التقدير بأن احتمالات السلام أصبحت أقوى من احتمالات الحرب .

ومع ذلك وفى وسط هذه الظروف الشاذة . استطاعت القيادة المصرية أن

تضع احتمالات صادقة فى مواجهة قوى غريبة لها وزنها .

وعلى ضوء هذه الظروف صدر قرار القيادة العامة المصرية باعتبار أن الخطر الذى تتعرض له مصر هو خطر متجه نحو أرضها مباشرة إلى قلب مصر وأن التهديد البريطانى — الفرنسى هو التهديد الرئيسى .

وماذا عن إسرائيل :

قررت القيادة العليا المصرية أنه « أمام خطر وقوع القوات المصرية فى فخ سيناء تقرر تخفيف قوات سيناء إلى الحد الذى لا يغرى إسرائيل بالهجوم بطبيعتها الانتهازية » .

وبناء على هذا القرار كان فى الجبهة مع إسرائيل ست كتائب توزيعها كالآتى :

كتيبتان فى رفح من المشاة .

كتيبتان فى العريش من المشاة تعززها أورطة دبابات من طراز شيرمان القديم .

كتيبتان فى أبو عجيلة من المشاة .

وسحبت القوات النظامية المصرية من غزة وترك الدفاع عنها لقوات الحرس الوطنى المصرى والفلسطينى وكانت مهمة هذه القوات تعويق أى هجوم إسرائيلى على الجبهة .

أما بالنسبة لمصر فقد رسمت خطة الدفاع عنها على أساس انتشار القوات المصرية فى شكل مروحة واسعة ترتكز على بورسعيد فى الشرق والعلمين فى الغرب والمنيا فى الجنوب .

وبذلك تغطى هذه المروحة الدفاعية احتياجات الدفاع عن قناة السويس والدلتا والقاهرة وتدافع عن الوجه القبلى .

وبدأ الهجوم الإسرائيلى :

وفى فجر ٢٩ أكتوبر بدأ الهجوم الإسرائيلى على مصر .

ومع التقدير السابق لاحتمالات الحرب والسلام بدت عدة اعتبارات تؤثر فى الموقف :

١ – إن الهجوم الإسرائيلى يبدو تحركاً إسرائيلياً بعيداً عن النزاع حول قناة السويس . فهذا النزاع قد وصل – كما يظهر من تحليل احتمالات السلام – إلى نهاية سلمية ، ودخل فى نطاق الأمم المتحدة والمبادئ الستة. قبلتها مصر وبريطانيا وفرنسا وهناك حديث وأمل فى مباحثات بين الأطراف الثلاثة .

٢ – إن الهجوم اتخذ أبعاداً لم يسبق أن اتخذها هجوم إسرائيلى من قبل فالقوات المتحركة بدأت أكثر مما يمكن أن يستخدم فى غارة على الحدود فضلا عن إسقاط كتيبة مظلات فى ممر متلا .

إذن فالعملية العسكرية إسرائيلية واسعة النطاق ، كان هذا هو القرار فى صباح ٢٩ أكتوبر ولقد اتخذ وسط احتمالات السلام القائمة واستبعاد الغزو فى نهاية أكتوبر ولا عتبارات أخرى لا تقل أهمية فى اتخاذ مثل هذا القرار .

وإذا أردنا أن نبسط الظروف الأخرى نستطيع أن نقول إن خطوط التآمر المتصلة والتى عرضت لها لم تكن قد اتضحت بعد .

حتى فى موسكو كانت هذه الخطوط غير متكاملة ، لقد نشرت البرافدا فى ٢٧ أكتوبر أن اجتماعاً سرياً عقد فى باريس بين سلوين لويد وكريستيان بينو وأن هذا الاجتماع بحث العدوان على مصر .

ولكن البرافدا لم تستطع أن تصل إلى أن هناك طرفاً ثالثاً فى هذه المباحثات السرية .

ولم تكن وزارة الخارجية السوفييتية تعلم بدورها فى هذا اليوم عن الطرف الثالث .

ولو علمت به لكان طبيعياً أن تبلغ مصر به ، وذلك لم يحدث ، وفى واشنطن كانت

هناك شكوك متزايدة حول تحرك إسرائيلى ضد مصر ولكن هذه الشكوك لم تربط بين الحلقات تماماً إلا بعد أن وقع العدوان الإسرائيلى .

ومع ذلك فلو افترضنا علم الولايات المتحدة بأمر التواطؤ فى الأيام الأخيرة التى سبقت العدوان فما هى مصلحتها فى إبلاغ مصر مقدماً بهذه المعلومات .

حقيقة تقف السياسة الأمريكية ضد استخدام القوة ولكن مصلحتها تحتم استغلال الوضع الجديد بما يتفق مع أهدافها .

ولم يكن دالاس راضياً عن سياسة مصر ولم يكن أيضاً راضياً عن سياسة بريطانيا وفرنسا، لذلك أصبح ممكناً استغلال الظروف الجديدة ضد كل الأطراف ولمصلحة السياسة الأمريكية أولا وأخيراً .

ولو شئنا التعليق على الموقف الأمريكى فى تلك الأيام لكان الوصف المناسب له هو التضارب والتناقض الذى تميزت به السياسة الأمريكية منذ بدأت الأزمة .

ولم يقتصر الأمر على ما وصل إلى علم واشنطن وموسكو بل تعداه إلى كافة العواصم فى العالم . . جميعها دون استثناء لم تشر إلى التواطؤ وكان التفاؤل سمة ظاهرة فى وزارات الخارجية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة .

لم يكن هناك حديث عن التواطؤ . . بل لم يكن هناك حديث عن حرب من أى طرف .

لقد نجحت الدول المتآمرة فى إخفاء التواطؤ والتآمر وأسدلت ستاراً كثيفاً من السرية على حلفائهم وحتى المخابرات السوفييتية لم تتمكن كما يبدو من الوصول إلى المعرفة الكاملة لهذا التآمر .

ولم يكن إخفاء التواطؤ نجاحاً لخطة الهجوم فحسب بل ظهر عامل آخر لا يمكن إغفاله فى حساب التقديرات العسكرية .

لقد أعلنت إسرائيل التعبئة فى ٢٥ أكتوبر وعندما تعلن التعبئة فى إسرائيل تعلم بها مصر عن طريق أجهزتها المنتشرة داخل إسرائيل .

وهى ليست فى الواقع عملية معقدة لأن العمال الزراعيين يتم استدعاؤهم من المزارع التعاونية – الكيبوتز– وغيرها وعمال المصانع يتركون أعمالهم وسيارات النقل

تختفى من المدن . . إلخ ، هذه المظاهر تدل دون حاجة إلى كثير من الجهد على قيام التعبئة .

ولكن إسرائيل أرادت التمويه على العمليات المنتظرة ضد الجبهة المصرية لذلك اتجهت قوات إسرائيلية إلى الجبهة الأردنية وكان الموقف المتوتر على هذه الجبهة بعد حادث ١٠ أكتوبر يسمح بقبول احتمال عدوان إسرائيلى جديد على الأردن .

فى صباح ٣٠ أكتوبر كان السفير البريطانى فى مكتب الدكتور محمود فوزى ليبلغ أسف الحكومة البريطانية للهجوم الإسرائيلى الذى لا مبرر له والذى ينذر بعواقب وخيمة وقال السفير البريطانى إن الحكومة البريطانية سوف تبعث بشأنه إنذاراً إلى إسرائيل يماثل الإنذار الذى بعث به الرئيس أيزنهاور إلى بن جوريون.

صورة أخرى للتمويه والخداع الذى تعرضت له مصر فى تلك الأيام . وأدت هذه الظروف مجتمعة إلى القرار الذى أخذ فى هذا اليوم وبعد ساعات من بدء الهجوم الإسرائيلى بأن العمليات إسرائيلية، وأن الوقت قد حان لتصفية الحساب مع إسرائيل .

صورة أخرى أخفاها التآمر :

هكذا كان قرار القيادة المصرية فى صباح ٢٩ أكتوبر ووراءه أكثر من دليل واعتبار يسنده ويضعه فى إطار المعقول فى معترك السياسة والحرب .

ولكن صورة أخرى لم تكن معلومة ووضعت ظروف المعركة فى إطار اللامعقول .

ونعود إلى الاتفاقيات السرية بين المعتدين والتى انتهت باتفاقية سيفر فى ٢٤ أكتوبر .

ولقد تحقق لإسرائيل ما طلبته من أسلحة وحماية بحرية وجوية قبل أن تبدأ عملياتها . فى إسرائيل كان يرابط أسطول جوى فرنسى مكون من ستين طائرة من طراز ميستير المقاتلة وثلاثة أسراب من طراز ف ١٤٨ القاذفة ومع الطيارات طياروها الفرنسيون .

وكانت هناك أربعون طائرة نقل من طراز نورد أطلس لتحمل جنود المظلات

الإسرائيلية ثم تنقل إليهم المؤن والامدادات .

وكانت هناك ثلاث بوارج فرنسية جورج ليجيه وسيركون وكيرسان تقف أمام الشواطئ الإسرائيلية لحماية إسرائيل من هجوم البحرية المصرية .

وكانت إسرائيل نفسها ترسانة مسلحة بعدد من الدبابات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والمدافع بمختلف أنواعها تدخل فى حدود اللامعقول وتتعدى فى الواقع كل حساب يمكن أن تستوعب هذه الدولة العميلة .

ومثل هذه الصورة التى تكشفت بعد فترة لم تطل ، توضح لنا لماذا تحركت مصر ضد العدوان الإسرائيلى .

خطة الهجوم الإسرائيلى :

كانت الخطة الإسرائيلية والتى حددت معالمها الوثائق التى وجدت فى حطام طائرة الكولونيل اسف شمحون الذى سقطت طائرته داخل الأردن، ثم التى أضاف إليها تفصيلا موشى ديان فى كتابه « يوميات حملة سيناء » ما يلى :

- اللواء ٢٠٢ مظلات ويتم إسقاط كتيبتى مظلات على ممر متلا ثم تزحف بقية القوات فى هجوم أرضى للاستيلاء على الكونتيلا — نخل — سد الحيطان، حتى تصل إلى الكتيبة التى أسقطت فى ممر متلا ومساندتها .
- المجموعة رقم ٢٨ والمكونة من اللواء السابع المدرع واللواء الرابع المشاة واللواء السابع والثلاثين المدرع وعليها جميعاً التقدم للاستيلاء على أبو عجيلة ثم الإسماعيلية.
- المجموعة رقم ٧٧ المكونة من اللواء السابع والعشرين المدرع واللواء الأول مشاة واللواء الحادى عشر مشاة وعليها احتلال رفح والعريش حتى يتم عزل قطاع غزة ليتم احتلاله .
- مجموعة اللواء التاسع وعليها التقدم فى الخطة من إيلات إلى شرم الشيخ .

ونظرة إلى هذه القوات من حيث العدد والتسليح يتبين أن القوات المصرية التى واجهت هذا الهجوم المرتب فى فجر ٢٩ أكتوبر كانت تواجه العدو بنسب جديدة خرجت عن حدود التوقعات العسكرية السليمة وبصورة تثير الريبة فى هذه الجرأة التى حلت

على إسرائيل وزودتها بالشجاعة فى القيام بمثل هذا الهجوم .

لقد كانت النسبة فى قوات المشاه بنسبة ٤ : ١ لصالح إسرائيل . وكانت النسبة فى الدبابات والمدافع بنسبة ١٣٫٥ : ١ .

هذا فى معارك رفح والعريش وأم قطف .

أما فى الجبهة الوسطى فى سيناء فقد بلغت النسبة صورة أغرب . فهى ٩ : ١ فى المشاه و ١٠ : ١ فى الدبابات والمدافع .

ولقد كانت هناك دبابات شيرمان قديمة فى رفح والعريش أما فى بقية قطاعات سيناء فقد خلت من أية دبابات .

ومع ذلك فلنسر مع الأحداث منذ فجر ٢٩ أكتوبر والصورة السابقة بكل ما فيها من غرابة أمامنا حتى نستطيع أن نصل إلى الحقائق فى هذه المعركة التى أشاد فيها بعض كتاب الغرب بأسطورة الكفاءة غير العادية للجندى الإسرائيلى وأن جيش إسرائيل يعتمد على الكيف لا الكم .

وحتى نكمل الصورة تماماً نشير إلى أهداف الهجوم الإسرائيلى كما حددته الخطة قادش المعدلة :

- الوصول بأسرع ما يمكن إلى مشارف القناة .
- إحداث حالة ارتباك فى القوات المسلحة المصرية فى سيناء بالوصول إلى مؤخرة القوات .

وكما حددت اتفاقية سيفر كان المفروض عند توجيه الإنذار أن تكون القوات الإسرائيلية قد حققت الهدف الأول وتواجدت على مشارف قناة السويس .

ماذا حدث ؟

- فى ممر متلا لم تتمكن القوات التى أسقطت من الاستيلاء على الممر أو التحول منه صوب القناة حتى أول نوفمبر .
- فى أبو عجيلة لم يتمكن اللواء السابع المدرع الإسرائيلى من اقتحام المواقع المصرية حتى فجر أول نوفمبر .

- فى شرم الشيخ استمرت المقاومة حتى ٥ نوفمبر .
- فى رفح والعريش استمرت القوات الإسرائيلية تحاول احتلال هذه المواقع حتى ٢ نوفمبر وبعد أن تدخلت البحرية الفرنسية بضرب رفح والعريش من البحر .

وهذه التواريخ مصدرها يوميات موشى ديان .

والمعارك السابقة جميعها تمت بين الكتائب المصرية الست بدباباتها الشيرمان القديمة وبين قوات الجيش الإسرائيلى بأكمله تقريباً .

لم يحدث اشتباك بين جيش إسرائيل والقوات الرئيسية الضاربة للجيش المصرى طوال هذه المدة من ٢٩ أكتوبر إلى ٥ نوفمبر .

فى منتصف الليل فى ٢٩ أكتوبر أصدرت القيادة العامة المصرية تعليمات بتحرك بعض القوات من غرب القناة إلى شرقها :

- فتحرك لواء من المشاة من السويس إلى ممر متلا .
- وكتيبة مشاة إلى العريش لتعزيز دفاعها .

تحرك القوات الرئيسية وقوامها :

- الفرقة الرابعة المدرعة وأساسها الدبابات الروسية ت ٣٤٠ ومدافع س.س ١٠٠٠ الثقيلة ومعها فرقة مشاة .

وتحرك الطيران المصرى لضرب قوات المظلات الإسرائيلية فى ممر متلا ومع عودة الطيارين المصريين إلى قواعدهم أبلغوا أن هناك حماية جوية غير طبيعية من جانب السلاح الجوى الإسرائيلى ولم يكن هؤلاء الطيارون يعرفون أنهم دخلوا المعركة تلو الأخرى مع الطيران الفرنسى .

وبدأ تحرك القوات المصرية الرئيسية فى ٣٠ أكتوبر .

وفى مساء ٣٠ أكتوبر وجه الإنذار البريطانى ــ الفرنسى إلى مصر وإسرائيل بالابتعاد عشرة أميال إلى شرق ــ قناة السويس لكى تنزل قوات بريطانية وفرنسية لاحتلال بور سعيد والإسماعيلية والسويس حتى تحول دون أن تصبح القناة نفسها ميداناً للمعركة .

وفى مساء ذلك اليوم كانت كتيبة المظلات الإسرائيلية مازالت محصورة

فى ممر متلا على بعد يزيد على أربعين ميلا شرق القناة .

والقوات الإسرائيلية الأخرى بعد مئات الأميال عن القناة .

وقبلت إسرائيل على الفور الإنذار البريطانى – الفرنسى ورفضته بالطبع مصر .

فى مساء ٣١ أكتوبر بدأت الغارات الجوية البريطانية على مصر ومع هذه الغارات تأكدت الشكوك التى ساورت القيادة المصرية إزاءه .

- الصورة التى تم بها الهجوم الإسرائيلى دون خوف من قوة الجيش المصرى.
- الاندفاع الذى يميز الهجوم .
- الحماية الجوية غير الطبيعية التى صاحبت الهجوم .
- عدم مهاجمة كوبرى الفردان رغم استمرار عبوره بواسطة القوات الرئيسية للجيش المصرى فى طريقها إلى سيناء .

إزاء هذه الاعتبارات بدأت عملية مراجعة سريعة للموقف وانتهى الرأى أن المقصود هو سحب القوات الرئيسية للجيش المصرى إلى سيناء حتى تقع فى الفخ المنصوب لها . . وفى الوقت نفسه تصبح منطقة القناة خالية من الدفاع الرئيسى عنها ويمكن للقوات البريطانية والفرنسية النزول فى بورسعيد دون عوائق جدية .

ومع وجود الجيش فى سيناء يصبح بين فكى الكماشة أمامه القوات الإسرائيلية يساندها الطيران الفرنسى وخلفه القوات البريطانية والفرنسية .

ولذلك وفى الساعة الثامنة من مساء ٣١ أكتوبر أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراره التاريخى بالانسحاب فوراً من سيناء وبأن تتجمع كل القوات المصرية شرقى قناة السويس لمواجهة المعركة الأصلية الموجهة إلى الأرض الرئيسية، إلى قلب مصر .

ومع صدور هذا القرار :

- توقفت قوة المجموعة الرئيسية للجيش عن التقدم لعبور كوبرى الفردان فى الطريق إلى سيناء .
- وبدأت القوات المدرعة المصرية التى عبرت القناة إلى سيناء فى العودة .
- وحددت الأوامر إلى القوات المصرية فى رفح والعريش وأبو عجيلة وشرم

الشيخ بالدخول فى معركة ووقف الزحف الإسرائيلى حتى يتم انسحاب القوات الرئيسية للجيش المصرى .

وباستثناء قوات المشاة التى وصلت إلى العريش وممر متلا لم يحدث اشتباك بين القوات الرئيسية الضاربة للجيش المصرى والجيش الإسرائيلى إذ صدرت أوامر الإنسحاب وهذه القوات فى منتصف الطريق .

ولقد تعرضت القوات المنسحبة إلى وابل من قنابل الطيران الفرنسى .

ولكنها وبخسائر خفيفة تمكنت من العودة إلى غرب القناة .

واستمرت الغارات الجوية على المواقع العسكرية والمطارات المصرية من ٣١ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر .

جمال عبد الناصر يتكلم :

وفى خطاب جمال عبد الناصر فى الجامع الأزهر الشريف يوم الجمعة ٢ نوفمبر شرح تطورات الحرب للشعب فى مصر وأوضح لهم المؤامرة :

لقد كانت المؤامرة أن يستدرج جيش مصر إلى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر بدون جيشها حتى يستطيعوا أن يفعلوا مايريدون، وفى يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر هجمت إسرائيل وأعلنت أنها تغزو الأراضى المصرية وأعلنت بريطانيا الشريفة التى تتبع أساليب الشرف أنها لن تستغل الاشتباك بين مصر وإسرائيل لصالحها أو لتنفيذ نواياها واتجهت قواتنا المسلحة إلى سيناء لرد جيش إسرائيل وتكيل له الصاع صاعين، وفى خلال ٢٤ ساعة كانت قواتكم المسلحة تنزل الخسائر الفادحة بجيش إسرائيل . وفى يوم الثلاثاء كانت قواتنا المسلحة كلها تواجه إسرائيل وفى ذلك اليوم قدمت بريطانيا إنذاراً لمصر بأن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للأراضى المصرية وأنهما ستنفذان ذلك بالقوة إذا لم تقبل مصر هذا الإنذار خلال ١٢ ساعة، وهذا الأمر لا تقبله العزة والشرف والكرامة ، ما أهون علينا أن نموت دون أن نقبل طوعاً احتلال فرنسا وبريطانيا جزءاً من أراضينا ولهذا رفضنا الإنذار رفضاً باتّاً وحاسماً وتنبهنا إلى المؤامرة .

وبعد الغارة الأولى البريطانية الفرنسية وجدنا أنفسنا نحارب فى جبهتين وكان لا بد

فى ممر متلا على بعد يزيد على أربعين ميلا شرقى القناة .

والقوات الإسرائيلية الأخرى بعد مئات الأميال عن القناة .

وقبلت إسرائيل على الفور الإنذار البريطانى — الفرنسى ورفضته بالطبع مصر .

وفى مساء ٣١ أكتوبر بدأت الغارات الجوية البريطانية على مصر ومع هذه الغارات تأكدت الشكوك التى ساورت القيادة المصرية إزاءه .

- الصورة التى تم بها الهجوم الإسرائيلى دون خوف من قوة الجيش المصرى.
- الاندفاع الذى يميز الهجوم .
- الحماية الجوية غير الطبيعية التى صاحبت الهجوم .
- عدم مهاجمة كوبرى الفردان رغم استمرار عبوره بواسطة القوات الرئيسية للجيش المصرى فى طريقها إلى سيناء .

إزاء هذه الاعتبارات بدأت عملية مراجعة سريعة للموقف وانتهى الرأى أن المقصود هو سحب القوات الرئيسية للجيش المصرى إلى سيناء حتى تقع فى الفخ المنصوب لها . . وفى الوقت نفسه تصبح منطقة القناة خالية من الدفاع الرئيسى عنها ويمكن للقوات البريطانية والفرنسية النزول فى بورسعيد دون عوائق جدية .

ومع وجود الجيش فى سيناء يصبح بين فكى الكماشة أمامه القوات الإسرائيلية يساندها الطيران الفرنسى وخلفه القوات البريطانية والفرنسية .

ولذلك وفى الساعة الثامنة من مساء ٣١ أكتوبر أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراره التاريخى بالانسحاب فوراً من سيناء وبأن تتجمع كل القوات المصرية شرقى قناة السويس لمواجهة المعركة الأصلية الموجهة إلى الأرض الرئيسية، إلى قلب مصر .

ومع صدور هذا القرار :

- توقفت قوة المجموعة الرئيسية للجيش عن التقدم لعبور كوبرى الفردان فى الطريق إلى سيناء .
- وبدأت القوات المدرعة المصرية التى عبرت القناة إلى سيناء فى العودة .
- وحددت الأوامر إلى القوات المصرية فى رفح والعريش وأبو عجيلة وشرم

الشيخ بالدخول فى معركة ووقف الزحف الإسرائيلى حتى يتم انسحاب القوات الرئيسية للجيش المصرى .

وباستثناء قوات المشاة التى وصلت إلى العريش وممر متلا لم يحدث اشتباك بين القوات الرئيسية الضاربة للجيش المصرى والجيش الإسرائيلى إذ صدرت أوامر الإنسحاب وهذه القوات فى منتصف الطريق .

ولقد تعرضت القوات المنسحبة إلى وابل من قنابل الطيران الفرنسى .

ولكنها وبخسائر خفيفة تمكنت من العودة إلى غرب القناة .

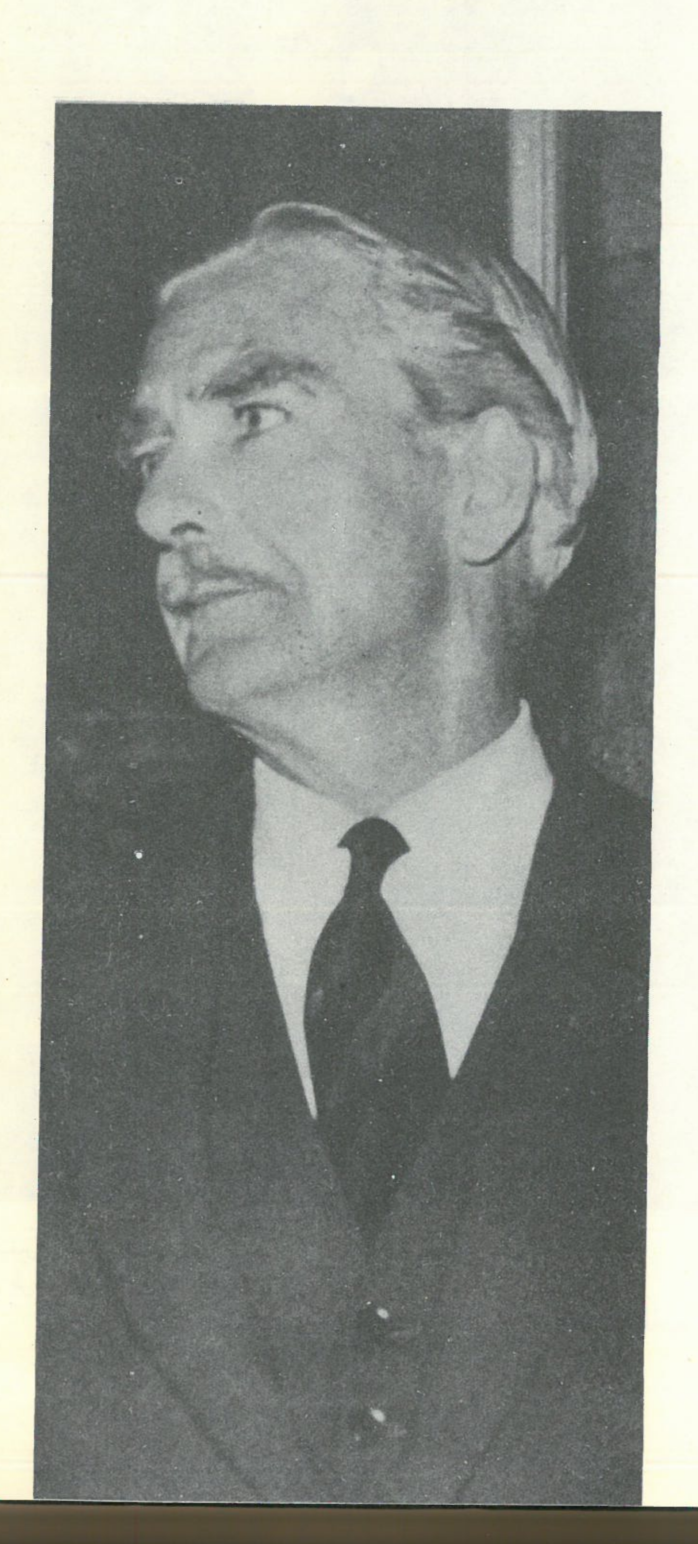
واستمرت الغارات الجوية على المواقع العسكرية والمطارات المصرية من ٣١ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر .

جمال عبد الناصر يتكلم :

وفى خطاب جمال عبد الناصر فى الجامع الأزهر الشريف يوم الجمعة ٢ نوفمبر شرح تطورات الحرب للشعب فى مصر وأوضح لهم المؤامرة :

لقد كانت المؤامرة أن يستدرج جيش مصر إلى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر بدون جيشها حتى يستطيعوا أن يفعلوا مايريدون، وفى يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر هجمت إسرائيل وأعلنت أنها تغزو الأراضى المصرية وأعلنت بريطانيا الشريفة التى تتبع أساليب الشرف أنها لن تستغل الاشتباك بين مصر وإسرائيل لصالحها أو لتنفيذ نواياها واتجهت قواتنا المسلحة إلى سيناء لرد جيش إسرائيل وتكيل له الصاع صاعين، وفى خلال ٢٤ ساعة كانت قواتكم المسلحة تنزل الخسائر الفادحة بجيش إسرائيل . وفى يوم الثلاثاء كانت قواتنا المسلحة كلها تواجه إسرائيل وفى ذلك اليوم قدمت بريطانيا إنذاراً لمصر بأن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للأراضى المصرية وأنهما ستنفذان ذلك بالقوة إذا لم تقبل مصر هذا الإنذار خلال ١٢ ساعة، وهذا الأمر لا تقبله العزة والشرف والكرامة ، ما أهون علينا أن نموت دون أن نقبل طوعاً احتلال فرنسا وبريطانيا جزءاً من أراضينا ولهذا رفضنا الإنذار رفضاً باتًّا وحاسماً وتنبهنا إلى المؤامرة .

وبعد الغارة الأولى البريطانية الفرنسية وجدنا أنفسنا نحارب فى جبهتين وكان لا بد



إيـدن . . .

من اتخاذ القرار الخطير وهو توحيد جبهتنا فأصدرت الأوامر إلى القائد العام للقوات المسلحة بسحب جميع القوات المسلحة المصرية من سيناء إلى غرب قناة السويس ورجعت جميع قواتنا إلى القنال ولقد وصلت قواتنا تاركة القوات الانتحارية فى شبه جزيرة سيناء .

ومع كلمات جمال عبد الناصر كان الفشل نصيب الجزء الأول من خطة الموسكتير المعدلة النهائية والتى تصورت أن الإنذار والغارات الجوية ستخلق ثورة ضد جمال عبد الناصر . فمع كلمات جمال عبد الناصر « سنحارب » كانت جموع الشعب فى كل مكان على أرض هذا البلد تردد الكلمة بنفس القوة ونفس التصميم سنحارب . ووراء قيادة المناضل الحر سار الشعب مصمماً على المقاومة والقتال فى معركة مصيرية يخوضها باسم كل شعوب هذا العالم الثالث .

بور سعيد تقاوم :

ورغم أصداء انفجار الرأى العام فى مختلف أنحاء العالم ورغم ما حدث فى مجلس الأمن ورغم موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ضد دول العدوان ورغم قرار الجمعية فى ٢ نوفمبر . برغم كل ذلك . . وسط صيحات الغضب والاستنكار بدأت عمليات غزو مصر فى صباح ٥ نوفمبر . فى الساعة السابعة والنصف وبعد أن دمرت بور سعيد بغارات جوية متلاحقة بدأ إسقاط جنود المظلات الفرنسيين والبريطانيين .

وقاومت بور سعيد وشعبها وقواتها مقاومة دخلت بها هذه المدينة الصغيرة فى عداد هذه المدن القليلة فى العالم التى هزت ضمير التاريخ ودفعته إلى تسجيل وطنيتها وبسالتها فى أروع صور الكفاح ، واستمر ضرب المدينة الباسلة من الأسطول والطائرات طوال يوم ٥ نوفمبر وفى صباح ٦ نوفمبر بدأت عمليات إنزال القوات على الساحل فى بور فؤاد والمقاومة مستمرة .

ولقد مهدت بريطانيا وفرنسا لإنزال قواتهما بعد تدمير المدينة وبعد أن شل سلاح الطيران المصرى بعد ضرب المطارات واتخاذ القيادة المصرية قرارها بنقل الطائرات المصرية إلى السعودية حماية لها من معركة غير متكافئة يواجه فيها الطيران



السفير البريطانى بالقاهرة همفرى تريفليان
فى طريقه لمقابلة الدكتور فوزى .

المصرى أسراب الطائرات البريطانية والفرنسية وهى تزيد ثلاثين ضعفاً عنه وفى ظروف تصعب بل تستحيل فيها المقاومة الجوية ، وفى موقف لا يكون فيه السلاح الجوى فى سماء المعركة تصبح عملية الغزو من البحر أيسر وأضمن فى قلة خسائرها .

لقد كانت هذه خطة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية عندما حطموا تماماً السلاح الجوى الألمانى ولم يتركوا طائرة ألمانية فى سماء المعركة ولذلك أمكن أن يتم الغزو .

ومن هنا كان يجب أن تتحمل بورسعيد موجات الغزو الأولى وكان عليها ذلك معتمدة على شعبها والقوات العسكرية المساندة لها .

ولكن المعركة الحقيقية بين قوات الغزو والقوات المسلحة المصرية تبدأ بعد بور سعيد وكانت الإسماعيلية هى نقطة الالتقاء المنتظرة بين الغزاة وجيش مصر .

وفى ٧ نوفمبر قبلت بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار بعد أن تحقق الفشل وتأكدت كل منهما أن حساب النجاح والفشل كان يجب أن يتم بدقة أكثر وأن كسب مصر للمعركة السياسية يتحتم ألا تكسب أى منهما المعركة العسكرية .

لقد كان ٢٩ أكتوبر نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الدولية فى العصر الحديث ، فمع بداية العدوان ظهرت على الفور أصداء الثورة التى قادتها شعوب العالم أجمع ضد المؤامرة غير الشريفة والعدوان السافر على شعب مصر .

تحذير إلى بن جوريون وإيدن وموليه :

فى ٢٧ أكتوبر بعث السفير الأمريكى فى تل أبيب بتقرير إلى حكومته قال فيه :

. . . إن هناك تعبئة عامة فى إسرائيل والموقف خطير .

ووصلت هذه المعلومات إلى أيزنهاور وهو فى مستشفى والتر ريد العسكرى فى واشنطن وعلى الفور أصدر تعليمات برسالة إلى بن جوريون يسلمها له السفير الأمريكى فى تل أبيب .

لقد بعثت لك برسالة أحيطك فيها بقلقى البالغ من التعبئة وخطورة ذلك على

الوضع فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد علمت باستمرار التعبئة ولذلك ألفت نظرك إلى خطورة الموقف وما سينشأ من توتر ، ثم تدخل الولايات المتحدة على ضوء التصريح الثلاثى فى عام ١٩٥٠ ولقد أصدرت التعليمات لبحث هذا الموقف مع بريطانيا وفرنسا ولقد رجوت الدول الأخرى فى المنطقة وقف أى عمل عدائى وأبلغت هذه الرسالة إلى لندن وباريس وكان دالاس Dulles فى مدينة دالاس Dallas الشهيرة (والتى اغتيل فيها الرئيس كيندى بعد سنوات) وعندما وصل إلى واشنطون يوم ٢٨ أكتوبر أبلغ تطورات الموقف وبأن التعليمات صدرت بإجلاء الرعايا الأمريكيين من إسرائيل .

واستدعى دالاس السفير الإسرائيلى أبا إيبان فى نفس اليوم واستفسر منه عن أسباب التعبئة ورد إيبان أنها لأغراض دفاعية .

ثم استدعى القائم بأعمال بريطانيا والقائم بأعمال فرنسا وقال دالاس :

إذا بدأ القتال ستطلب الولايات المتحدة من الأمم المتحدة إيقافه ، إن استخدام القوة سيصبح نقطة سوداء تلطخ سمعة الغرب فى العالم وسيكون تدخلا غير مشروع يتعارض مع أحكام القانون الدولى .

وفى الساعة الثانية مساء يوم ٢٩ أكتوبر بتوقيت واشنطن وصلت أنباء الهجوم الإسرائيلى وعقدت عدة اجتماعات مع الرئيس أيزنهاور .

وفى الساعة الثامنة مساء أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستلتزم بتعهدها بمساعدة ضحية أى عدوان فى الشرق الأوسط وأن الحكومة الأمريكية ستطلب انعقاد مجلس الأمن .

كان الموقف فى واشنطن يعبر عن سخط وحنق على إسرائيل وشك فى نوايا بريطانيا وفرنسا . . واستفسارات من لندن وباريس ومعها تحذير من عمل عسكرى وتوضيح بأن الولايات المتحدة ستقف ضده .

وقد عبرت البرقية التى بعث بها أيزنهاور إلى إيدن فى يوم ٣٠ أكتوبر عن هذا الموقف . وفيها ذكر الرئيس الأمريكى أنه أوضح موقف الولايات المتحدة للقائم بالأعمال البريطانى ولكنه يود أن يوضح لإيدن :

- أن فرنسا قدمت إلى إسرائيل أسلحة تفوق الحد المتفق عليه بين الحلفاء .
- أن المندوب البريطانى فى مجلس الأمن أبلغ كابوت لودج أن التصريح الثلاثى فقد فاعليته فإذا كان هذا هو موقف الحكومة البريطانية فإن المفروض أن تبلغ به الحكومة الأمريكية .

وحذر أيزنهاور من الموقف الذى قد ينشأ إذا أدانت الأمم المتحدة بريطانيا وتدخل الاتحاد السوفييتى .

وقد نشر إيدن رده فى مذكراته باستثناء بعض فقرات تكشف عن نظرة بريطانيا إلى العرب .

يقول إيدن فى هذه الرسالة :

« لا بد أن يكون لنا وجود مادى فى المنطقة لأننا نعلم من هم هؤلاء الناس» .

ومثل هذا التعبير يوضح لنا العقلية الاستعمارية العتيقة التى تسيطر على تصرفات الحكومة البريطانية . لا يهم إذن كانت حكومة محافظين أو عمال ، لايهم ذلك فقد يكون ويلسون اليوم يردد هذا الكلام عند الحديث عن العرب . . « نحن نعلم من هم هؤلاء الناس» .

هؤلاء العرب يجب أن نرهبهم بقوة السلاح ، هؤلاء الناس لايجب أن نسمح لهم بحرية أو استقلال ، نحن نعرفهم ونعرف كيف نعاملهم ؟

هذا هو منطق بريطانيا معنا نحن العرب ، ويبدو أن ساسة بريطانيا ينسون بدورهم كيف ينظر العرب إليهم . . وكيف يعاملون بريطانيا وكيف ينجحون فى مطاردتها يوماً بعد يوم من أرضهم .

وعندما وجه الإنذار البريطانى الفرنسى إلى مصر اكتملت ثورة الغضب فى أبعاد جديدة لم يعرفها تاريخ التحالف الغربى من قبل .

وكما عبر بعض المسئولين فى البيت الأبيض وقتئذ ؛ اثنان من كبار حلفائنا ودولة صغيرة لا تذكر كلهم يتلقون مساعدتنا ، عسكرية واقتصادية ، يقومون باحتقارنا وخيانتنا .

والسؤال الذى نضعه هنا : كيف كان ممكناً لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل النجاح

فى هذه المؤامرة بعد هذا الوضوح الذى تميز به الموقف الأمريكى منذ ٢٧ أكتوبر؟

موقف واشنطن قبل أن تبدأ العمليات العسكرية لم يكن يسمح بافتراض التساهل أو التغاضى عن عمل عسكرى ضد مصر .

ليس هذا فقط، لو عدنا إلى رسالة أيزنهاور إلى إيدن لوجدنا أنه لا يتجاهل احتمال الموقف السوفييتى ويقول لإيدن إنه برغم ذلك لن تقف الولايات المتحدة مؤيدة لبريطانيا وفرنسا .

وفى محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات نقول إن بريطانيا وفرنسا وكان أمامهما أحد أمرين إما أنهما استبعدتا التدخل السوفييتى واعتبرتا أن ظروف تدخله فى المجر وقمع ثورتها لايمكن أن تسمح له بفتح جبهتين فى آن واحد، وأن التحذيرات السوفييتية لا تعدو أن تكون مظاهرات كلامية ، ولذلك فلا معنى للخوف من هذا التدخل وحتى لو اعترضت الولايات المتحدة فهى لن تقف ماديًّا أمام القوات البريطانية والفرنسية خلال العمليات العسكرية، وكان من الممكن أن نقبل هذا الافتراض لولا أن إيدن نفسه كان يخشى من التدخل السوفييتى وطلب من أيزنهاور موقفاً أمريكيًّا مؤيداً فى حالة تطور الموقف إلى مساندة سوفييتية لمصر .

إذن نصل إلى الافتراض الثانى وهو عدم استبعاد هذا التدخل .

وهنا نجد الولايات المتحدة ترفض مساندة بريطانيا وفرنسا ويصل أيزنهاور فى قراره إلى إبلاغ إيدن أن تطورات الموقف — بما فيها احتمال الموقف السوفييتى — سيؤدى إلى تناقض بين موقفى الولايات المتحدة وبريطانيا .

هذه هى إحدى حقائق هذا التقرير الغريب الذى قبله إيدن واستمر فى تنفيذ المؤامرة رغم اتصال أبعاد الرؤية أمامه بلا ضباب أو غيوم . . ونعود إلى الموقف الأمريكى وأسباب هذه الصلابة التى تميز بها منذ بدأ العدوان الإسرائيلى .

لقد كان السؤال هو حرب أم لا حرب؟

وكان تقدير الحكومة الأمريكية فى عام ١٩٥٦ أنها قادرة على مواجهة الاتحاد السوفييتى فى حرب التعاون مع حلفائها .

حساب القوى فى تلك السنة لم يكن يطمئن القادة الأمريكيين كثيراً إلى

سلامة موقف الغرب فى حرب مع الا تحاد السوفييتى ، ولذلك كانت سياسة تطويقه بالأحلاف أساسية وضرورية لسد النقص فى ميزان القوة بين الدولتين . ويفسر هذا أيضاً الشعور بالقلق الذى ساد الولايات المتحـدة والشعبية الكبيرة التى كان يحظى بها أيزنهاور كرجل سلام وعد بالمحافظة عليه واستمراره ، وما الذى يترتب على عمل عسكرى قد ينقلب إلى حرب عالمية ثالثة . أولى نتائج ذلك جر الولايات المتحدة إلى هذه الحرب فى الوقت غير المناسب وفى المكان غير المناسب، وثانية هذه النتائج فشل الرئيس أيزنهاور فى سياسته وتحطم الصورة الرائعة التى بناها طوال رئاسته والتى يدخل الانتخابات الجديدة على أساسها .

ثم ما هى المصلحة المباشرة للولايات المتحدة فى مثل هذا الصدام .

والمصالح الاقتصادية الأمريكية لا تؤيده بل ترى فيه تهديداً لها .

لقد كانت أبسط نتائج الحرب الشاملة على أرض الشرق الأوسط ضياع وتدمير كل المصالح البترولية الأمريكية .

وما مصلحة هذه الاحتكارات البترولية فى مثل هذه الحرب، خاصة فى وقت نجحت فيه السياسة المصرية فى أن يكون الملك سعود معها فى المعركة الدائرة ضد الإنجليز ، وكان هذا الموقف من جانب الملك يرضى شركات البترول الأمريكية التى كانت تطمع بدورها فى بترول البوريمى وتساند الملك سعود فى مطالبته بهذه الواحة من بريطانيا .

ثم إذا كانت سياسة دالاس تقوم أساساً على أن الولايات المتحدة هى الوريث الشرعى والطبيعى لأى نفوذ بريطانى أوفرنسى فى العالم العربى ، فان أية حرب تدخلها الولايات المتحدة ضد العرب لا بد أن تهدم هذه المطالبة وتفسح الطريق لقوة جديدة غير غربية ليكون لها الصوت الأقوى فى المنطقة العربية ولم تكن هذه القوة التى تخشاها السياسة الأمريكية سوى الاتحاد السوفييتى .

لقد ظهر لواشنطن منذ البداية أن استخدام القوة يتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية فى العالم العربى وتحركت السياسة الأمريكية على هذا الأساس ولم تخف اتجاهاتها ولكن أنتونى إيدن أراد أن يفسر هذه الاتجاهات بالصورة التى يرتضيها والشكل الذى يتفق مع المخططات البريطانية .

ومن هنا كان الصراع ، ولقد كان صراعاً مكشوفاً بالرغم من كل ما تميزت به سياسة دالاس من تضارب وغموض أحياناً .

ثم أين تقف موسكو :

حدد الاتحاد السوفييتى موقفه من العدوان على مصر فى عدة مواقف متعاقبة منذ أعلن التأميم . . . فالزعماء السوفييت أيدوا حق مصر فى التأميم وأجهزة الإعلام السوفييتية لم تتوان عن تأييد وتأكيد مشروعية التأميم والتحذير من استخدام القوة .

وفى مؤتمر لندن الأول حذر شبيلوف من استخدام القوة وبعد المؤتمر أكد شبيلوف فى مؤتمر صحفى هذا الموقف ثم بعث بولجانين رسائل إلى إيدن ومولييه للتحذير من عمل عسكرى ضد مصر .

وفى مجلس الأمن لم يكن موقف السوفييت يحتمل أى شكوك حول عدم قبول استخدام القوة وفى أنهم لن يقفوا فى سلبية أمام عدوان على مصر .

وفى الاتصالات التى تلت قرار مجلس الأمن أوضح شبيلوف وجهة النظر السوفييتية للمسئولين الفرنسيين .

وكان الانطباع لدى السوفييت أن خطر الحرب قد ابتعد وأن احتمالات السلام أقرب إلى التحقق .

ومع ذلك كان الاتحاد السوفييتى يتابع عن قرب التحركات العسكرية البريطانية والفرنسية ويواصل تحذيراته .

وحتى الآن لا يبدو أن الاتحاد السوفييتى قد تمكن من كشف التآمر وخطة العدوان الثلاثى بل إن ما نشرته البرافدا فى ٢٧ أكتوبر عن اجتماع سرى بين لويد وبينو دليل على أن دور إسرائيل كان مجهولا للاتحاد السوفييتى وإلا لكشف عنه .

ونستطيع أن نضيف أن موقف الولايات المتحدة ارتبط بالموقف السوفييتى ومدى جديته فى معارضة استخدام القوة ولم تكن الولايات المتحدة تتخذ هذا الموقف العنيف ضد حلفائها إلا بناء على تقديرات عسكرية لها وزنها .

وعندما بدأ العدوان الإسرائيلى تحرك الاتحاد السوفييتى على الفور فى مجلس الأمن

وأيد المشروع الأمريكى ضد إسرائيل ولما فشل هذا المشروع تقدم بدوره بمشروع قرار ولكنه فشل بدوره إزاء الفيتو البريطانى الفرنسى .

ولكن كثيراً من الكتاب يقفون عند تحليل الموقف السوفييتى موقفاً مخالفاً .

وخلاصة ما يقولونه أن الاتحاد السوفييتى لم يتحرك بصورة جادة لوقف العدوان إلا فى ٥ نوفمبر وهو التاريخ الذى يتفق مع انتهائه من إخماد ثورة المجر. أما قبل هذا التاريخ فلم يكن الاتحاد السوفييتى على استعداد للمغامرة بحرب محلية أو عالمية فى الشرق الأوسط وهناك خطر يتهدد الكيان الشيوعى كله فى دول الكتلة الشرقية .

ويستند هذا الرأى إلى أن أول بيان صدر فى موسكو تاريخه ٣١ أكتوبر بعد توجيه الإنذار البريطانى الفرنسى لمصر وأن هذا البيان أدان إسرائيل وهاجم التصريح الثلاثى وأدان حكومتى فرنسا وبريطانيا ولكنه فى النهاية اقتصر على مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار لوقف الأعمال العدوانية وانسحاب القوات المعتدية من الأراضى المصرية .

ثم يستطرد هذا الرأى إلى القول بأنه بين صدور هذا البيان الضعيف والتهديد بالتدخل المسلح لوقف العدوان وعقاب المعتدين مرت خمسة أيام . فالإنذارات السوفييتية بدأت تتوالى اعتباراً من ذلك التاريخ بل كلها فى تاريخ واحد هو ٥ نوفمبر .

— فهناك بيان الحكومة السوفييتية إلى مجلس الأمن فى ٥ نوفمبر وتطالب فيه بتطبيق أحكام المادة ٢٣ من الميثاق وتدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى معاً ليقدما إلى مصر قوات بحرية وجوية ووحدات من الجيش والمتطوعين والعسكريين والعتاد الحربى إذا لم توقف الدول المعتدية عدوانها فى خلال ١٢ ساعة وتسحب قواتها فى ظرف ثلاثة أيام .

— وهناك رسالة بولجانين إلى أيزنهاور فى نفس اليوم ويقترح فيها تعاون الدولتين لدرء العدوان عن مصر وتدخل الأساطيل السوفييتية والأمريكية بصورة مشتركة وعاجلة لوقف العدوان .

— ثم ثلاث رسائل من بولجانين إلى إيدن ومولييه وبن جوريون، وفى الإنذار

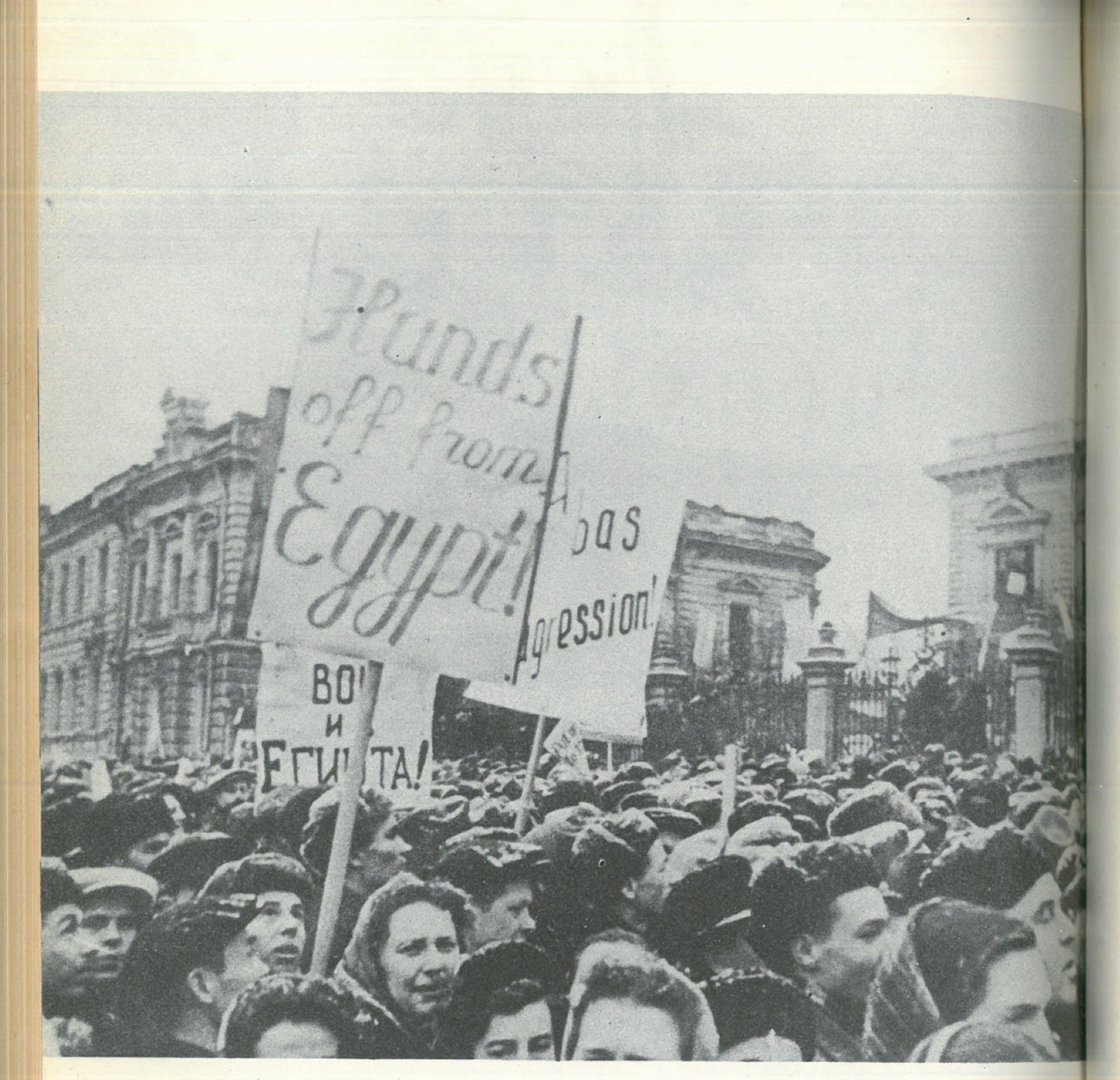
الموجه إلى إيدن وموليه قال بولجانين ترى كيف حالة إنجلترا إذا هاجمتها دول أقوى منها تملك جميع أنواع أسلحة الإبادة الحديثة، ثم أشار بولجانين إلى إمكانية استخدام الصواريخ ضد بريطانيا وفرنسا ، وإلى إسرائيل قال بولجانين إن العدوان يؤثر على مستقبلها ويضع موضع البحث مسألة بقائها كدولة فى عالم الوجود .

والواقع أن نظرتنا إلى هذا الرأى لا تنفى صحة هذه الوقائع ولكنها مع التسليم بصحتها نرى أيضاً :

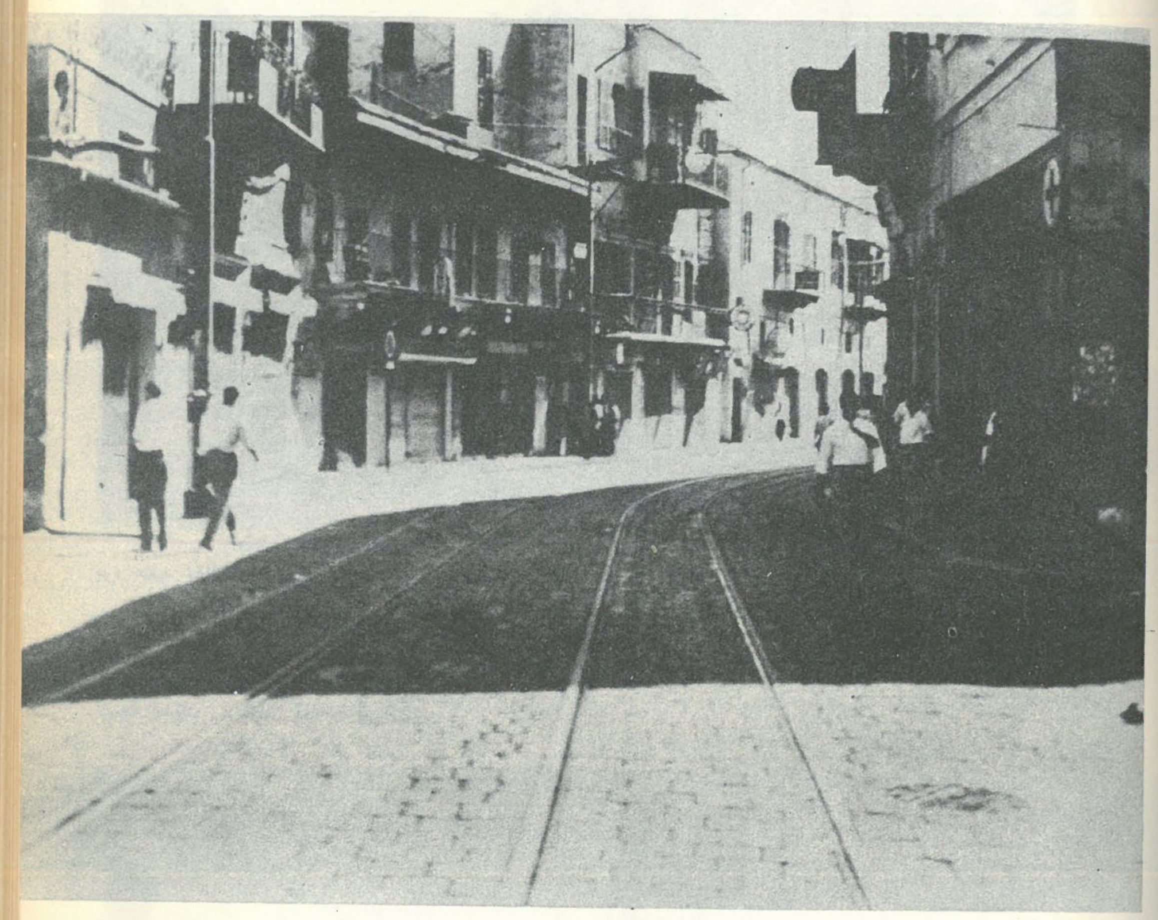
- أن الاتحاد السوفييتى لم يتخذ موقفاً من العدوان فى ٣١ أكتوبر أو ٥ نوفمبر بل اتخذ هذا الموقف منذ التأميم .
- وأن المعركة التى دارت على أرض مصر بينها وبين المعتدين توازت مع معركة أخرى فى الشكل والمضمون فى أرض المجر، كان الاتحاد السوفييتى طرفاً فيها، ولو أردنا بعيدين عن العاطفة تقييم الموقف السوفييتى لكان لزاماً القول بأن مصلحته كانت تقدم تكتيكياً معركة على أخرى . المجر أولا ثم مصر . هما معاً . ولكن الظروف قضت بتقديم واحدة على الأخرى حتى يلقى الاتحاد السوفييتى ثقله ووزنه الدوليين فى صالح قضية مصر دون أن تكون هناك معوقات .
- وأن هذا التحليل لا يشير إلى حقيقة هامة وهى أن دول العدوان والولايات المتحدة الأمريكية بنت مواقفها على أساس أن الاتحاد السوفييتى سيتدخل، وعلى أبسط الفروض أن هناك احتمالا لتدخل سوفييتى، وبذلك يكون الموقف السوفييتى قد حقق أغراضه بالنسبة له وبالنسبة لمصر وبالنسبة لدول العدوان الثلاثى وبالنسبة للولايات المتحدة أيضاً .

فنحن أمام نتيجة معينة لموقف معين فى ظروف معينة، ورتب كل ذلك آثاراً فعلية معينة .. لايهم كثيراً — بعد ذلك — تحليل هذا الموقف والتساؤل . . هل كان يجب أن يحقق ويرتب هذه الآثار أم لا ؟

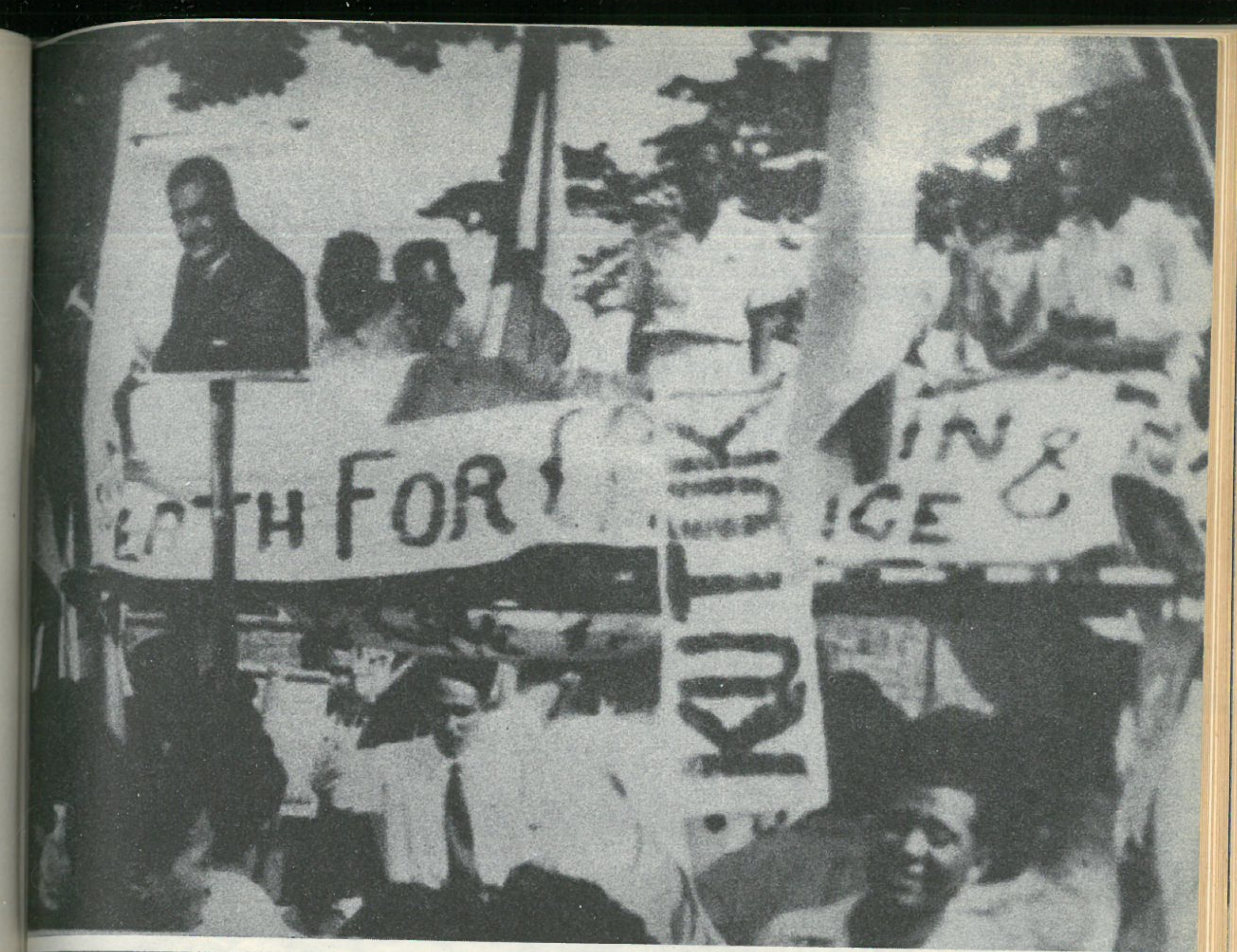
ليس هذا فقط . . لو أهملنا الفترة بين ٣١ أكتوبر و٥ نوفمبر وبدأنا فى بحث آثار الإنذارات السوفييتية اعتباراً من هذا التاريخ سنجد أن هذه الآثار أثمرت بدورها فى تحقيق نتيجة فى غاية الأهمية وهى قبول الدول المعتدية وقف إطلاق النار



احتجاج ضد المعتدين . . . موسكو .



الإضراب العربى تضامناً مع مصر .





صور من آسيا ... إدانة للعدوان الثلاثى .

إزاء الشعور بجدية الإنذارات من ناحية ثم عدم الاطمئنان إلى موقف الولايات المتحدة فى حالة تدخل سوفييتى ولو غير مباشر فى الحرب الدائرة من ناحية أخرى.

والواقع أن مصر فى تقديرها للأخطار المحيطة بها سعت منذ وجه الإنذار فى ٣٠ أكتوبر إلى تحديد المدى الذى سيذهب إليه الاتحاد السوفييتى فى تأييدها .

وتمت اتصالات على أعلى المستويات بين القاهرة وموسكو :

وخلالها بحثت عدة أمور على جانب كبير من الأهمية ، فقد طلبت مصر المساعدات العسكرية . . ووافق الاتحاد السوفييتى على مد مصر بكل ما تحتاج إليه من أسلحة ومعها خبراء سوفييت .

وكان هناك فى موسكو فى ذلك التاريخ الرئيس السابق لسوريا شكرى القوتلى وتركزت مباحثاته فيما يمكن تقديمه لمصر . .

وكانت الدبلوماسية المصرية على اتصال دائم ببولجانين وخروشوف وأسفرت اتصالاته عن تقدير مصر بأنه إذا صمدت مصر للعدوان فإن الاتحاد السوفييتى لن يقف مكتوف الأيدى أمامه . . وسيساند مصر . قد تكون صورة التدخل غير مباشرة . . ولكنه سيساعدنا . وهذه الاتصالات — وإن لم يعلن عنها — لابد أن تكون قد بلغت أسماع المخابرات المركزية الأمريكية والبنتاجون . . ووصل مجلس الأمن القومى الأمريكى إلى أن الاتحاد السوفييتى جاد فى موقفه وأن المعركة قد تتسع وتتطور .

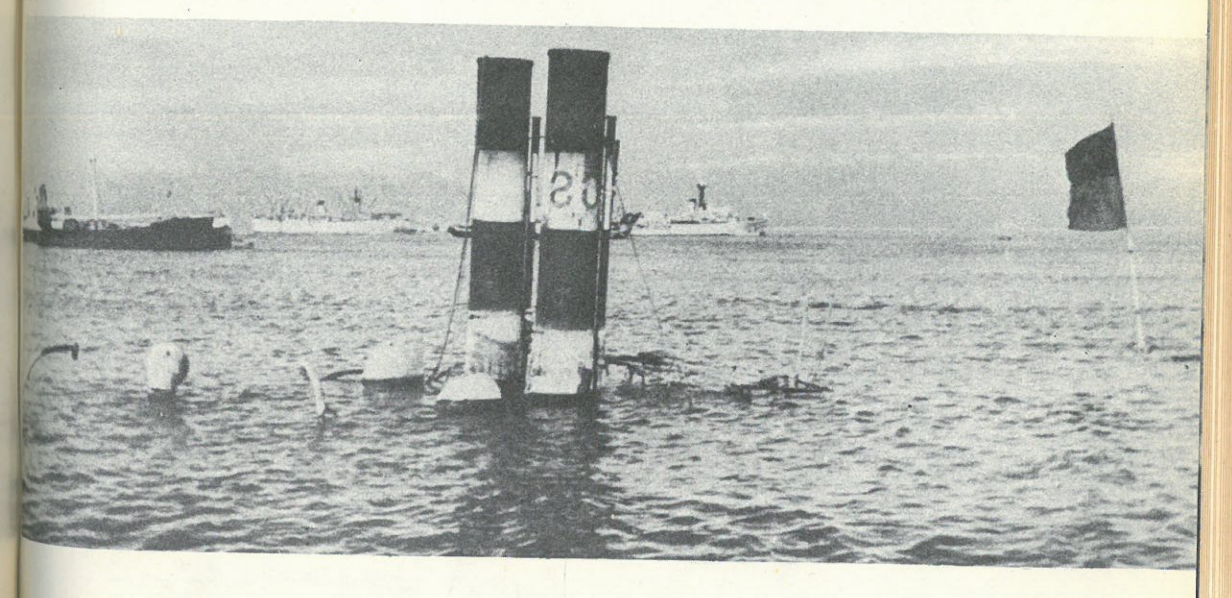
وكل هذه النتائج تدعونا فى النهاية إلى القول بأنه لا يمكن إنكار الدور الأمريكى فى الضغط على الحلفاء الغربيين ، ولكن لو لم يكن هناك الموقف السوفييتى فى جانب مصر ، لكان من السهل على المعتدين السير فى رغبتهم ومحاولة تحقيق أهداف العدوان على مصر دون ما خشية أو خوف بالمعنى الحقيقى لموقف الولايات المتحدة المعارض .

لقد ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية فى ٦ نوفمبر أن الشعور بالضيق من احتمال نشوب الحرب العالمية الثالثة بدأ ينتشر بين أفراد الشعب البريطانى حتى إن النواب المحافظين بدءوا يتساءلون عما إذا كان فى استطاعة إيدن أن يستمر فى حرب ضد مصر .



بور سعيد خلال العدوان .

نتيجة العدوان ... توقف الملاحة فى القناة .



وأذاعت لندن أيضاً أن الشعور العام فى بريطانيا تبدل بعد وصول إنذار بولجانين وتهديده باتخاذ الإجراءات التى يراها ضرورة لإقرار السلام فى العالم وإشارته إلى قصف بريطانيا بالصواريخ .

لم يخف تعليق الإذاعة البريطانية أن رسالتى بولجانين إلى إيدن ومولييه يجب ألا تحملا على محمل الدعاية فقد يتبعها عمل . . وهذا التفسير أقلق الشعب البريطانى وأزعجه إلى حد كبير . . ولم يكن ممكناً لإيدن أن يستمر فى تحدى هذا الشعور العام المضاد لحرب السويس .

وما رددته إذاعة لندن يكشف بنفسه عن الجو الذى خلقته الإنذارات السوفييتية والنتائج التى حققتها . . لقد لعبت هذه الإنذارات دوراً لا يستهان به فى إيقاف الحرب ، وزاد من خطورتها أن تعبئة شعبية وعلى أوسع نطاق تمت فى الاتحاد السوفييتى لمساندة مصر . . وبدأ التطوع بالآلاف للوقوف إلى جانبها ، وعقدت اجتماعات كبرى فى المصانع والمعامل فى جميع أنحاء الاتحاد السوفييتى لجمع المتطوعين وسارت مظاهرات الاحتجاج على العدوان على مصر فى موسكو وفى غيرها من المدن السوفييتية .

وكانت الدعوة إلى التطوع صادرة عن الحزب الشيوعى وبناء على نداء وجهه نيكيتا خروشوف السكرتير العام للحزب .

وفى ٧ نوفمبر أعلن المارشال زوكوف وزير الدفاع السوفييتى أن الاتحاد السوفييتى مستعد للاشتراك بقواته المسلحة لوقف العدوان على مصر . .

وإنذار من الصين :

وسبقت الصين كافة الدول الشيوعية فى توجيه إنذار للمعتدين بوجوب الكف عن العدوان . . وفى لهجة حازمة قالت الصين فى ٣١ أكتوبر إن مصر لن تقاوم العدوان وحدها . . ولكن ستقف معها كافة الشعوب المحبة للسلام فى أفريقيا وآسيا . . .

وفى ٤ نوفمبر أعلنت حكومة الصين فى إنذار جديد تحتج فيه على « العدوان

الوقح » وتطالب بوقف جميع العمليات العسكرية وانسحاب المعتدين فى الحال . .

وأيضاً فى بكين . . سارت المظاهرات الصاخبة تندد بالعدوان . . وفتح باب التطوع للمحاربة مع مصر ضد المعتدين . . ولم تكتف الحكومة الصينية بذلك بل قدمت إلى مصر هدية من شعب الصين لمساعدة مصر فى مقاومة الغزاة وهى حوالة بمبلغ عشرين مليون فرنك سويسرى . .

ونهرو يحذر . . .

وفى الهند ، أصدرت الحكومة الهندية بياناً فى ٣١ أكتوبر أعلنت فيه أنها تعتبر العدوان الإسرائيلى والإنذار المشترك خرقاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقد يؤدى إلى حرب واسعة النطاق ما لم يتداركه العقلاء . .

ولم يكن هذا موقف الرئيس نهرو فقط ، ولكنه اتخذ خطوة كان لها أبعد الأثر فى الضغط على الحكومة البريطانية ، فقد أبلغ الحكومة البريطانية أن الهند ستجد نفسها مضطرة إلى الانسحاب من الكومنولث البريطانى . . وانتقل هذا التهديد إلى حكومة كندا لتحذيرها من التضامن « الأبيض » مع بريطانيا فى الأمم المتحدة .

وأيضاً . الاجتماعات الحاشدة فى مدن الهند الكبرى . . بومباى . . دلهى . . كلكتا . . تأييداً لمصر واستنكاراً للعدوان الثلاثى . .

« لقد كان العدوان ينطوى على أخطار لا بالنسبة لمصر وحدها بل بالنسبة لبلدان أخرى ليس لديها قوات كافية للمقاومة . وبذلك عدنا إلى سيطرة القوة الهمجية وشريعة الغاب، وتكون كل تصريحاتنا عن التعايش السلمى واحترام استقلال الشعوب وسلامتها وعدم التدخل والاحترام المتبادل التى طالما كررناها لا قيمة لها ولا مدلول، ويعود العالم إلى البربرية الدولية » . كانت هذه الكلمات لنهرو فى رده على بولجانين فى ٧ نوفمبر . .

« إن بريطانيا باعتدائها على مصر تعتبر البترول أهم من الأرواح ، فهل البترول حقاً أثمن من الأرواح البشرية » .

كلمات تهز ضمير العالم ، وتزيد من ثورة غضبه على العدوان الثلاثى على مصر . .

لقد اشتعلت آسيا بنيران الغضب على المعتدين . . قوطعت السفن البريطانية والفرنسية فى موانئ أندونيسيا بناء على قرار اتحاد عمال الموانئ . .

كانت المظاهرات الساخطة فى أندونيسيا وسيلان ، حتى حسين سهروردى رئيس وزراء باكستان وصديق الغرب أعلن فى ٣ نوفمبر أن العدوان تهديد للعالم الإسلامى أجمع . . وقال إن الشعور فى باكستان توتر بعد العدوان على مصر .

رد الفعل العربى :

فى سوريا . . أعلنت التعبئة العامة . . وأعلنت الأحكام العرفية . . ومع مصر قررت سوريا قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وإنجلترا . . . .

ولقد خرجت الألوف تهتف للقومية العربية وتحيي نضال الشعب المصرى الشقيق . .

ولم يكن هناك هتاف يسمع دويه فى أنحاء الأرض العربية وانما اختلط معه صوت الا نفجارات وهى تحطم أنابيب البترول الممتدة من العراق وعبر سوريا . .

وفى لبنان . . خرجت المظاهرات الصاخبة وألقيت المتفجرات على النوادى البريطانية.

وفى السعودية . . صدر بيان رسمى فى ٣٠ أكتوبر بإعلان التعبئة العامة ، وأبلغ الملك سعود فى رسالة وجهها إلى الرئيس جمال عبد الناصر استعداد السعودية لتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك . . ورد الرئيس شاكراً . .

وأرسل سعود برقية إلى أيزنهاور شكر فيها الرئيس الأمريكى على موقف الولايات المتحدة . . وأعلن ناطق بلسان شركة أرامكو أنها أوقفت شحن البترول إلى إنجلترا وفرنسا طبقاً لأوامر الحكومة السعودية .

أما فى العراق . . فقد كان شعبها الثائر فى جبهة . . ونورى السعيد والملك فيصل فى جبهة أخرى . .

تلكأت حكومة نورى السعيد ، وهى شريكة فى الخيانة والإثم ، وكل ماقامت به هو إصدارها بياناً فى ٣ نوفمبر أعلنت فيه أنها أصدرت الأمر إلى قواتها بدخول الأردن والانضمام إلى القوات الأردنية .

وأرسل الملك فيصل برقية يرد فيها على الملك سعود . . ويقول فيها فيصل إن حكومته قد اتخذت ما يلزم لمواجهة العدوان الإسرائيلى، ولكن ينسى فيصل ونورى السعيد تماماً العدوان البريطانى والفرنسى . وحتى فى برقية الاحتجاج التى أرسلها الأمير عبد الإله ولى العهد إلى إيدن يوم ٣ نوفمبر . تكلم فقط عن العدوان الإسرائيلى . .

أما الشعب العراقى وعروبته وقوميته الأصيلة .. فقد انفجرساخطاً . . أضربت الجامعة والمدارس . طالب بإخراج العراق من حلف بغداد . . واصطدم الشعب مع الشرطة وسقط الشهداء فى شوارع بغداد والنجف وكربلاء . . وأحاطت السفارة المصرية الآلاف تطلب التطوع . ومع كل ذلك احتجت حكومة نورى السعيد على العدوان الإسرائيلى فقط . . ورفضت قطع العلاقات مع بريطانيا . .

فى السودان . . فى اليمن . . فى الأردن. . فى ليبيا . . كانت الصورة متماثلة مع الصور التى تلاحقت فى الدول العربية الأخرى . الشعب ثائر . . والصرخة واحدة . . والقومية العربية تطل شامخة قوية صامدة تواجه العدوان فى الصورة التى لم يرها أو تناساها عندما فكر فى غزو مصر . .

الصورة تكتمل فى لندن وباريس . . .

وحتى تكتمل الصورة التى خلفتها صدمة الرأى العام العالمى فى كل مكان لا بد من نظرة إلى ما حدث فى لندن وباريس . .

فى لندن كان أنتونى هيد وزير الدفاع يدلى إلى مجلس العموم ببيان عن غارات المجموعة الأولى التى شنها سلاح الطيران البريطانى على أرض مصر . . وبدأ هجوم من المعارضة لم تشهده الحكومة من قبل . .

جيتسكل يقول : « نستطيع أن نحتل مساحة من الأرض وأن نهزم الجيش المصرى ولكن تركة المرارة والحقد التى سنخلفها وراءنا ستكون أضخم مما كانت فى يوم من الأيام . . »

وقدم النائب أنتونى ودجوود بن — الوزير الحالى فى حكومة العمال — إلى المجلس نسخة من المنشور الذى ألقاه السلاح الجوى البريطانى على القاهرة وفيه تهديد

للمدنيين بإلقاء القنابل عليهم . .

ووجه سؤال إلى سلوين لويد .. هل وزير الخارجية على علم بهذه الأحداث؟

واضطر المسكين وسط عاصفة الاستنكار وصيحات العار ، أن يجيب بأنه لم يحط علماً بذلك . . ووقف أنورين بيفان زعيم العمالى الاشتراكى يقول . . عندما كانت جميع دول العالم تقف فى الماضى ضدنا كنا – على الأقل – نحتفظ بالشرف . . ولكن ماذا نستطيع الآن أن نقوله للأمم المتحدة ، ونحن نلقى القنابل على شعب أعزل ؟

ثم أعلن أنتونى ناتنج استقالته ، وكان وزيراً للدولة للشئون الخارجية ، ولم يقدم أسباباً لهذه الاستقالة . . ولكنه اليوم وبعدما يقرب من أحد عشر عاماً يبدأ فى نشر كتاب حول أسرار التآمر البريطانى ولماذا وقف مع المبادئ – كما يقول – ضد زعيمه وأستاذه أنتونى إيدن ! ولماذا اضطر إلى السكوت ، لا خوفاً على المحافظين ، ولكن محافظة على مصالح الشعب البريطانى . .

القسم الثانى

الفصل الأول

الأمم المتحدة

حسابات العدوان دقيقة ومعقدة ، وتفرض على البادئ به الكثير من الحركة السياسية والمناورة .

والعمليات الحسابية للعدوان تفترض دائماً كشرط أساسى لنجاحه فى تحقيق أهدافه أن يكون قد تحقق مركز القوة قبل أن يبدأ هذا العدوان .

ومركز القوة هذا يفترض بدوره أحد أمرين :

فإما أن المعتدى يكون قد وصل إلى مركز القوة السياسى والاقتصادى والعسكرى بحيث تتضاءل أمام الخصوم فرص التحرك المضاد لمقاومته ومجابهته . وإما أن يكون قد وصل إلى مرحلة إقناع العالم بسلامة تحركه وشرعية عدوانه . واقتنع الرأى العام العالمى بصحة التحرك وشرعية العمل المسلح ثم توافرت له القدرة والقوة للهجوم .

المنطق الأساسى فى كل هذه القضايا يدور حول القوة بمفاهيمها المختلفة ، والمنطق الأول لاستخدام القوة المسلحة . . هو : هل تحققت هذه القوة بمعانيها المختلفة قبل أن يبدأ استخدام القوة بمعناها المحدود . . بمعناها العسكرى المحض ؟

والنظرة السريعة للظروف المختلفة المتجمعة التى عرضناها توضح عدة أمور :

فأولا : إن مركز القوة العالمى ، أو المحورين الرئيسيين لهذه القوة العالمية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، لا يقفان بجانب هذا العدوان ، ومعارضتهما له ليست محل شكوك .

وثانياً : إن الولايات المتحدة — وحدها — وهى زعيمة المعسكر الغربى أوضحت رأيها لحليفين لم يكونا يملكان من أمرهما الشيء الكثير ، فاقتصادهما ومشاكلهما وضعتهما تحت رحمة الحليفة الكبرى ، وفى معارضتها احتمال لمخاطر أبعد مما يحتمله كيانهما المزعزع وقتئذ .

وثالثاً : نجم عن سياسة التآمر والمخادعة ، رد فعل شديد من جانب الولايات

المتحدة ، تمثل فى تصميم عنيف على معارضة استخدام القوة .

ورابعا : وبذلك لم تكن بريطانيا أو فرنسا فى ذلك المركز الذى يسمح لهما بالتحرك العسكرى من مركز قوة لتحقيق مركز جديد من مراكز القوة وكان تحالف إسرائيل فى ذلك الوقت مع فرنسا ثم مع فرنسا وبريطانيا تحالفاً مريضاً لا يقوى على المقاومة لفترة طويلة ولا يستطيع أن يصل بالشوط إلى مداه .

خامساً : ثم إن فترة الثلاثة الشهور ما بين التأميم والعدوان ، وما تخللها من مناورات سياسية وتكتل من جانب المجموعة العالمية الجديدة فى باندونج ، والتفاعل السياسى الذى ظهر بين شعوب العالم فى تلك الفترة أثمر فى خلق جبهة من الرأى العام العالمى ترفض منطق القوة بل تقاومه فى إصرار .

إذن ، لم تكن هناك القوة بمفاهيمها المختلفة فى أيدى المعتدين الثلاثة ولم يكن هناك الرأى العام العالمى الذى يقبل هذا العدوان .

وفارق كبير لو أن هذا العدوان كان محل رضاء وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبين الظروف التى عاشتها وقت أن وجه ضربته الأولى لمصر .

وفارق كبير لو أن هذا العدوان كان محل رضاء وتأييد الرأى العام العالمى وبين الجو العالمى المضاد الذى واجهه وقت أن بدأ فى ٢٩ أكتوبر .

منطق القوة هذا يصوره أحد الكتاب فى الغرب بقوله :

In war not everyday morality is thrown out of the window, but nearly all

ليس هناك مبادئ أو أخلاق فى الحرب .. المهم فقط هو القوة .. وما يمكن أن تحققه متى بدأ استخدامها .

ولقد كانت انعكاسات هذه المواقف ، متمثلة فى تلك المرحلة التى انتقلت فيها الأزمة إلى الأمم المتحدة .

فى المنظمة الدولية ، تتضح الصورة على الدوام لمعايير القوة ولمقاييس التجاوب العالمى فى قضية معينة .

ولم يكن موقف الاتحاد السوفييتى من إدانة العــدوان محلاً لشك ، وأصبحت كل التكهنات حول الموقف الأمريكى فى معارضة استخدام القوة

حقائق متمثلة فى مواقف صريحة واضحة .

وإذا كان موقف أقوى دولتين فى العالم قد تبلور على هذا النحو ، فإن الضمير العالمى بمعناه الواسع يكون قد تحرر من الضغوط التى تكبله أو القيود التى تفرض عليه فيعبر عن نفسه فى حرية كاملة متمشية مع الحق والعدل .

إن من الحقائق التى شهدتها أزمة السويس ، وكان لها أثر فى مجريات سير هذه الأزمة ، رد فعل الولايات المتحدة ، وقد ظهر نتيجة عوامل مختلفة متشابكة منها ما يتعلق بموقف هذه الدولة الكبرى وقد ووجهت بتصميم حلفائها على عمل لا توافق عليه ومنها العوامل الشخصية والكبرياء التى قادت أيزنهاور ودالاس فى تلك المرحلة ، ومنها الشعور الذى نقله السفراء عن واشنطن من عدم رغبتها فى أن يدخل الغرب معركة ضد هذا العالم الآسيوى — الأفريقى وهو يبدأ استقلاله مما يؤثر على كل المخططات المستقبلة حياله .

ولقد تكلمت قبل ذلك عن هذه العوامل ، وعدت إليها لأشير إلى أن مادار فى الأمم المتحدة حول قضية السويس ، كان بدوره خلاصة هذا التفاعل لتلك العوامل المتباعدة والمتقاربة ، والتى تنتهى جميعاً إلى نتيجة واحدة وهى أن المعتدين كانوا بعيدين عن القوة عندما خططوا ، وعندما بدءوا العدوان وحاولوا مواجهة العالم بالأمر الواقع .

انعقاد مجلس الأمن :

ولذلك ، لم يحتج الأمر إلى كثير من التفكير فى واشنطن لتتقدم الولايات المتحدة فى ٢٩ أكتوبر بطلب انعقاد مجلس الأمن بصفة عاجلة لبحث توغل القوات المسلحة الإسرائيلية فى الأراضى المصرية وخرقها بذلك اتفاقية الهدنة المعقودة بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٤٩ . وبين ٢٩ و ٣٠ أكتوبر ، كانت المداولات والاتصالات بين العواصم المختلفة تأخذ أشكالا مختلفة ..

فأبا إيبان سفير إسرائيل فى واشنطون وقتئذ يحاول أن يقنع وليم راونترى مساعد وكيل الخارجية الأمريكية بأن الهدف هو تطهير سيناء وغزة من أوكار الفدائيين ..

وراونترى يرد عليه . . إن الوضع قد هدأ منذ بضعة أسابيع . . ولو ألقى إنسان ما بعض الحجارة عبر الحدود فإن هذا العمل يسمى عدواناً . . نحن نرى أن إسرائيل مدانة فى هذه القضية بالعدوان الصارخ . . يضاف إلى هذا أننا مستاءون من الطريقة الإنجليزية — الفرنسية فى معالجة هذا الموضوع ، إذ أنها تجعلنا نقف إلى جانب واحد مع الاتحاد السوفييتى . .

وبين سفيرنا فى واشنطن والخارجية الأمريكية ، كان هناك تأكيد لموقف الولايات المتحدة وما تنوى اتخاذه حيال هذا العدوان ، وبما قررته من موقف .

وفى القاهرة كانت هناك مقابلة غريبة .

فالمعركة العسكرية بدأت . . وقواتنا تسعى إلى صد الهجوم الإسرائيلى فى صباح ٢٩ أكتوبر .

وفى وزارة الخارجية ، طلب السير همفرى تريفليان السفير البريطانى مقابلة الدكتور فوزى وزير الخارجية المصرية وقتئذ . .

وقام السفير بإبلاغ الدكتور فوزى أسف الحكومة البريطانية للهجوم الإسرائيلى « الذى لا مبرر له » والذى ينذر بعواقب . ثم أضاف السفير « أرجو إخطارى إذا كنتم تقبلون وقف إطلاق النار » ! ! .

ونعود إلى مجلس الأمن . .

تكلم لودج فى عبارات عنيفة يدين العدوان الإسرائيلى . . لم يتحدث عن الإنذار فى جلسة الصباح لأنه لم يكن قد صدر بعد . . ولكنه قال . . يجب علينا كأعضاء فى مجلس الأمن أن نناشد أعضاء الأمم المتحدة جميعاً أن يقدموا معونة عاجلة لتحقيق انسحاب إسرائيل ، ويجب بكل تأكيد ألا يستغل أحد هذا الموقف لمصلحته الخاصة . .

ثم تكلم إيبان . فقال إنه لم يحصل على معلومات كافية تمكنه من التحدث فى الموضوع . . .

وبدبلوماسيته وأسلوبه الهادئ . وبمنطقه السياسى الذى شهدت له جوانب هذه المنظمة الدولية . . تكلم المرحوم عمر لطفى . . ولم يكن الجو الذى سبق انعقاد

المجلس يشير إلى أن مراكز القوة العالمية تؤيد هذا العدوان . . وركز فى كلمته على الموقف الأمريكى وما صرح به الرئيس أيزنهاور من أنه عدوان ليس له ما يبرره على الإطلاق . . وتحدث عن السياسة التوسعية لإسرائيل مطالباً بطردها من الأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام المادتين السادسة والسابعة من الميثاق . .

وقبل أن تنتهى تلك الجلسة . . تقدم لودج بمشروع القرار الأمريكى ونصه :

« إن مجلس الأمن ، إذ يلاحظ أن القوات العسكرية الإسرائيلية قد توغلت إلى مسافات بعيدة فى الأراضى المصرية منتهكة بذلك اتفاق الهدنة المعقودة بين مصر وإسرائيل . وهو إذ يعرب عن قلقه البالغ لهذا الانتهاك :

١ — يطالب إسرائيل فى الحال بأن تسحب قواتها المسلحة فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة المقررة .

٢ — ويناشد جميع الأعضاء :

(أ) أن يمتنعوا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى المنطقة بأى طريقة لا تتفق وأغراض الأمم المتحدة .

(ب) أن تساعد الدول الأمم المتحدة على ضمان سلامة اتفاقية الهدنة .

(ج) وأن تمتنع عن تقديم أية مساعدة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو مالية لإسرائيل مادامت لاتخضع لهذا القرار .

٣ — وإن المجلس يرجو السكرتير العام أن يستمر فى إخطاره بكل ما يتفق وهذا القرار وأن يقدم أية توصيات يعتقد أنها مناسبة لصون السلام والأمن الدوليين فى المنطقة بتطبيق هذا القرار من القرار السالف .

ونظرة سريعة إلى هذا المشروع ، نجد أنه قد تضمن فى لغة صريحة وعبارات فى غاية الشدة إدانة العدوان الإسرائيلى :

● أكد بأن إسرائيل خرقت اتفاقيات الهدنة .

● ثم طالبها بأن تسحب فى الحال قواتها المسلحة إلى ما وراء هذه الخطوط وإن لم تفعل ذلك فإن الدول الأعضاء ستفرض عقوبات عليها .

ومثل هذا المشروع يؤكد إلى أى مدى كانت الولايات المتحدة تقف ضد العدوان .

وبين انتهاء الجلسة الصباحية وجلسة المساء . . دارت مناورات بين كواليس الأمم المتحدة . .

بريطانيا وفرنسا تعملان على عدم صدور أى قرار من مجلس الأمن ، حتى يستمر العدوان . . وحتى يصبح للإنذار بعض القيمة التى تبرر تنفيذ خطتهما .

وطلب ديكسون مندوب بريطانيا من كابوت لودج عدم الإصرار على التصويت على المشروع الأمريكى ، ورفض لودج .

وفى جلسة المساء تكلم لودج وعمل على فضح المخطط البريطانى — الفرنسى (وكان الإنذار قد وجه إلى مصر) وذكر أنه إذا وافق المجلس على مشروع القرار فإنه يواجه الموقف الذى خلقه العدوان الإسرائيلى على مصر . . وأيضاً فإن مبررات الإنذار الذى وجهته بريطانيا وفرنسا ضد مصر تكون قد زالت . . ولذلك فإنه يجب الموافقة على المشروع بدون تأخير . . وتحدث سوبولوف المندوب السوفييتى وأعلن موافقته على المشروع الأمريكى . .

وحاول ديكسون أن يؤجل التصويت . . وربط بين الموقف العسكرى والملاحة فى قناة السويس . . وسعى إلى تبرير الإنذار . . وكرر ديكسون وكورنو مندوب فرنسا محاولة إقناع لودج ولكن الأخير رفض التحدث إليهما . . وتجاهلهما تماماً وفى كل مرة يحاولان فيها الحديث إليه . . يشيح عنهما بوجه .

ولم يكن هذا موقف لودج بمفرده . . بل جميع أعضاء مجلس الأمن — باستثناء مندوب أستراليا — اتخذوا نفس المسلك مع المندوبين الدائمين لبريطانيا وفرنسا . . ولقد كانت عزلتهما داخل مبنى الأمم المتحدة صورة لواقع العزلة الدولية التى فرضت عليهما فى العالم .

وعاد لودج فأكد أن الموقف لا يحتمل التأخير وأن المجلس مشابه للطبيب الذى يواجه مريضاً مصاباً بالتهاب حاد فى الزائدة الدودية . . واحتمال تسممه قائم . . والعملية الجراحية السريعة النظيفة مطلوبة لإنقاذ حياته . .

وقامت بريطانيا وفرنسا بمناورة أخرى . . فطلبتا إدخال تعديل على المشروع « يطلب من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار » ولم يعترض أحد على هذا التعديل الشكلى . . ولم ير مندوبنا أن مثل هذا التعديل — مع تفاهته — يجب أن يعرقل الوصول إلى قرار وإنه من الضرورى تفويت الغرض الذى يسعى إليه بيرسون وكورنو لتأجيل أو عرقلة التصويت . .

وأيد سوبولوف طلب التصويت الفورى . .

وبدأ التصويت . . اعترضت بريطانيا وفرنسا .. امتنعت أستراليا وبلجيكا . . ووافق بقية أعضاء المجلس . . وسقط المشروع بسبب الفيتو البريطانى— الفرنسى .

وأدخل مندوب الصين الوطنية تعديلا على المشروع مماثلاً للتعديل الذى أدخل على المشروع الأمريكى بالنص على مطالبة « مصر وإسرائيل » باحترام وقف إطلاق النار .

عندئذ طلب مندوب فرنسا تأجيل الجلسة . . ووافق المجلس على التأجيل حتى التاسعة مساء من نفس اليوم .

وقبل انعقاد الجلسة . . أدخل المندوب السوفييتى تعديلا على المشروع يقضى بأن « تقبل كل الأطراف » وقف إطلاق النار . . وكان واضحاً الهدف من هذا التعديل ، وأبقى النص «مصر وإسرائيل» لتفويت الفرصة على أية محاولة جديدة لتأجيل التصويت على المشروع .

وقبل أن يتم التصويت ، تقدم مندوب مصر بطلب إلى المجلس لإدراج موضوع الإنذار البريطانى — الفرنسى فى جدول الأعمال ، وطلب من المجلس اتخاذ إجراء إزاء هذا الموقف الجديد .

وجاء فى الخطاب الذى وجهه المندوب الدائم إلى رئيس المجلس أن بريطانيا وفرنسا تتجاهلان الحقيقة بأن مصر ضحية عدوان إسرائيل وأنها اضطرت إلى استخدام القوة للدفاع عن أراضيها ، وأنها محاولة تنطوى على خرق للميثاق ليس له ما يبرره على الإطلاق، وإلى أن يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة فلن تجد مصر مفراً من الدفاع عن نفسها والذود عن حقوقها ضد العدوان .

ثم صوت على المشروع السوفييتى . . وافقت عليه سبع دول . وامتنعت بلجيكا والولايات المتحدة عن التصويت . . ثم اعترضت عليه بريطانيا وفرنسا وسقط بذلك المشروع .

ودارت مداولات سريعة لمواجهة الموقف بسبب الفيتو البريطانى — الفرنسى .. وكانت الساعات لها حسابها فى نيويورك ، والمندوب السوفييتى والمندوب اليوجوسلافى ينبهان المجلس إلى المدة الباقية على تنفيذ الإنذار البريطانى — الفرنسى . . (وكان باقياً على تنفيذه ٣ أو ٤ ساعات) .

وخلال مشاورات سريعة قام بها همرشولد خارج الجلسة ، طرح الفكرة على السفير عمر لطفى بأن أفضل موقف هو إحالة القضية إلى الجمعية العامة لتنعقد فى دورة طارئة تنفيذاً لقرارها ٣٧٧ فى الدورة الخامسة . . بالاتحاد فى سبيل السلام .

ووافقه مندوبنا ، واتصل بمندوب يوجوسلافيا الذى أيد الفكرة على الفور ، ثم اتصل مندوبنا بسوبولوف ليعرض عليه الفكرة . . وكان المندوب السوفييتى يعد مشروعاً شديد اللهجة ضد العدوان البريطانى — الفرنسى ، وبعد أن تناقشا فى الموقف واحتمالاته ، وافق سوبولوف على إحالة القضية على الجمعية العامة بالرغم من معارضتهما السابقة لقرار الاتحاد من أجل السلام (الذى صدر وقت حرب كوريا) .

ثم اتصل السفير عمر لطفى بكابوت لودج ، فوعده بالحصول على موافقة واشنطن على هذه الخطوة . ولذلك وقبل أن تنتهى الجلسة ، تقدم مندوب يوجوسلافيا باقتراح دعوة الجمعية العامة فى دورة استثنائية ، وأجلت الجلسة إلى صباح اليوم التالى ٣١ / ١٠ .

استقالة همرشولد :

وعندما انتهت جلسة المجلس مساء ٣٠ / ١٠ ، كان همرشولد قد قرر الاستقالة احتجاجاً على موقف بريطانيا وفرنسا .

وكان مندوبنا من الأوائل الذى أبلغهم همرشولد بقراره ، وكانت تربطه بالمرحوم عمر لطفى صداقة متينة .

وفى مساء ذلك اليوم ، اتصلت كافة الوفود بهمرشولد لتقنعه بالعدول عن الاستقالة ، وأخيراً قبل ذلك على أن يدلى ببيان يوضح موقفه فى بداية جلسة ٣١/١٠ .

لم تنم الوفود فى تلك الليلة ، فبعد أن اتخذ همرشولد قراره بالعدول عن الاستقالة وإلى الاتصال بأعضاء المجلس ، وكان التشاور دائماً بينه وبين المرحوم عمر لطفى حتى أمكن ضمان الحصول على السبعة الأصوات اللازمة لإصدار المجلس لقراره .

ولم يكتف بذلك ، بل عمل فى نفس الليلة على الإعداد لانعقاد الجمعية العامة ، وبدأت السكرتارية فى التحضير لأول جلسة لها فى مدى لا يتجاوز ٢٤ ساعة من صدور قرار مجلس الأمن ، وكما تقضى لائحة الإجراءات حرفياً .

جلسة ٣١/١٠ :

وقبل انعقاد الجلسة ، كانت مصر قد أبلغت المجلس بأنه فى الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر يوم ٣١/١٠ بدأ الهجوم من جانب بريطانيا وفرنسا على الأراضى المصرية .

وعندما بدأت الجلسة ، تكلم همرشولد . .

قال . . لقد ضاعت هباء كل الجهود الضخمة التى بذلناها فى أوائل العام الحالى للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل . . كما ضاعت الجهود التى بذلت للوصول إلى قرار المبادئ الستة كأساس للمفاوضات بين مصر وبريطانيا وفرنسا . . وذلك نتيجة للإنذار البريطانى — الفرنسى الذى وجه فى الليلة الماضية إلى مصر . .

من أجل ذلك أطلب إلى مجلس الأمن أن يعفينى من منصبى . إذا كان لا يوافق على سياستى فيما يتعلق بمسائل الشرق الأوسط . .

وتحدث همرشولد عما يراه من واجبات السكرتير العام . .

يجب أن يكون السكرتير العام خادماً لمبادئ الميثاق وأن تكون أهدافه هى الحكم الذى يحدد الصواب والخطأ . . إن السكرتير العام لا يمكن أن يؤدى عمله على أى أساس آخر . . وعلى الدول الأعضاء أن تنفذ تعهداتها بمراعاة جميع مواد

الميثاق ، كما أن على السكرتير العام أن يفترض أن أولئك الأعضاء الذين ألقيت على عاتقهم مهمة المحافظة على الميثاق قادرون على القيام بواجباتهم . .

وقال إن هذا هو مفهومه لواجبات السكرتير العام . وإذا كان هنا من لا يوافقه من الأعضاء فمن حقه أن يتصرف طبقاً لذلك . .

وما انتهى همرشولد من كلمته ، حتى عبرت الدول جميعاً ، بما فيها بريطانيا وفرنسا — عن ثقتها الكاملة فى همرشولد .

ثم بحث المجلس مشروع القرار اليوجوسلافى .. وطلب مندوب بريطانيا تأجيل الاجتماع لدراسة المشروع المقدم . .

ووافق المجلس على تأجيل الاجتماع لمدة نصف ساعة .

وعاد المجلس إلى الانعقاد . .

واعترض مندوب بريطانيا على القرار ، لأن المجلس لم يعرض عليه مشروع قرار يتضمن أن هناك تهديداً للسلام أو خرقاً له أو عملاً من أعمال العدوان ؟ ! فالمشاريع التى قدمت للمجلس تطلب فقط من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار .

ومن ناحية أخرى . . فإن المشاريع المقدمة كانت أقل فاعلية من الإجراء البريطانى الفرنسى ؟ وطلب ديكسون اعتبار المشروع اليوجوسلافى خارجاً عن النظام .

ورفض المجلس اقتراح ديكسون .

وعندما طرح المشروع اليوجوسلافى للتصويت ، وافقت عليه سبع دول هى الصين ، كوبا ، إيران ، بيرو ، الاتحاد السوفييتى ، الولايات المتحدة ، يوجوسلافيا واعترضت عليه بريطانيا وفرنسا ، وامتنعت بلجيكا وأستراليا عن التصويت . وبذلك وافق المجلس على المشروع — باعتباره إجرائياً — ولم يكن للاعتراض البريطانى — الفرنسى أى أثر فى عرقلته .

قرار له أهميته :

ولقد بعث السفير عمر لطفى ببرقية إلى القاهرة فى ٣١ / ١٠ ، عقب صدور هذا القرار ، واعتبره أكبر نصر أحرزته مصر ضد بريطانيا وفرنسا وضربة لهما .

والواقع أن هذا التعقيب له ما يبرره :

١ — فالتكتيك البريطانى — الفرنسى فشل فى أن يبقى القضية فى مجلس الأمن ، وتتوالى عليها الأيام دون أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ أى قرار والوقت هنا يمر لمصلحة المعتدى لا لمصلحة الدولة المعتدى عليها .

٢ — بل لم يكن فى تصور مندوب بريطانيا وفرنسا أن هذه الخطوة ستتخذ وكانت مفاجأة لهما . .

٣ — ثم إن مثل هذا القرار الذى اتحدت فيه إرادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، له وزنه وتأثيره فى تصور شكل الصراع والمعركة السياسية التى ستدور مستقبلا فى الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية .

٤ — كما أن الاتحاد السوفييتى بموافقته على القرار ، إنما اتخذ موقفاً يتعارض مع كل ما أعلنه من قبل من رفض مشروع الاتحاد نحو السلام واعتباره متناقضاً مع الميثاق ، وبذلك فإن الموافقة تعتبر كسباً كبيراً .

٥ — وإحالة القضية إلى الجمعية العامة ، ستسمح بأن تفتح الأبواب على مصاريعها لممارسة ضغط الرأى العام العالمى على المعتدين .

٦ — وهذا القرار الذى ينقل إلى الجمعية العامة مسئولية اتخاذ إجراءات حفظ السلام والأمن الدوليين ، سيعطى للسكرتير العام سلطات واسعة ، وبما أن موقف همرشولد النزيه منذ بدأت الأزمة واضح وصريح ، فإن السكرتير العام يستطيع أن يلعب دوراً كبيراً فى توجيه وتحريك الأمم المتحدة ضد المعتدين .

٧ — وفضلا عما تقدم ، فإن اتخاذ موقف دولى معارض للدول المعتدية يعتبر فى حد ذاته هزيمة سياسية لهم ، تؤثر حتماً على خططهم العسكرية التى بدأت فى نفس الوقت الذى اتخذ فيه مجلس الأمن القرار وبعبارة أخرى لم يعد أمام المعتدين فترة تنفس breathing space لتحقيق أغراضهم العدوانية ، بل وقعوا منذ البداية تحت ضغط سياسى غير متوقع .

وبين ٣١ أكتوبر وأول نوفمبر ، استمرت المداولات ، واجتمع السفير عمر لطفى مع كل من المجموعات اللاتينية والآسيوية والإفريقية والاسكندنافية

لتحديد خطة العمل . وتلقى تأكيدات من كل منها بأنها ستلقى بيانات تؤيد فيه قرار مجلس الأمن .

وتوازى مع هذه الاتصالات ، موقف أمريكى لكل من هذه المجموعات يحدد موافقة الولايات المتحدة على الدورة الطارئة ، وليس هذا فقط بل أعد الوفد الأمريكى مذكرة وزعها على الوفود لتأييد الرأى بسلامة انعقاد الجمعية العامة ودحض الآراء التى حاول مندوبا بريطانيا وفرنسا التأثير بها على الوفود .

وكان الموقف كما رأته القاهرة حينئذ ، أن هناك تأييداً عامًّا وشاملا من الوفود المختلفة ، وأن معالجة العدوان يجب أن تبنى على أساسين :

أولهما : تفويت الفرصة لتحقيق أهداف المعتدين ، والعمل على إطالة الوقت وعرقلة خطط العدوان .

وثانيهما : نقل المعركة إلى خارج أراضينا ، بحيث نستغل الظروف الدولية التى وقع فيها العدوان ، وذلك بالإفادة من الموقف الذى نلمسه فى الأمم المتحدة إلى أبعد حد .

ومن هنا كان القرار الأول فى ٣١ / ١٠ بانسحاب قواتنا من سيناء وتدعيم جبهة القتال لمواجهة عرقلة العدوان المباشر على المدن المصرية .

وثانيهما التحرك السياسى والدعائى العالمى من أجل تحقيق الهدف الثانى .

الفصل الثانى

الجمعية العامة

كان التساؤل عندما بدأت الجمعية العامة اجتماعها يوم أول نوفمبر ١٩٥٦ الساعة الخامسة والنصف بتوقيت نيويورك هو :

ما الذى يجب أن تعمله هذه الدول الإحدى والسبعين المجتمعة فى هذه القاعة ؟

وما الذى يجب أن يتخذ من قرار لمواجهة العدوان الإسرائيلى الذى يواصل تقدمه إلى قرب قناة السويس بعد انسحاب القوات المصرية من سيناء ، ومواجهة الهجوم الجوى الذى تتعرض له المدن والمطارات المصرية ليل نهار ؟

وافتتح همرشولد الجلسة ودعا مندوب شيلى ليرأس الجلسة . . وأول إجراء هو إقرار جدول الأعمال « المسألة التى بحثها مجلس الأمن فى اجتماعه رقم ٧٤٩ و ٧٥٠ فى ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٦ » وطلب مندوب فرنسا الكلمة ليعترض على جدول الأعمال وليتساءل عن سبب انعقاد الجمعية العامة فى دورة طارئة ؟

ولم يكن هناك وقت للرد على هذا الاستفسار . . وصوتت الجمعية العامة بأغلبية ٦٢ ضد ٢ (بريطانيا وفرنسا) وامتناع ٧ (من بينهم إسرائيل) على جدول الأعمال .

ثم تكلم مندوب مصر الدائم وعرض تطورات هذا العدوان الثلاثى والغارات التى تتعرض لها القاهرة والمدن المصرية واشتراك الطائرات البريطانية والفرنسية فى مهاجمة القوات المصرية فى سيناء . وذكر عمر لطفى أن بريطانيا وفرنسا أغرقتا سفينة فى قناة السويس وأن الملاحة توقفت نتيجة لذلك فهل هذا هو الهدف من التدخل العسكرى لضمان حرية الملاحة .

ولقد كان لخطاب عمر لطفى أثر كبير فى أن تتحرك الدول الآسيوية — الإفريقية لشن حملة عنيفة ضد المعتدين . . وكان التوتر قد بلغ مداه . . والشعور السائد أن الأزمة قد وصلت إلى ذروتها الحاسمة ، وأن خطر الحرب أصبح وشيكاً .

قرار ٢ نوفمبر :

كانت الحالة النفسية للجمعية العامة حامية ولا يمكن التكهن بها . والإشاعات التى تتناقلها الوفود فى الكواليس وقاعة المندوبين تزيد من خطورة الموقف ، فهناك إشاعة بأن القوات الإسرائيلية تواصل السير فى اتجاه القاهرة ، وإشاعة عن استقالة الرئيس وأخرى عن تدخل الاتحاد السوفييتى .

ولقد وصل دالاس إلى نيويورك ليتولى رئاسة الوفد الأمريكى فى الجمعية العامة . . .

ويصف حديث لبيرسون مع دالاس الحالة التى كان عليها الأخير عندما قال علينا أن نحصل على القرار فى أسرع وقت ممكن ، فالأحداث تسير بسرعة البرق الخاطف هناك إلى الحد الذى لا يدرى فيه المرء ما قد يحدث لو أننا لم نفعل شيئاً لإيقافها . ونحن نعتقد أن هناك احتمالا قوياً فى أن يقوم البريطانيون والفرنسيون بخطوات سريعة لتنفيذ عملياتهم العسكرية ، ولو حدث هذا لوجب علينا أن نواجه الحقيقة الواقعة وهى أن الخطر الذى يهدد سلام العالم من النوع الذى لايحتمل . . لو تقاعسنا . . فقد يخرج علينا الإفريقيون — الآسيويون بشىء جديد (خلاف المشروع الأمريكى) يزيد الوضع حرجاً وتعقيداً .

ويضيف دالاس فى هذا الحوار سبباً آخر للإسراع فى تقديم القرار : « لو لم تقم بريطانيا وفرنسا بعملهما لكنا الآن فى حالة تصادم مع روسيا بالنسبة للوضع فى المجر » .

ومن الكلمات السابقة يبدو القلق الأمريكى من خشية اندلاع حرب عالمية .

ويبدو ذلك القلق فى الخوف من ثورة العالم الثالث الجديد على تقاعس الولايات المتحدة .

ويبدو أيضاً الضيق من أن العدوان فوت الفرصة لفتح جبهة فى المجر وإحراج الاتحاد السوفييتى .

والواقع أنه عندما وصل دالاس كان هناك شبه توافق فى الرأى فى الجمعية

العامة على أن هناك عدواناً وأن لا بد من وقف إطلاق النار ولا بد من انسحاب القوات المعتدية .

هل يصل ذلك إلى إدانة المعتدين صراحة ؟

هنا نجد أن الموقف الأمريكى ، لم يكن يصل إلى المطالبة بذلك فى مشروع القرار الذى قدمه وكان يشير إلى :

مقدمة القرار : وهى تنص على ما يلاحظ فى كثير من المناسبات من جانب الدول الأطراف فى اتفاقيات الهدنة من عدم مراعاة نصوصها . .

وما يلاحظ من قيام قوات فرنسا والمملكة المتحدة من عمليات ضد الأراضى المصرية .

وإذ يلاحظ أن حركة الملاحة عبر قناة السويس قد تعطلت الآن إلى حد المساس الخطير بكثير من الدول . . .

والفقرات التنفيذية :

١ — على جميع الأطراف المتشابكة قبول وقف إطلاق النار والكف عن نقل القوات العسكرية والأسلحة إلى هذه المنطقة .

٢ — سحب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة ، والكف عن القيام بغارات عبر خطوط الهدنة على الأراضى المجاورة ومراعاة نصوص اتفاقيات الهدنة بدون تردد .

٣ — توصى جميع الدول بالامتناع عن إدخال المواد الحربية إلى منطقة الأعمال العدوانية وأن يمتنعوا بصفة عامة عن القيام بأى أعمال قد تؤخر أو تمنع تنفيذ هذا القرار .

٤ — تحث على اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح القناة وإعادة تأمين حرية الملاحة بها بعد تنفيذ وقف إطلاق النار .

٥ — تطلب من السكرتير العام أن يراعى ، وأن يبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة على الفور بمدى الامتثال لهذا الاقتراح لاتخاذ أى إجراء آخر قد يريانه مناسباً طبقاً للميثاق .

٦ — تظل الجمعية منعقدة فى جلسة طارئة امتثالاً لهذا القرار .

ومن قراءة هذا المشروع يتضح لنا على الفور أنه :

١ — ليست هناك إدانة صريحة للمعتدين ، ويصف ما يتم « بالعمليات » .

٢ — يشير القرار إلى خرق « الأطراف » لاتفاقيات الهدنة .

ومع ذلك ، فقد كان المشروع أفضل ما يمكن أن يواجه به العدوان سياسياً ، ولذلك تحرك الوفد المصرى ليبلغ الوفد الأمريكى موافقته وقد كان اتجاه مندوب الهند وقتئذ هو ضرورة الإدانة الصريحة . . ولكن كان من الأنسب فى تلك الظروف المريرة أن نصل إلى أهم ما نسعى إليه وهو وقف إطلاق النار وعرقلة تقدم قوى العدوان .

* * *

فى القاهرة :

وفى الوقت الذى كانت فيه الجمعية العامة منعقدة وتستمع إلى كلمة جون فوستر دالاس وهو يقدم المشروع الأمريكى ، كانت الغارات ما زالت مستمرة . وكانت القوات المصرية تقف فى أبو عجيلة صامدة لحماية الانسحاب الشامل لقواتنا فى سيناء .

ولم يكن أمام وزارة الخارجية فى تلك الليلة سوى أن تبقى مستمعة للإذاعة من مقر الأمم المتحدة على الهواء فى انتظار نتيجة التصويت .

وكانت الساعة التاسعة مساء فى نيويورك . . والرابعة صباح يوم ٢ نوفمبر فى القاهرة الحزينة الصامدة . . كانت الجمعية العامة قد وافقت على المشروع الأمريكى بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد ٥ (إسرائيل — إستراليا — فرنسا — بريطانيا — نيوزيلندا) وامتناع ٦ دول عن التصويت (ومن بينها كندا — ولذلك أسبابه التى سترد فى موقف ليستر بيرسون قبل التصويت وبعده) .

وفى صباح ٢ نوفمبر . . طلبت القاهرة من السفير عمر لطفى إبلاغ همرشولد بقبول مصر لقرار الجمعية العامة ، وإبلاغه أيضاً أنه « من المفهوم طبعاً أن مصر

لن تستطيع تنفيذ القرار من جانبها وحدها إذا استمرت القوات المغيرة فى عدوانها » .

وفى ٣ نوفمبر اجتمعت الجمعية العامة وفى بداية الجلسة أعلن همرشولد أن الحكومة المصرية قد قبلت وقف إطلاق النار واحتفظت لنفسها بالحق فى عدم تنفيذ أحكامه إذا ظلت القوات المهاجمة توالى عدوانها .

ثم شكل همرشولد لجنة ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار وكانت تضم المستر رالف بانش مساعد السكرتير العام وإيليا تشيرليشيف مساعد السكرتير العام وقسطنطين ستافروبولوس المستشار القانونى للأمم المتحدة .

* * *

وعندما صدر قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر ، كانت القوات المصرية قد أتمت انسحابها من سيناء وغزة وانتقلت إلى الضفة الغربية للقناة .

وواجهت القيادة المصرية الشعب فى مصر والعالم العربى والرأى العام العالمى ، باستراتيجية العدوان المتشابكة المتناسقة وأعلن الرئيس فى خطابه فى ذلك اليوم فى الجامع الأزهر « سنحارب » .

وكانت لهذه الكلمة معانيها الكبيرة وأثرها فى سير المعركة السياسية والعسكرية ، فقد كان هدف العدوان تحطيم قواتنا العسكرية فى سيناء وتحطيم الجبهة الداخلية بحيث ينهار النظام وتنهار الثورة .

وأثمر الانسحاب فى تفادى الكارثة العسكرية ، وحققت مواجهة الشعب بالحقائق تماسكا أكثر فى الجبهة الداخلية .

هاتان الحقيقتان لا يختلف فيهما اثنان من المعلقين الذين كتبوا عن حرب السويس .

وكان لعودة الجزء الأكبر من القوات المصرية بأسلحتها أثره فى الثقة فى إمكانية المقاومة وأن المعركة لن تكون يسيرة على المعتدين .

* * *

وفارق كبير بين بلد تعود له قواته المسلحة ولديه العزيمة على المقاومة وبلد يفقد هذه القوات ولديه تلك العزيمة .

ماذا يمكن أن تفعله هذه العزيمة دون سلاح ودون عتاد . . إن الأمر بانسحاب القوات المصرية من سيناء حقق نتائج فى تلك المعركة وأبعاداً أعمق من مواصلة هذه القوات لمعركة فى الصحراء ضد ثلاث دول متكاتفة متآمرة . .

وأصبحت القناة محصنة بالقوات العائدة فى نظام من سيناء ، كان هناك جيش عائد ، فرق كاملة ، وكانت السيطرة كاملة على الموقف ، وأمكن وضع القوات فى أماكنها ، وأمكن تحصين العاصمة بفرقة مدرعة . .

وأمكن تنظيم المقاومة الشعبية . . ووزع السلاح على أفراد الشعب . . وعندما يأمن المواطن إلى سلاح وذخيرة معه ، فإن الإرادة التى يحملها ينطلق منها كل زاده من حب وتضحية ووفاء لبلده .

وبينما كانت الطائرات المغيرة تسقط المنشورات للثورة على عبد الناصر ، كان كل فرد يتسلمها يزداد إيماناً وصلابة وكأن المنشور يدعوه إلى التماسك والاتحاد فى مواجهة التآمر والعدوان .

ودمرت محطة الإرسال . . وعلى الفور انطلق صوت المذيع من محطة أخرى يعلن « هنا القاهرة » وقامت مصلحة الاستعلامات بوضع مكبرات الصوت فى الشوارع والميادين لتنقل للناس أنباء المعركة وتعليمات القيادة . .

تماسكت لجبهة الداخلية .. وكان الموقف تحت السيطرة الكاملة . . كل فرد كان يترقب وينتظر . . ليس فى أرض مصر وحدها ، بل فى كل شبر من أرجاء الأمة العربية . . تفجرت أنابيب البترول بأيدى العمال العرب فى سوريا . . انطلقت جموع الشعب فى ليبيا تحاول الهجوم على القواعد البريطانية فيها . . وغير ذلك من الأمثلة على الانطلاقة العربية كثير . .

فتحت السعودية والسودان مطاراتهما لتهبط فيها طائراتنا التى أفلتت من الهجوم الجوى البريطانى . .

وسافر الرئيس القوتلى إلى موسكو . .

وجرت مباحثات مباشرة وصريحة مع قادة الاتحاد السوفييتى . .

وكان ردهم يحمل الأمل . . إذا استمرت المعركة فلن نكون وحدنا . .

وتبادل الرئيس بو لجانين مع البانديت نهرو رسائل كان لها معناها الكبير . .

إن المعركة التى نواجهها . . يجب أن نصمد لها . .

ومرة أخرى فإن الأصدقاء لن يتخلوا عنا . . المهم ألا نتخلى نحن عن إرادة المقاومة والنضال . .

المهم أن نفرض نحن على العالم موقفنا النضالى ، وهو ليس سوى إرادتنا وتصميمنا .

* * *

ونعود مرة أخرى إلى الموقف فى الأمم المتحدة . .

كانت إسرائيل قد استولت على قطاع غزة . . وأبرقت وزارة الخارجية فى ١١/٣ للسفير عمر لطفى تطلب منه الاتصال بهمرشولد لاتخاذ مايراه كفيلا لخدمة مصالح سكان قطاع غزة والاحتفاظ بحقوقهم بعد استيلاء إسرائيل على غزة .

هذا الإجراء اتخذناه تأكيداً لمسئولية الأمم المتحدة عن سكان القطاع الذين تعرضوا للعدوان الإسرائيلى ، وحتى تقوم وكالة غوث اللاجئين بمسئولياتها كاملة فى الظروف التى جدت بالاحتلال الإسرائيلى . .

ولم تنقطع الاتصالات فى نيويورك . .

وفى نفس اليوم ٣ / ١١ تلقت وزارة الخارجية برقية من السفير عمر لطفى تفيد أن ممثل الهند اتصل به واقترح أن تعلن مصر موافقتها على أن تؤلف الأمم المتحدة قوة بوليسية أمريكية تعاونها لجنة مراقبة مكونة من ثلاث دول كتشيكوسلوفاكيا وكندا وإحدى دول آسيا (كالهند مثلا) . .

وذكر مندوب الهند أنه عرض هذه الفكرة على همرشولد فرحب بها وقال إن من مصلحة مصر قبولها فى الحال .

وعلى أثر ذلك اجتمع مندوبنا مع لودج ، فأبلغه أن اقتراح الهند محل دراسة واشنطن ، وأنهم يفكرون فى إشراك كندا معهم . .

وكانت هذه الاتصالات حول هذه الفكرة أو ما وصل إلى علم القاهرة من اتجاه لإنشاء قوة دولية . . ولكن الفكرة لها خلفية بأبعاد أخرى عمل لها ليستر بيرسون

وأجرى بشأنها مشاورات قبل أن تبدأ الجمعية العامة عملها فى أول نوفمبر .

وكما قلت ، لم تكن القاهرة على علم مسبق بها ، ولكن الفكرة كان لها صداها وإبلاغنا بها أفاد كثيراً فى أن نحدد موقفنا منها وسط التطورات السريعة المتلاحقة التى سارت فيها أزمة السويس . . فى مصر . . وفى الأمم المتحدة .

الفصل الثالث

القوة الدّولية

فكرة القوة الدولية :

رفض سان لوران رئيس وزراء كندا النداء الذى وجهه إليه أنتونى إيدن فى ٣٠ أكتوبر لتقف كندا بجانب بريطانيا فيما تنوى القيام به من أعمال عسكرية .

ورد سان لوران برسالة جافة على إيدن أبلغه فيها معارضة كندا وذكر أن بلاده لا تستطيع إقرار وجهة النظر البريطانية بتبرير هجوم إسرائيل على مصر .

وقد وصل الرد لإيدن فى اليوم التالى وقبل البدء فى عمليات الغارات الجوية على مصر .

وأدى إلى كثير من الانزعاج وكان صدمة لإيدن .

ولقد كان تصرف إيدن على ما يبدو من تطور سير العلاقات بين كندا وبريطانيا خطأ آخر وقع فيه وحساباً غير دقيق للعوامل التى تحكم السياسة الخارجية لكندا سواء فى حرصها على المحافظة على كيانها القومى أو حساسية جوارها للولايات المتحدة أو عملها على تدعيم الكومنولث وإبعاد أسباب التصدع عنه ، وكانت كل هذه العوامل قائمة فى حساب رئيس وزراء كندا عندما رفض طلب إيدن .

ولقد كان ليستر بيرسون وزير خارجية كندا هو المحرك الأول لهذا الموقف الذى اتخذته حكومته .

وكان يقدر مدى الأضرار التى ستصيب التحالف الغربى نتيجة التصدع الذى حدث بالفعل فى أركانه ، وبعد الموقف الذى التزم به جون فوستر دالاس منذ بداية الأزمة .

وتحرك بيرسون فى اتجاهين :

أولهما : كيف يمكنه أن يخفف من حدة الصدام بين الحلفاء الغربيين .

وثانيهما : كيف يمكن وقف التدهور الخطير فى الموقف الدولى .

وكانت الفكرة التى سيطرت على تفكيره فى ٣١ أكتوبر بعد الإنذار وبعد تطورات الأحداث فى مجلس الأمن : هل يمكن إيجاد أداة فعالة لفرض قرارات الأمم المتحدة تتمثل فى قوة بوليسية دولية قد يكتفى بها لعمل مؤقت لمواجهة هذا الوضع الطارئ الجديد .

إن تحقيق هذه الفكرة يؤدى إلى حفظ ماء وجه بريطانيا وفرنسا.. ألم تعلنا أنهما تتدخلان عسكريًا للفصل بين المتحاربين ؟ لماذا لا تصبح قواتهما بالاشتراك مع دول أخرى قوة للأمم المتحدة بعد أن تشترك معهما قوات أخرى .

وأبرق بيرسون إلى سفيره فى لندن طالباً معه بحث الفكرة مع الحكومة البريطانية وطلب أيضاً إلى سفير كندا فى واشنطون بحث الفكرة مع الحكومة الأمريكية .

وردت لندن بأنها ترحب بالفكرة ولكنها لا تحقق لها أغراضها فى المستقبل القريب .

وردت واشنطن بأنها ترحب بالفكرة ولكن الوقت لايسمح بأن يتضمنها المشروع الأمريكى الذى سيقدم إلى الجمعية العامة .

ولكن فى لندن وفى مجلس العموم يوم ٣١ / ١٠ وخلال المناقشات العاصفة والحملة العنيفة التى شنتها المعارضة ذكر إيدن أنه إذا كانت الأمم المتحدة راغبة فى تحمل المسئوليات الفعلية فى الحفاظ على السلام فى المنطقة فلن يكون ثمة من هو أكثر فرحاً منا بذلك . ولكن من الواجب اتخاذ إجراء بوليسى .

واعتبر بيرسون أن هذا قبولا لبدء إنشاء القوة الدولية ، وفى أول نوفمبر وصل إلى نيويورك لحضور الدورة الطارئة .

واجتمع بدالاس وعرض عليه فكرته . وطلب منه إدراجها فى المشروع الأمريكى ، ولم يقبل دالاس لضيق الوقت ولأن الموقف لا يحتمل أى تأخير ، ولكن دالاس لم يعترض على الفكرة وأيدها وطلب من بيرسون الاستمرار فيها .

وعند التصويت على المشروع الأمريكى امتنعت كندا عن التصويت وبرر بيرسون ذلك بأنه يرى «ضرورة إيجاد وسائل فعالة لتحقيق وقف إطلاق النار

وعدم العودة إلى الأوضاع السابقة والحاجة إلى قوات دولية لمواجهة هذه الأوضاع .

كنت أود أن أرى فى هذا القرار معنى يخول السكرتير العام الحق فى الشروع فى الترتيبات اللازمة مع الدول الأعضاء لإعداد قوة دولية كافية للحفاظ على السلام عند هذه الحدود بينما تجرى الإعدادات لوضع تسوية سياسية ، ويسعد حكومتى أن تعلن استعدادها للإسهام فى مثل هذه الفكرة بشرط أن تكون قوة دولية فعلية لتحقيق السلام وصيانته » .

وعلى الفور طلب دالاس الكلمة وأعلن : «إننى سأكون سعيداً جداً لو أن الوفد الكندى يتقدم باقتراح محدد على ضوء الخطوط العريضة التى رسمها المستر بيرسون » .

وانتهت جلسة الجمعية العامة فى الخامسة صباحاً يوم ٢ / ١١ .

وبعدها بساعات كان بيرسون يتباحث مع همرشولد فى فكرته ولم يكن الأخير قد كوّن لنفسه رأيا بعد .

بدأ الوفد الكندى مشاورات طوال يوم ٢ و٣ نوفمبر مع الوفود المختلفة لاستطلاع مواقفها من الموافقة على تشكيل هذه القوة الدولية .

وفى لقاء آخر مع همرشولد كان قد وافق على الفكرة واعتبرها مخرجاً للأمم المتحدة للوصول إلى حل إيجابى وعدم تصدع المنظمة الدولية بتجريم بريطانيا وفرنسا وطردهما من الأمم المتحدة كما كانت تطلب بعض الدول الأفريقية والآسيوية .

ويشير روبرتسون فى كتابه « الأزمة » إلى أن سان لوران اتصل ببيرسون ليبلغه حديثاً تليفونياً دار بينه وبين إيدن . وفيه ذكر الأخير أنه إذا كانت كندا ستقترح قيام هذه القوة الدولية فليس ثمة ما يمنع من مضى فرنسا وبريطانيا فى عملياتها الحربية ضد مصر تحت راية الأمم المتحدة ، ولما كانت القوات البريطانية والفرنسية قد وصلت إلى المكان فهى فى وضع أفضل من غيرها من الدول لتنفيذ أى قرار تتخذه الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

عندئذ رد بيرسون على رئيس وزرائه : « يا للسماء هناك أناس سيقولون إن اللصوص فى حاجة إلى قوة بوليسية لحمايتهم أثناء سرقتهم للخزانة الحديدية » .

الموقف بين لندن وباريس :

سافر بينو وبورجي مونورى إلى لندن فى مساء ٢ نوفمبر واجتمعا بإيدن .

واقترح إيدن قبول وقف إطلاق النار بشرط أن تتولى الأمم المتحدة نفسها القيام بالعمليات العسكرية — وهو ما اقترحه على سان لوران فى حديثه التليفونى .

ورفض الفرنسيون وطالبوا بالتعجيل فى إنزال القوات وبدء العمليات الأرضية .

وتردد البريطانيون بعد أن تمكن الجيش المصرى من الوصول إلى الضفة الغربية وكانت تقديراتهم أن أكثر من ٤٠,٠٠٠ جندى وصلوا إلى منطقة القناة وهو أمر يتطلب الحذر فى العمليات العسكرية الموجهة إلى القناة والتى كانت تفترض أن إسرائيل ستسحب الجيش المصرى إلى سيناء .

وكان الموقف غريباً .

فإسرائيل قبلت الإنذار البريطانى — الفرنسى ووقفت بالقرب من القنال ولا تجد قوات مصرية أمامها وهددت بأنه إذا لم يتم التدخل البريطانى الفرنسى فإنها ستقبل قرار الجمعية العامة بوقف إطلاق النار عندئذ لن يكون هناك مبرر لاستمرار الخطة العسكرية فى مهاجمة القنال ثم إن احتمال قيام ثورة داخلية فى مصر لم يعد قائماً . والأمم المتحدة تسارع فى إجراءاتها .

ومع هذه الظروف قبل إيدن ضغط الفرنسيين ولكنه فى نفس الوقت أبلغ الكنديين بأن إنزال القوات لن يتم قبل أن توافق الجمعية العامة على مشروع إنشاء القوة الدولية بشرط أن يصدر فى ٤ نوفمبر وازداد نشاط بيرسون والوفد الكندى لإقرار المشروع ولديه أمل فى تأجيل إنزال القوات البريطانية والفرنسية فى بور سعيد .

ولكن واشنطون أبدت شكوكها فى صحة ما يذكره البريطانيون ولم يعد الأمر سراً بين الوفود يوم ٤ نوفمبر من أن كندا ستتقدم بمشروع هذه القوة الدولية .

وفى نفس الوقت كانت الوفود الآسيوية — الأفريقية تعد مشروعاً جديداً يمهل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل اثنتى عشرة ساعة لتنفيذ وقف إطلاق النار .

وحاول بيرسون أن يقنع الهند بتبنى المشروع معه ولكن مندوب الهند أرثر لال أبلغه أن الأسبقية فى نظره هى لوقف إطلاق النار والانسحاب وكانت هذه مشكلة أمام بيرسون لأن أصوات الدول الأفروآسيوية التى ستتقدم بمشروع قرارها ١٩ وإذا لم توافق على مشروع القوة الدولية فإنه لن يحصل على أغلبية الثلثين .

وفى الوقت نفسه كان لدى بيرسون تأييد لمشروعه من ثلاثين دولة (اللاتينية والغربية) .

ووصلا إلى اتفاق بأن تؤيد الهند والدول الأفروآسيوية مشروع بيرسون مقابل تأييد كندا والمجموعة التى تؤيد اقتراحها لمشروع الهند وبقيت الولايات المتحدة وقد اقترحت إدخال تعديلين على النص الكندى .

فالنص فى صورته الأصلية كان :

توصى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين لجنة من خمس دول من الدول الأعضاء تقدم إليها فى غضون ٤٨ ساعة خطة تهدف إلى إقامة قوة طوارئ دولية بوليسية فى الشرق الأوسط تجند وحداتها من القوات العسكرية القومية المتوافرة حالا وتكون كافية فى إعدادها لتنفيذ الأهداف .

والتعديل الأول ينص على موافقة الأطراف المعنية على تدخل القوة .

والثانى يحذف الفقرة الخاصة بالقوات العسكرية القومية المتوافرة حالا .

وأغضب التعديلان المندوبين البريطانى والفرنسى وأبلغا بيرسون أن المشروع يخالف ما بعثا به إلى لندن وباريس ، وإنه لا بد لهما من الحصول على تعليمات جديدة من حكومتيهما .

ثم قام بيرسون بإبلاغ همرشولد خلال انعقاد الجلسة إنه سيقدم مشروعه .

وخرج همرشولد ليتباحث مع بيرسون .

وكان التشاؤم بادياً على السكرتير العام وتساءل هل ينجح المشروع وهل يمكنه أن يوقف بريطانيا وفرنسا عن مهاجمة مصر .

ورد بيرسون بأن كندا على استعداد لتقديم قوات على الفور وكذلك النرويج وكولومبيا .

وتساءل همرشولد عن كيفية نقلهم . ورد بيرسون بأنه يمكن استخدام الأسطول السادس وأبدى همرشولد شكه فى قبول الرئيس أيزنهاور لذلك .

ثم تقدم بيرسون بمشروعه إلى الجمعية العامة وتمت الموافقة عليه فى الساعة الثانية صباح ٤ نوفمبر (١١٠٠ بتوقيت القاهرة) بأغلبية ٥٧ وامتناع باقى الدول عن التصويت وعدم اعتراض أحد .

وفى نفس اليوم ٤ نوفمبر قدم همرشولد تقريراً إلى الجمعية العامة طلب فيه التصريح فوراً للجنرال بيرنز رئيس هيئةمراقبى الهدنة بأن يختارمن بين ضباط هيئة الرقابة من سيعملون فى القوة الجديدة، كما ذكر أنه سيعمل على تقديم خطة لإنشاء هذه القوة الدولية على أساس تشكيلها من قوات دول ليست أعضاء دائمة فى مجلس الأمن .

وتقدمت كندا والنرويج وكولومبيا بمشروع إلى الجمعية العامة بالموافقة على تقرير السكرتير العام وتعيين الجنرال بيرنز قائداً للقوة الدولية الجديدة (ووفق عليه بأغلبية ٥٧ وامتناع ١٩ عن التصويت) .

موقف مصر :

وخلال هذه التطورات كان لابد أن يوضح مندوب مصر موقفه فأبلغ همرشولد قبل التصويت على المشروع الكندى بأنه لا بد من التأكد من ضرورة استبعاد الدول التى تحارب من أن تكون ضمن الدول التى سترسل قوات إلى الأمم المتحدة وأبلغه همرشولد أن هذه الدول مستبعدة أصلا .

وأجرى السفير عمر لطفى اتصالات مع مندوبى الهند والدول الأفروآسيوية لتؤكد هذا المعنى فى اتصالاتها مع السكرتير العام .

وكان لهذه الاتصالات فائدة كبيرة فى توضيح الموقف السابق والذى عبر عنه السكرتير العام فى تقريره .

فهمرشولد شكل لجنة فور صدور قرار الجمعية العامة من رالف بانش وبيرسون ومندوب النرويج وأرثر لال مندوب الهند ومندوب كولومبيا لبحث تنفيذ قرار الجمعية العامة .

وفى ذلك الاجتماع ذكر همرشولد أن وصول القوات قد يستغرق أسبوعين ولذلك فهو يقترح أن تتسلم الأمم المتحدة بعض الوحدات البريطانية والفرنسية .

ورفض لال بحدة هذا الاقتراح وذكر بأنه «لن تقبل المجموعة الأفروآسيوية أية قوات بريطانية أو فرنسية فى القوة الدولية، وستخلقون كل شكل من أشكال الاضطراب إذا أعطيتم الانطباع بأن الفكرة كلها لم تكن تهدف إلا لإضفاء ستار الأمم المتحدة على الاحتلال الفرنسى البريطانى» .

ورد بيرسون بأنه «قد يكون من المرغوب فيه فى هذه الظروف أن توضع القوات البريطانية والفرنسية تحت قيادة الأمم المتحدة حتى تصل القوات الأخرى على الأقل».

ورد لال « لو علمت الدول أننا نفكر فى إشراك الإنجليز والفرنسيين فى القوات الدولية فإن هذا يعنى أننا ندعوهم إلى إنزال قواتهم ،وأضاف أنه لا يعارض فى إشراك قوة أمريكية » .

واعترض مندوب النرويج بأنه إذا استبعدت دولة من الدول الكبرى فيجب إقرار مبدأ استبعاد الجميع .

ووافق الجميع على هذا الرأى وهو ما قدمه السكرتير العام إلى الجمعية العامة فى نفس اليوم .

الفصل الرابع

وقف إطلاق النار

هل يحق بعد إقرار إنشاء القوة الدولية :

اعتبر قرار الجمعية العامة بإنشاء قوة الطوارئ الدولية واتخاذ خطوات فعلية فى اليوم نفسه لتنفيذ القرار إجراء إيجابياً وفعالاً لوقف إطلاق النار .

ونحن نعرف ماذا هدف إليه بيرسون من عملية إنشاء هذه القوة البوليسية ، وأول تلك الأهداف كان إخراج بريطانيا وفرنسا من ورطتهما والمحافظة على وحدة التحالف الغربى ورأب الصدع الذى حدث فى كيان حلف الأطلنطى .

وكان لدى بيرسون ما يوحى بأن موقف لندن يختلف عن موقف باريس ، فإيدن ولويد يتجهان نحو قبول الضغط الكندى وموقف المعارضة الذى يزداد ضراوة يحبذ أمامهما — وبعد إنشاء القوة الدولية — اتخاذ قرار بقبول وقف إطلاق النار .

وهناك عوامل أخرى أهمها مركز الإسترلينى والضائقة الاقتصادية التى حلت ببريطانيا والنفقات الإضافية لشراء وشحن البترول كانت بدورها أمام المسئولين فى لندن تدفعهم إلى وقف عمليات الإنزال قبل أن تتم .

وقد شجع بيرسون على التفاؤل برقية تلقاها من سلوين لويد تفيد اهتمام لندن الجدى والعاجل بموضوع القوة البوليسية الدولية ، وبينما كان بيرسون يرتب مع همرشولد تفاصيل إنشاء القوة الدولية كان إيدن يتصل بمؤيديه للتشاور فى الموقف الجديد .

كان ذلك فى ٤ نوفمبر .

وسافر بينو وبورجى مونورى مرة أخرى إلى لندن ، وعقد اجتماع فى الساعة الرابعة مساء نفس اليوم . . وكانت الجمعية العامة قد أصدرت قراراً ثانياً بوقف إطلاق النار والانسحاب ، وأخطر السكرتير العام كافة الأطراف بأنه حدد الخامسة صباح الاثنين موعداً لتنفيذ وقف إطلاق النار .

وخلال الاجتماع وصلت إيدن رسالة من همرشولد يبلغه فيها بقرار الجمعية العامة وإنشاء القوة الدولية . وعدم إشراك بريطانيا أو فرنسا فيها .

وتشير بعض المعلومات حول هذا الاجتماع أن لويد كان ميالا أكثر من إيدن لوقف إطلاق النار والإفادة من الوضع الجديد بعد إنشاء القوة الدولية .

وعارض الفرنسيون هذا الاتجاه بكل قواهم ، لماذا ؟

معناه أن تخسر فرنسا كل آمالها من وراء هذه الحملة .

فرنسا لم تكن تأبه بالرأى العام العالمى ، وفرنسا منغمسة فى حرب لعينة فى الجزائر تتحدى بها العالم أجمع ، فرنسا تتحالف مع إسرائيل ، وفرنسا بها رأى عام داخلى يؤيد الحرب . . طالما أن فيها قضاء على عبد الناصر وبالتالى قضاء على ثورة الجزائر المسلحة .

وإيدن إذا قبل وقف إطلاق النار وإذا لم يستمر فى العمليات العسكرية . . فمعنى ذلك أنه فقد الاحترام ، وكان الرجل على ما يبدو يعيش فى أحلامه وأوهامه بأنه لا يوجد غير ما رسم من خطط عسكرية يحقق أهدافه ، أما الأمم المتحدة فهى عاجزة عن التدخل ؟

وإذا تدخلت بريطانيا فهى بذلك تقوم — فى نظره — بعمل أمين نيابة عن الأمم المتحدة .

ثم هل سيؤدى عمل الأمم المتحدة إلى الإطاحة بعبد الناصر ؟

وطالما كان الرد بالنفى فلن تقبل بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار ولن تؤجلا عمليات الإنزال .

وعندما كانت الاجتماعات مستمرة فى نيويورك حول تنظيم وتشكيل القوة بدأت عمليات إنزال المظليين على بور سعيد وبور فؤاد وتلقى همرشولد برقية بذلك فى الساعة الواحدة صباح الاثنين ٥ نوفمبر . وكان مجتمعاً وقتها مع بيرسون وانجن مندوب النرويج الدائم .

وكانت صدمة ! فلقد كان بيرسون يتصور أن ما قام به وما تلقاه من معلومات من لندن سيؤدى إلى قبول بريطانيا لوقف إطلاق النار .

وكان همرشولد مع تفاؤله المحدود يأمل بدوره فى هذه النتيجة ،وانهارت آمال الرجلين . . وفقدت بريطانيا وفرنسا فى شخص بيرسون آخر جبهة كان يمكن أن تكون رحيمة بهما فى التطورات التالية للأحداث .

وماذا عن إسرائيل ؟

ردت إسرائيل على السكرتير العام فى ٤ نوفمبر . . .

وتضمن خطاب إيبان لهمرشولد أنه يطلب من السكرتير العام أن يرد على الإيضاحات التالية :

١ — هل وافقت مصر — دون شروط — على وقف إطلاق النار ؟

٢ — هل مازالت مصر تصر على أنها فى حالة حرب مع إسرائيل ؟

٣ — هل مصر على استعداد للتفاوض مع إسرائيل من أجل إقرار السلام ؟

٤ — هل وافقت مصر على إنهاء المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل ؟

٥ — وهل وافقت على استدعاء عصابات الفدائيين العرب الذين يعملون بتوجيهها فى دول عربية مجاورة ؟

كانت هذه الشروط التى قدمتها إسرائيل قبل أن تعلن قبول وقف إطلاق النار وقبل أن توافق على دخول القوات الدولية فى الأراضى التى احتلتها .

وهى شروط المنتصر بعد المعركة ، ولم لا وهى قد استولت على سيناء والغزو البريطانى الفرنسى سيبدأ فى اليوم التالى وكل الظروف أمامها تسمح لها بالتحدث من مركز القوة ، ومع ذلك فإن نغمة التحدى وقتها لم تكن لتدوم طويلا والأمر فى النهاية يتوقف على موازين القوى العالمية وأين تتجه مؤشراتها .

يصعب القول أن إسرائيل لم تقدر الموقف الدولى على حقيقته وتعلم أنها تواجه معارضة الولايات المتحدة، ولكنها أيضا تعلم مدى نفوذها وتأثيرها على الولايات المتحدة وأن الأخيرة لن تفرض عليها المهانة بعد ما حققته خلال العمليات العسكرية ، بل لا بد أنها ستحتفظ ببعض المكاسب ، ولذلك فمصلحتها أن تتشدد وترفض فى تلك المرحلة دون ما كثير من الخوف والتردد .

التحرك السوفييتى :

وفى ٥ نوفمبر بعث بولجانين ببرقية إلى رئيس مجلس الأمن يطلب فيها انعقاد المجلس بصفة عاجلة لبحث العدوان الجديد وعدم تنفيذ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرار وقف إطلاق النار .

وانعقد المجلس فى الساعة الثانية مساء بتوقيت نيويورك وقدم سوبولوف مشروع قرار يشير إلى أنه إزاء عجز الجمعية العامة عن عمل أى شىء فإن على كل أعضاء الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كعضوين دائمين فى مجلس الأمن ولديهما قوات بحرية وجوية قوية تحت تصرفهما تقديم العون العسكرى وكل صورة من صور المساعدة لمصر . وذلك عن طريق إرسال قواتهما البحرية والجوية ووحداتهما العسكرية ومتطوعيهما ومدربيهما العسكريين وغير ذلك من صور المساعدة إلى مصر فى حالة إصرار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على تحدى القرارات المتخذة وعدم تنفيذها فى الأوقات المحددة .

وفى نفس الوقت الذى كان فيه المجلس مجتمعاً ،كانت الإنذارات السوفييتية قد وصلت إلى لندن وباريس وتل أبيب . وبعث بولجانين برسالة إلى أيزنهاور يقترح فيها التدخل العسكرى المشترك لوقف العدوان .

وخلال نفس الاجتماع كانت الجمعية العامة منعقدة بدورها ، وأول أثر لهذا التحرك السوفييتى على هذا المستوى وبهذا الأسلوب كان موجة جديدة من الذعر فى العالم . وازداد الشعور وقتها بأن الأزمة تتصاعد بصورة لا يمكن التحكم فيها .

ووصل هذا الذعر نفسه إلى واشنطن وازدادت التساؤلات حول الموقف السوفييتى وازدادت المخاوف فى العاصمة الأمريكية ، خاصة وأن السفير الأمريكى فى موسكو بعث ببرقية إلى دالاس يطلب فيها الإسراع فى وقف إطلاق النار حتى يمكن إزالة التهديد السوفييتى بالقيام بعمل عسكرى .

لم يكن هناك من يتصور أنه من الممكن أن تسير الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتى فى هذا الاتجاه .

حقيقة ظهر التوافق فى المواقف منذ وقع العدوان ولكن الظروف الخاصة بكل من الدولتين بالنسبة لهذا النزاع حددت لكل من السياستين مساراً التقتا فيه فى معارضة العدوان دون أن يمس ذلك الصراع بينهما أو الاستراتيجية المضادة لكل من القوتين تجاه الأخرى .

وحتى بعد خمسة أيام من بدء العدوان وبعد كل ما ظهر من توافق فى المواقف بينهما، عرضا وليس اتفاقاً، لم يكن من الممكن أن تتخطى السياسة الأمريكية حدود استراتيجيتها، خاصة وأن الاتحاد السوفييتى قام بهذه المناورة فى وقت كانت فيه الثورة فى المجر قد أخمدت، وتاهت مخططات الولايات المتحدة فى هذه العملية الكبيرة التى رسمتها ودبرتها إزاء الأحداث التى طغت على سواها فى أزمة السويس .

والاتحاد السوفييتى — بمثل هذه المناورة الذكية — أراد أن يضع التحالف الأطلنطى كله فى ميزان دقيق . فهو يطلب المشاركة مع الولايات المتحدة فى عمليات ضد عدوان وقع من جانب دولتين كبيرتين فى هذا التحالف، وهو فى هذا لا يطلب موقفاً جديداً من الولايات المتحدة وإنما مجرد تأكيد لموقف أعلنته وحددت فيه معارضتها للعدوان .

ولكن لم يكن فى وسع السياسة الأمريكية أن تقول ذلك ، بل لم يكن متوقعاً من جانب الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة أن تتخذ الولايات المتحدة مثل هذا الموقف .

فقط أثار هذا الإجراء السوفييتى المخاوف لأنه إذا كان يطالب بمثل هذا الإجراء تحت مظلة الأمم المتحدة فهو قد يتخذه بالفعل إذا اعترضت عليه بريطانيا وفرنسا فى المجلس .

ورفض كابوت لودج الاقتراح فى المجلس ولم يفته أن يعرض بالاتحاد السوفييتى فى المجر .

واعترض مندوب بريطانيا بمنطق آخر له وجاهته وهو أن هذه المذكرة تعنى أن تشترك دولتان من الأعضاء الدائمين فى المجلس فى العمل ضد عضوين دائمين آخرين .

والمعروف أن مسئولية حفظ الأمن والسلام تقع أساساً على عاتق هذه الدول الدائمة .

وإذن فمعنى قبول الاقتراح أن تختل هذه القاعدة الأساسية فى الميثاق والنتائج التى تترتب على ذلك كثيرة .

وعند التصويت على إدراج الطلب السوفييتى فى جدول أعمال المجلس رفضه لعدم حصوله على أغلبية السبعة أصوات (يلاحظ أن عدد أعضاء المجلس كان ١١ وقتئذ) فاعترضت على إدراجه الولايات المتحدة — بريطانيا — فرنسا — وأستراليا — ووافقت عليه إيران ويوغسلافيا والاتحاد السوفييتى وامتنع عن التصويت بلجيكا والصين وكوبا وبيرو .

وفى الجمعية العامة كان الغضب قد بلغ مداه على المعتدين وكان كريشنامنون قد وصل لتمثيل الهند . وألقى خطاباً فى الجمعية العامة لم تسمعه ردهاتها من قبل فى تجريم هذا العدوان وهذه الحرب الإجرامية .

وقدم مشروعاً جديداً مع الدول الآسيوية — الأفريقية — يدين العدوان فى عبارات صارخة . . .

قبول وقف إطلاق النار :

حدثت عدة تطورات لها أهميتها فى يوم ٦ نوفمبر والليلة السابقة عليه . . .

فنحن نعلم بالموقف السوفييتى سواء فى الإنذارات التى بعث بها الاتحاد السوفييتى إلى عواصم العدوان ، أو الرسالة التى وجهت لأيزنهاور ، أو الإجراء الذى اتخذه فى مجلس الأمن . . .

كل ذلك حدث فى يوم ٥ نوفمبر . . .

وكان المفروض أن يصوت على المشروع الذى قدمه كريشنامنون مساء ٥ نوفمبر إلا أن الجمعية العامة أجلت اجتماعها إلى اليوم التالى . . .

ورفضت بريطانيا وفرنسا الإنذار السوفييتى ، ولكن طرأت عوامل على موقفهما — حتى بعد الرفض والاستمرار فى العمليات العسكرية — لها دلالاتها :

أولاً : عندما رفضت بريطانيا وفرنسا الإنذار ، كانتا تضعان فى اعتبارهما أن الولايات المتحدة لا بد أن تحميهما بالمظلة النووية فى حلف الأطلنطى . . .

وبعث إيدن برسالة إلى الولايات المتحدة بهذا المعنى ولكن الرد جاء مخالفاً لهذا الاعتقاد .

فقد ذكرت الرسالة الأمريكية فى معناها أمرين :

١ ــ أن الولايات المتحدة تضمن سلامة بريطانيا وفرنسا إذا هوجمتا فى أى موقع تتعرض فيه المصالح الغربية للخطر .

٢ ــ أن الحماية الأمريكية بموجب حلف الأطلنطى، ليست سارية المفعول إلا إذا تعرضت أوربا للهجوم .

وبعد أن وصلت الرسالة . . بعث إيدن برسالة أخرى يطلب فيها من أيزنهاور هذا التأكيد . . ولم ترد واشنطن .

ثانياً : وصلت لندن رسالة من سفيرها فى واشنطن تشير إلى أنه إذا تعرض، الجنيه الإسترلينى لأزمة ، فإن بريطانيا ستجد نفسها فى موقف صعب لتنقذ نفسها من الإفلاس ؟

وكان معنى هذا أن الولايات المتحدة لن تدعم الإسترلينى فى أزمته بأية قروض، وكان تقرير وزير الخزانة البريطانية يشير إلى قرب نفاد احتياطى الذهب والدولار وأن الإسترلينى يزداد بيعه فى الأسواق الأمريكية بصورة غير عادية .

ثالثاً : وصلت لندن معلومات من واشنطن تفيد أن الأخيرة قد تعيد النظر فى سياسة تزويد بريطانيا بالبترول .

رابعاً : تحذيرات كندية متصلة لإيدن بأن يقبل وقف إطلاق النار وإلا فإنه سيحطم وحدة الكومنولث ولن يستطيع الاعتماد على صداقة أو عطف كندا .

خامساً : التماسك فى الجبهة الداخلية فى مصر ، والتضامن العربى وظهور إرادة النضال والمقاومة فى مصر ضد العدوان .

سادساً : الرأى العام العالمى وموقف الجمعية العامة فى الاتجاه إلى تجريم وإدانة

بريطانيا وفرنسا صراحة فى القرار الذى صوت عليه يوم ٦ نوفمبر .

وأضيفت إلى هذه العوامل . المقابلة التى جرت فى الساعة الرابعة صباحاً يوم ٦ نوفمبر فى البيت الأبيض . . بين أيزنهاور وهرفيه الفان سفير فرنسا وقتئذ . . . وأسقط فى يد موليه . . فمع كل الإصرار الفرنسى على مواصلة العمليات العسكرية إلا أنه من الصعب أن تستمر فرنسا بمفردها .

كان السفير يطلب إيضاحات وتأكيدات أمريكية على ضوء الإنذار السوفييتى ورد أيزنهاور : « عليكم أن توقفوا هذه الحرب ، وأن تنسحبوا من مصر ، فنحن مع ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن نستنكر تحديه من جميع الناس وجميع الدول ودعنى أقل لك يا سيدى السفير . . لقد اقتربت حياتى من نهايتها ، وإنى لأرغب فى لقاء الله بأيد نظيفة » .

وعند ظهر يوم ٦ نوفمبر ، أبلغ إيدن قراره إلى السفير الكندى فى لندن . . وربط بين قبول وقف إطلاق النار وبين طلب السماح للأساطيل البريطانية والفرنسية بتطهير القناة .

وتسلم بيرسون الرسالة من سفيره ، واتصل بواشنطن وجاء الرد بأنه على بريطانيا ألا تتوقع استخدام أساطيل التطهير التى تملكها قبل إعلان قبولها قرارات الأمم المتحـــدة بدون قيد أو شرط ، وهذا يعنى الانسحاب كما يعنى وقف إطلاق النار . . .

* * *

الإعلان البريطانى الفرنسى :

وأعلن إيدن فى مجلس العموم وقف إطلاق النار . .

وتسلم همرشولد رسالتين من الحكومتين البريطانية والفرنسية جاء فيهما أنهما على استعداد لقبول وقف إطلاق النار إذا كان يمكن للسكرتير العام أن يؤكد :

١ ــ أن إسرائيل ومصر قد قبلتا ــ دون شرط ــ وقف إطلاق النار .

٢ ــ أن القوة الدولية ستكون قادرة على تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر .

٣ — طلب أن يبدأ الفنيون البريطانيون والفرنسيون على الفور فى تطهير القناة .

٤ — وحتى تصل هذه التأكيدات ، فإن القوات البريطانية والفرنسية ستوقف النار اعتباراً من منتصف ليلة ٦ — ٧ نوفمبر .

* * *

وفى صباح ٦ نوفمبر . . اجتمع مجلس الوزراء البريطانى لبحث الموقف . . واجتمع فى باريس مجلس الوزراء الفرنسى . .

وخلال هذه الاجتماعات . . تلقى ماكميلان مكالمة تليفونية من واشنطن تفيد أن الولايات المتحدة على استعداد لتقديم قرض قيمته ألف مليون دولار إلى بريطانيا وفرنسا إذا وافقتا على وقف إطلاق النار قبل منتصف الليل . وأضافت الرسالة الأمريكية أن أمريكا لا تستطيع مساعدة بريطانيا إذا استمر القتال بالرغم من قرارات الأمم المتحدة ، لأن مثل هذه المساعدة سيساء تفسيرها فى البلاد الأخرى . .

* * *

ومع كل ماتقدم ، كانت حملة حزب العمال مستمرة ، والمظاهرات بالألوف متجمعة أمام مبنى رئاسة الوزارة فى لندن تهتف ضد إيدن وضد العدوان الإجرامى .

* * *

واتصل إيدن تليفونياً بموليه وأبلغه أنه إزاء الضغوط التى يواجهها من كل جانب ، فى الداخل والخارج ، ولصعوبة السير وحيداً دون عون أمريكا ، فإنه يرى وقف إطلاق النار بعد ظهر يوم ٦ نوفمبر . .

وفى ٧ نوفمبر أبلغ السكرتير العام الحكومتين البريطانية والفرنسية بما طلبتاه من تأكيدات حول وقف إطلاق النار من جانب كل من مصر وإسرائيل وإمكان القوة الدولية تحقيق أهداف قرار ٢ نوفمبر .

* * *

شكوك فى القاهرة :

ومع أن وقف إطلاق النار كان محدداً له الساعة الثانية عشرة ليلة ٦ — ٧ نوفمبر ، إلا أن القتال استمر فى بورسعيد طوال يوم ٧ نوفمبر ويوم ٨ نوفمبر . .

ولم تكن القاهرة تثق فى رسالة بريطانيا وفرنسا إلى السكرتير العام بقبول وقف إطلاق النار . .

كانت عمليات الإنزال مستمرة فى بورسعيد . . وكانت القوات تحاول التقدم على طريق القنال . .

وفى مثل هذه الظروف ، لم تكن مصر لتترك مقاديرها تحت رحمة ما أعلنته بريطانيا وفرنسا ولم ينفذ ، وكان احتمال الخداع فى هذه العملية قائماً ، لأنه لم يكن هناك ضمان لوقف إطلاق النار . .

ولذلك ، وهذه حقيقة جديدة فى الموقف ، جرت اتصالات مع الاتحاد السوفييتى فى يوم ٦ نوفمبر . . وعبرت فيها القاهرة صراحة عن شكوكها فى إمكان وقف إطلاق النار ، وأنه فى هذه الحالة لا بد من مواصلة مراقبة الموقف بحذر .

وجاء الرد من موسكو بأنها تشاركنا هذه الشكوك . . وأن مواجهة الموقف واحتمالاته إذا لم يوقف إطلاق النار فى حسبان القادة السوفييت . ؟

ثم اتصلت القاهرة بهمرشولد ، وأحاطته بأن وقف إطلاق النار لم ينفذ من جانب الدول المعتدية ، وأن وقف إطلاق النار يجب أن يرتبط بالانسحاب الفورى كضمان له .

إن خطورة الموقف كانت تتمثل فيما عبرت عنه القاهرة فى إحدى رسائلها « إننا نعتقد أن هناك لعبة ملتوية يراد القيام بها فى الأمم المتحدة بفرض بقائهم فى الأراضى المصرية ليساوموا مصر ، ولذلك فلا ثقة لدينا فى قرار إيقاف إطلاق النار لأنهم قد ينقضونه فى أية لحظة ويستأنفون القتال متذرعين بأية حجة » ؟

وفى ٨/ ١١ قام السفير عمر لطفى بإبلاغ همرشولد أن القتال مازال مستمراً فى بورسعيد ، وطلب منه أن يطلب من بريطانيا وفرنسا تنفيذ وقف القتال فى الحال

والانسحاب فوراً من المنطقة .

ورد همرشولد على عمر لطفى « إنه سيقوم بالاتصال بالدولتين لهذا الغرض وإنه سيوجه نداء لوقف القتال فى بور سعيد ويطالب بتنفيذ القرار الجديد للجمعية العامة فى ٨ نوفمبر» .

وكانت هذه المقابلة فى الساعة التاسعة . وفى الساعة الحادية عشرة وجه همرشولد رسالة إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية تتضمن المعلومات التى نقلها إليه مندوب مصر . وأشار إلى قرارات الجمعية العامة ثم تعهدات الدولتين . وطلب الرد عليه على الفور .

ولقد توقف إطلاق النار بعد ذلك .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن ، هو : هل كان لدى مصر ما يبرر شكوكها ؟

ونقول إن هذه الشكوك نفسها أدت إلى الإسراع فى قبول وقف إطلاق النـــار . .

لقد كان فى قبول الأمور كما هى عليه فى ذلك الوقت خطر فتح الباب أمام إغراء الخداع من جانب المعتدين ، إذا هم تصوروا سلامة النية والسذاجة من جانب مصر فى موقفها .

قبلت مصر وقف إطلاق النار فى ٤ نوفمبر وأبلغت السكرتير العام :

١ — أنها تقبل قرار الجمعية العامة فى ٤ نوفمبر .

٢ — وأنها على استعداد لوقف العمليات العسكرية فى الساعة الثامنة بتوقيت جرينتش .

٣ — وأنها تحيط السكرتير العام علماً بالفقرة الثانية من القرار (وهى الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة فى ٧ نوفمبر) والخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية وراء خطوط الهدنة .

معنى ذلك أن مصر حينما قبلت وقف إطلاق النار — قبل إنزال القوات البريطانية

والفرنسية فى بور سعيد — ربطت بينه وبين انسحاب القوات الإسرائيلية وراء خطوط الهدنة .

وعندما بدأت عمليات غزو بور سعيد . تبين أن حجم العمليات ، وأعداد القوات التى نزلت فى يوم ٥ ثم يوم ٦ نوفمبر ، وما ينتظر إنزاله من قوات من الضخامة بحيث ستكون هناك قوة احتلال أخرى فى هذه المنطقة من مصر .

وإذا توقف إطلاق النار وهدأت العاصفة على المعتدين فى الأمم المتحدة وهدأت ثورة السلاح والمقاومة فى مصر . فما الذى يمنع من أن يستغل المعتدون الفرصة ويهاجموا مرة أخرى .

لذلك طرحت مصر شكوكها على العالم . وأحاطت بها الأصدقاء . . وطرح الأصدقاء بدورهم هذه الشكوك وكانت النتيجة ازدياد التوتر والمخاوف .

وحتى رجل مثل بيرسون كان يشعر فى هذين اليومين أو الثلاثة أن استمرار العمليات العسكرية سيحطم تماماً كل مشاريعه . وهمرشولد أحس بأن ما يرتبه من خطوات تبعث على التفاؤل ستنهار إذا استمر الموقف كما هو . .

والولايات المتحدة ترى أن مواصلة العمليات العسكرية سيؤدى إلى تزايد الخطر على السلام وأيزنهاور لم يكن يفكر ساعتها إلا فى أن يثبت للرأى العام الأمريكى والعالمى أنه يسعى للسلام وأنه يريد أن يبعد العالم عن مخاطر حرب غير محدودة .

لقد طلب إيدن ومواليه السفر إلى واشنطن لمقابلة أيزنهاور . اتصل إيدن تليفونياً بأيزنهاور واستفسر منه الرئيس الأمريكى عما سيبحث فى الاجتماع . فرد عليه إيدن بأنها مسائل ذات طبيعة عامة . وكان رد أيزنهاور إنه لا يود البحث فى فائدة قرارات الأمم المتحدة وجدواها ، فقد صوتت فى جانبها الولايات المتحـــدة ، ولم يعد فى إمكانها أن تقتنع بالقيام بأى عمل يتعارض معها .

وكتب إيدن فى مذكراته . لم أكن أتصور أن الحكومة الأمريكية ستقسو علينا فى كل موقف من المواقف ، وتزداد تصلباً معنا بعد إذعاننا لقرار وقف إطلاق النار .

وليس أدل على أن شكوك مصر كانت فى محلها من هذه العبارة التى علق

بها أحد الكتاب على الموقف . كان لويد يرى أن وجود القوات البريطانية والفرنسية فى منطقة القناة ورقة رابحة يريد استخدامها كوسيلة للمساومة ولا يريد التخلى عنها بسهولة أو قبل فوات الأوان .

ومثل هذه الأفكار لم تكن خافية فى القاهرة وكان من الطبيعى إذن أن تتواجد لديها الشكوك .

ولقد أشارت تقارير المخابرات الأمريكية إلى هذه الشكوك وقالت : هناك شكوك عميقة متزايدة هنا « فى القاهرة » فى أن قيادة الغزو البريطانى الفرنسى ستبادر إلى مفاجأة جديدة هنا ، ويعتقد المصريون اعتقاداً جازماً بأن الهدف الأول ـ لبريطانيا وفرنسا ـ هو إقصاء عبد الناصر عن الحكم ولما كان هذا الهدف لم يتحقق ، فقد تلجأ الدولتان إلى حركة يائسة عما قريب لتحقيقه .

وتمضى هذه التقارير فتشير إلى البيان المصرى باستعداد مصر لقبول المعونة من أية جهة فى حالة تجدد العمليات الحربية وتقول « ليس هذا القول خداعاً . . وإنما هو انعكاس صادق للنوايا المصرية الراهنة ، ودليل أساسى على حقيقة ما يدور هناك » .

من هنا نستطيع إن نقول إن شكوك مصر أثمرت فى أن توقف العمليات العسكرية ، وأدت كما سنرى إلى الإسراع فى عملية الانسحاب .

الفصل الخامس

تشكيل قوات الطوارئ الدولية

دور السكرتير العام :

عقب تقديم السكرتير العام لتقريره المبدئى إلى الجمعية العامة فى ٤ نوفمبر ، قدم تقريره التفصيلى إلى الجمعية العامة حول إنشاء قوة الطوارئ الدولية فى ٦ نوفمبر .

وقبل أن نعرض للتقرير فمن المناسب أن نشير باختصار إلى أسلوب السكرتير العام للأمم المتحدة بالنسبة لهذه التقارير التى يعدها ويقدمها إلى الجمعية العامة ، وارتباط ذلك بالدور السياسى له طبقاً للميثاق .

إن المادة ٩٧ من الميثاق تعتبر السكرتير العام الإدارى الأول للمنظمة .

ولكن المادة ٩٩ تحدد للسكرتير العام اختصاصاً سياسياً عندما تنص على أن للسكرتير العام أن يعرض على مجلس الأمن أية مسألة يراها قد تهدد حفظ السلام والأمن الدولى .

وجاء فى تقرير اللجنة التحضيرية سنة ١٩٤٥ ، تعليقاً على هذه المادة ، أن السكرتير العام أصبح له حق خاص يتعدى كل الحقوق التى سبق أن قررت لرئيس منظمة دولية .

وفى الواقع ـ كما يحدد النص ـ فإن السكرتير العام له وضع قانونى مماثل لأية دولة عضو ، وهو كما ذكرت اللجنة التحضيرية « يمكنه أكثر من أى شخص آخر تمثيل الأمم المتحدة ككل ، وفى نظر العالم ، كما هو بالنسبة للعاملين معه ، يجب أن يجسد السكرتير العام مبادئ ومثل الميثاق » .

ومن ثم يجيء نص المادة ٩٨ التى تقضى أن « يقدم السكرتير العام تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة » .

ولقد استخدم السكرتير العام هذا التقرير السنوى ليتضمن التوصيات التى

يراها لتوافق عليها الجمعية ، وهو بذلك يخرج عن حدود عرض أعمال المنظمة بصورة مجردة إلى اقتراح توصيات معينة توافق عليها الجمعية العامة وتصبح لها قوة القرارات متى وافقت على تقريره السنوى .

ثم اكتسب السكرتير العام بمقتضى لائحة إجراءات الجمعية العامة الحق فى أن يلقى فى أى وقت بياناً شفوياً أو مكتوباً للجمعية العامة بالنسبة لموضوع تنظره .

وهو بهذا الحق ، أصبح له تجاه الجمعية العامة نفس الحقوق التى له تجاه مجلس الأمن .

أمام هذه السلطات ، فإن السكرتير العام يجد نفسه محدداً بقاعدة أساسية فى عمله السياسى يجب أن يلتزم بها ، وهى أن يكون حائزاً على رضاء القوتين الرئيسيتين فى العالم ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ولقد خرج تريجفى لى على هذه القاعدة سنة ١٩٥٠ حينما اتهم كوريا الشمالية بالعدوان على كوريا الجنوبية واتخذ الجانب الأمريكى بصورة مطلقة ، وأدى هذا إلى مقاطعة الاتحاد السوفييتى له وعدم تعاونه معه ، مما شل نشاطه وأفقده فعلياً صلاحيته للقيام بوظيفة السكرتير العام ولهذا لم تجدد مهمته ولم يحاول أن يسعى إلى هذا التجديد .

وكان همرشولد على قدر أكبر من الذكاء والحكمة ، وعمل منذ تولى منصبه على إعادة الثقة المفقودة فى منصب السكرتير العام .

ثم جاءت أزمة ١٩٥٦ ، ومنذ أعلن التأميم ، وهو يتابع ويتدخل من بعيد فى الأزمة ويمهد لها الطريق لتنظر فى مكانها الطبيعى وهو الأمم المتحدة ، وقام بـدور كبير خلال المفاوضات التى تمت فى أكتوبر فى مجلس الأمن والتى انتهت بإقرار المبادئ الستة .

وعندما وقع العدوان الإسرائيلى ، كان ينوى الالتجاء إلى المادة ٩٩ لدعوة مجلس الأمن ، لولا أن الولايات المتحدة اتخذت هذا الموقف ، ثم كان موقفه الصارم النزيه أمام المجلس والعالم عندما عرض استقالته نتيجة العدوان من جانب دولتين من الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن .

وقبل أن تنتقل القضية إلى الجمعية العامة ، كان وراء المشاورات التى انتهت بدعوة الجمعية العامة تنفيذاً لقرار الاتحاد من أجل السلام .

ثم عندما عرضت القضية على الجمعية العامة ، كان من الواضح أمامه أنه لابد من البحث عن أسلوب يعطى للجمعية فاعلية معينة حتى لا تتوه القرارات والإجراءات فى غمار مناقشات من جانب أكثر من سبعين دولة .

وكان الأسلوب الذى لجأ إليه همرشولد هو الاعتماد على التقارير التى يعدها ويقدمها إلى الجمعية العامة ، ويضع فيها كافة التفاصيل السياسية والإدارية اللازمة بحيث تكون هذه التقارير ذاتها ، قرارات من الجمعية العامة بعد أن توافق عليها .

تقرير ٦ نوفمبر :

شكل همرشولد لجنة غير رسمية لتعاونه فى إعداد تقريره التفصيلى حول إنشاء القوة الدولية ، وكانت مشكلة من بيرسون (كندا) وانجن (النرويج) ولال (الهند) .

وعملت معه هذه اللجنة الخاصة طوال يومى ٥ و ٦ نوفمبر حتى انتهى التقرير الذى قدم إلى الجمعية العامة فى ذلك اليوم .

ولأن لهذه التقارير أهميتها البالغة فى أنها توجه فى واقع الأمر الجمعية العامة إلى ما يريده همرشولد بالتوازى مع اتجاه الغالبية فى الجمعية العامة ، فإننى سأحاول إبراز أهم ماتضمنه من نقاط :

١ — تكلم عن ثلاثة مبادئ تحكم إنشاء القوة الدولية :

(ا) إما تشكيلها على أساس المبادئ المستخلصة من ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، ويترتب على ذلك أن يعين قائد القوة المسئول ، ويكون مسئولا عن تنفيذ واجباته أمام الجمعية العامة ، أو مجلس الأمن وتحدد سلطاته بحيث يكون مستقلا تمام الاستقلال عن سيطرة أية دولة ، كما يجب أن تكون صلته بالسكرتير العام للأمم المتحدة مماثلة لصلة رئيس أركان حرب هيئة الرقابة الدولية .

(ب) يمكن للأمم المتحدة أن تكلف دولة أو مجموعة من الدول بمسئولية تشكيل قوة دولية بمعرفتها تتولى تنفيذ الرغبات التى تحددها الأمم المتحدة . ومن

الواضح فى هذه الحالة أنه لن يضمن للقوة استقلالا كاملا عن السياسات الوطنية كما يحقق بواسطة الحل الأول .

(ج) يمكن لمجموعة من الدول الاتفاق فيما بينها على تشكيل قوة دولية يمكن فيما بعد إيجاد صلة بينها وبين الأمم المتحدة ، وهذا الحل ينطبق عليه نفس التحفظات السابق إثارتها بالنسبة للحل الثانى علاوة على غيرها .

٢ — ثم بعد أن عرض همرشولد للحلول السابقة ، ذكر للجمعية العامة أنها بعد أن وافقت على تعيين الجنرال بيرنز كقائد للقوة فإنها قد اختارت بالفعل الحل الأول .

وهو بذلك لم يسمح للجمعية بالدخول فى مناقشات حول ترجيح أى من الحلول السابقة ، وإنما أبلغها أنها قد وافقت بالفعل على الحل الأول .

٣ — أشار إلى ماقررته الجمعية العامة فى قرار ٥ نوفمبر (تعيين الجنرال بيرنز) وحق القائد فى تجنيد ضباط القوة ، وأوضح أن ماقررته الجمعية يتمشى مع مبدأ استقلال القائد فى انتخاب الضباط ، ومن ناحية أخرى فإن القرار سجل مبدأ تشكيل القوة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بخلاف الدول الدائمة فى مجلس الأمن .

ثم ذكر همرشولد أنه بذلك لايمكن قبول اقتراح بريطانيا وفرنسا من أن تشكيل القوة يجب أن يكون موضع اتفاق بين الأطراف المعنية ، لأنه من الصعب التوفيق بين ذلك ونظام تشكيل القوة كما أقرته الجمعية العامة .

وبذلك رد همرشولد على الاقتراح البريطانى الفرنسى ، وفسر عبارة « موافقة الأطراف» بأنها لا تتضمن رأياً لهاتين الدولتين فى تشكيل القوة .

٤ — وانتقل السكرتير العام إلى نقطة فى غاية الأهمية ، فقال فى تقريره إنه رغم أن الجمعية العامة فى إمكانها تشكيل القوة بموافقة الأطراف التى ستمد القوة بوحدات من طرفها ، **إلا أن الجمعية العامة لا يمكنها أن تطالب القوة بأن تتواجد أو تعمل على أرض دولة دون موافقة حكومة تلك الدولة .**

٥ — أما عن واجبات القوة ، فهى تتحدد على ضوء قرار ٢ نوفمبر ، **وهى أن**

تدخل الأراضى المصرية — بموافقة الحكومة المصرية — للمساعدة فى حفظ الهدوء أثناء وعقب انسحاب القوات غير المصرية ولتحقيق الامتثال إلى الشروط الأخرى الواردة فى قرار ٢ نوفمبر . والقوة ليست عسكرية للسيطرة الواقعة على المنطقة التى تدخلها . . وإنما ستقوم بالتعاون مع السلطات الحالية . .

وبناء عليه فإن اختصاصات القوة تشمل منطقة تمتد من قناة السويس إلى خطوط الهدنة المحددة فى اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل .

٦ — وتكلم التقرير بعد ذلك عن عدم إمكان تحديد حجم القوة فى الوقت الحاضر ثم عن تفاصيل تمويل العملية .

٧ — وذكر السكرتير العام فى نهاية التقرير ، أنه إزاء وجود العديد من الموضوعات المفتوحة للبحث فإنه يقترح أن يناط أمر الاستمرار فى بحث تلك الموضوعات إلى لجنة صغرى من الجمعية العامة تشكل لهذا الغرض ، وإذا تم تشكيلها ، فيمكنها أن تقوم أيضاً بدور هيئة استشارية للسكرتير العام فى شئون مواضيع العمليات .

الجمعية العامة توافق على التقرير :

وفى ٧ نوفمبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٦٤ ضد لا شىء على تقرير همرشولد . . .

وتقررت بذلك المبادئ الأساسية فى عمل القوة :

١ — إن هذه القوة لن تستخدم كقوة عسكرية للضغط على مصر .

٢ — إنها تدخل مصر — بموافقة الحكومة المصرية وحدها ..

٣ — ليست للقوة أية أغراض أو مهام عسكرية .

وفى قرار الجمعية العامة بالموافقة على التقرير . . منح السكرتير العام سلطات جديدة « بإصدار التعليمات والأوامر الضرورية للعمل الفعال للقوة ، وذلك بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية » . . .

تشكيل اللجنة الاستشارية :

كانت كل من كندا وكولومبيا والدانمارك والنرويج وباكستان والهند ، قد تقدمت تعرض المساهمة بقواتها فى تشكيل قوات الطوارئ الدولية .

وكان اتجاه همرشولد فى البداية أن تشكل اللجنة الاستشارية من مندوبى الدول الأربع الذين يشكلون معه اللجنة غير الرسمية (كندا — النرويج — كولومبيا — الهند) .

ولما لم تكن الهند قد عرضت المساهمة بقواتها ، فقد أثار الكنديون خلال تفاوضهم مع همرشولد مسألة اشتراكها فى اللجنة ، واقترحوا ضم إيران بدلا من الهند . .

وعلى الفور تحرك مندوب الهند ، وأبلغ السكرتير العام أن مثل هذا الموقف يعتبر إهانة للهند .

وكان تحرك المندوب المصرى متوازياً مع الاتصال السابق ، وعبر عن شعور القاهرة بأهمية تواجد الهند فى اللجنة الاستشارية . .

وكانت هناك حساسيات بالنسبة لاقتراح عضوية إيران وباكستان وهما دولتان فى الحلف المركزى ، وأبدى مندوب الهند هذه الاعتراضات . . .

وأخيراً اتفق على أن تشكل اللجنة من كندا والبرازيل وكولومبيا والنرويج والهند وباكستان .

وفى ٧ نوفمبر ، وعند صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على تقرير همرشولد تضمن هذا القرار فى الفقرة السادسة إنشاء هذه اللجنة الاستشارية بوضعها السابق .

ولقد كان لهذه اللجنة دور هام فى الأيام والسنوات التالية ، وفى مايو ١٩٦٧ وعندما طلبت مصر سحب قوات الطوارئ الدولية ووافق السكرتير العام ، اجتمعت هذه اللجنة الاستشارية ولم يكن رأى أغلبية أعضائها معارضاً للسكرتير العام يوثانت .

ولقد كان أول ما قررته اللجنة فى ٧ / ١١ ، هو الشروط التى اتفق عليها

أساساً لاشتراك الدول فى القوة الدولية :

١ — إن إنشاء قوات الطوارئ تم فى إطار انسحاب القوات البريطانية—الفرنسية من مصر وعلى أساس دعوة إسرائيل إلى الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة .

٢ — إن القوة لن تخلف القوات الغازية أو تتولى سلطاتها .

٣ — إن القوات ستعمل على الأراضى المصرية ، ولذلك فمن الضرورى موافقة مصر على تشكيلها .

٤ — إن القوة مؤقتة لمواجهة الطوارئ ، وهدفها فصل المتحاربين : مصر وإسرائيل وانسحاب الأخيرة طبقاً لقرار الجمعية العامة .

٥ — أن يكون تشكيل القوة متوازياً .

تساؤلات واعتراضات من مصر :

وقد أبلغ السكرتير العام — الحكومة المصرية فى ١١/٧ بقرار تشكيل القوة وبعث بالجنرال بيرنز إلى القاهرة لبحث التفاصيل مع المسئولين فى مصر . .

أين ستعمل القوة :

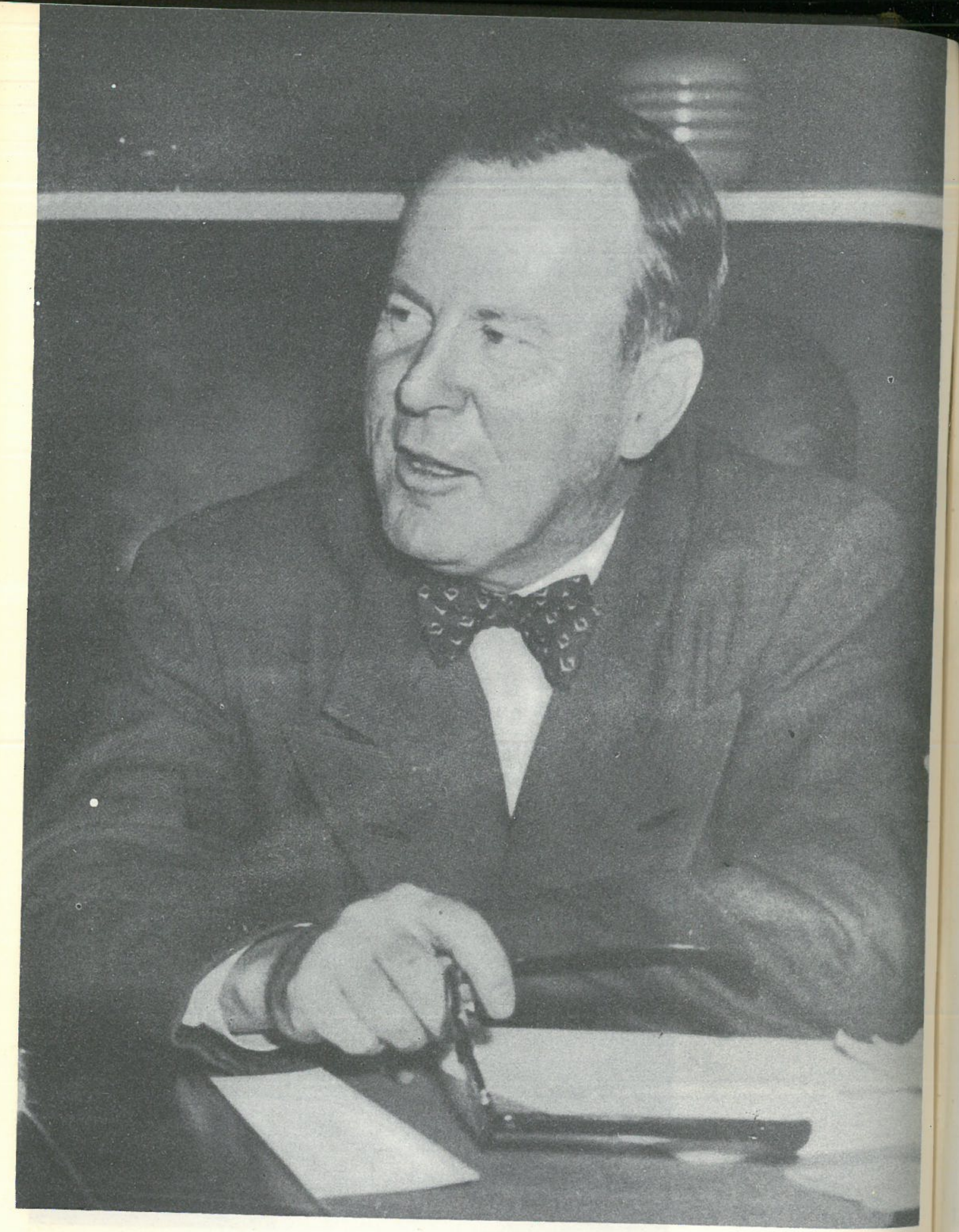
وقبل ذلك كانت القاهرة قد تساءلت عما يعنيه السكرتير العام فى تقريره من أن تعمل القوة من قناة السويس حتى حدود الهدنة ؟

هل يعنى ذلك أنها ستبقى فى منطقة قناة السويس ؟ وإذا صح ذلك وقد تحقق الانسحاب فأى مبرر يسمح لهذه القوات الدولية بإبقاء فى منطقة القناة ؟

وإن افتراض مثل هذا الوضع يعنى أننا نعود مرة أخرى إلى تدويل القناة بصورة جديدة ، والخطورة فيه أنه يتم فى إطار الأمم المتحدة ، وعندما تحتج مصر بعد ذلك فإن موقفها يظهر وكأنه تحد لإرادة الأمم المتحدة . .

وأثار التساؤل فى الجمعية العامة مندوب سوريا ، وطلب من السكرتير العام أن يوضح المفهوم من هذه العبارة .

ورد همرشولد أن الموقف الحالى يفترض أن قوات الطوارئ الدولية ستبدأ عملها



ليستر بيرسون وزير خارجية كندا ... قوات الطوارئ الدولية .

بالقرب من قناة السويس ، ولكن بعد التنفيذ المتوقع لتوصيات الجمعية العامة ، فإن تواجد القوات سيكون عند خطوط الهدنة .

* * *

ممن ستتكون هذه القوة ؟

وفى رسالة السكرتير العام إلى الحكومة المصرية يوم ٧ نوفمبر ، أبلغها أن قوات من : كندا ، كولومبيا ، الدانمرك ، فنلندا ، النرويج ، السويد، ستشترك فى القوة .

فهل لدى الحكومة المصرية اعتراضات على قوات من هذه الدول ؟

ووصل الجنرال بيرنز إلى القاهرة .

وفى ٨ نوفمبر اجتمع مع الدكتور فوزى . .

وقام الدكتور فوزى بإبلاغ الجنرال بيرنز « إننا سنرد على كتاب همرشولد الخاص بتكوين القوة الدولية ، وبأن الأساس القانونى لعملها ذو جزأين ، الأول خاص بتوصيات الجمعية العامة والثانى خاص بموافقة الدولة التى ستتواجد القوات على أراضيها **وهذه الموافقة يجب أن تكون مستمرة .**

أما بالنسبة للدول المشتركة فى القوة الدولية وتحديد مكان نزول وتحرك هذه القوة ، فسيتم إبلاغ السكرتير العام به » .

والواقع أنه كان لدى مصر كثير من التساؤلات حول تكوين هذه القوة .

فمثلا إذا سمحنا بأن تكون القوات على النحو الذى أبلغنا به همرشولد . فمعنى هذا أننا نسمح بقوات عسكرية أوربية غربية بأن تحل محل قوات عسكرية أوربية غربية ؟ حقيقة أن هذه الدول لها مواقف ضد العدوان ، ولكن لا ننسى أن من بينها دولاً أعضاء فى حلف الأطلنطى .

ثم كيف يمكن قبول قوة دولية على هذا النحو ، ولماذا لا تدخل فيها الدول اللاتينية والآسيوية حتى يتحقق مبدأ توازن التشكيل لهذه القوة . .

السكرتير العام يضغط :

وعلم بيرنز بهذه الاتجاهات ، ونقلها إلى همرشولد . .

واتصل همرشولد فى ٩ نوفمبر بالسفير عمر لطفى تليفونياً . . وكان فى حالة

قلق شديد على أثر أخبار أبلغها إليه بيرنز عن موقف الحكومة المصرية من تأليف القوة الدوليـة . . وأبلغ همرشولد السفير لطفى أن مصر فى هذه الحالة ستصبح منعزلة عن الأمم المتحدة . . »

ثم بعث همرشولد إلى الدكتور فوزى برسالة فور هذه المكالمة التليفونية . . والرسائل بين الرجلين كانت على مستوى شخصى وتعكس علاقات صداقة وتفاهم عميق بينهما ، ولجأ إليها السكرتير العام ليشرح موقفه .

لم يكشف عن هذه الرسائل حتى الآن ، ولكننا نشير إليها للتسجيل ولربط حقائق هذا الموضوع .

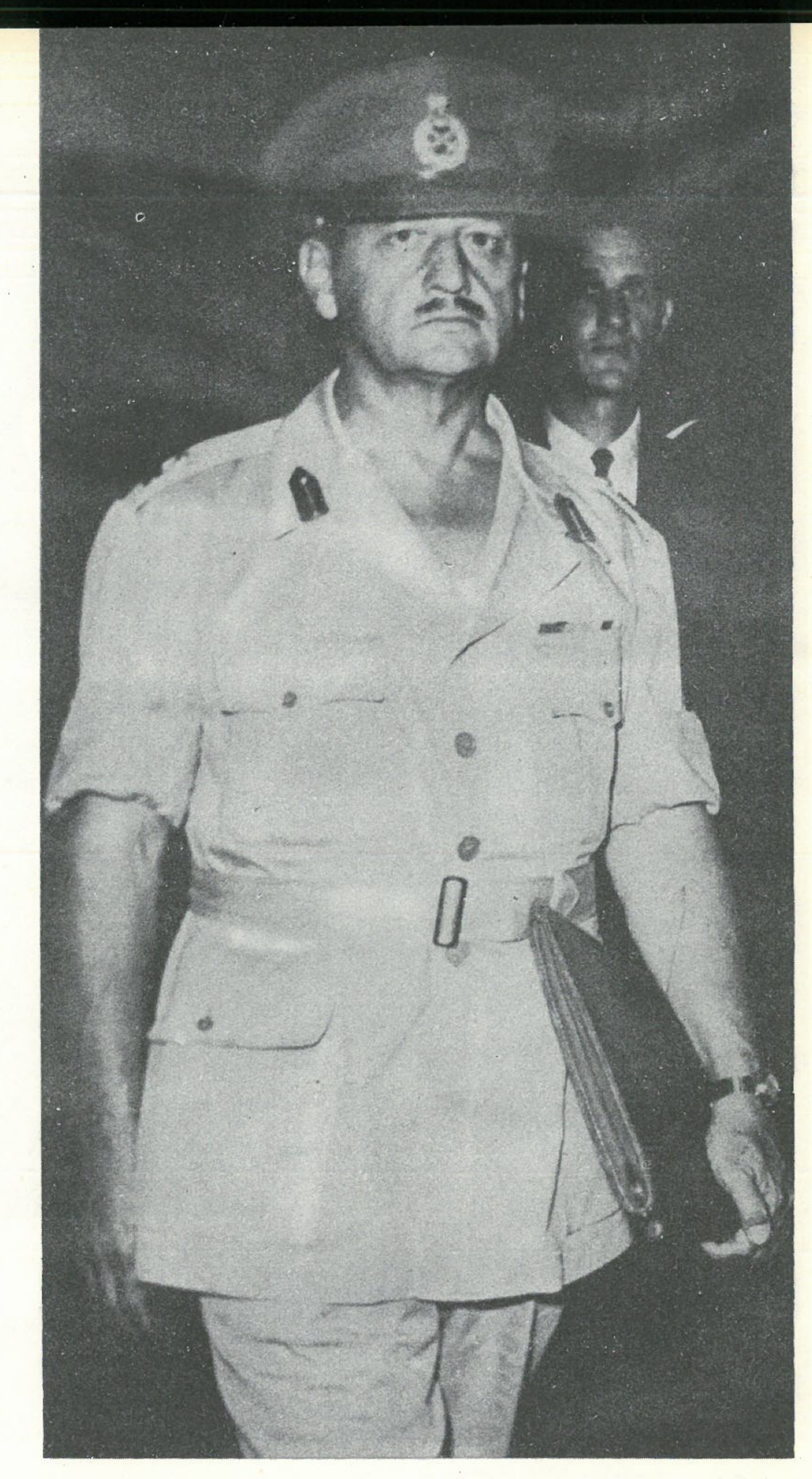
كتب همرشولد يقول للدكتور فوزى : « إنك تعلم الخط الصارم الذى اتخذناه بالنسبة إلى أن قوات الطوارئ الدولية يمكن أن تبقى بصفة مؤقتة على أراضى مصر وبموافقتها فقط . . إن تقارير بيرنز أقلقتنى . . وإن التأخير قد يهدم العمل السريع الذى نحتاجه بشدة . إن تردد مصر الآن سيعزلها دون شك أمام الرأى العام العالمى والذى كان أفضل حماية لها حتى الآن . . إن هذا الموقف قد يفتح إمكانيات عمل – تعلمه مثلى تماماً – إذا تحقق فقد يكون ضد آمالكم بنفس الدرجة التى يكون بها ضد مصالحنا جميعاً » .

وفى نفس اليوم الذى وصلت فيه هذه الرسالة . . اجتمع الدكتور فوزى مرة ثانية بالجنرال بيرنز .

وكان فى تصور الجنرال بيرنز أن رسالة همرشولد بكل ما فيها من تحذيرات ستعمل على سرعة تغير موقف القاهرة .

ولكن ما حدث كان مخيباً لآمال بيرنز ، ولم يكن فى استطاعته أن يعترض عليه .

فقد ذكر الدكتور فوزى للجنرال بيرنز أن مصر ليست أقل حرصاً من سواها على سرعة البت فى الشئون القائمة حاليـًا ، وأننا واثقون من أن مستر همرشولد وجميع المنصفين سيقدرون تماماً واجب العناية والحذر من جانب الحكومة المصرية إزاء موضوع حيوى وضخم كموضوع دخول قوات أراضى مصر ، ومن واجبنا



الجنرال بيرنز . . . والمهمة الشاقة . . .

أن نراعى غاية الدقة فى تناول هذا الأمر الخطير وأن نعرف فى أتم وضوح ما نحن قادمون عليه وما نحن فاعلون .. وبهذا تساهم مصر مساهمة فعالة فى محاولة جعل الموقف والمقاصد بلورية الوضوح . . .»

استفسارات مصرية :

واستفسر الدكتور فوزى بعد ذلك عن مهمة القوات التابعة للأمم المتحدة وطلب إيضاحاً أكثر مما ورد حتى الآن فتلا :

(ا) ماذا عساها فاعلة عند خطوط الهدنة ؟ وما هى المناطق التى يفكر فى أن تشغلها ، مع ملاحظة أنه من المفهوم طبعاً أن تحديدها — بالنسبة للأراضى المصرية — لا بد أن يكون بموافقة الحكومة المصرية .

(ب) ما مدى الزمن الذى ينتظر أن تمكثه هذه القوات ؟

(ج) ما هى مهمة القوات التى ستنزل فى بور سعيد وقرب قناة السويس ؟ هل ستكون مهمتها مقصورة — كما يبدو — على مراقبة الفرنسيين والإنجليز ؟ وهل ستنسحب بمجرد انسحابهم ؟

(د) وما معنى التعاون — الذى أشير إليه — بين القوات الدولية والحكومة المصرية فى حفظ الأمن والنظام فى المنطقة ؟ خاصة بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية . . لأن حفظ الأمن والنظام بعد الانسحاب لا يكون إلا من صميم اختصاص السلطات المصرية وحدها .

وقد رد بيرنز . أن تحديد المناطق التى تشغلها القوات سيكون بموافقة مصر .

وقال بيرنز عن الزمن ، إنه مادام هناك خطر تصادم بيننا وبين إسرائيل فالقوات باقية ولها عند اللزوم أن تستعمل القوة لمنع التصادم بين الطرفين .

أما عن التساؤلات حول مهمتها فى بور سعيد فإنه يعترف بأنه ليس واضح الذهن فى هذا الشأن .

وفى كلمات واضحة صريحة . عاد الدكتور فوزى ليجدد مرة أخرى للجنرال بيرنز ما سبق أن أبلغه له فى اليوم السابق من لزوم استمرار الموافقة من جانب مصر على بقاء القوات فى أراضيها ، وإنه فى الوقت الذى تريد فيه الدولة إعلان عدم موافقتها يجب على القوات الدولية الانسحاب .

ورغم أن الدكتور فوزى لم يشأ فى هذه المقابلة الإفصاح عن موقفنا بالنسبة لجنسية القوات المشتركة فى القوة الدولية ، إلا أنه رأى أن الاعتبارات الخاصة بجهود بيرسون فى إنشاء القوة الدولية وتعيين الجنرال بيرنز — وهو كندى — كقائد لهذه القوات ، قد تتطلب التعبير عن موقفنا بالصورة التى لا تجرح كرامة كندا .

فأشار الدكتور فوزى .. فى تلك المقابلة إلى أن القوات الكندية سوف تأتى حقيقة باسم الأمم المتحدة ولكن لا شك أن الكثيرين يقدرون ويفهمون أنها قوات مدينة بالولاء للملكة بريطانيا « تعود » إلى مصر بينما لم يهبط بعض الغبار الذى ارتفع إثر جلاء القوات البريطانية فى يونيو ١٩٥٦ ، وصمت بيرنز قليلا .. وساد السكون لحظات غرفة السيد وزير الخارجية المصرية .

ثم تكلم الجنرال الكندى .. قال : « إن فى عدم قبول مصر للقوات الكندية حرجاً ، وقد يضطره بدوره إلى التنحى عن مهمته الجديدة » .

وتحدث عن الدور الذى قامت به كندا والذى وصفه . . بالودى والمفيد جداً . . .

وشعر الدكتور فوزى على الفور بمدى الصدمة التى تلقاها بيرنز . . وحاول التخفيف عنه . وقال له ليس المقصود كندا ولا القوات الكندية ولا الجنرال بيرنز ، فالأمر متصل بسلامة الوضع أو عدم سلامته ، وإنه إذا كانت هناك قوات كقوات كندا تدين بالولاء للملكة الدولة المعتدية فالتعليق على هذا — خاصة من مصر — واضح . .

عندئذ استفسر بيرنز عن الوضع بالنسبة لقوات الهند وباكستان . وكان الغرض واضحاً من التساؤل فهى قوات دول أعضاء فى الكومنولث — ومع ذلك ورغم أن هذه الدول جمهوريات ولا ينطبق عليها ما ينطبق على كندا مثلا . . فقد رد

الدكتور فوزى بأن الأمر ليس معروضاً علينا فى الوقت الحاضر .

وفى ١٠ نوفمبر استدعى الدكتور فوزى سفير كندا فى القاهرة ، وأبلغه أن مصر ترى من الحكمة ولمصلحة كل من مصر وكندا ، أن لا تضم القوة الدولية المقترحة قوات كندية ، فكندا دولة عضو فى جامعة الشعوب البريطانية ، كما أنها عضو فى حلف الأطلنطى ، ومصر تعترض على اشتراك الدول التى تمت إلى المجموعات والأحلاف والارتباطات الإقليمية مهما كان شكلها فى القوة الدولية .

حاول السفير أن يوضح وجهة نظره ، ولكن الدكتور فوزى استمر فى هذا الحديث الصريح وأبلغ السفير أنه تباحث مع الجنرال بيرنز وأنه رد بأنه سيستقيل من منصبه . ومصر تأسف أشد الأسف لمثل هذا القرار ، فالجنرال بيرنز موظف دولى ، ووضعه يختلف كل الاختلاف عن وضع القوات الأخرى .

وبلغ بيرسون التقرير عن هذه المقابلة . وكانت الكتيبة الكندية التى تم اختيارها قد شحنت معداتها بالفعل ، وفى طريقها إلى الشرق الأوسط .

شروط مصر :

وما إن غادر السفير الكندى مقر وزارة الخارجية المصرية حتى كان السفير عمر لطفى يبلغ همرشولد أنه يود الحصول على تأكيدات حول :

١ ـ أن موافقة الدولة المعنية ـ وهى فى هذه الحالة مصر ـ أساسية لدخول وبقاء قوات الأمم المتحدة فى أية بقعة من أراضيها ، وإذا لم تعد هذه الموافقة قائمة فعلى هذه القوات الانسحاب .

٢ ـ أن قوات الأمم المتحدة لن تكون لها أية مهام فى بور سعيد ومنطقة القنال بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية .

٣ ـ أن مواقف مصر بالنسبة لجنسيات القوات المشتركة أساسية . وما زلنا نعترض بشدة على اشتراك القوات الكندية . فهى ترتدى الزى العسكرى البريطانى وتدين بالولاء لملكة إنجلترا وهى الدولة الأساسية فى العدوان على مصر .

ولقد رد همرشولد على النقطة الأخيرة ، بأن رفضنا قبول القوات الكندية يعتبر كارثة ، ولكن مصر غير مقتنعة بهذا التقدير .

ثم رد همرشولد « بنعم » على الاستفسارين الأول والثانى .

أما الثالث فقد رد على السفير عمر لطفى بأن « التشاور » مع مصر أساسى ، ولكنه ـ دستوريا ـ عليه مسئولية معينة .

وقال إنه سيعطى كل الوزن لآراء مصر ولكنه غير مقتنع بوجهة النظر المصرية تماماً .

ثم طلب الاتصال بالمستر بيرسون .

وبعد عشر دقائق ، اتصل همرشولد تليفونياً بالسفير عمر لطفى . وذكر أن قبول مصر قوات من الهند قد يساعد فى هذا الموقف ـ وكان هدف همرشولد أن يخفف من حجج مصر ، فقبولها الهند ـ وهى عضو فى الكومنولث ـ قد يدفعها إلى التقليل من حدة معارضتها قبول قوات كندية .

وبعدها بقليل ، اتصل همرشولد ـ مرة أخرى ـ تليفونياً بالسفير عمر لطفى وأبلغه أن رد فعل بيرسون كان فى غاية السوء ، وأنه يفكر فى تغيير بيرنز ، واقترح بيرسون أن يكون اشتراك كندا بقوات للإمداد الجوى بدلا من قوات برية .

كما أن بيرسون أبلغه أنه يصل فى الغد (١١/ ١١) إلى نيويورك للتباحث معه .

همرشولد يضغط مرة أخرى :

ووجد همرشولد أنه من الأفضل ـ إزاء تشدد مصر وحقها فى السيادة وما يرتبه ذلك من حقوق ـ أن يبتعد مؤقتاً عن المناقشة فى تشكيل القوة ، وأن يتخذ خطوة إيجابية أمام الجمعية العامة .

فاقترح فى ١٠ نوفمبر صيغة البيان التالى على الحكومة المصرية لإذاعته :

لقد تم الاتفاق بين السكرتير العام والحكومة المصرية على « تمركز » Stationing قوة الأمم المتحدة فى مصر وستتحرك الجماعات الأولى من تلك القوة إلى مصر فى أوائل هذا الأسبوع .

وقد عزم السكرتير العام على زيارة القاهرة فى أولى مراحل العملية كى يبحث التفاصيل مع حكومة مصر ، كما إنه سيقوم أيضاً بالتفتيش على منطقة الانتقال

الخاصة بقوة الأمم المتحدة فى إيطاليا .

* * *

وفى الوقت نفسه طلب همرشولد من مصر أن تعيد النظر فى موافقتها على قبول قوات الهنـــد .

وكانت مصر قد أبدت اعتراضها على أساس انتماء الهند للكومنولث وأبلغت الهند بهذا الرأى وقامت الهند بإبلاغ السكرتير العام أنها لن ترسل قواتها إلا بموافقة مصر .

وكان لهذا التكتيك المشترك من جانب مصر والهند أثره فى تدعيم موقفنا من حيث ضرورة « موافقة » مصر وليس التشاور معها . على جنسية قوات الدول التى ستشترك فى قوات الطوارئ الدولية .

وفى القاهرة جرت محاولة أخرى من جانب كندا ، فقد طلب الجنرال بيرنز مقابلة السيد صلاح جوهر مدير إدارة شئون فلسطين فى ذلك الوقت ، وعبر له عن القلق بالنسبة لرفض القوات الكندية ، واقترح للتغلب على هذه العقبة :

١ ــ لا ترتدى هذه القوات الزى العسكرى البريطانى ، وإنما ستكون فى لبس الميدان وهو يشابه إلى حد كبير الزى العسكرى المصرى .

٢ ــ إذا بدأت القوات التابعة للأمم المتحدة عملها ، فستكون القوات الكندية أول من يتحرك عبر القنال إلى شبه جزيرة سيناء لمراقبة تنفيذ انسحاب اليهود فى شبه الجزيرة .

٣ ــ وعند نزول هذه القوات بالأراضى المصرية فى المنطقة التى ستعين فيما بعد ، يمكن تخصيص مكان منفصل لهم بعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان المدنيين من المصريين .

رد على استفسارات مصر :

ثم أبلغ الجنرال بيرنز القاهرة ، بالرد على الأسئلة التى طرحها الدكتور فوزى يوم ٨ نوفمبر :

١ ــ من المفهوم أن قوات الطوارئ ستصل إلى حدود الهدنة بعد انسحاب إسرائيل من سيناء ، وسيتم الاتفاق مع الحكومات المعنية حول الأراضى التى ستحتلها .

٢ ــ من المستحيل القول بصفة محددة إلى أى وقت ستبقى القوات على حدود الهدنة ولكن صفتها كقوات طوارئ تربطها بالأزمة الحالية التى عالجها قرار ٢ نوفمبر والعمل على تصفيتها . وفى حالة اختلاف فى الرأى حول انتفاء الحاجة إلى وجود هذه القوات فهذا أمر سيتم التفاوض عليه مع الأطراف .

٣ ــ بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، لن تكون لقوات الطوارئ أية مهمة فى بور سعيد ومنطقة القنال .

وفى ١١ نوفمبر أبلغت مصر السفير عبد الحميد غالب بأن يبلغ ماولك ورؤساء الدول العربية المجتمعين فى بيروت بالرسالة التالية من الحكومة المصرية :

« مصر صممت على أن تعرف واجب القوة الدولية قبل الموافقة على دخولها الأراضى المصرية . وتم الاتفاق مع همرشولد على النقط الأساسية . لابد من موافقة مصر على دخول قوات الأمم المتحدة وتواجدها فى أى مكان من الأراضى المصرية وإذا سحبت مصر هذه الموافقة فى أى وقت ، فيجب أن تنسحب القوات الدولية فى الحال . ولا يكون للقوات الدولية أى عمل فى بور سعيد أو منطقة القنال بعد انسحاب البريطانيين والفرنسيين .

يجب الحصول على موافقة مصر على الدول المشتركة فى القوة الدولية » .

وخلال الأيام السابقة ، عملت الدبلوماسية المصرية على الاتصال بعدد من الدول ــ غير المرتبطة بأحلاف عسكرية ــ لعرض المساهمة بقوتها فى القوة الدولية . .

وكان ضمن هذه الدول أندونيسيا ويوجوسلافيا . .

وفعلا تقدمت هاتان الدولتان بعرض المساهمة فى القوة الدولية إلى السكرتير العام . .

وفى ١١ نوفمبر أبلغ السفير عمر لطفى ، والسكرتير العام أن مصر توافق على اشتراك كل من كولومبيا والسويد وفنلندا وأندونيسيا ويوجوسلافيا فى القوة الدولية . .

البيان المقترح إذاعته . . وتعديلات مصرية :

وفى ١١ نوفمبر أيضاً ، ردت مصر على همرشولد بشأن البيان الذى يقترح إذاعته ، وفى رسالتها المكتوبة إليه أبلغت :

١ ــ أن مصر مازالت تعتبر أن موافقتها ضرورية indispensable بالنسبة لجنسيات القوات المشتركة فى القوة الدولية ، **وتبدى تحفظها بالنسبة لما أشار إليه السكرتير العام من حقوق دستورية له . . .**

٢ ــ أن الحكومة المصرية تلاحظ ما يلى :

(١) أنه من المتفق عليه أن موافقتها أساسية بالنسبة لدخول وتواجد قوات الأمم المتحدة فى أى جزء من أراضيها . وإذا لم تعد هذه الموافقة قائمة ، فإن على هذه القوات الانسحاب .

(٢) لن تكون لقوات الأمم المتحدة أية مهمة فى بور سعيد ومنطقة القناة بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية .

٣ ــ على هذه الأسس ليس للحكومة المصرية اعتراض على البيان الذى يقترح همرشولد إذاعته على أن يكون « الاتفاق على وصول » قوات الأمم المتحدة بدلا من « تمركز » .

وبهذا لم تدع مصر أية فرصة لأى تفسير مخالف لهذا الموقف الذى حددته للسكرتير العام .

ووافق السكرتير العام على التعديل السابق ، وأصدر بيانه فى ١٣ نوفمبر .

ويلاحظ هنا مغزى التعديل البسيط الذى رأى الدكتور فوزى إدخاله على نص البيان المقترح إذاعته ، ففارق كبير بين الموافقة على « وصول القوات » وبين الموافقة على كلمة « تمركز القوات » .

همرشولد يعاود محاولة فرض وجهة نظره :

ولكن همرشولد مرة أخرى ، بعث برسالة تتضمن رده وأشار فيها إلى أنه بعد تسلم رسالة الحكومة المصرية يود أن يسجل موقفين :

أولهما : أن الحكومة المصرية تشير إلى مسألة موافقتها على تشكيل القوة ، **وهو لايرى** من الضرورى حل مسألة الاتفاق على هذا المبدأ فى الوقت الحاضر ، وفى نيته أن يكون تشكيل القوة على أساس اتفاق يتم التفاوض بشأنه مع مصر .

وثانيهما : عبارة « إذا لم تعد موافقة مصر قائمة فعلى القوات الانسحاب » وهو يود أن يسجل أن الظروف التى تؤدى إلى الموافقة على دخول وبقاء القوات هى نفسها الظروف التى تحدد مهام القوات فى قرار الجمعية العامة ، **لذلك فهو يفترض أنه من المعترف به أنه طالما لم يتم الانتهاء من المهمة المقررة للقوات ، فإن أسباب الموافقة المصرية تبقى قائمة ، وأن سحب موافقة مصر قبل إتمام القوات لمهمتها سيكون متعارضاً مع قرار الجمعية العامة وإذا حدث خلاف فى الرأى فإنه يجب التفاوض بشأنه مع الأمم المتحدة » .**

وبهذا التفسير الذى وضعه همرشولد فى هذه اللغة المرنة . وبهذا الشكل المنطقى لم يعد ما أبلغته له مصر من وجهة نظر قائماً ما لم ترد عليه وتحدد مرة أخرى موقفها من التفسير الذى قدمه .

والدكتور فوزى يرد :

وفعلا ، بعث إليه الدكتور فوزى برسالة جديدة رداً على ماتقدم . . وجاء فيها :

١ ــ **أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل هذا التفسير ، لأن معناه إلقاء المسألة بأكملها فى متاهات الغموض والتأخير عن طريق التفاوض ، ثم إنها تعتبر مساساً خطيراً وانتقاصاً للسيادة المصرية ، وأحد مظاهرها الأساسية هو الحق المطلق فى اتخاذ قرار بالنسبة لتواجد قوات غير مصرية على أراض مصرية .**

٢ ــ **وأن مصر عندما أبلغت موافقتها على « وصول » القوات ، فقد قامت بذلك على أساس مذكرتها فى ١١ نوفمبر وما تضمنته من شروط أساسية وخاصة ما تعلق منها بموافقة مصر وسحب هذه الموافقة .**

٣ ــ وقد قبل السكرتير العام ذلك ، وأصدر بيانه على هذا الأساس .

٤ – وعلى هذا الأساس ، وفى ضوء الرسالة الجديدة للسكرتير العام ، فإن الحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة إلى أن ترى عدم تنفيذ ما ورد فى البيان الذى أذاعه السكرتير العام حتى يزول كل سوء فهم » .

ثم يعاود همرشولد تفسيراته :

وفى اليوم التالى ١١/١٣ . . بعث همرشولد برسالة خاصة إلى الدكتور فوزى جاء فيها . . .

« لم أناقش ، وكذلك الجمعية العامة ، أن دخول وتواجد القوات الأجنبية فى مصر يتوقف على موافقة السيادة للحكومة المصرية » .

وتعليقاتى لم تخرج عن الاعتراف بهذه الحقوق . .

ولكن عبرت عن رأيى الشخصى بالنسبة « لأسباب الموافقة » وبقائها طالما لم تنته مهمة القوات ، وماذكرته يفيد أن سحب مصر لموافقتها قبل أن تتم القوة لمهمتها – ولو أنه يدخل فى حقوق الحكومة المصرية – إلا أنه يتعارض مع موافقتها على قرار الجمعية العامة .

وإشارتى للتفاوض ، قصدت بها الإشارة فقط إلى أن موضوع انسحاب القوات يجب أن يكون محلا للتباحث حول ما إذا كانت مهمتها على ضوء ما قررته الجمعية العامة قد استكملت أم لا .

ثم رجا السكرتير العام أن ينفذ الاتفاق حتى يمكن وصول القوات الدولية . .

ثم ألحق همرشولد هذه الرسالة الخاصة ، بأخرى فى نفس المعنى . . وكما يبدو شعر همرشولد بالأخطار التى تواجه العملية بأكملها . .

وكتب فى رسالته الثانية . .

« أرجو أن تقدر أنه لا بد من أن أحفظ حتى بالنسبة لمناقشة انسحاب القوات الدولية إذا لم تتم مهمتها » .

وكيف يكون الموقف إذا قبلت حقكم الدستورى الواضح دون أن أحفظ حقى بالنسبة لكيفية ممارستكم لهذا الحق إذا كان قراركم يتعارض مع قرار الجمعية العامة فى ٥ نوفمبر . إنى لا أرى داعياً للقلق . . إن على كل منا أن يحتفظ بحريته فى

الحركة . . ونستطيع أن نسير قدماً ونحن نأمل بأن موضوع الخلاف لن يثور . .

وإذا فشلت الترتيبات فسأضطر إلى الذهاب إلى الجمعية العامة لعرض الموضوع عليها . .

وسيكون فى هذا الإجراء إحراج لنا جميعاً وأخشى ردود الفعل السياسية له ، وأخشى أن دولا قليلة ستجد من المعقول أن الاعتراف لكم بحرية الحركة يعنى – بعد سماحكم بدخول القوات – طلبكم إنسحابها فى وقت تكون فيه نفس الأسباب التى دفعتكم للموافقة مازالت قائمة . . إنى لا أستطيع أن أحضر إلى القاهرة إلا بعد وصول القوات . .

... لقد فعلت أقصى ما أستطيع لمساعدتكم . . وإنى أثق باسم مصلحتنا المشتركة أنكم ستساعدوننى بأن أتمكن من اتخاذ الموقف الذى يتمشى مع حقوقى فى الإطار السليم . . .

أرجو أن تردوا على بأسرع ما يمكن . . .

مع أطيب التمنيات . . . »

« داج »

موقف واضح لهمرشولد دون تفسيرات :

واجتمعت اللجنة الاستشارية فى أول اجتماع لها فى العاشرة من صباح ١٤ نوفمبر . .

وفى بداية الجلسة ، تكلم همرشولد وذكر « أرى أن سيادة مصر الكاملة واللامحدودة هى نقطة البداية فى عمليتى كلها . ولا ريب أن موافقة مصر ، أمر لابد منه فى هذه المرحلة لإقامة القوة البوليسية الدولية ووصولها . .

وقد تعهدت الحكومة المصرية أن لا يكون للقوة الدولية أى عمل فى بور سعيد أو منطقة القناة بعد انسحاب القوات الإنجليزية والفرنسية منها . وتصبح المهمة الملقاة على عاتق هذه القوة متابعة القوات الإسرائيلية وإرغامها على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة إلى حدود الهدنة الأصلية .

٤ — وعلى هذا الأساس ، وفى ضوء الرسالة الجديدة للسكرتير العام ، فإن الحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة إلى أن ترى عدم تنفيذ ما ورد فى البيان الذى أذاعه السكرتير العام حتى يزول كل سوء فهم » .

ثم يعاود همرشولد تفسيراته :

وفى اليوم التالى ١١/١٣ . . بعث همرشولد برسالة خاصة إلى الدكتور فوزى جاء فيها . . .

« لم أناقش ، وكذلك الجمعية العامة ، أن دخول وتواجد القوات الأجنبية فى مصر يتوقف على موافقة السيادة للحكومة المصرية » .

وتعليقاتى لم تخرج عن الاعتراف بهذه الحقوق . .

ولكن عبرت عن رأيى الشخصى بالنسبة « لأسباب الموافقة » وبقائها طالما لم تنته مهمة القوات ، وماذكرته يفيد أن سحب مصر لموافقتها قبل أن تتم القوة لمهمتها — ولو أنه يدخل فى حقوق الحكومة المصرية — إلا أنه يتعارض مع موافقتها على قرار الجمعية العامة .

وإشارتى للتفاوض ، قصدت بها الإشارة فقط إلى أن موضوع انسحاب القوات يجب أن يكون محلا للتباحث حول ما إذا كانت مهمتها على ضوء ما قررته الجمعية العامة قد استكملت أم لا .

ثم رجا السكرتير العام أن ينفذ الاتفاق حتى يمكن وصول القوات الدولية . .

ثم ألحق همرشولد هذه الرسالة الخاصة ، بأخرى فى نفس المعنى . . وكما يبدو شعر همرشولد بالأخطار التى تواجه العملية بأكملها . .

وكتب فى رسالته الثانية . .

« أرجو أن تقدر أنه لا بد من أن أحفظ حقى بالنسبة لمناقشة انسحاب القوات الدولية إذا لم تتم مهمتها » .

وكيف يكون الموقف إذا قبلت حقكم الدستورى الواضح دون أن أحفظ حقى بالنسبة لكيفية ممارستكم لهذا الحق إذا كان قراركم يتعارض مع قرار الجمعية العامة فى ٥ نوفمبر . إنى لا أرى داعياً للقلق . . إن على كل منا أن يحتفظ بحريته فى

الحركة . . ونستطيع أن نسير قدماً ونحن نأمل بأن موضوع الخلاف لن يثور . .

وإذا فشلت الترتيبات فسأضطر إلى الذهاب إلى الجمعية العامة لعرض الموضوع عليها . .

وسيكون فى هذا الإجراء إحراج لنا جميعاً وأخشى ردود الفعل السياسية له ، وأخشى أن دولا قليلة ستجد من المعقول أن الاعتراف لكم بحرية الحركة يعنى — بعد سماحكم بدخول القوات — طلبكم إنسحابها فى وقت تكون فيه نفس الأسباب التى دفعتكم للموافقة مازالت قائمة . . إنى لا أستطيع أن أحضر إلى القاهرة إلا بعد وصول القوات . .

... لقد فعلت أقصى ما أستطيع لمساعدتكم . . وإنى أثق باسم مصلحتنا المشتركة أنكم ستساعدوننى بأن أتمكن من اتخاذ الموقف الذى يتمشى مع حقوق فى الإطار السليم . . .

أرجو أن تردوا على بأسرع ما يمكن . . .

مع أطيب التمنيات . . . »

« داج »

موقف واضح لهمرشولد دون تفسيرات :

واجتمعت اللجنة الاستشارية فى أول اجتماع لها فى العاشرة من صباح ١٤ نوفمبر . .

وفى بداية الجلسة ، تكلم همرشولد وذكر « أرى أن سيادة مصر الكاملة واللامحدودة هى نقطة البداية فى عمليتى كلها . ولا ريب أن موافقة مصر ، أمر لابد منه فى هذه المرحلة لإقامة القوة البوليسية الدولية ووصولها . .

وقد تعهدت للحكومة المصرية أن لا يكون للقوة الدولية أى عمل فى بورسعيد أو منطقة القناة بعد انسحاب القوات الإنجليزية والفرنسية منها . وتصبح المهمة الملقاة على عاتق هذه القوة متابعة القوات الإسرائيلية وإرغامها على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة إلى حدود الهدنة الأصلية .

وترى الحكومة المصرية ضرورة الحصول على موافقتها على كل وحدة من الوحدات التى تؤلف هذه القوة الدولية. . **وكان من رأيى أيضاً ، أنه لا يمكن إرسال وحدة منها إلى أى بلد دون موافقته .**

وليس ثمة شك فى أن من المستحيل ضم أى وحدة من هذه القوات دون موافقة ورضاء الحكومة التى ستتمركز هذه الوحدة فى أراضيها .

وبالاختصار ، فإن من حق مصر السيادة على أراضيها أن توافق على دخول هذه القوات إلى أراضيها وبقائها فيها . ومن حقوقها السيادية أيضاً ، وإن كان هذا لاينتقص من حقوق الأمين العام فى تأليف القوة ، أن لا تمضى إلى مصر وحدة لا ترضى حكومتها عن وجودها فيها . .

وبهذه العبارات المحددة ، سلم همرشولد تماماً بوجهة نظر الحكومة المصرية . .

ومصر توافق :

ولذلك فى نفس اليوم ١١/١٤ ، بعث الدكتور فوزى برسالة إلى همرشولد أبلغه فيها أنه على ضوء التفسير الواضح للاحترام الكامل للسيادة المصرية . . فإن الحكومة المصرية توافق على وصول قوات الأمم المتحدة التى سبق الاتفاق عليها . .

وقد حاول بيرسون أن يشكك فى سلامة الموقف القانونى للحكومة المصرية . .

ولكن همرشولد أكد موقفه ، وسانده فى الرأى مندوب الهند الذى ذكر للجنة « أنا لا أستطيع أن أقبل أى قرار يتخذ حول موضوع تشكيل القوة الدولية دون موافقة مصر . . »

وفى ١٥ نوفمبر استدعى الدكتور فوزى ، القائم بأعمال سفارة كندا ، وأبلغه أن الحكومة المصرية قررت أن تقبل اشتراك كندا فى القوة الدولية للأمم المتحدة عن طريق المساهمة فى أعمال النقل الجوى . .

ثم أبلغ همرشولد بهذه الرسالة .

وبدأ وصول قوات الأمم المتحدة إلى مطار أبو صوير قرب الإسماعيلية على طائرات تابعة لشركة سويس إير . .

وانتهت تلك الاتصالات بين السكرتير العام والحكومة المصرية ، والتى تخللتها أكثر من رسالة متبادلة بين الطرفين ، كانت أغلب الدول تجهل بها ولا تعلم الطريق الصعب الذى يجرى تمهيده لقبول هذه القوة الدولية . .

واستقر الرأى على تشكيل القوة من كولومبيا ، الدنمارك ، فنلندا ، النرويج ، السويد الهند ، أندونيسيا (وقد سحبتها حكومتها فيما بعد) ويوجوسلافيا ، ثم البرازيل فى مرحلة متأخرة .

وقد نتساءل : لماذا قبلنا الدانمرك والنرويج وهما عضوان فى حلف الأطلنطى . .

والرد على ذلك أن الشكل الذى عرض به همرشولد اشتراك هذه القوات هو الذى أدى إلى قبول هذه القوات ، لأنه عرض أن تحضر فى إطار قوة اسكندنافية موحدة من الأربع دول (فنلندا — السويد — الدانمارك — النرويج) .

وفضلا عن أن مصر لم تشأ تعقيد الأمور أمام السكرتير العام، رأت أن المصلحة تقضى بالفعل بالإسراع فى تشكيل القوات وحضورها طالما أن الانسحاب يتوقف على ذلك .

وبعد أن يتم الانسحاب من بور سعيد . . وافقت مصر على حضور وحدات فنية ميكانيكية كندية لتتمركز قرب خطوط الهدنة . .

وفى أوائل ديسمبر ، تم الاتفاق على الوضع القانونى للقوات الدولية فى مباحثات دارت بين المستر ستافروبولوس المستشار القانونى للسكرتير العام ووزارة الخارجية المصرية . .

ولعل الأيام أثبتت سلامة الموقف الذى اتخذته مصر ، وأوضحت أنه — فى أحلك الظروف — لا بد للدول من أن تحافظ على هدوء أعصابها وتتحرك لمواجهة المواقف المتحركة أمامها فى إطار سيادتها واستقلالها . .

وأن التفريط فى المواقف السياسية والقانونية يسبب أضراراً لا يمكن تعويضها مستقبلا . . وخير أن تتلقى دولة مزيداً من الأضرار المادية على أن تتخلى عن مبادئها وسيادتها .

وعندما جاء الوقت الذى رأت فيه مصر أن تسحب موافقتها على وجود وعمل

قوات الطوارئ الدولية ، لم يكن أمام السكرتير العام سوى قبول هذا الموقف المصرى وإصدار أوامره إلى القوات الدولية بالانسحاب .

وحاولت كندا أن تعترض . . ولكن السكرتير العام ذكر للجنة الاستشارية أنه لا يوجد أى سند يبرر أى موقف يخالف ذلك ، بل ليس من حق مجلس الأمن أو الجمعية العامة أن تناقش هذا الموقف المصرى . .

ولقد استند السكرتير العام يوثانت إلى الوضع القانونى والسياسى الذى التزم به سلفه همرشولد ، وهو الوضع الذى حددته الرسائل المتبادلة بين الدكتور فوزى وهمرشولد ، والذى انتهى إلى تسليم الأخير بصورة واضحة بوجهة النظر المصرية وتخليه عما يراه من « حقوق شخصية » أو حقوق دستورية له ، وقد رتب ذلك على موافقة مصر على أن تصل القوات الدولية ، وكانت تلك الموافقة معلقة — كما سبق القول — على أن يقبل همرشولد التفسير المصرى دون غموض أو متاهات قانونية .

ولقد ادعى بعض الكتاب ، أن مصر خرقت « الاتفاق الخاص » بينها وبين السكرتير العام ، ويبدو مافى هذا الرأى من مجانبة الصواب إذا لا حظنا :

أولاً : أن الرسائل المتبادلة — رسمية وخاصة — بين الدكتور فوزى وهمرشولد لا تخرج عن كونها وثائق رسمية .

ثانياً : وأنه ليس فى هذه الرسائل التى أشرت إليها ما يبين إلى أن مصر قبلت على أية صورة تفسير همرشولد الشخصى لحقوقه الدستورية .

ثالثاً : كان رالف بانش — مساعد السكرتير العام — على إحاطة كاملة بتطورات الموقف فى تلك الفترة ، وكان رالف بانش نفسه هو المستشار الأول ليوثانت خلال الأيام التى سبقت عدوان ٥ يونيو ولو كانت هنالك أية ثغرات فى سلامة موقف مصر لكان من السهل على بانش أن ينبه يوثانت لها .

رابعاً : ومع ذلك ، فإن القضية بأكملها تدخل فى إطار سيادة الدولة وهل يمكن أن يكون للسكرتير العام للأمم المتحدة من الحقوق ما ينتقص من هذه السيادة أو يتعرض لمفاهيمها وتطبيقات الدولة لها ؟

ولا أتصور أن واضعى الميثاق قصدوا من بعيد أوقريب أن يكون للسكرتير العام

شخصياً مثل هذه الحقوق التى تمس سيادة الدول على أية صورة من الصور؟ خاصة وأن مجلس الأمن نفسه أو الجمعية العامة لا يمكنهما أن يعرضا بالمساس إلى سيادة الدولة على أراضيها ، ولهذا كان رأى يوثانت الذى أبلغه إلى اللجنة الاستشارية » أنه لا يوجد أى سند يبرر أى موقف يخالف ذلك ، بل ليس من حق مجلس الأمن أو الجمعية العامة أن تناقش الموقف المصرى » .

خامساً : وتقديرى أن همرشولد — تمشياً مع اتجاهاته فى توسيع نطاق الدور السياسى للسكرتير العام — حاول أن يضع لنفسه حقوقاً جديدة فى إطار تفسير مرن لسلطاته وحقوقه ، وكان يعلم يقيناً أنه ليس هناك نص فى الميثاق يسمح له بذلك ، ولكنه حاول استغلال ظروف العدوان والضغط الواقع على مصر للحصول على موافقتها على هذا الوضع الاستثنائى ، ولكن مصر رفضت — بتصميم — هذا الموقف واضطر همرشولد إلى التخلى عن هذه المطالب وسلم تماماً بوجهة النظر المصرية .

ونتساءل بعد ذلك : كيف يمكن أن يتصرف السكرتير العام إذا لم يقبل — سياسياً — قرار الحكومة المصرية بطلب سحب القوات الدولية ؟ الرد على ذلك يكمن فى المادة ٩٩ من الميثاق والتى تسمح للسكرتير العام أن يعرض على مجلس الأمن أى موقف يرى أنه يخل بالأمن والسلام الدوليين .

هذا حق دستورى للسكرتير العام خوله له الميثاق وعن طريقه كان يمكن ليوثانت أن يوجه نظر مجلس الأمن إلى ما سيترتب — فى نظره — على سحب القوات الدولية من موقف يهدد السلام الدولى ، وكان يمكن للمجلس بحث الموقف ، وكان يمكن أن يصدر قرار يطالب مصر باستمرار القوات الدولية فى مهمتها ، ولكن فى نهاية الأمر كان تنفيذ هذا القرار — مع كل ما لقرارات مجلس الأمن من وزن وتأثير — يتوقف على موافقة مصر على هذا الوضع ، وهى موافقة تنبثق أساساً من حقوقها السيادية على أراضيها ، ولذلك ما كان من الممكن أن يغير قرار مجلس الأمن من الموقف إذا كنا مصممين على قرار عدم تواجد قوات دولية على الأراضى المصرية .

ومع ذلك فالوضع السابق افتراضى محض — لأنه لم يحدث — ولو اتخذ يوثانت هذه الخطوة لكان من الممكن أن تكون هناك احتمالات أخرى مختلفة ، خاصة إذا كان الموقف السوفييتى هو عدم الاعتراض على مثل هذا القرار .

الفصل السادس

الانسحَاب

المرحلة الأُولى : الانسحاب البريطانى – الفرنسى

سافر الدكتور فوزى إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة ، ولمواصلة اتصالات مصر مع السكرتير العام ووضع الأمور فى الطريق الصحيح .

وكانت هناك على هذا الطريق علامات استفهام .

متى تنسحب القوات البريطانية والفرنسية ؟

ومتى تجلو إسرائيل عن سيناء وغزة ؟

ثم ذيول قضية التأميم . . لقد انتهى مجلس الأمن إلى المبادئ الستة . . ثم وقع العدوان وما زالت هناك مسائل لم تتم تسويتها بعد . . وما زالت هناك قضية التعويضات .

وفى النهاية . . وبعد أن تنتهى كل هذه الأمور . كيف تستعيد العلاقات الدولية مسارها الطبيعى بين الدول ، صغيرة أو كبيرة ، معتدية أو معتدى عليها . .

* * *

وكانت المهمة الأولى أمام الدكتور فوزى هى دفع عجلة انسحاب المعتدين .

وتركزت اتصالاته مع السكرتير العام حول هذه القضية . . إن هناك قرارات متتالية للجمعية العامة وكلها تقضى بالانسحاب . .

وقد قبلت مصر قرار إنشاء القوات الدولية ، وقبلت دخلت وتواجد القوات التى اتفقت على جنسياتها مع السكرتير العام . .

وفوق كل هذا مصر دولة معتدى عليها ويقف بجانبها أعضاء الأمم المتحدة ، إذا استثنينا المعتدين أنفسهم ودولاً تعد على أصابع اليد ، معروف موقفها مقدماً ، ولا يثير كثيراً من أهمية لمصر ، وهى ضحية عدوان تستنكره الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

مصر إذن ليست فى مركز سياسى ضعيف ، ومع ذلك فإنه يجب أن تتم الموازنة بدقة متناهية بين المركز السياسى القوى الذى تتمتع به مصر والمركز العسكرى الدقيق الذى تواجهه ، وضرورة المحافظة على هذا الخيط الرفيع الذى يحفظ للقوة السياسية قوتها ويمنع القوة العسكرية من التهور والاندفاع مرة أخرى .

وكان يساند هذا الموقف المصرى أن السكرتير العام همرشولد اعتبر هذه القضية وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة معياراً وحكماً على المنظمة الدولية بالبقاء أو الفناء ، إما أن تتمكن الأمم المتحدة — فى هذه الظروف السياسية المواتية — من أن تفرض حكمها ، أو فهى النهاية أمامها والمصير المظلم البائس الذى لاقته عصبة الأمم .

وفى ٢٠ نوفمبر كان عميد الدبلوماسية المصرى يبدأ اتصالاته مع همرشولد . .

وقام همرشولد فى نفس اليوم بتسليم عدد من الأسئلة إلى لويد وبينو وجولدا مائير ، وطلب الرد عليها فى وقت لا يتأخر عن الأربعاء ١١/٢١ / ١٩٥٦ حتى يستطيع أن يتقدم إلى الجمعية العامة بتقريره فى هذا الشأن تنفيذاً لقرارها الخاص بالانسحاب ، وحدد همرشولد موعد تقديم تقريره فى يوم الخميس ٢٢ أو الجمعة ٢٣ نوفمبر .

وهذه هى الأسئلة :

١ — هل بدأ الانسحاب ؟ وإذا كان قد بدأ ، فإلى أى مدى ؟

٢ — ألا يمكن ذكر أى شىء خاص بخطط الانسحاب ؟

٣ — ما هى الأسباب التى تقدمونها إزاء الحقيقة بأنه حتى الآن لم يتم أى تقدم فى شأن الانسحاب ؟

٤ — ماهى وجهة نظركم بالنسبة لتنفيذ وقف إطلاق النار ؟

وكانت حوادث دامية تقع فى رفح والعريش ، والقوات الإسرائيلية ترتكب مذابح وحشية فى تلك المناطق . . ورأت مصر أنه حتى يتم الانسحاب الإسرائيلى فمن الضرورى إرسال قوات من الأمم المتحدة إلى هذه المناطق — كما حدث بالنسبة لبور سعيد — لمراقبة الأوضاع هناك ومنع استمرار هذه المذابح .

ولم تكن التقارير التى وصلت إلى القاهرة تحمل الكثير من المبالغة حول أساليب

قوات الاحتلال الاسرائيلية — لأنه عندما تحدث الدكتور فوزى مع همرشولد فى هذا الموضوع . ذكر السكرتير العام أن التقارير التى لديه عن غزة « سيئة جداً » .

* * *

والواقع أن إسرائيل كانت تحيك خطوط مؤامرة جديدة . .

لم يكن يرضى إسرائيل أن ينتهى الموقف على هذه الصورة ، بحيث لا يكون أمامها سوى الانسحاب بعد أن يتم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية .

وبرغم أن بريطانيا وفرنسا أعلنتا قبول الانسحاب ، إلا أن إسرائيل كانت تعلم مدى المرارة التى تحس بها كل منهما ، وأنه لو ظهرت أية فرصة أمامها لاتخاذ موقف جديد يؤدى بالأمور إلى نتائج أفضل فإنها لن تتردد فى اقتناصها لأنه فى نهاية الأمر ، لم تحقق أى منهما ماكانت ترجوه من العدوان على مصر والإطاحة بثورتها التقدمية والقضاء على قواتها المسلحة .

ولذلك عملت إسرائيل على تعقيد الأمور بالنسبة للانسحاب ، وعلى ارتكاب أعمال استفزازية فى المناطق المحتلة ، وعلى رفض التعاون مع الأمم المتحدة ، وعلى الاستمرار فى حث الفرنسيين على التشدد فى موقفهم من الانسحاب ، بحيث تصل إسرائيل من وراء كل ذلك إلى أن تمانع بريطانيا وفرنسا فى الانسحاب من مصر وبالتالى تمانع إسرائيل ، وأن يتصل هذا الموقف بالادعاء بأن قوة الأمم المتحدة غير كافية ، ثم ينهار الموقف إلى حد ضيق مصر وما قد يستتبعه ذلك من حضور متطوعين من الاتحاد السوفييتى . فإذا ما تحقق هذا الوضع أمكن إثارة الولايات المتحدة تجاه خطورة الوضع الجديد حتى تتخذ موقفاً ضد مصر وتتعاون مع دول العدوان الثلاثى .

* * *

على أن الخطة الإسرائيلية لم يقدر لها النجاح إزاء عدة عوامل :

أولها : أن الولايات المتحدة كانت على علم بها ، ولم تخف قلقها تجاه هذا المخطط .

وثانيها : أن هذه المعلومات وصلت إلى القاهرة .

ولذلك استمر السكرتير العام فى حملته التى بدأها بالأسئلة التى وجهها إلى دول العدوان الثلاثى .

وفى ١١/٢٣ قدم السكرتير العام تقريره الخامس (وكان الرابع خاصاً بعملية تطهير قناة السويس وسنعرض له فيما بعد) إلى الجمعية العامة عن مدى الامتثال لقرار الانسحاب وأعلن همرشولد فى هذا التقرير الأسئلة التى وجهها إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وردود هذه الدول عليه ، وكان مجرد إذاعة هذه الأسئلة والإجابات التى لم تتضمن تحديد موعد الانسحاب كافياً لإثارة غضب الجمعية العامة على المعتدين .

وتضمن هذا التقرير أيضاً نص الكتاب الذى وجهه السكرتير العام إلى إسرائيل **والذى أشار فيه إلى « أن الحالة فى قطاع غزة تثير الكثير من القلق والاهتمام . . وهو ما يعتبر من الحالات التى لا يمكننى إغضاء النظر عنها فى تنفيذى لالتزاماتى التى ألقتها على عاتقى قرارات الجمعية العامة . . ولهذا فإنى أطلب السماح لمراقبين من قوة الطوارئ بدخول منطقة غزة والإقامة والعمل فيها . . إن الإجراءات التى اتخذتموها بشأن ممثلى هيئة الرقابة فى غزة قد حدت تحديداً خطيراً من إمكانياتهم فى تنفيذ واجباتهم ، إننى لن أدخل فى نقاش حول سبب اتخاذكم هذه السياسة » .**

ولم تكن هناك عبارات تحمل الإدانة لإسرائيل على أعمالها وتصرفاتها أكثر وضوحاً من هذه العبارات القاطعة التى استخدمها السكرتير العام .

وعند هذا التاريخ ، ظهر من الاتصالات التى قام بها السكرتير العام مع لويد وبينو ، واتصالات أخرى قام بها كابوت لودج ، أن الدولتين ترفضان إعلان موعد الانسحاب ما لم تعلن الحكومة المصرية موافقتها على تطهير القناة . .

والواقع أن عملية تطهير القناة كانت الشغل الشاغل لإيدن منذ بدأ العدوان على مصر .

وقبل أن يعلن قبول وقف إطلاق النار ، حاول أن يحصل على موافقة الأمم المتحدة بأن تتولى أساطيل التطهير البريطانية عملية تطهير القناة . .

غير أن هذا الطلب رفضته الولايات المتحدة ، ورفضه السكرتير العام . وقبل الجميع منذ البداية وجهة نظر مصر فى :

١ — أن التطهير لا يمكن البدء فيه قبل إتمام الانسحاب .

٢ — وأن التطهير لن تقوم به شركات بريطانية أو فرنسية .

وقد أخطر السكرتير العام الحكومتين البريطانية والفرنسية بذلك ، وحاولت بريطانيا أن تقنع السكرتير العام بأن الفنيين وسفنهم سيعملون تحت اسم وراية الأمم المتحدة إلا أن همرشولد أكد موقفه .

وكان همرشولد من الواقعية وبعد النظر ، بحيث لم يقف ساكناً أمام عملية التطهير بالنظر إلى أهميتها الدولية ، وإلى أن الإعداد لها يتطلب دراسات فنية عالية ومفاوضات مع الحكومة المصرية .

ولذلك ففى اليوم التالى لوقف إطلاق النار ، كانت سكرتارية الأمم المتحدة قد اتصلت بالحكومتين الدانمركية والهولندية لتقدما اقتراحاتهما وإمكانياتهما فى عملية التطهير ، وأبلغت مصر بنتائج هذه الاتصالات .

وفى تقريره المقدم إلى الجمعية العامة فى ٢٢ / ١١ ، أشار السكرتير العام إلى قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر والذى طلب من السكرتير العام اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح القناة . . ثم اتصالاته مع الدانمارك وهولندا وعدد من الشركات الخاصة . . ثم طلب الحكومة المصرية من السكرتير العام الحصول على مساعدة الأمم المتحدة فى إجراء العمل المطلوب وقرارها ضرورة البدء فى التطهير فور سحب القوات غير المصرية من بور سعيد ومنطقة القناة .

ولقد كان الموقف المصرى محل موافقة الولايات المتحدة ، وعبر كابوت لودج فى لقاءاته مع الدكتور فوزى على وجوب أن يكون الانسحاب أول خطوة يليها انسحاب قوات الأمم المتحدة فى بور سعيد ومنطقة القناة ثم تطهير القناة ثم بحث مسألة القناة . .

وفى هذا الموقف من جانب مصر ، الحكمة السياسية التى تؤكد حسن نيتها فى سرعة فتح هذا الممر المائى للملاحة الدولية ، والتى تعمل فى الوقت نفسه على

قطع خط الرجعة على حجج بريطانيا وفرنسا فى ربط الانسحاب بعملية تطهير قناة السويس .

وبين ٢٠ و ٢٣ نوفمبر ، كان الدكتور فوزى قد عقد أكثر من اجتماع بالمجموعة الأفريقية والآسيوية وأحاطها بتفاصيل العدوان وأهدافه .

وعقب تقديم السكرتير العام لتقريره الخاص فى ١١/٢٣ ، اجتمعت الوفود العربية والوفود الإفريقية والآسيوية ، وتم الاتفاق على التقدم بمشروع قرار فى شأن الانسحاب .

وكان الاتجاه هو أن يتم تحديد تاريخ الانسحاب فى هذا القرار ، إلا أن المشاورات التى جرت أظهرت أنه قد يكون من الصعب حصول المشروع على أغلبية الثلثين ، إذا ما تضمن هذا التحديد .

وعندما اجتمعت الجمعية العامة فى ١١/٢٤ تقدمت جبهة الدول الآسيوية الأفريقية بمشروع قرار تضمن إبداء الأسف لعدم امتثال بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرارات الجمعية العامة الخاصة بالانسحاب رغم مرور وقت كاف على صدور هذه القرارات . وكان نص المشروع الأصلى يشير « إلى القلق الشديد » وإلى عدم الانسحاب رغم مضى وقت طويل على صدور القرارات . ولكن المجموعة الأفروآسيوية عدلته إلى « ملاحظة الأسف » و « مرور وقت كاف » حتى تضمن عدم معارضة دول غربية ولاتينية لم ترغب فى زيادة إحراج بريطانيا وفرنسا .

وحاولت بلجيكا تعديل المشروع بنص آخر يشير إلى أن الجمعية العامة ترى شروع الدول الثلاث فى تطبيق قرارى ٢ ، ٧ نوفمبر بنفس الروح التى أرادتها الجمعية العامة . . ولكن الجمعية العامة رفضت هذا التعديل ووافقت على الأول بأغلبية ٦١ صوتاً ضد ٥ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت .

واستمر الضغط من جانب الولايات المتحدة على بريطانيا لتعلن عن موعد انسحابها ، وتوازى ذلك مع ضغط مماثل من جانب السكرتير العام على دول العدوان وكان السكرتير العام فى اتصالاته مع مندوبى هذه الدول يشعر أن الجمعية العامة تقف وراءه بقراراتها وتأييدها لسياسته كما أن الولايات المتحدة من جهة أخرى

تبارك جهوده وتعمل على تدعيمها وتنسيق مواقفها معه وإخطاره بالخطوات التى تتخذها ، وكل ذلك أدى إلى كثير من الفاعلية لدور السكرتير العام فى تلك المرحلة وغيرها .

وليس من شك فى أنه لو كان الأمر على خلاف ماتقدم ، لكانت مهمة السكرتير العام صعبة وشاقة ومعقدة إلى أبعد حد ، ولكن الظروف السياسية التى مرت بها هذه الأزمة ساعدت همرشولد على أن يلعب دوراً سياسياً لم يتمكن من القيام به من قبل سلفه تريجفى لى أو سكرتير و العصبة ، كما لم يتحقق لخلفه يوثانت حتى الآن ، بل إن مانشاهده الآن من دور السكرتير العام يوضح لنا الفارق بين إمكانيات العمل فى ظروف ١٩٥٦ وظروف ١٩٦٧ .

ولعبت دبلوماسية الدكتور فوزى دوراً خطيراً فى تلك الفترة فى مواصلة الضغط على المعتدين من جانب كافة القوى والسكرتير العام فى نفس الوقت ، ونجح فى أن يتمكن من أن يظهر القوى العالمية المختلفة وكأن بينها تنسيقاً واتفاقاً فى مواجهة العدوان وبأن يوجه تلك القوى فى طريق واحد برغم مابينها من تباين واختلاف .

ولقد كان ضمن عناصر النجاح الذى حققه وزير الخارجية المصرى ، مكانته العالمية فى المنظمة الدولية ، والثقة فى كلمته وحكمته ، وصلته الوثيقة بالوفود ، ثم هذه العلاقة الخاصة والوثيقة التى كانت تربطه بصديقه داج همرشولد .

الورقة الثانية :

وتبين للدكتور فوزى منذ أغلقت القناة للملاحة وبعد وقف إطلاق النار أن هناك « ورقة ثمينة وحيوية بالنسبة لمصر يجب أن تلعبها كما يجب ولا يجوز التفريط فيها » .

وهذه الورقة هى لهفة بريطانيا وفرنسا والدول الغربية بوجه عام على المسارعة فى تسيير حركة الملاحة فى القناة .

وظهر بجلاء من خلال اتصالات همرشولد بسلوين لويد مدى لهفة بريطانيا بالذات على بدء عملية التطهير قبل تمام الانسحاب ، ومحاولاتها المتكررة لا ستخدام أسطول التطهير التابع لها فى هذه العملية برغم سبق رفض ذلك من جانب السكرتير العام والولايات المتحدة إزاء تصميم مصر على رفض هذه العملية .

وكانت مصر قد سهلت على همرشولد مهمة الضغط على بريطانيا وفرنسا ، فهى قد أعربت عن رغبتها الأكيدة فى المسارعة فى تطهير القناة وإن كانت قد وضعت لبدء ذلك شرطاً معقولا هو تمام انسحاب القوات المعتدية ، ثم إنها لم تغلق الباب نظرياً فى موضوع التطهير ، وهى بذلك دعمت الشعور بأنها جادة فى رغبتها فى المسارعة إلى عودة الملاحة فى القناة إلى حالتها الطبيعية .

ومن هذا الموقف ، أبلغ همرشولد كلاً من بريطانيا وفرنسا أنه ما لم تعلن بريطانيا وفرنسا عن موعد الانسحاب ، فإن عملية تطهير القناة ستبقى معطلة ولا يمكن حتى مناقشتها .

ولكن فى نفس الوقت كان همرشولد يعمل بصورة أخرى من أجل إتمام التطهير . حقيقة أنه يبلغ بريطانيا وفرنسا بذلك ، ولكنه فى نفس الوقت يجند عدداً كبيراً من المستشارين الفنيين لبحث عملية التطهير والإعداد لها . وقامت سكرتارية الأمم المتحدة بإعداد دراسات فى هذا الشأن ، بل اختار همرشولد بالفعل الشخص الذى سيتولى هذه العملية وهو الجنرال هويلر أحد مستشارى البنك الدولى الفنيين وكان سابقاً يشغل منصب رئيس سلاح المهندسين فى الجيش الأمريكى وله خبرة سابقة فى هذا النوع من الأعمال .

وعمل همرشولد على ترتيب اجتماع يوم ١١/٢٥ بين الدكتور فوزى والجنرال هويلر ، لبحث ترتيبات التطهير ولم تكن الدول المعتدية قد حددت موعداً للانسحاب .

هنا أوضح الدكتور فوزى فى هذا الاجتماع الذى تم بمكتب همرشولد أن تطهير القناة لا يمكن عقلاً ولا عدلاً ولا عملياً أن يبدأ إلا بعد تمام انسحاب القوات المعتدية ، ليس هذا فقط ، بل إنه « لا يجوز أن يذهب إلى مصر أشخاص ولا معدات متصلة بعملية التطهير بدون إذن الحكومة المصرية . . وبينما لا نستطيع ولا نختار أن نمانع فى عمل دراسات نظرية منذ الآن بصدد تطهير القناة ، فإنى لست متأكداً من أن الحكومة المصرية توافق على القيام بدراسات تطبيقه قبل انسحاب القوات المعتدية » .

ووافق همرشولد على هذا الحديث .

وسأل الدكتور فوزى السكرتير العام فى ١١/٢٦ — متى يتم الانسحاب ؟

ونحن نسمع حديثاً متصلا عن التطهير ، وإننا نرى تسويفاً من جانب المعتدين فى إتمام الانسحاب ، وهو أمر لا يمكن أن نقبله ولا نفهمه . . من الممكن أن نفهم أن يقال لنا إن الانسحاب سيتم فى مدة لاتتجاوز ثمانى وأربعين ساعة بدلا من أن يقال لنا إن البريطانيين قد يخبروننا بعد ثمانٍ وأربعين ساعة عن موعد تمام الانسحاب . . .

« نحن لانقبل ذلك ، وفى هذه الأساليب امتهان لعقول الناس وإهدار لحقوقهم . . » وبالطبع نقل همرشولد هذه الآراء إلى لويد ، وأبلغه مرة أخرى فى ٢٧ / ١١ أنه ما لم يتم تحديد موعد الانسحاب ، فلا يتوقع تقدم بالنسبة لعمليات الطهير .

ومع تشدد السياسة المصرية بالنسبة لرفض البدء فى عملية التطهير قبل إتمام الإنسحاب إلا أنها رأت — كما سبق البيان — أن تتخذ خطوات معينة لا تتعارض مع المبدأ الذى قررته وصممت عليه ، وكانت هذه الخطوات هى إعلانها رغبتها فى إعادة فتح القناة بأسرع ما يمكن وقبولها للتباحث نظرياً فى أمر التطهير ، ثم اتخاذها خطوة ثالثة تسير فى نفس الاتجاه وهى تسلم مفكرة السكرتير العام حول إيفاد الجنرال هويلر ومجموعة من الخبراء لبحث تطهير القناة .

وكان من الضرورى — فى واقع الأمر — الاتجاه إلى هذ المرونة فى الأسلوب طالما كان لا يمس المبدأ الأساسى والذىصممت عليه مصر وهو أن لاتطهير قبل الانسحاب . ووجه الضرورة أن السياسة أخذ وعطاء ، وأنه قد وقع عدوان علينا والمهم هو إزالة آثار العدوان فى الإطار الذى لا يمس السيادة والاستقلال .

وبعبارة أخرى ليس هناك ما يمنع من المشاورة فى الإطار المتقدم ، حتى يتحقق فى أسرع وقت الهدف الذى تسعى إليه السياسة ، وهو إتمام الإنسحاب ، ولقد تبين — على ضوء مشاورات السكرتير العام واتصالاته مع بريطانيا وفرنسا — أن مسألة تطهير القناة تحتل الركن الرئيسى والهام فى قبول تحديد موعد للانسحاب .

من هنا اتخذت مصر الخطوات التى رأتها ضرورية لتسهل على المعتدين إعلان موعد انسحابهم ، فإذا ما تحدد ذلك الموعد ، لم يكن هناك ما يمنع من البدء فى

خطوات إيجابية وعملية فى تطهير القناة دون أن يبدأ العمل بصورة فعلية ، أى أنه يمكن أن نقبل وصول القاطرات والكراكات ، ويمكن أن نقبل وصول الفنيين ، ويمكن أن نبدأ فى التباحث معهم حول أسلوب العمل الذى سيتم به التطهير ، ومثل هذه الخطوات تستغرق وقتاً قد يكون معادلاً للوقت الذى يبدأ فيه الانسحاب بصورة كاملة .

ولكن حتى ٢٨ / ١١ لم يكن معروفاً من موقف مصر سوى تشددها فى أنه لن يبدأ التطهير ، بل لن يسمح بدخول المعدات قبل إتمام الإنسحاب ، وعلى أساس هذا الموقف ، واصل همرشولد اتصالاته وأكد الدكتور فوزى هذا الموقف بانتظام فى كافة اتصالاته مع الوفود فى الأمم المتحدة .

١١/٢٧ :

اجتمع همرشولد بسلوين لويد ، ودار بينهما حديث طويل حول أهمية إعلان موعد الانسحاب واستجاب لويد أخيراً لمقتضيات الموقف ، وأبلغ همرشولد أنه سيسافر إلى لندن لحضور اجتماع مجلس الوزراء فى ٢٨ / ١١ وأنه إذا سارت الأمور على ما يرام فسيعمل على الحصول على موافقة المجلس على أن يعلن فى مجلس العموم الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر الخميس ٢٩ / ١١ أن الحكومة البريطانية قررت إتمام الانسحاب فى موعد لا يتجاوز أسبوعين .

وطلب لويد ، تسهيلا لمهمته فى هذا الشأن أن يصدر همرشولد بيانين أحدهما عن حجم « القوة الدولية » والثانى عن المواعيد المتصلة بتطهير القناة .

ثم اجتمع همرشولد بالدكتور فوزى وأبلغه بالموقف الذى انتهى إليه مع سلوين لويد . وذكر السكرتير العام أن هذين البيانين قصد بهما إنقاذ وجه الحكومة البريطانية وأنه لا يرى صعوبة إطلاقا فى إصدار البيان الأول ، ولا يرى إلا صعوبة قليلة بالنسبة للبيان الثانى سيتغلب عليها بالقول بأن الأمم المتحدة ستكون فنياً قد أتمت استعدادها لبدء عملية تطهير القناة فى يوم ١٥ / ١٢ مثلا ، وهو تاريخ يلى الوقت المنتظر لتمام انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، وأن مثل هذا الإعلان لا يربط أحداً ولا يحرج أحداً .

وكان رد الدكتور فوزى استياءه الشديد من طول المدة وهى أسبوعان ، التى حددها لويد لتمام الانسحاب .

وماذا عن تسوية موضوع قناة السويس ؟

وأثار همرشولد مع الدكتور فوزى مسألة قناة السويس وحلها . . فالموقف منذ المبادئ الستة لم يتقدم ، وجاء العدوان لتتجمد عنده التسوية المنتظرة لهذه المسألة .

وفى اجتماع همرشولد مع سلوين لويد فى ٢٧ / ١١ ذكر لويد أنه يعتقد أن حكومته قد تقبل الآن بحث المسألة على أساس اقتراحات همرشولد ، وهى تتركز فى استئناف البحث على ضوء المبادئ الستة التى قررها مجلس الأمن .

وكانت الولايات المتحدة منذ وقع العدوان ، قد أعدت مشروعاً يهدف إلى العمل على تسوية المشكلة ، ولكنها رأت عدم التقدم به ، ومشروعاً آخر لحل قضية فلسطين — حتى يوقف إطلاق النار ويتم الانسحاب .

وعندما أبلغ همرشولد وجهة النظر البريطانية إلى الدكتور فوزى فى ٢٨ / ١١ أكد له أنه أفهم كلاًّ من سلوين لويد وبينو أنه من العبث محاولة العودة إلى طلب أن تكون اقتراحات الثمانى عشرة أساساً للبحث ، ثم أضاف همرشولد أنه لم يجد منهما مقاومة جدية فى هذا الشأن .

ثم ألقى همرشولد بأفكاره فيما يراه من طريق للتفاوض حول هذه القضية ، فقال : « إنه إذا ما جاء الوقت لمعاودة البحث ، وهذا لن يكون بطبيعة الحال إلا بعد تمام الانسحاب ، فإنه سيكون طبيعياً أن يجرى هذا البحث فى إطار جديد غير إطار الاجتماع الثلاثى ، ثم أضاف السكرتير العام أنه من ناحية ثانية لم يكوّن رأياً بعد فى نوع الإطار الجديد وإنه كان يرى منذ البداية ألا تشترك فى هيئة المفاوضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وانتظر همرشولد رد الدكتور فوزى عليه . . ولكن وزير الخارجية المصرى لم يرد أو يتناقش فى الأفكار التى عرضها عليه السكرتير العام ، وأحياناً فإن مجرد المناقشة تفيد الرضاء عن المبدأ ولذلك آثر الدكتور فوزى ألا يتعرض إلى هذا الموضوع .

وكان لدى وزير خارجية مصر ما يبرر له اتخاذ هذا الموقف ، لأنه من المستحيل التحدث فى هذا الموضوع والقوات المعتدية فى أرض مصر وإلا فإن أى حديث أو تباحث سيتخذ مظهر الضغط على مصر للحصول على تسوية للمشكلة أثناء وجود القوات المعتدية فى أراضيها .

ثم إذا قبلنا بحث هذا الموضوع فى تلك المرحلة ، وتعثرت المباحثات فما الذى يمنع من تأخير الانسحاب أو عرقلته فى مراحله الأخيرة .

وأيضاً فإن هذه المباحثات التى تطمع فيها الدول المعتدية ، كان من المفروض أن تتم على أساس الحل السلمى ، ولكن بريطانيا وفرنسا لم تقبلا هذا الحل السلمى وفضلا استخدام القوة وحاولتا الاستيلاء على القناة بالقوة، فهل تقبل مصر بعد كل ذلك أن تدخل فى مباحثات حول هذا الموضوع والذى اعتبر منذ البداية عملا من صميم أعمال السيادة ، وكل ما عليها من التزام لا يتعدى ضمان حرية الملاحة على ضوء اتفاقية ١٨٨٨ وضمان سريان الرسوم المقررة لذلك كله . صمت الدكتور فوزى فى هذه المرحلة ولم يرد على السكرتير العام . .

وتبلور الموقف فى يوم ٢٨ نوفمبر على النحو التالى :

١ — يعلن همرشولد أن قوة الطوارئ الدولية ستضم ستة آلاف فى خلال أسبوعين .

٢ — ويعلن سلوين لويد فى مجلس العموم أن الحكومة البريطانية مقتنعة بكفاية القوة الدولية وصلاحها لأداء العمل الموكل إليها ، وأنها لذلك ستعد العدة لترتيب سحب القوات البريطانية من مصر فى أسرع وقت ممكن .

وتم ذلك بالفعل فى مساء تلك الليلة .

* * *

متى يتم الانسحاب :

واجه لويد حملة عنيفة من المعارضة العمالية وجناح السويس المحافظ فى مجلس العموم، وكما وصفه أحد الكتاب فإنه « ظل يحتمل وطأة الاتهامات العنيفة والسباب المقذع الذى كان ينهال عليه من كل جانب » .

وبين جلسة الخميس ٢٩ / ١١ والاثنين ٣ ديسمبر دارت هذه المناقشات العنيفة، وحاول لويد أن يبرر العدوان بأنه عملية عسكرية ناجحة وأن قوات الطوارئ تعتبر نقطة تحول فى تاريخ الأمم المتحدة وأنها ما كانت لتتحقق لولا الإجراء البريطانى الفرنسى ، كما تكلم لويد عما أسماه بمؤامرة شيوعية لخلق الحرب فى الشرق الأوسط . وعندما اقترع المجلس فى ٣ ديسمبر على اقتراح العمال بلوم الحكومة حصلت الأخيرة على أصوات المحافظين . .

وخلال ذلك الوقت دارت اتصالات بين لندن وباريس ، وكالعادة بدت باريس معارضة لهذا الاجراء ، ولكن الظروف الاقتصادية التى كانت تعيشها بريطانيا كانت قد بلغت حداً من السوء إلى درجة أن احتياطى الذهب هبط بمقدار ١٧٠٠ مليون دولار عن معدل سنة ١٩٤٩ ، والوصول باحتياطى الذهب إلى هذه الدرجة كان يحتم النظر بجدية فى تخفيض الإسترلينى مالم يتلق معونة عاجلة من الولايات المتحدة .

والذى حدث أن الولايات المتحدة بعثت بهيوبرت همفرى خلال هذه الأيام الثلاثة الحرجة التى دارت فيها مناقشات الحكومة البريطانية ومناقشات مجلس العموم ليبلغ الحكومة البريطانية أن الولايات المتحدة لن تقدم أية معونة إلى بريطانيا مالم تقرر الانسحاب . . وكان هذا الضغط يعنى أنه أمام بريطانيا حل واحد ، وهو تخفيض الإسترلينى مع مخاطر جديدة تهدده طالما أنها تشترى البترول من الأسواق الأمريكية بالدولار وستستمر فى ذلك لفترة أخرى ، أو أن تتبع الحل البديل وهو تقرير الانسحاب .

ولذلك لم يكن هناك أى تردد من جانب لندن فى إقناع باريس بخطورة الموقف وعدم احتماله لأية هزات اقتصادية جديدة ، واقتنع موليه وبينو بأنهما لن يتمكننا من الاستمرار بمفردهما خاصة وأن ظروف فرنسا الاقتصادية لم تكن أقل سوءاً من حليفتها بريطانيا .

وقد انتهت المداولات البريطانية الفرنسية بأن أصدر بينو وساوين لويد بياناً فى ٣ ديسمبر جاء فيه : « إن قوة دولية ترابط الآن فى بور سعيد ، ولذلك فإن الجلاء عن مصر قد أصبح ممكناً » ، وأوضح البيان « أنه نظراً لهذه الظروف ، فقد

أصدرنا الأوامر لقائد القوات المتحالفة لكى ينظم مع الجنرال بيرنز عملية الجلاء » ولم يحدد البيان متى سيتم الانسحاب ، وإنما اكتفى ببيان أنهم « سينظمون هذه العملية » ثم أشار إلى :

١ – مسئولية السكرتير العام للأمم المتحدة فى تطهير القناة فى أقرب وقت ، وكان هذا اعترافاً بأن التطهير ستقوم به الأمم المتحدة ، وليست الأساطيل البريطانية والفرنسية والفنيون من الدولتين .

٢ – ضرورة ضمان حرية الملاحة ، ومطالبة السكرتير العام إجراء مباحثات فى أقرب وقت بشأن نظام القناة فى المستقبل على أساس المبادئ الستة التى تضمنها قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٣ أكتوبر .

وفى نفس الوقت الذى صدر فيه البيان ، قام كل من لويد وبينو بإبلاغ همرشولد بمفكرة تتضمن أن الحكومتين ستنفذان قرارات الجمعية العامة بالانسحاب دون ذكر تاريخ الانسحاب .

ورد السكرتير العام بأنه فى هذه الحالة ، سيعلن من جهته أن هناك تفاهماً على الإسراع بالانسحاب بحيث يكون هدفه تاريخاً لا يتعدى ١٤ ديسمبر .

والتقى السكرتير العام بالدكتور فوزى وأبلغه بالموقف المتقدم ، وذكر ما يعتقده من أن أى تأخير فى الانسحاب قد يكون عبئاً على الحكومتين وإضراراً سياسياً بهما .

ومرة أخرى وفى مساء نفس اليوم ٧ ديسمبر اتصل همرشولد بالدكتور فوزى ليبلغه أنه قد صدرت تعليمات مبدئية لقائد القوات بالانسحاب فى وقت لا يتعدى ١٤ ديسمبر .

مواصلة الضغط على المعتدين :

ولقد كان الحصول على إعلان بريطانيا وفرنسا لقرار الانسحاب تقدماً كبيراً فى الخطوات الإيجابية لإزالة آثار العدوان .

على أننا لا يجب أن ننسى أنه بجانب الظروف الاقتصادية والضغط الأمريكى

فإن هناك الأصوات الشريفة الحرة التى ارتفعت فى مجلس العموم البريطانى من أجل إدانة العدوان والهجوم العنيف على حكومة المحافظين ، والمظاهرات التى استمرت لأيام تهتف بسقوط إيدن وتطالب باستقالته أمام مبنى رئاسة الوزارة البريطانى .

ولا ننسى أيضاً موقف الاتحاد السوفييتى فى مواصلة ضغطه وتهديداته الخطيرة ضد المعتدين وبيانه فى ١٧ نوفمبر من أنه سيسمح بسفر المتطوعين إلى مصر . وموقف الصين أيضاً بشأن سفر المتطوعين .

ثم مواقف الهند ، وخاصة الرئيس نهرو الذى لم يأل جهداً فى اتصالات مستمرة مع حكومة لندن وباريس ودول الكومنولث والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ليتم الجلاء بسرعة .

وماذا عن بور سعيد ؟

ولا بد أن نقف فى خشوع وإجلال أمام الدماء المصرية التى روت أرض هذه المدينة طوال أيام احتلالها ، وأعمال الفدائيين التى أقلقت على الدوام مضاجع قوات الاحتلال

لقد كانت هناك الهجمات ضد القوات المعتدية والتى تجاوزت المائة هجوم فى يوم واحد .

وكان هناك الصمود أمام أعمال الاحتلال الوحشية والمعارك غير المتكافئة التى خاضها أبناء بور سعيد ضد القوات المعتدية . وسقوط مئات القتلى وآلاف الأسرى فى يوم واحد أمام طلقات مدافع الدبابات والأسلحة الثقيلة .

وكان هناك الإضراب الشامل فى هذه المدينة الباسلة ، فلم يتقدم عامل واحد للعمل مع قوات الاحتلال ، رغم كل الإغراءات المادية ، وأمكن عزل هذه القوات تماماً . .

إن تاريخنا يفرد صفحات ليكتب قصة المدينة الباسلة ،والدور الذى قامت به فى أيام الاحتلال السوداء ، وكيف ساهمت بدورها فى سرعة إتمام الانسحاب البريطانى — الفرنسى .

قوات الطوارئ فى بور سعيد :

فى ٢٥ نوفمبر دخل الجنرال بيرنز بور سعيد . ودخلت معه القوة اليوجوسلافية وأعلن أنه سيعمل مع القوات الدولية على المحافظة على النظام فى بور سعيد بالتعاون مع السلطات المصرية بها .

وبدأت عمليات الانسحاب . . وفى ٢٢ ديسمبر غادر آخر جندى من القوات البريطانية — الفرنسية أرض مصر . .



الرئيس مع همرشولد وفوزى . . . أحد اجتماعات عديدة لحل الأزمة .

الفصل السابع

الانسحاب

المرحلة الثانية : الانسحاب الإسرائيلى

بعد أن انسحبت القوات المصرية من سيناء ، ووصلت القوات الإسرائيلية إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس ، أعلن بن جوريون « أن اتفاقيات الهدنة ماتت ودفنت » .

وفى ٤ نوفمبر ، أعلن السكرتير العام فى تقريره للجمعية العامة حول تنفيذ قرارات ٢ ، ٤ نوفمبر أنه تلقى من جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل ، الرد على طلب وقف إطلاق النار والانسحاب وأن هذا الرد يتضمن طلب رد مصر وإيضاحاتها حول :

١ — هل وافقت مصر — دون شروط — على وقف إطلاق النار .
٢ — وهل مازالت مصر تصر على أنها فى حالة حرب مع إسرائيل .
٣ — وهل مصر على استعداد للتفاوض مع إسرائيل من أجل إقرار السلام .
٤ — وهل وافقت مصر على وقف المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل .
٥ — وهل وافقت على استدعاء عصابات الفدائيين الذين يعملون بتوجيهها فى دول عربية مجاورة ؟

ولقد كانت هذه بداية الطريق الطويل الشاق الذى سلكته قضية انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة .

وكانت هذه البداية توضح العلاقات التى ستتجه إليها السياسة الإسرائيلية فى محاولة الإفادة من الأوضاع المتخلفة عن العدوان الثلاثى ، وفى العمل على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية نتيجة لعدوانها .

وكان المفروض ، أن تتمكن إسرائيل من تحقيق كل هذه المكاسب ، لو أن

حسابات العدوان الذى تم كانت دقيقة ووصلت بها إلى مركز القوة قبل أن تبدأ فى استخدام القوة المسلحة ضد مصر .

ولكن الظروف السياسية الدولية أوضحت قبل أن تبدأ دول العدوان الثلاثى فى استخدام القوة أن مراكز القوة العالمية بعيدة ومعارضة إلى أقصى درجات العنف لما يتم من تآمر ، ثم ظهر – بعد أن تم العدوان – أن هذه المراكز – برغم ما بينها من تناقضات – مازالت فى موقفها وإنها تخطو فى إيجابية نحو إزالة آثار هذا العدوان وممارسة كل أنواع الضغوط على المعتدين .

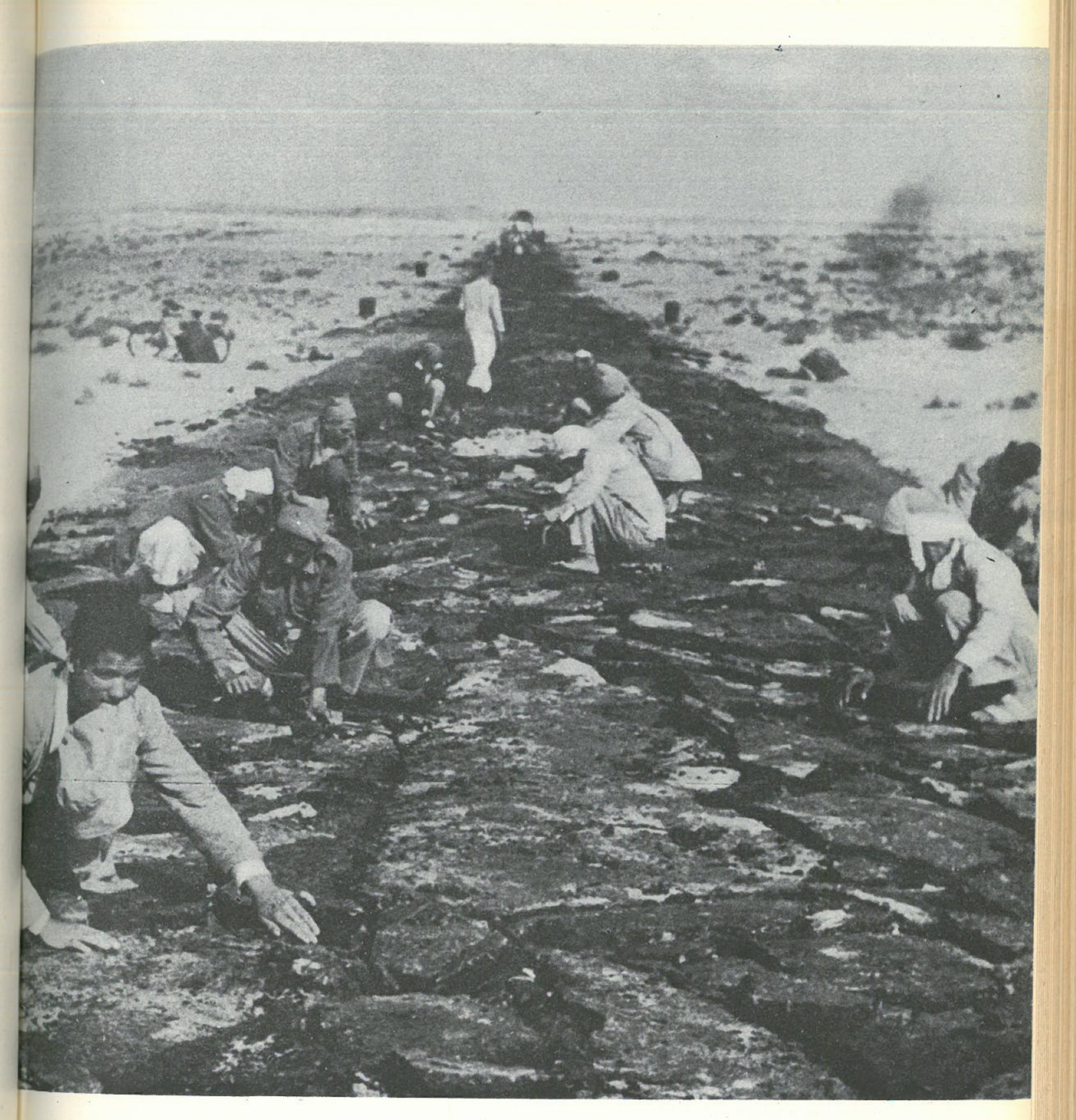
وأثمرت هذه الضغوط فى سرعة الانسحاب البريطانى – الفرنسى ، ولكن مع إسرائيل كان الوضع مختلفاً والأوضاع الخاصة بإسرائيل مختلفة عن حليفتيها فى العدوان سواء من حيث ظروفها ونشأتها كدولة أو نفوذها وتأثيرها عبر قوة الصهيونية العالميـــة .

ولقد كان الموقف – بالنسبة لإسرائيل – يتلخص من وجهة نظرها فى مدى الضغط الأمريكى الذى تستطيع أن تتحمله ، وإسرائيل فى هذه النظرة ، تسير مع الأمور فى طبيعتها ، وهى لا تغالى أو تعيش فى أوهام ، بل تحدد نظرتها إلى ما سيحدث على أساس إمكانياتها ونفوذها فى الولايات المتحدة .

لم تتحمل بريطانيا أو فرنسا الضغوط المختلفة واضطرتا إلى الانسحاب، ولكن الوضع اختلف مع إسرائيل نتيجة وجود قوة مرتفعة الصوت تستطيع استخدام الأجهزة السياسية الأمريكية فى صالحها ، وهذه القوة تخدم السياسة الإسرائيلية فى كافة مراكز الثقل الأمريكية ، فهى فى الكونجرس وهى فى البيت الأبيض وهى فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ،وهى فى الجمعيات المنتشرة عبر القارة الأمريكية ، وهى فى النشاط المنظم لرجال الدين اليهود ، وهى فى رجال المال والبنوك .

الصهيونية لها وجود فى الحياة الأمريكية ، وتلعب دوراً أساسياً فى توجيه السياسة الأمريكية .

ولقد قدرت إسرائيل منذ البداية أن هناك عوامل وأوضاعاً معينة فى الولايات المتحدة تسمح لها بأن تصمد أمام الضغط الأمريكى ، بل تمكنها من أن تحد من تأثير هذا الضغط .



طريق فى سيناء حرثه الإسرائيليون قبل الانسحاب .

وتتساءل : كيف يمكن لإسرائيل ذلك ، وقد تمت الانتخابات وأعيد انتخاب الرئيس أيزنهاور رغم معارضته الصريحة للعدوان ورغم إنذاره وتهديده لإسرائيل ؟؟ وكان المفروض أن يتأثر أيزنهاور بهذا الموقف ويخسر أصوات ملايين اليهود ، والجواب على ذلك أن إسرائيل أخطأت فى حسابات العدوان ، وتصورت أن أى مرشح للرئاسة فى الولايات المتحدة لن يتمكن قبل الانتخابات بأيام من معارضة ماتقوم به، ولكن الذى حدث هو العكس ، وحدث معه تجاوب من الرأى العام الأمريكى لم يكن من الممكن أن تستطيع أجهزة التأثير الصهيونية أن تغير من مساره خلال أيام ، ولذلك فقد كانت طبيعة الرأى العام الأمريكى أقوى من الأجهزة الإعلامية التى تؤثر عليه ، وكان خوفه من الحرب أقوى من أى تعاطف مع إسرائيل فى خلال الانتخابات .

ولقد كان معنى ذلك أن الرئيس أيزنهاور سيواصل سياسته ، وأن دالاس لن يغير من أسلوبه .

وكان على ساسة إسرائيل أن يواجهوا الوضع الجديد ، ويعملوا على مواجهة الضغط بأن تتحرك أجهزة الصهيونية لتحد من هذا الضغط وتضمن لإسرائيل حداً أدنى من المكاسب السياسية من وراء عدوانها .

* * *

وواجهت إسرائيل أيضاً ضغطاً من جانب الرأى العام العالمى الذى استنكر عدوانها منذ البداية ، وتغيرت نظرته إليها ، وخاصة الدول الحديثة الاستقلال والتى تبينت فى ذلك الوقت التحالف بين إسرائيل والاستعمار ، وأفاقت على الحقيقة الاستعمارية لهذه الدولة .

ولم يكن هذا بأمر هين على إسرائيل ، وهى تعتمد فى تجارتها ونفوذها على الميادين التى فتحها لها الاستعمار فى هذه الدول ، وتعمل على فك الحصار السياسى الاقتصادى العربى عليها عن طريق علاقاتها المطردة مع تلك الدول .

ثم واجهت إسرائيل السكرتير العـام للأمم المتحدة ، بكل قوته ومهارته السياسية ولم يكن همرشولد وهو يتابع الأحداث راضياً عن مسلك إسرائيل ، وراءه

موقفها العدوانى وتآمرها مع اثنتين من الدول الكبرى ، والسكرتير العام يملك قوة سياسية كبيرة وقادر على تحريك الأحداث وتوجيه الجمعية العامة ، وخاصة فى ظروف يجد فيها مساندة له من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ولقد كان همرشولد فى معركته التى خاضها ضد العدوان الإسرائيلى السوط الذى يلهب ظهرها فى كل يوم حتى قبلت الانسحاب وأتمته فعلا .

* * *

ثم كانت دبلوماسية الدكتور فوزى الذى عمل على أن يضع إسرائيل فى مكانها الصحيح أمام الجمعية الدولية كدولة متآمرة معتدية ، وأن العدوان وإن كان ليس بالجديد عليها إلا أنه دليل جديد على حقيقتها العدوانية .

ولقد استفاد وزير الخارجية المصرى من كل الظروف الدولية التى أحاطت بالعدوان ولم ينقطع عن مواصلة الإلحاح من أجل دفع عجلة الضغط الأمريكى ، والجمعية العامة والسكرتير العام .

وكما سبق القول ، فإن إسرائيل — وكأى دولة حققت نصراً عسكرياً مهما كانت ظروفه وما وراءه من تآمر وتمكنت من الاستيلاء على قطعة من الأرض — لم يكن سهلا عليها الانسحاب دون مقابل ، وإلا فإن حكومتها التى كان يرأسها بن جوريون ، كانت ستواجه ثورة داخلية وانقساماً يهددها وهى أحوج ما تكون دواماً إلى وحدة الصف .

لقد كان معنى الانسحاب الفورى ، أو الانسحاب غير المشروط بالنسبة للرأى العام الداخلى فى إسرائيل ، هو أن ينقلب معنى النصر إلى هزيمة ، وأن لايجد أى من مواطنى هـذه الدولة المبرر لدخول حرب وسقوط القتلى والجرحى فى ميدان المعركة ؟ إن المواطن يتساءل فى هذه الحالة : لماذا دخلنا الحرب إذن ؟ ولماذا التضحيات ؟ ويترتب على مثل هذا الوضع فى دولة كإسرائيل نتائج فى منتهى الخطورة بالنسبة لكيانها ذاته ، أولها وأهمها أن المواطن فيها سيفقد الثقة فيما يفعل وفيما يحارب من أجله . وعندما تتكشف له هذه الحقيقة فإنه سيضع لنفسه نتيجة معينة هى إما الثورة على الحكومة القائمة والقادة العسكريين أو الهجرة من إسرائيل وكلا الأمرين أمر من الآخر ويؤدى بهذه الدولة إلى الانهيار الذاتى .

ويضاف إلى ذلك أن الأهداف التوسعية لإسرائيل لا يمكن أن تتلاقى بسهولة مع فكرة الانسحاب خاصة وأنها دولة قامت منذ نشأتها على التوسع التدريجى عن طريق الإرهاب أو الحرب وفرض الأمر الواقع .

تسلم همرشولد رسالة جولدا مائير وما حوته من استفسارات موجهة لمصر ،ونشر هذه الرسالة ، ولفت نظر الجمعية العامة إلى تصريح بن جوريون من أن اتفاقيات الهدنة لم تعد قائمة وإلى رفض إسرائيل قبول قوات الطوارئ الدولية .

وكان هذا الإجراء من جانب همرشولد ، أول خطوة إيجابية منه لتحذير إسرائيل من الأسلوب الذى ينوى اتباعه تجاهها ، وهو كشف مسلكها أمام الجمعية العامة أولا بأول وتعريضها لغضب المجموعة الدولية .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى مطالب إسرائيل الخمسة نجد أنها تحدد المكاسب التى تطمع فى تحقيقها من وراء العدوان :

١ — فهى تطلب إنهاء حالة الحرب ، وما يعنيه ذلك من الاعتراف بإسرائيل وحرية المرور فى الممرات الدولية وهى خليج العقبة وقناة السويس .

٢ — ثم ترى اعتبار اتفاقيات الهدنة كأن لم تكن ، وتطلب عقد معاهدة صلح يتم الوصول إليها عن طريق المفاوضات المباشرة .

٣ — ثم تطلب إنهاء المقاطعة الاقتصادية — باعتبار أنها تترتب على إنهاء حالة الحرب — وهذه المطالب فى الواقع هى مطالب المنتصر الذى يريد توجيه شروطه وإملاء إرادته ، ولم يكن ذلك مقبولا لأن الولايات المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة — بما فى ذلك بريطانيا وفرنسا — لم تقبل الادعاء بأن اتفاقيات الهدنة لم تعد قائمة ، بل إن كافة المشاريع التى قدمت ووافقت عليها الجمعية العامة حددت الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة ، كما أنه عند تحديد أماكن قوات الطوارئ الدولية تحدد ذلك بالتواجد « على خطوط الهدنة » .

وتبقى بعد ذلك مسألة إنهاء حالة الحرب وما يترتب عليها ، وهذه لم تكن محل رفض مطلق من جانب الولايات المتحدة ، ولكنها كانت ترفض مناقشة هذا الوضع قبل أن يتم الانسحاب .

ومن هنا بدأ التفاوض والمساومة . . هل يتم الانسحاب قبل تحقيق أمن وسلامة إسرائيل . أم تعود الأوضاع إلى ماكانت عليه وتتعرض إسرائيل ثانية لخطر الحرب والدمار ؟ ؟

* * *

أعلنت إسرائيل فى ٦ نوفمبر قبولها لوقف إطلاق النار ، ولكنها لم تشر إطلاقاً إلى الانسحاب .

وفى ٧ نوفمبر وجه الرئيس أيزنهاور رسالة إلى بن جوريون طلب فيه من إسرائيل الامتثال لقرار الجمعية العامة ، بأن تنسحب القوات الإسرائيلية على وجه التحديد إلى خط الهدنة العام ، وذكر أيزنهاور أن هذا القرار قدمته الولايات المتحدة ولقى تأييداً شاملا فى الجمعية العامة .

« . . وقد وصل إلى علمى التصريحات المنسوبة إلى حكومتكم بأن إسرائيل لا تعتزم الانسحاب من الأراضى المصرية كما طلبت منها الأمم المتحدة . . إن الولايات المتحدة تنظر إلى هذه التصريحات بقلق شديد » . ثم أضاف الرئيس أيزنهاور : « لسوف يكون من أكبر دواعى الأسف لجميع مواطنى إذا ما أساءت السياسة الإسرائيلية فى أمر يثير مثل هذا القلق البالغ للعالم — إلى التعاون الدولى الودى بين دولتينا » .

ونلاحظ على هذه الرسالة :

١ — أنها وجهت لإسرائيل بعد يومين من تصريحات بن جوريون وبعد إعلان إسرائيل قبول وقف إطلاق النار فقط .

٢ — وأنها تؤكد ضرورة الانسحاب الإسرائيلى إلى « خط الهدنة العامة » .

٣ — وأنها تتضمن لهجة تحذير شديدة ، فالتعبير عن « القلق الشديد » والإشارة إلى التعاون الودى بين الدولتين أمر ليس بالهين على الدولة التى تعيش على المعونة الأمريكية فى المقام الأول .

وأدت هذه الرسالة إلى تعديل سريع فى موقف إسرائيل .

فى ٨ نوفمبر أبلغت جولدا مائير السكرتير العام ، أن إسرائيل على استعداد

للانسحاب من سيناء ، وأشارت رسالة وزيرة خارجية إسرائيل إلى ضرورة إنهاء حالة الحرب ، إنهاء المقاطعة والحصار ، وقف أعمال الفدائيين ، وبدء مفاوضات مباشرة للصلح مع إسرائيل .

وفى ١١ نوفمبر ، وجه همرشولد خطاباً إلى وزير خارجية إسرائيل ، طلب فيه التباحث معه لوضع أسس الانسحاب كما ورد فى خطاب جولدا مائير فى ٨ نوفمبر .

وفى ١٩ نوفمبر وجه السكرتير العام استفهاماً إلى حكومات العدوان الثلاثى لاستيضاح موقفها من الامتثال إلى قرارات الجمعية فى ٢ ، ٧ نوفمبر حتى يكون ردها أساساً لتقريره الذى يقدم للجمعية العامة .

ونلاحظ هنا ، أسلوب همرشولد ، فى استخدام قوة الإجماع الدولى ضد المعتدين كسوط يلهب ظهورهم للإسراع فى الانسحاب ، وهو حينما يوجه أسئلته يوضح أنه سيبلغ بالردود الجمعية العامة . فإذا لم ترد هذه الدول ، فإن النتيجة ستكون ازدياد إحراجها وازدياد عنف الهجوم عليها . وإذا ردت فعليها أن توضح أن هناك امتثالا لقرار الانسحاب أو أن هناك خطة لهذا الانسحاب .

ولذلك ردت إسرائيل فى ٢١ نوفمبر ، وتضمن تقرير السكرتير العام المقدم للجمعية العامة هذا الرد ، وقد جاء به :

١ — تم سحب القوات الإسرائيلية إلى مسافات مختلفة على طول الجبهة المصرية .

٢ — تعيد الحكومة الإسرائيلية موقفها الذى سبق توضيحه للسكرتير العام فى ٨ نوفمبر وستقوم بسحب قواتها من مصر مباشرة عقب وضع ترتيبات مرضية مع الأمم المتحدة بشأن قوات الطوارئ الدولية والترتيبات المرضية التى تطلبها إسرائيل هى تلك التى تضمن سلامة إسرائيل ضد تكرار خطر الهجوم والأعمال العدوانية من الأرض أو البحر .

٣ — ما زالت إسرائيل تدرس تقرير السكرتير العام حول قوات الطوارئ الدولية .

٤ — ما زالت حكومة إسرائيل فى انتظار إجابة على الاستيضاح الذى طلبته .

وقد بدأ انسحاب القوات الإسرائيلية فعلا فى التاريخ السابق ، وعلى الفور بدأت القوات اليوجوسلافية التابعة لقوات الطوارئ الدولية التقدم على طرق سيناء الرئيسية .

وبعد أن تقدمت القوات اليوجوسلافية لمسافات تتراوح بين ١٢ و ٣٠ كيلو متراً لم تجد أثراً للطرق بعد ذلك، واضطرت إلى ترك العربات والسير على الأقدام حتى وصلت فى ٥ ديسمبر إلى مسافة ٢٨ كيلو متراً شرق القنطرة و ٤٠ كيلو متراً شرق الاسماعيلية، وتوقفت تماماً لكثرة الألغام وعدم تمكن الحملات الميكانيكية من متابعة التقدم لعدم وجود طريق معبد . وظهر عندئذ أن القوات الإسرائيلية عند إنسحابها قامت بحرث الطرق ، وتخريبها ووضع الألغام لتعطل تقدم القوات الدولية .

وكان واضحاً أن وراء هذا التخريب الإسرائيلى محاولة لكسب الوقت وعرقلة عملية قوات الطوارئ الدولية ، حتى تتمكن من الحصول على مكاسب سياسية .

وعلى الفور أبلغ الدكتور فوزى السكرتير العام بما تم من تخريب للطرق والسكك الحديدية فى سيناء وطلب فى ٨ ديسمبر من السكرتير العام اتخاذ الخطوات لسرعة وصول القوات الدولية إلى العريش، ورفح وغزة، خاصة وأن المذابح والفظائع الإسرائيلية ضد أهالى سيناء وقطاع غزة بلغت حداً لا يمكن السكوت عليه وعمليات طرد السكان وإرهابهم مستمرة ومن الضرورى تدخل الأمم المتحدة لوقف هذه الأعمال البربرية الوحشية .

وقد كلف همرشولد بانش بسؤال الحكومة الإسرائيلية عن التخريب والتعذيب وطلب من الجنرال بيرنز موافاته بتقرير عن الموقف .

ثم جرى حديث بين همرشولد وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلى فى ٧ ديسمبر ويكشف هذا الحديث عن نوايا إسرائيل وروح التحدى الذى كانت تقابل به الرأى العام الدولى فضلا عما يوضحه من رغبة فى الانتقام مشوبة بكثير من الحقد نتيجة شعورها بالاضطرار للتراجع .

فعندما استفسر همرشولد عما يدور فى سيناء وغزة . رد المندوب الإسرائيلى :

« إن إسرائيل ستكف عن وضع الألغام » ثم أضاف فى استهتار : « إننى لا أستطيع بعد أن أؤكد أن قوات إسرائيل فى سيناء ستكف عن أعمال التدمير الأخرى » وفى ذلك اليوم طلب همرشولد من إسرائيل أن تكف عن هذه الأعمال ، ولكنها رفضت الاستجابة إلى طلبه ، واستمرت فى أعمال التدمير وبث الألغام .

* * *

ومع ذلك فقد استمرت القوات اليوجوسلافية فى تقدمها على الطريق الشمالى — القنطرة العريش حتى الكيلو ٦١ ولكنها قوبلت فى ١٦ ديسمبر بداورية إسرائيلية أبلغتها أنه يجب عليها ألا تتقدم أكثر من الكيلو ٥٠ شرق القناة على مختلف الطرق أما إذا أريد التقدم أكثر من ذلك فيتم الأمر باتفاق بيرنز مع حكومة إسرائيل ، وفوق ذلك كانت إسرائيل تقوم بسرقة البترول الخام من الآبار فى جنوب سيناء فى سدر وبلاعيم ، وبعد ذلك تتولى نقله فى مراكب إلى إيلات .

وأمام هذا الموقف ، طلبت مصر من السكرتير العام أن يتحرك لمعالجة هذا الوضع المائع وإلا فإن استمرار هذا الوضع سيؤخر البدء فى تطهير القناة .

وقد رد همرشولد على ماوجهته الحكومة المصرية من تحذير ، بأنه تلقى من إسرائيل كتاباً يفيد أنها ستنسحب تدريجياً ، وأنها تقبل قوات أمامية للأمم المتحدة فى العريش .

* * *

ولم يكن همرشولد فى واقع الأمر غير متنبه للعراقيل التى تضعها إسرائيل أمام انسحابها بل كان ملاحقاً للحكومة الإسرائيلية بكتب متتالية يطلب فيها الانسحاب الكامل إلى ماوراء خطوط الهدنة .

فى شهر ديسمبر طلب من الوفد الإسرائيلى إفادته عن صحة مارردده بن جوريون من أن اتفاقيات الهدنة ماتت — وعن صحة تصريحات لبعض رجال وزارة الخارجية الاسرائيلية بشأن عدم الانسحاب من غزة .

وكان السكرتير العام يؤكد فى مكاتباته مع الحكومة الإسرائيلية ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بالانسحاب الفورى إلى ماوراء خطوط الهدنة ، وهو ما يعنى غزة ، وبذلك يقطع الطريق على التصريحات المتتالية من جانب المسئولين الإسرائيليين

حول البقاء فى قطاع غزة .

وفى الوقت الذى كان فيه همرشولد يتخذ هذا الموقف ، كان يتوازى مع جهوده أمران :

أولهما : أن الجمعية العامة تلاحق إسرائيل بطلب انسحاب فورى .

ثانيهما : أن الولايات المتحدة لم تتردد لحظة فى أن تبدى غضبها واستياءها من عدم إتمام إسرائيل للانسحاب .

ثم كان الدكتور فوزى بدوره ملاحقاً للسكرتير العام وكابوت لودج وبقية مندوبى الدول حول ضرورة إتمام الانسحاب ، وكان لهذه الاتصالات أثرها المستمر فى مواصلة الضغط على إسرائيل فى طلب الانسحاب الكامل .

* * *

ومضى شهر ديسمبر ٥٦ وكانت القوات البريطانية والفرنسية قد أتمت انسحابها .

وفى شهر يناير ١٩٥٧ كان الموقف بالنسبة للانسحاب غير واضح ، حقيقة انسحبت إسرائيل من معظم سيناء ، بعد أن خربت ودمرت طرقها ومنشآتها وبث الألغام فى كل مكان ، إلا أنها كانت مستمرة فى رفض الانسحاب من غزة وشرم الشيخ .

ومع بداية هذا العام الجديد بدا فى الجو السياسى ما يشير إلى أن الانسحاب الفورى لإسرائيل لن يتم ببساطة ويسر ، وعبر همرشولد عن ذلك بقوله «إنه لاينتظر أن تطبق عملياً فكرة الانسحاب الفورى» .

ولقد ارتبط هذا الموقف الجديد ، برغبة من همرشولد فى ألا تتحرك الجمعية العامة ثانية لبحث موضوع الانسحاب ، ووجهة نظره أن الدخول فى مناقشات فى تلك المرحلة يؤدى إلى مصاعب ومواقف جديدة للدول ، ومن الأفضل أن يترك له الأمر ليعالجه بأسلوبه .

وبناء على هذا الرأى لم ير السكرتير العام أن يقدم تقريره حول مدى امتثال إسرائيل للانسحاب إلا فى منتصف يناير .

ولم يقبل الدكتور فوزى هذا الرأى، لأن معناه ألا نستخدم السلاح الرئيسى فى دفع إسرائيل إلى إتمام الانسحاب ، وهو الجمعية العامة ، وأن نترك الأمور تهدأ ونسمح لإسرائيل بأن تساوم على قضية انسحابها الكامل من الأراضى المصرية وقطاع غزة .

ولذلك كانت كلمات وزير الخارجية المصرى لا تدع مجالا للشك أمام همرشولد فى أنه سيثير الأمر بصورة عاجلة أمام الجمعية العامة لمطالبتها باتخاذ ما يستوجبه الموقف من إجراءات .

وقد طلب السكرتير العام من إسرائيل أن تحدد له الموقف بالنسبة للانسحاب.

وردت عليه بأنها ستبلغه بقرارها فى ١٥ يناير ، وبدأ فى ذلك الوقت تردد همرشولد بين أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة فى ١٠ يناير فيتحول الموقف ، وبين الانتظار إلى ما بعد ١٥ يناير حتى يصله رد إسرائيل ليبلغ به الجمعية العامة.

* * *

توازى مع هذا الموقف الجديد ، أن إسرائيل بدأت حملة منظمة واتصالات عديدة للترويج لعدم انسحابها من غزة ، وضرورة ضمان حرية مرورها فى خليج العقبة وقناة السويس .

ثم بدأ همس فى واشنطن يفيد أن الخارجية الأمريكية لم تعد تقف بحزم فى شأن انسحاب إسرائيل دون ضمانات .

وإذا عدنا إلى اتجاه همرشولد فى عدم إثارة الموضوع فى الجمعية العامة، نجد أنه فى نفس الوقت تقريباً كان كابوت لودج يذكر بدوره «أن الحكومة الأمريكية تفضل عدم فتح الموضوع على مصراعيه فى الجمعية العامة لأن هذا قد يعقد الأمور أكثر مما يصلحها » .

وهذا يوضح أن السكرتير العام عندما أبدى رأيه كان يتمشى مع اتجاه واشنطن وكان يعلم بما يدور فى العاصمة الأمريكية من ضغط على الرئيس أيزنهاور ودالاس واحتمال تعديل فى الموقف الأمريكى .

* * *

وفى ١٥ يناير قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العامة وجاء فى هذا التقرير :

١ — أنه على ضوء ماحدده المندوب الإسرائيلى فى ١٤ يناير فإنه فى ٢٢ يناير ستكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت من صحراء سيناء باستثناء منطقة شرم الشيخ — التى ذكر مندوب إسرائيل أنها تضمن حرية الملاحة لإسرائيل فى مضايق تيران وخليج العقبة — وأن إسرائيل على استعداد للدخول فى مباحثات مع السكرتير العام حولها .

٢ — أن الصفة الدولية لخليج العقبة قد تعتبر مبرراً لحق المرور البرىء فى مضايق تيران وفى خليج العقبة طبقاً للمبادئ المعترف بها فى القانون الدولى .

٣ — إن قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر ، الذى طلب من السكرتير العام العمل على انسحاب كافة القوات إلى ماوراء خطوط الهدنة قد أشار إلى أمرين آخرين وهما مطالبة الأطراف بالامتناع عن الغارات عبر خطوط الهدنة والتنفيذ الدقيق لأحكام اتفاقية الهدنة .

ولكن هذه الأمور الثلاثة لا ترتبط شرطياً بعضها بالبعض الآخر .

وفى ١٧ يناير استأنفت الجمعية العامة بحث الموقف ، وألقى الدكتور فوزى كلمة قصيرة طالب فيها الأمم المتحدة بتحمل مسئولياتها، وقال إن إسرائيل تمزق قرارات الجمعية العامة وتختار وتنتقى فيها وتقبل أمراً وترفض الآخر، وهى تضع شروطاً فى مجال ليس فيه مكان للشروط ، وتفعل كل شىء فى مقدرتها ليصبح عمل الأمم المتحدة مثاراً للسخرية والخجل . . وقال إن على الجمعية العامة أن تقرر ، هل ستسمح أو لا تسمح للعدوان بأن يسود ويحكم ، وهل ستسمح بأن يجنى المعتدى ثماراً لعدوانه ؟

ثم تقدم مندوب سيلان بمشروع قرار باسم ٢٥ دولة يطالب إسرائيل بالانسحاب ، ويكلف السكرتير العام بأن يقدم تقريراً إلى الجمعية فى خلال خمسة أيام حول مدى تنفيذ إسرائيل لقرارات الجمعية العامة .

وتكلم أبا إيبان وتحدى الجمعية العامة بقوله إن الانسحاب من شرم الشيخ وغزة

ستتم مناقشته فى مرحلة متأخرة لأنه يمس أمن إسرائيل .

وتحدث أيضاً مندوب أستراليا ليشرح وجهة نظر إسرائيل ، وقال إن على إسرائيل الانسحاب وهذه هى نية الجمعية العامة . ولكن هذه النية لا تعنى العودة إلى أوضاع غير قانونية سادت قبل الهجوم الإسرائيلى مثل تسلل الفدائيين من غزة ومنع السفن الإسرائيلية من المرور فى خليج العقبة .

واستشهد مندوب أستراليا بما أورده السكرتير العام فى تقريره حول المرور البرىء فى خليج العقبة وذكر أنه من الضرورى عند انسحاب إسرائيل من غزة وخليج العقبة ألا تحتل هذه المناطق القوات المصرية مما قد يؤدى إلى موقف خطير ، وطالب بأن تدخل قوات الطوارئ الدولية هذه المناطق لمعالجة هذا الوضع .

وبذلك بدأ يظهر الاتجاه الجديد الذى سعت إليه إسرائيل وهو تحقيق ضمانات لها بالنسبة لغزة وشرم الشيخ . وقد عقب مندوبون من أمريكا اللاتينية ودول غربية على تقرير السكرتير العام وأبدوا وجهة النظر الإسرائيلية .

ولكن عند التصويت ، وافق على المشروع الأفرو – آسيوى ٧٤ دولة وعارضته إسرائيل وفرنسا ، وكان أهم ما لوحظ على هذا التصويت هو عدم معارضة بريطانيا لأول مرة لقرار الجمعية العامة .

وفى ٢٩ يناير وصل الملك سعود إلى وشنطن فى زيارة رسمية للولايات المتحدة وكانت هذه الدعوة – بناء على تفكير من دالاس – ليحقق بها أمرين :

١ – الدعوة إلى مشروع أيزنهاور الذى بدأت خيوطه تتجمع فى ذلك الوقت .

٢ – أن يضفى على الملك من الدعاية والتدعيم المادى والأدبى ما يسمح بأن تقف السعودية موقفاً مناهضاً لمصر .

ولكن الملك سعود كان – قبل وصوله إلى العاصمة الأمريكية – على اتفاق مع القاهرة حول ضرورة التمسك بالانسحاب الكامل لإسرائيل ، ولم تكن واشنطن لتستطيع أن تتردد فى تأييد موقفها طالما أنه يتمشى مع ماسبق أن أعلنته ، وأنه يحقق للملك سعود مركزاً كبيراً فى المنطقة العربية ولقد أكد البيان المشترك الموقف الأمريكى ، وأبلغ الملك سعود الحكومة المصرية بالتأكيدات التى أبلغها له

الرئيس أيزنهاور ودالاس .

ولكن هذا الموقف الأمريكى كان فى الواقع قد اهتز تحت حملات الصهيونية فى الولايات المتحدة .

وقد بدأ هذا التردد أو التراجع الأمريكى فى الفترة ما بين صدور قرار ١٩ يناير وأوائل فبراير .

ففى ٢٤ يناير قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العامة بعد انقضاء مهلة الخمسة الأيام التى حددتها فى قرار ١٩ يناير ، وقد تضمن هذا التقرير مفكرة من الحكومة الإسرائيلية قيد فيها تأكيد موقفها بالنسبة لغزة وخليج العقبة .

وقد أوضح السكرتير العام فى تقريره أن الأمم المتحدة لايمكن أن تقبل تغييراً فى الأوضاع القانونية بناء على أعمال عسكرية ، وأن قوات الطوارئ الدولية غير منوط بها فرض تسوية .

ثم تكلم السكرتير العام عن مشكلة خليج العقبة . وذكر أن الأعمال العسكرية لإسرائيل لا يجب أن يكون لها دور فى حل هذه المشكلة .

ولكن السكرتير العام ذكر أنه إذا نفذ الأطراف أحكام المادتين ٧ ، ٨ من اتفاقية الهدنة فإن الأطراف ستلتزم فى هذه الحالة بتقديم ضمانات بعدم القيام بأية أعمال حرب ، بما فى ذلك الحقوق فى خليج العقبة ومضايق تيران .

وما إن صدر هذا التقرير حتى اتجهت الولايات المتحدة إلى إعداد مشروع قرار يسعى إلى إحالة مسألة المرور فى خليج العقبة إلى محكمة العدل الدولية ، وحتى يصدر القرار بمنع الأطراف عن ممارسة حقوق المحاربين فى مياه الخليج أو التدخل بأية صورة فى حق المرور البرىء .

وقد عرض كابوت لودج هذا المشروع ، بهذه الصورة ، على الدكتور فوزى وعلى الفور أبدى له أن فى هذا المشروع رضوخاً لضغط إسرائيل ورهنا تضعه الجمعية العامة فى يد إسرائيل كى تتم انسحابها وإنه لا يمكن لمصر أن تقبل ذلك .

وإزاء رفض مصر لهذا المشروع ، قام الوفد الأمريكى بتعديل النص بحيث ينص على « التزام الأطراف بأحكام اتفاقية الهدنة ، وأن هذا يقتضى وضع قوات

الطوارئ الدولية على خط الهدنة المصرى — الإسرائيلى وتنفيذ الإجراءات الأخرى التى يراها السكرتير العام من أجل الوصول إلى المواقف التى تؤدى إلى حفظ السلام فى هذه المنطقة (شرم الشيخ وغزة) .

على أنه فى نفس الوقت ، كانت الولايات المتحدة قد أعدت مشروع قرار آخر يدين إسرائيل لعدم تنفيذها الانسحاب الكامل .

وعرض أولا للتصويت قرار إدانة إسرائيل فى جلسة الجمعية العامة فى ٢ فبراير ووافقت عليه بأغلبية ٧٤ صوتاً ضد ٢ (فرنسا — إسرائيل) وامتناع دولتين (كوبا — كوستاريكا) .

ثم عرض المشروع الثانى ، ووافقت عليه ٥٦ دولة وامتنعت عن التصويت ٢٢ ، وكانت مصر من الدول التى امتنعت عن التصويت (وأيدتها فى موقفها الدول الاشتراكية وكافة الدول العربية — وامتنعت أيضاً إسرائيل باعتبار أن هذه ضمانة غير كافية بالنسبة لها) .

ولم يكن أمام مصر سوى الامتناع عن التصويت تحديداً لموقفها وعدم قبولها لهذا الوضع الجديد .

وكان موقف مصر كما حدده الدكتور فوزى استعداد الحكومة المصرية للالتزام الكامل بأحكام اتفاقية الهدنة ، وإن موقفنا هو ضرورة الانسحاب الكامل والفورى ثم تمركز قوات الطوارئ على « جانبى » خط الهدنة ، وأن تعمل هذه القوات فى الإطار القانونى لمهمتها كما حددته الجمعية العامة .

أما أبا أيبان فقد صمم على أن اتفاقيات الهدنة لم يعد لها وجود وأنه من الضرورى أن تعلن مصر تخليها عن حالة الحرب .

* * *

التعهدات الأمريكية :

حققت بذلك الولايات المتحدة وضعاً خاصاً لإسرائيل ، لأنه على ضوء القرار ستتواجد قوات الطوارئ فى غزة وشرم الشيخ ، كما أن هناك مطالبة من جانب الجمعية

العامة بعدم استخدام حقوق المحاربين فى تلك المنطقة .

وعلى أثر ذلك القرار وجه أيزنهاور رسالة إلى بن جوريون فسر فيها قرار الجمعية العامة بالقول إن تقرير السكرتير العام يضع الأسس لنتيجة سلمية فى شرم الشيخ وغزة ولكن الخطوة الأولى هى الانسحاب إلى ماوراء خطوط الهدنة . . ثم أضاف الرئيس الأمريكى فى لهجة تحذير « إنه يرجو أن تستمر علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين والتى ساهمت فى تنمية إسرائيل » .

وكانت لهجة التحذير تفيد أنه ما « لم تغير إسرائيل من موقفها، فقد توقف الولايات المتحدة معونتها لإسرائيل» .

وفى ٥ فبراير أدلى دالاس فى مؤتمره الصحفى بحديث قال فيه: « إنه إذا اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتوقيع عقوبات ، فإن الولايات المتحدة ستولى هذا الأمر عناية كبيرة » .

وفى ٨ فبراير رد بن جوريون على الرئيس أيزنهاور مؤكدا موقف إسرائيل وحاجتها إلى الضمانات والسلام .

وهنا بدأت الحكومة الأمريكية تشعر بحرج كبير ، فقد بدأ الضغط الصهيونى يصل ذروته ، ومعنى هذا أن الكونجرس لن يوافق على سياسة الرئيس أيزنهاور الجديدة فى الشرق الأوسط ، وبالتالى فإن المخطط الأمريكى فى ملء الفراغ والهيمنة على هذه المنطقة ، وإيجاد زعامات منافسة للرئيس عبد الناصر مثل الملك سعود ، ستهدد بالفشل الكامل .

ولذلك اجتمع دالاس بأبا إيبان فى ١١ فبراير — وسلمه مفكرة حول موقف الولايات المتحدة من غزة وشرم الشيخ ، وفيها تشير إلى أن غزة مصدر للتسلل العسكرى لإسرائيل ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن مياه خليج العقبة مياه دولية وأنه ليس من حق أية دولة أن تمنع المرور الحر البرىء منها . وذكرت المفكرة أنه ما لم تتخذ محكمة العدل الدولية قراراً مخالفاً ، فإن الولايات المتحدة على استعداد لممارسة حق المرور البرىء بالاشتراك مع آخرين لضمان الاعتراف العام بهذا الحق » .

* * *

توقعت الولايات المتحدة بعد ذلك أن إسرائيل ستعلن انسحابها ، وأنها ستغير من الموقف الذى أبلغت به السكرتير العام فى ٤ فبراير ، وأبلغه همرشولد إلى الجمعية العامة فى تقريره بتاريخ ١١ فبراير .

ولكن الحملة الصهيونية ضد الرئيس أيزنهاور اتخذت أبعاداً جديدة فقد هاجم السناتور وليم نولاند زعيم الأغلبية فى الكونجرس موقف الرئيس أيزنهاور ، وأعلن أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات على إسرائيل إلا إذا وقعت الأمم المتحدة العقوبات على الاتحاد السوفييتى بالنسبة لعدوانه على المجر .

ثم بعث ليندون جونسون — وكان زعيم الديمقراطيين فى الكونجرس — برسالة إلى دالاس هاجم فيها موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وطالب أيضاً بعدم توقيع عقوبات على إسرائيل مالم توقع عقوبات على الاتحاد السوفييتى .

وحاول دالاس أن يخفف من حدة الهجوم على سياسته ، فاقترح على الرئيس أيزنهاور دعوة ثمانية من كبار الشخصيات اليهودية الأمريكية للتباحث معه وإقناعهم بأنه لا يعمل على الإضرار بإسرائيل .

ثم حاول مرة ثانية أن يحصل من زعماء الكونجرس على بيان بالموافقة على سياسته ، ولكن السناتور فولبرايت رفض وأعلن أنه لايوافق مالم تحصل إسرائيل على حقوقها بعد أن تنسحب .

وكانت أنباء هذا الضغط تصل تباعاً إلى نيويورك ، وأصبح الموقف الأمريكى محلا لأكثر من تساؤل ، وما الذى تريده إسرائيل بعد المفكرة الأمريكية فى ١١ فبراير والتى أعلنها أيزنهاور فى ١٧ فبراير ؟

وسافر إيبان إلى تل أبيب ، ثم عاد فى ٢٤ فبراير ليضع أمام دالاس خمسة أسئلة يطلب منه الإجابة عنها . .

السؤال الأول : هل سترسل الولايات المتحدة سفينة إلى خليج العقبة ، وهل ستتخذ إجراء إذا ما أوقفت ؟ ورد دالاس بنعم .

السؤال الثانى : هل تؤيد الفكرة بأن تبقى قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ لمدة طويلة ؟ ورد دالاس بنعم .

السؤال الثالث : هل سترسل سفينة تحمل علم الأمم المتحدة فى الخليج .

ورد دالاس : إن هذا يتوقف على رأى همرشولد .

السؤال الرابع : هل ستفتح لنا طريقاً لنقل الزيت من إيران عن طريق البحر الأحمر وخليج العقبة .

ورد دالاس : بنعم .

السؤال الخامس : هل ستصبح غزة تحت إدارة الأمم المتحدة ؟

ورد دالاس : سنبذل أقصى جهدنا لكى نقنع الأمم المتحدة وهمرشولد بهذا الإجراء .

هل هذا مسلك دولة صغيرة تتعامل مع أكبر قوة فى العالم ؟ أم أن هذا مسلك دولة تعلم بمدى النفوذ الذى يساندها ويتحكم فى سياسة هذه القوة العالمية . لقد بلغت حملة الضغط ذروتها وكانت آلاف الرسائل من المواطنين الأمريكيين تصل إلى البيت الأبيض تدين موقف الرئيس الأمريكى من إسرائيل وكان بين كل ٢٥ خطاباً يصل إلى الرئاسة الأمريكية ، خطاب واحد يقف مؤيداً للرئيس . . والغريب فى الأمر أنه فى نوفمبر كان بين كل ٢٥ خطاباً تصل للبيت الأبيض اثنان فقط يؤيدان إسرائيل . لعل هذا يوضح كيف تلعب أجهزة الإعلام دورها فى توجيه الرأى العام وإلى أى مدى تسيطر الصهيونية على هذه الأجهزة .

وسافر إيبان بعد ذلك إلى نيويورك يستفسر من همرشولد عن السؤال الثالث والسؤال الخامس . واستهجن همرشولد هذا الأسلوب ورد رافضاً اقتراح إرسال سفينة تحمل علم الأمم المتحدة ورفض التسليم بأن تكون غزة تحت إدارة الأمم المتحدة .

ويبدو أن إيبان عاد إلى واشنطن بعد ذلك ونقل ردود همرشولد محرفة ، كما أنه خلال حديثه مع همرشولد نقل إليه إجابات دالاس محرفة ، ولكن عندما تم الاتصال بين الرجلين تبين كل منهما أن إيبان حاول الوقيعة بينهما .

* * *

وكان موليه وبينو فى واشنطن فى ذلك الوقت ، وذهب إيبان لاستشارتهما .

وكان الرد أنه إذا هوجمت إسرائيل فإن لها الحق فى إعادة احتلال غزة .

وعرض إيبان ذلك على دالاس ووافق الأخير على حق إسرائيل فى التحرك للدفاع عن نفسها طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق .

وعلى ضوء ذلك تم الاتفاق على أن تعلن جولدا مائير فى الجمعية العامة قرار إسرائيل بالانسحاب ثم يعقب ذلك بيان من كابوت لودج .

وكانت الجمعية العامة قد استأنفت بحث الموقف فى ٢٢ فبراير ، وأمامها تقرير همرشولد فى ١١ فبراير ثم الكلمة التى ألقاها تكملة لهذا التقرير والتى أوضح فيها أنه بالنسبة لغزة ، فإنه ينوى اتخاذ إجراءات عملية فى إطار السيطرة المصرية على القطاع طبقاً لاتفاقية الهدنة ، وبذلك حدد همرشولد الموقف بالنسبة لفكرة الإدارة الدولية وأكد أن القطاع يخضع للإدارة المصرية .

وكان الموقف ، على ضوء المعلومات التى وردت من نيويورك والضيق الذى لمسه الوفد المصرى لدى أعضاء الوفد الأمريكى من شدة الضغط الصهيونى ، يتطلب عدم الانتظار بل العمل على دفع الأمور وتحريكها والتشدد فى المطالبة بتوقيع العقوبات الاقتصادية على إسرائيل .

وفعلا تم تقديم مشروع فى ٢٢ فبراير بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل إزاء عدم تنفيذها للانسحاب .

ولكن ليستر بيرسون تزعم حملة المعارضة لهذا الاتجاه ودافع عن أمن وسلامة إسرائيل وهاجم العرب واتهمهم بالعدوان ، وقدم مشروع قرار مضاداً يضمن لإسرائيل مطالبها .

وهكذا كشف بيرسون عن أوراقه ، وانساق فى التيار الصهيونى الجارف وكان موقفه محل تعليق الوفود المختلفة ، وكان هو بدوره لا يخفى أهمية اتخاذ هذا الموقف ليكسب رضاء الصحافة الكندية — وهى بدورها تخضع لسيطرة الصهيونية — ويضمن مستقبله السياسى .

وظهر من الجو العام أن القرار بتوقيع العقوبات لن تؤيده الولايات المتحدة ولن يحصل على الأغلبية اللازمة ، ولذلك لم يكن هناك ما يدعو إلى الإصرار على التصويت عليه .

وفى أول مارس أعلنت جولدا مائير أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من خليج العقبة ومضايق تيران وهى على ثقة أنه سيكون هناك حرية ملاحة لإسرائيل وللدول فى مياه الخليج .

وقالت إن المفهوم أن قوات الطوارئ الدولية ستمنع استخدام حقوق المحاربين ثم ذكرت « إن التدخل فى حرية ملاحة السفن الإسرائيلية سيعتبر بمثابة هجوم يخولها حقها فى الدفاع عن نفسها طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق » .

وأعلنت وزيرة خارجية إسرائيل أنه سيتم الانسحاب من غزة على أساس أن القوات الدولية ستتحمل المسئوليات العسكرية والإدارية فى القطاع وأن الأمم المتحدة ستبقى مسئولة عن إدارة القطاع حتى يتم الوصول إلى تسوية سلمية أو اتفاق نهائى حول مستقبل قطاع غزة .

وعندما تحدث كابوت لودج أعلن أن الحكومة الأمريكية لا تعتبر أن ماورد على لسان وزيرة خارجية إسرائيل يعتبر شروطاً للانسحاب ، ثم أكد أن مستقبل قطاع غزة يجب أن يتحدد فى إطار اتفاقية الهدنة .

وقد أثار البعض أن حديث لودج خالف الاتفاق بين دالاس وإيبان وأن هذا هو الذى دعا الرئيس أيزنهاور إلى أن يبعث برسالة إلى بن جوريون يؤكد فيها الموقف الأمريكى فى ٢ مارس . ولكن من الصعب أن نتصور أن يلقى المندوب الدائم الأمريكى بياناً سياسياً باسم حكومته دون أن يكون محل الموافقة التامة من واشنطن .

وعلى كل ، فإن هذا الأمر لا يقدم ولا يؤخر ، لأن الضمانات التى طلبتها إسرائيل من الولايات المتحدة حصلت عليها . . .

* * *

وفى ٨ مارس أعلن السكرتير العام أن إسرائيل أتمت انسحابها من غزة وشرم الشيخ .

وفى ١٣ مارس تسلمت الإدارة المصرية القطاع . .

وبقيت قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ . .

الفصل الثامن

التطهير

عند تناول التطورات التى مر بها انسحاب القوات البريطانية — والفرنسية من بور سعيد ، كان من الضرورى أن نلمس مسألة تطهير قناة السويس ، بحكم الدور الذى لعبته فى الإسراع بإتمام الانسحاب ، وكيف تمكنت الدبلوماسية المصرية من حسن استغلال لهذه الورقة الثمينة الحيوية إزاء لهفة بريطانيا وفرنسا على سرعة إعادة الملاحة فى القناة .

ولقد بدأ السكرتير العام فى اتخاذ الخطوات اللازمة لعملية التطهير منذ صدور قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر الذى نص على حث الجمعية العامة — بمجرد وقف إطلاق النار — على اتخاذ الخطوات لإعادة فتح قناة السويس .

وكانت جهود السكرتير العام فى هذا الشأن ، تسير جنباً إلى جنب مع جهوده الرامية إلى وقف إطلاق النار ، وتحقيق الانسحاب ، وكان من الضرورى لمصر — أمام إخلاص السكرتير العام فى جهوده ، وأمام الحاجة إلى معاونته فى مهمته — أن تقدم له المساعدات التى تسهل له مهمته .

ولقد كانت الخطوة الأولى التى سعى إليها همرشولد هى التحرك فى اتجاهين :

أولهما : أن يبدأ فى الاتصال بالشركات العالمية التى يمكن أن تتولى عملية التطهير .

وثانيهما : أن يتعرف على نوايا الحكومة المصرية تجاه تطهير قناة السويس .

وقد حقق همرشولد التحرك السريع بالنسبة للاتصال بالشركات النرويجية والهولندية لبحث إمكانية قيامها بهذا العمل .

أما بالنسبة لمصر ، فلم يكن ممكناً التحدث فى مثل هذا الأمر معها والقنابل تتساقط عليها ، والقوات المعتدية تغزو أراضيها ، ولذلك كان تحرك السكرتير

العام لاحقاً لوقف إطلاق النار .

وقد حددت مصر موقفها فى ذلك الوقت على أساس مبدأ أنه لا تطهير قبل تمام الانسحاب وأنه لا يجب التفريط فى هذا المبدأ تحت أية ظروف وإلا فقدت مصر أهم ورقة تستطيع أن تضغط بها على المعتدين ليتم انسحابهم .

ولكن مع تشدد مصر فى رفض المبدأ فى عملية التطهير قبل إتمام الانسحاب فإنها رأت — كما أوضحنا فى الفصل السادس — اتخاذ خطوات معينة لا تتعارض مع المبدأ الذى قررته وصممت عليه ، وكانت أولى هذه الخطوات الإعلان عن رغبتها فى إعادة فتح القناة بأسرع مايمكن وقبولها التباحث نظرياً مع السكرتير العام فى أمر التطهير .

* * *

والواقع أنه كان من الضرورى اتخاذ هذه الخطوة ، باعتبار أنها تظهر مدى تعاون مصر مع الأمم المتحدة واستجابتها إلى توصية الجمعية العامة فى قرار ٢ نوفمبر ، وتبعد عنها أية مظنة لتشدد أو تعنت .

ثم إن فى اتخاذ هذه الخطوة أيضاً ، ما يرضى أصدقاءنا فى الدول النامية ، كالهند ، والذين وقفوا معنا قبل وخلال العدوان ، وإغلاق القناة يؤثر على اقتصاديات هذه الدول النامية ويحملها أعباء اقتصادية كبيرة .

ويضاف إلى ما تقدم أن الاتصالات بين السكرتير العام وبريطانيا وفرنسا أوضحت اللهفة إلى سرعة فتح القناة ، لقد كان البريطانيون أكثر لهفة وقلقاً ، وكان حديثهم عن وقف إطلاق النار يرتبط على الفور بالحديث عن تطهير القناة ولذلك كان الإعلان عن هذه الرغبة أمراً يضع أمام المعتدين اتجاهاً واضحاً لمصر وهو رغبتها الصادقة فى إتمام هذه العملية ، فإذا كانوا راغبين حقاً فى أن تتحقق ، فعليهم تنفيذ شرطها الخاص بالانسحاب .

* * *

وقد اشترطت مصر عدم البدء فى التطهير قبل أن يتم الانسحاب البريطانى ، الفرنسى ولم تضع الانسحاب الإسرائيلى شرطاً لبدء عملية التطهير .

وكان وراء هذا الموقف عدة اعتبارات :

أولها : أن القوات الإسرائيلية لم تكن قد وصلت إلى الضفة الشرقية للقناة ، أى لم يكن هناك وجود مادى إسرائيلى فى منطقة قناة السويس .

وثانيها : أن الظروف الدولية ، كانت تفرض عدم ظهور مصر وكأنها تستخدم القناة لمصلحتها الخاصة ، دون اعتبار للمجموعة الدولية ، وبالتالى تقوى من حجج أعدائها فى اتهامها بأنها تخضع القناة لأغراضها السياسية .

وثالثها : أن قرار الجمعية العامة نص على اتخاذ خطوات للتطهير بعد وقف إطلاق النار وهو ما يعبر عن رغبة عالمية ، من مصلحة مصر أن تسايرها كما سبق القول ولذلك حددت مصر ، الانسحاب من منطقة القناة فقط ، كشرط لبدء التطهير وتمشت مع السكرتير العام فى خطواته المبدئية فى هذا الشأن .

وقد قام همرشولد بإحاطة مصر بالخطوات التى اتخذها ، ومع تسليمه بأنه لن يبدأ فى عمليات التطهير قبل أن يتم الانسحاب من منطقة القناة ، إلا أنه طلب من مصر أن تبدأ فى التباحث نظريًّا حول عمليات التطهير وبحيث يمكن البدء فيها فور إتمام الانسحاب .

وكان واضحاً فى الفترة ما بين صدور قرار الجمعية العامة وتقديم همرشولد لتقريره حول التطهير إلى الجمعية العامة فى ٢٠ نوفمبر أن السكرتير العام يستخدم مسألة تطهير قناة السويس للضغط على بريطانيا وفرنسا ، وأنه فى الوقت الذى يبذل فيه الجهود المتصلة لترتيب هذه العملية ويستحث الحكومة المصرية فى هذا الاتجاه ، إلا أنه لا يبدى فى اتصالاته مع البريطانيين والفرنسيين سوى كل تشدد حول هذه المسألة .

وقد أثار معه البريطانيون فى تلك المرحلة أن يتولى أسطول التطهير الذى وصل إلى بور سعيد العملية تحت اسم الأمم المتحدة ، وعندما استطاع همرشولد رأى مصر فى هذه النقطة أوضحت فى تصميم أنها لا يمكن أن تسمح للمعتدين بالتواجد تحت أى مبرر فى منطقة القناة ، وأنها ترفض تماماً استخدام سفن التطهير البريطانية ومهندسيها فى هذه العملية .

وقد أكد السكرتير العام هذا الموقف فى رده على الحكومتين البريطانية والفرنسية

فى ٦ نوفمبر عندما أشار إلى أن التطهير ستقوم به شركات من دول غير مشتركة فى النزاع ، وقد ردت بريطانيا على ذلك بأنها على استعداد لتقديم ٣٦ سفينة للمساهمة فى العملية ، غير أن السكرتير العام لم يتقبل هذا العرض .

* * *

ثم عين السكرتير العام الجنرال ريموند هويلر كممثل خاص له فى عمليات التطهير ، وكان الجنرال هويلر يشغل منصب قائد سلاح المهندسين فى الجيش الأمريكى وله خبرة طويلة فى أعمال التطهير .

وعندما وصل الدكتور فوزى إلى نيويورك ، طلب منه همرشولد أن توافق مصر على سفر الجنرال هويلر إلى مصر ليبحث مع المهندس محمود يونس رئيس هيئة قناة السويس وقتئذ ، المسائل المتصلة بالتطهير ، وأكد السكرتير العام أنه فى طلبه هذا لا يمس بالمبدأ الأساسى المتفق عليه وهو عدم بدء التطهير قبل إتمام الانسحاب وهو الأمر الذى أوضحه فى تقريره إلى الجمعية العامة فى ٢٠ نوفمبر . وفى الوقت نفسه ، وكان ذلك فى ٢٣ نوفمبر ، سلم همرشولد إلى الدكتور فوزى الدراسات المبدئية التى أعدتها السكرتارية حول العملية ، حتى تكون تمهيداً للمباحثات المقبلة بين المهندس محمود يونس والجنرال هويلر .

ثم رتب همرشولد اجتماعاً بين الدكتور فوزى والجنرال هويلر فى يوم ٢٥ نوفمبر وأوضح هويلر رغبته فى السفر إلى مصر لبحث الأوضاع المختلفة والخاصة بالتطهير وأكد بدوره مفهومه أن التطهير لن يبدأ إلا بعد الانسحاب تماماً من منطقة القناة . وقد سبقت الإشارة فى حينه إلى رد الدكتور فوزى عليه .

* * *

ولقد سافر الجنرال هويلر إلى مصر فى أوائل ديسمبر ، وكانت الأنظار تلاحقه فيما ينوى عمله أو إعلانه ، وفوجئت الدوائر المسئولة فى مصر بالجنرال الأمريكى وهو يدلى بتصريح فى بور سعيد — وهى مازالت محتلة — يعلن فيه أن كوبرى الفردان نسف ولم تسقط عليه قنابل .

وعلى الفور اتصلت مصر بالسكرتير العام واحتجت لديه على هذا التصريح وأوضحت أنها لا تقبل إطلاقاً أن يخرج الجنرال هويلر عن حدود المهمة المرسومة له

كممثل خاص للسكرتير العام فى عملية التطهير . وأن واجباته تنحصر فى الإشراف على العملية وليس إصدار أحكام مغرضة حول مثل هذه المسائل .

وكان فى لهجة مصر ، تحذير للسكرتير العام بأنها قد لا توافق على استمرار الجنرال هويلر فى عمله ، بل قد تتخذ موقفاً يعطل الأعمال التمهيدية فى التطهير .

وكانت استجابة همرشولد فورية أيضاً ، فأبرق إلى الجنرال هويلر يطلب منه الامتناع عن الإدلاء بأية تصريحات ، ثم — وكما ذكر السكرتير العام نفسه — بعث له بخطاب شديد يلومه على تصرفه .

وقد تعمدت أن أسرد هذه الواقعة ، لأبين إلى أى حد كانت القاهرة تتمسك وتحرص على أن يكون التعاون بينها وبين الأمم المتحدة فى الإطارات التى حددها قرار الجمعية العامة واتصالاتها مع السكرتير العام ، وكيف أنها — وفى ظل ظروف احتلال عسكرى — لم تسمح بصدور مثل هذه التصريحات .

* * *

ولقد ثارت قضية أخرى خاصة بعملية التطهير بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، ولم تكن سوى إلحاح بريطانيا على السكرتير العام ليستخدم أسطول التطهير الذى اصطحبته معها قوات الغزو .

وكان موقف مصر الرفض المطلق لاستخدام هذه السفن وبحارتها ، ولكن أنتونى إيدن اتصل بهمرشولد وألح عليه فى استخدام هذه السفن تحت علم الأمم المتحدة وكان هذا التصرف من جانب إيدن ، يرجع إلى رغبته فى أن يظهر للرأى العام البريطانى أن بريطانيا تشترك فى عملية إعادة فتح القناة للملاحة ، ومن جهة أخرى يضمن سرعة تطهير هذا الممر المائى الحيوى .

وفى نفس الوقت ، رأى الجنرال هويلر أن العوائق بالقناة تحتاج إلى أسطول ضخم ، وأن الإمكانيات الموجودة لديه لا تكفى للقيام بهذا العمل ، ولذلك اقترح هويلر بدوره على همرشولد الاستعانة بالسفن والقاطرات البريطانية .

وأمام هذه الاعتبارات العملية، تحرك همرشولد ليجس النبض— ولم يكن الانسحاب قد تم — حول مدى تساهل مصر فى هذه العملية ، وأوضح همرشولد فى هذا الصدد

أن استخدام هذه السفن سيكون بصفة مؤقتة ، وأنه بعد أن تنتهى مهمتها ستبحر على الفور .

ورفضت مصر ، وعاود السكرتير العام رجاءه مؤكداً الصفة المؤقتة لاستخدامها وأن سرعة إعادة الملاحة فى القناة ، أمر فى مصلحة مصر والأمم المتحدة . ومرة أخرى رفضت مصر لأنها كانت تخشى فى الواقع أن تحدث مشاكل أو اضطرابات بسبب تواجد بحارة من دولة اعتدت على مصر مما قد يفتح أبواباً جديدة للتحرش بها .

وبعد مفاوضات طويلة ، وافقت مصر على استخدام بعض هذه السفن دون بحارتها . ولم تتقبل بريطانيا هذا الإجراء واعتبرته ماسا بكرامتها وأبلغت السكرتير العام أنه إما أن تستخدم السفن بطاقمها أو تبحر من بور سعيد .

وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط ، وهو بقاء ست سفن على ألا يبقى على كل منها سوى عدد محدود من طاقمها الفنى ، أما بقية الأسطول فيتم استخدامه فى أعمال محددة ثم ترحل السفن على الفور بعد الانتهاء من مهمتها .

وفى ١٠ يناير ، قدم السكرتير العام تقريراً ثانيا حول أعمال التطهير وشرح فيه الموقف السابق وذكر « أنه فى أوائل ديسمبر ظهرت الحاجة إلى استخدام عدد محدد من سفن الإنقاذ البريطانية للقيام بأعمال تطهير معينة على أساس أن كل سفينة ستبقى حتى انتهاء المهمة المحددة المطلوبة ثم تغادر المنطقة . كما أنه تم طلب ست سفن من بريطانيا وفرنسا — يتولى قيادتها طاقم غير بريطانى للقيام بأعمال التطهير فى منطقة الكاب .

وقد بدأت عمليات التطهير فى جنوب القناة فى ٢٨ ديسمبر ، وفى الشمال يوم ٣١ ديسمبر وعلى أساس خطة من ثلاث مراحل وافقت عليها السلطات المصرية المسئولة ، وفى نهاية يناير غادرت بور سعيد ١٥ سفينة بريطانية بعد أن أنهت المهمة المحددة لها .

* * *

وقد حددت الرسائل المتبادلة فى ١٩٥٧/١/٨ بين السكرتير العام ووزير خارجية مصر الأوضاع الخاصة بهذه العملية ، وقد تضمنت :

١ – تقوم الأمم المتحدة بمساعدة مصر فى هذه العملية على أن توافق مصر على خطط العمل .

٢)– تعتبر العملية « مقاولة أمم متحدة »

وتعتبر الأموال والأشخاص خاضعين لاتفاقية المزايا والحصانات للأمم المتحدة

٣ – تقدم مصر كل مساعدتها ومعاونتها لهذه العملية .

أما بالنسبة لتمويل العملية ، فقد طلب السكرتير العام السماح له بعقد قرض فى حدود ١٠ ملايين دولار .

وقدم تم تطهير القناة فى ٤ مارس ١٩٥٧ باستثناء قاطرة تابعة للهيئة تسمى ادجار بونيه والفرقاطه « أبوقير » .

وفى ١٢ مارس بدأ العمل فى إزالة القاطرة ادجار بونيه . ثم فى ٢٢ مارس بالنسبة للفرقاطة « أبوقير » .

وفى منتصف أبريل تم التطهير الكامل لقناة السويس قبل الموعد المحدد بتسعة أسابيع .

وفى أوائل مايو غادرت سفن الإنقاذ منطقة القناة .

* * *

وفى ١٢ أبريل أعلن السكرتير العام أنه تلقى قروضاً من الدول لتغطية نفقات التطهير بلغت ١١ مليون دولار من كندا ، السويد ، ليبريا ، سيلان ، أستراليا ، الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية ، النرويج ، الدانمرك ، هولندا ، إيطاليا . وقد غطى هذا المبلغ نفقات العملية بأكملها .

* * *

تبقى فى النهاية الإشارة إلى عده ملاحظات حول تطهير قناة السويس :

أولها : أن مصر تمكنت من السيطرة على هذه العملية وإحكام الرقابة عليها . حقيقة تولت الأمم المتحدة هذه العملية ونفذتها ، ولكن ذلك تم بعد أن وافقت مصر على خطة التطهير وبعد أن حددت وسائل التنفيذ بالصورة التى تتفق مع سيطرتها وإدارتها لقناة السويس .

وثانيها : أن تطهير قناة السويس لم ينتظر إتمام الانسحاب الإسرائيلى ، بل بدأ مع بداية الانسحاب من منطقة القناة ، وقد سبق إيضاح الاعتبارات وراء هذا الموقف والذى أدى إلى أن القناة أعيدت فيها الملاحة فى وقت معاصر لتمام الانسحاب الإسرائيلى .

وثالثها : أن عملية التطهير ذاتها – تحت إشراف هيئة قناة السويس – قضت نهائياً على أية شكوك حول حق مصر المشروع فى هذا الممر المائى .

ورابعها : أن مصر استخدمت ورقة « القناة » أحسن استخدام ، وكانت القناة هذه المرة سلاحا لمصر فى المعركة العسكرية وسلاحها فى المعركة السياسية .

* * *

وبتطهير قناة السويس ، وإتمام الإنسحاب الإسرائيلى ، وتمركز قوات الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة ، بدأت مصر تتجه – وقد أزيلت آثار العدوان – إلى العمل على أن تأخذ علاقاتها الدولية مسارها الطبيعى .

ولكن الطريق لم يكن معبداً ، واكتنفته صعاب وصعاب . .

* * *

الفصل التاسع

التسويات النهائية

أشرت فى الفصل السادس عند الحديث عن الانسحاب ، إلى أن تسوية مسألة القناة ذاتها ، كانت محل نظر وانتباه السكرتير العام ، منذ صدور قرار الجمعية العامة . وأنه عندما كان همرشولد يبذل جهوده ليصل إلى وقف إطلاق النار وإتمام الانسحاب ، كان يحرك من حين لآخر مسألة القناة وإمكان استئناف المباحثات حولها بين مصر وبريطانيا وفرنسا من حيث توقفت فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ بصدور المبادئ الستة .

كانت هذه وجهة نظر همرشولد التى والى دون كلل إبلاغنا بها منذ الأيام الأولى للعدوان ، وبطالباً الحكومة المصرية بأن تتخذ من جانبها خطوة تدعم من مركزها وتؤكد سلامة نواياها تجاه هذا الممر المائى الدولى .

وفى حقيقة الأمر ، وعلى ضوء الظروف التى كان يعمل خلالها السكرتير العام، فإنه كان مضطراً إلى انتهاج هذا الأسلوب لاعتبارات عديدة :

منها : أن واشنطن أعدت فى أول نوفمبر مشروع قرار حول مسألة قناة السويس ، وكانت تنوى تقديمه فى نفس الوقت الذى تبحث فيه الجمعية العامة قضية العدوان ، ووجهة نظر الولايات المتحدة أن مسألة القناة هى المحرك للعدوان ومع تصفية آثار العدوان لا بد من تصفية السبب أو المحرك لهذا العدوان .

ومنها : أن السكرتير العام فى تعامله مع بريطانيا وفرنسا ، وإن شئنا الدقة فمع بريطانيا بالذات ، كان يسعى إلى إيجاد مبررات لها أمام الرأى العام لعنادها وتصابها فى البداية . فكان فى استئناف المباحثات ما يوفر لها هذا المبرر .

ومنها : أن السكرتير العام نفسه ، ملتزم بتصفية هذه المسألة التى عرضت على مجلس الأمن والتى أدار خلالها مفاوضات سرية بين الدكتور فوزى وسلوين لويد وبينو ، وكان من المقرر — حسب ما اقترحه — أن تبدأ مفاوضات ثانية فى جنيف فى ٢٩ أكتوبر يوم بدأ العدوان .

وجهات نظر متعددة ، وتتحد فى النهاية فى الغرض والهدف وهو أن مصر يجب أن تكبل بقيود فى إدارتها لهذا الممر المائى الدولى، ولا يجب أن تترك — حتى بعد أن وقع عليها العدوان — لتنفرد بإدارة هذا الممر وتفرض كلمتها وإرادتها على القوى التى تحدتها وشنت عليها الحرب ، والقوى الأخرى التى لاتريد لمصر أن تعيش فى سلام وتضيق من مجرد التفكير بأن القيادة الثورية فى بلد صغير ، يحبو على طريق التنمية والتقدم، نجحت فى هدفها وأصبحت مثالا لغيرها من الشعوب الصغيرة التى تعانى من وطأة الاستعمار والإمبريالية .

وقد تحركت مصر لمواجهة هذه السياسة، بكثير من الحكمة والحزم ، وكانت أول خطوة نجحت فيها هى إقناع الولايات المتحدة بأن الوقت والظرف لا يسمحان بتقديم مشروع قرارها وإلا فإن الأمم المتحدة بهذا الإجراء تقدم للمعتدين مبرراً لعدوانهم فى وقت تسعى فيه إلى إدانتهم ووقف هذا العدوان .

وفعلا وافقت الولايات المتحدة على وجهة نظر مصر ، وإن أيدت محاولات السكرتير العام لتحريك الموضوع على ضوء مقترحاته .

وكان على مصر بعد ذلك أن تواجه ضغط همرشولد المستمر عليها ، وفى شهر نوفمبر أبلغت مصر السكرتير العام أنه من المستحيل عقلا ومنطقاً أن يكون هناك مجرد تفكير فى بحث هذا الموضوع قبل أن يتم الانسحاب .

ثم جاء شهر ديسمبر ، وهمرشولد لا ينقطع عن الإلحاح فى أن تصدر الحكومة المصرية بياناً تعلن فيه استعدادها لاستكمال المفاوضات من حيث انتهت بصدور قرار مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر .

ورفضت مصر مرة أخرى هذا الاقتراح ، وأكدت للسكرتير العام أنها — وهى ضحية عدوان أدانته الأمم المتحدة — لا تقبل بحث هذا الموضوع فى هذه المرحلة حتى يتم الانسحاب .

وتم الانسحاب البريطانى — الفرنسى ، وكان ضمن المواقف المعلنة فى لندن وباريس أنه سيتم استئناف المباحثات حول موضوع القناة .

ولكن القاهرة كانت لها وجهة نظر أخرى ، حقيقة أنها لم تعلن رفضها لاستئناف

المفاوضات وتركت الأمور معلقة ، إلا أنها رأت أنه بعد أن وقع عدوان عليها من جانب ثلاث دول ، منها اثنتان كانت تتفاوض معهما حول تسوية للأزمة ولكنهما أثرتا استخدام كل وسائل الخداع والتمويه والتآمر ، ففى الوقت الذى كانت مصر تتفاوض فيه حول المبادئ الستة ، كان وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا يعلمان بما سيتم من عدوان وتآمر ضد مصر .

إذن ، لقد فضلت بريطانيا وفرنسا الالتجاء إلى أسلوب الحرب بدلا من التفاوض ، وقررتا قطع المفاوضات والتمويه على مصر وعلى دول العالم خلال فترة معينة بأنهما تتجهان إلى الحل السلمى ، فى وقت كانتا قد قررتا فيه الحل العسكرى بل موعد الهجوم .

طالما كان هذا موقف بريطانيا وفرنسا ، فأى مفاوضات يمكن أن تبدأ أو تستأنف معهما وعلى أى أساس وبأى منطق يمكن أن تطلب دول معتدية من دولة معتدى عليها أن تتفاوض معها فى نفس الموضوع الذى شنت الحرب من أجله .

ثم تتساءل مصر : ما الهدف الذى تسعى إليه هذه المفاوضات ؟

لقد أدارت مصر القناة فى كفاية رغم الظروف الصعبة التى خلقتها بريطانيا وفرنسا أمامها من سحب للمرشدين ومن امتناع عن دفع رسوم المرور ، وعن حملات التشكيك فى سلامة الإدارة المصرية وعدم قدرتها .

ولقد أعلنت مصر أنها تضمن حرية المرور فى قناة السويس طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٨٨ وسجلت إعلانها فى الأمم المتحدة .

وأعلنت مصر أيضاً أنها لن ترفع رسوم المرور المقررة إلا بالاتفاق مع الدول المنتفعة بالقناة وسجلت على نفسها أيضاً هذا الموقف فى الأمم المتحدة .

ماذا يمكن أن تحققه المفاوضات بعد كل هذه المواقف من جانب مصر ، اللهم إلا إذا كان الهدف منها العودة إلى محاولات تدويل إدارة القناة أو إخضاعها لإدارة الأمم المتحدة وغير ذلك من اقتراحات رفضتها مصر ، ليس قبل العدوان ، بل قبل أن يجتمع مجلس الأمن ويقرر المبادئ الستة .

من هنا رتبت مصر موقفها على أساس أن العدوان ، وإن لم يغير من المبادئ

والأسس التى حددتها مصر منذ أعلنت التأميم ، إلا أنه أيضاً غير من الظروف السياسية التى كانت تدور خلالها المفاوضات ، وخلق موقفاً جديداً يكفى فيه أن تحدد مصر مبادئها والأسس التى تنوى السير عليها فى إدارة قناة السويس .

ورأت مصر ، أن أنسب وقت للإعلان عن هذا الموقف ، هو انتهاء التطهير وعودة القناة للملاحة بصورتها الأولى فى ٢ أبريل .

* * *

ولقد كانت سياسة مصر فى شهر أبريل تواجه مواقف جديدة لم تكن قائمة فى الشهور السابقة ، فبعد أن تم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، بدأت السياسة الأمريكية تتجه إلى سياسة رأب الصدع الذى حدث فى التحالف الأطلنطى وبدأت تقدم المساعدات الاقتصادية للتخفيف من أزمة حليفتها ، وبدا كما لو أن الولايات المتحدة بسلسلة من التصرفات تحاول أن تكفر عن خطيئتها .

وفى شهر يناير ظهر مشروع أيزنهاور لملء الفراغ الناتج عن انحسار النفوذ البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط ، وما إن انسحبت إسرائيل حتى عادت المساعدات والمعونات الأمريكية لها أكثر مما كانت ، وبدا كما لو أن الولايات المتحدة تحاول أن تجفف دموع طفلتها المدللة إسرائيل . ولقد شعرت مصر بهذا التحول فى شهر يناير ، وعبر وزير خارجيتها عن اختلال الموازين فى معاملة المعتدين والمعتدى عليه ، إذ فى الوقت الذى يجب أن تفرض فيه على المعتدى التعويضات لما سببه من أضرار ، إذا بالمساعدات والمعونات تقدم إليه لإرضائه .

ليس هذا فقط ، بل تجد مصر السياسة الأمريكية وقد كشفت القناع من سياسة جديدة تعمل على احتوائها كل الدول العربية فى المنطقة تحت لوائها .

ولقد كان على مصر إذ ذاك أن توازن بين مبادئها واستقلالها وبين عدم إغضاب الولايات المتحدة فى تلك الفترة الحرجة قبل أن يتم الانسحاب الإسرائيلى ، وما زالت الحاجة إلى الضغط الأمريكى ماسة لكى يتم هذا الانسحاب الكامل .

من هنا كان فى أبريل ١٩٥٧ موقف أمريكا متغيراً ، وكان لهذا الموقف تعبيرات جديدة فى جو العلاقات المصرية الأمريكية فى ذلك الوقت .

* * *

وعندما أبلغ الدكتور فوزى ، السفير الأمريكى فى القاهرة ريموند هير ،

بمشروع البيان الذى تنوى القاهرة إذاعته ثم تسجيله فى الأمم المتحدة ، ألح السفير الأمريكى فى أن تؤجل القاهرة إصداره حتى يتم التشاور مع لندن .

كان ذلك فى ٢ أبريل ، وفى اليوم التالى عاد السفير ليبلغ وزير الخارجية المصرى عدم رضاء واشنطن عن البيان .

وفى منتصف أبريل ، أبلغ السفير الأمريكى أن الولايات المتحدة تقترح دعوة مجلس الأمن للانعقاد للنظر فى مسألة قناة السويس ، وأنه إذا لم توافق مصر على الاشتراك معها فى هذه الدعوة ، فإنها ستقوم بها بمفردها .

وفى ١٦ أبريل ، أبلغت مصر ردها ، بأنها لا ترى الموافقة على رأى الحكومة الأمريكية . . عندئذ طلب السفير الأمريكى ألا تتخذ مصر موقفاً من شأنه إثارة الموقف ، وكان واضحاً أن السفير يطلب من مصر تأجيل إصدار البيان الخاص بقناة السويس .

وأمام وجهة النظر المصرية ، رأت واشنطن أن تؤجل طلب انعقاد المجلس لبعض الوقت وكان وراء هذا التأجيل مناورة أمريكية تستهدف محاولة ثانية لإقناع مصر بخطوة الالتجاء إلى مجلس الأمن ، ثم عدم إثارة الهواجس خاصة وأن السفير ريشاردز المبعوث الأمريكى للشرق الأوسط كان فى طريقه إلى المنطقة للتحدث فى مشروع أيزنهاور .

وعندما تبين للولايات المتحدة تصميم مصر على موقفها بدأت فى بحث تعديلات فى البيان واقترحت أن يتضمن فى مقدمته الإشارة إلى المبادئ الستة ، وأن يحدد فى البيان هيئة معينة تمثل المنتفعين أو أن تحدد الأمم المتحدة هذه الهيئة ، وضرورة اتفاق مصر مع المنتفعين حول لائحة القناة ، وضرورة قبول مصر للتحكيم والتقاضى فى حالة أى خلاف ، ثم تعديلات لفظية متعددة . .

وكل ذلك لم تقبله مصر . .

وكانت مع القاهرة ورقة ثمينة، هى حرص الولايات المتحدة على نجاح مهمة مبعوثها ريشاردز إلى المنطقة ، ولذلك رأت مصر أن تؤجل زيارة المبعوث الأمريكى حتى الانتهاء من مسألة القناة .

وفى ٢٣ أبريل ، وافقت واشنطن على خطة مصر فى معالجة موضوع القناة ،

وطلبت أن يكون البيان واضحاً ، وإنه عند انعقاد مجلس الأمن سيعلن مندوبها أن البيان وإن لم يعبر تعبيراً وافياً عن المبادئ الستة ، إلا أن الولايات المتحدة ترى إعطاء فرصة للنظام الذى تقترحه مصر .

وفى ٢٤ أبريل ، أبلغت مصر ، سكرتير عام الأمم المتحدة بإعلانها الخاص بقناة السويس .

وفى الرسالة التى وجهها الدكتور فوزى إلى السكرتير العام ، جاءت الإشارة إلى « فهم مصر » للمبادئ التى قررها مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر– ولكنها لم ترد فى صلب الإعلان المصرى – وإلى بيانات مصر فى مجلس الأمن والخاصة بهذا القرار .

وطلبت مصر إيداع الإعلان وتسجيله فى سكرتارية الأمم المتحدة ، وبذلك يعتبر الإعلان وما تضمنه من التزامات وثيقة دولية .

ولقد حدد الإعلان ما يلى :

١ – إن الحكومة المصرية ستستمر فى احترام ومراقبة وتنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ .

٢ – فى الوقت الذى تعيد فيه مصر تصميمها على احترام اتفاقية القسطنطينية نصاً وروحاً والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وأهدافه ، فإن الحكومة المصرية تثق فى أن الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ وكل الأطراف الأخرى المعنية ستلتزم بنفس المبدأ .

٣ – إن حكومة مصر مصممة على :

(ا) حرية واستمرار الملاحة لكل الأمم فى نطاق الحدود التى رسمتها اتفاقية ١٨٨٨ .

(ب) استمرار الرسوم طبقاً لآخر اتفاق وقع فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس العالمية ، وأى زيادة فى الرسوم الحالية – فى خلال الاثنى عشر شهراً المقبلة – لن تزيد على ١ ٪ وأى زيادة على ذلك تكون نتيجة مفاوضات ، وفى حالة عدم الوصول إلى اتفاق ، تحال إلى التحكيم .

(ج) صيانة وتطوير قناة السويس بما يتمشى مع الملاحة الحديثة ، وستتضمن الصيانة تنفيذ المشاريع ٨ و ٩ لشركة قناة السويس وبالتعديلات التى تراها ضرورية .

٤ — تدير القناة الهيئة العامة لقناة السويس وترحب الحكومة المصرية بالتعاون بين الهيئة و « ممثلى شركات الملاحة والتجارة » .

٥ — تدفع الرسوم مقدماً إلى هيئة قناة السويس ، وسيتم إنشاء صندوق لتنمية القناة تخصص له ٢٥ ٪ من الإيراد الكلى .

٦ — يستمر العمل بلائحة الملاحة فى القناة ، وفى حالة إحداث تغييرات عليها تمس بالمبادئ والالتزامات الواردة فى هذا البيان. يحال الأمر للتحكيم .

٧ — الالتجاء إلى محكمة التحكيم بالنسبة للخلاف حول تفسير اللائحة وتطبيقها.

٨ — يتم الاتفاق على تعويض شركة قناة السويس، وإذا لم يتم الاتفاق يحال الأمر إلى التحكيم طبقاً للقواعد الدولية المعمول بها .

٩ — أى خلافات حول اتفاقية ١٨٨٨ أو هذا الإعلان تحل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

والخلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسير أو تطبيق نصوصها ، إذا لم يحل ، يحال إلى محكمة العدل الدولية .

وستتخذ حكومة مصر الخطوات الضرورية لقبول الاختصاص الإجبارى لمحكمة العدل الدولية طبقاً لنص المادة ٣٦ من نظامها الأساسى .

* * *

وبناء على طلب الولايات المتحدة ، انعقد مجلس الأمن فى ٢٦ أبريل برئاسة مندوب بريطانيا وأعلن مندوب الولايات المتحدة أن البيان المصرى لا يتفق تماماً مع المبادئ الستة ، وأنه لا يتضمن إجراءات محددة منظمة للتعاون بين مصر والمنتفعين ، ولكنه أردف قائلا إن حكومته رأت إتاحة الفرصة للتعرف على مدى صلاحية النظام الذى أعلنت مصر أنها ستسير القناة بمقتضاه .

وأعلن مندوب بريطانيا بدوره أنه يود أن يسجل عدم تحقيق البيان المصرى

لتسوية نهائية للمشكلة وأنه — أى البيان — جاء خلواً من الإيضاحات اللازمة بشأن تطبيق بعض المبادئ الستة ، وأنه بيان من جانب واحد .

أما مندوب فرنسا ، فقد أعلن أن البيان المصرى لا يحقق المبادئ الستة ، وأنه تصريح من جانب واحد مما يسمح لمصر بأن تعدله حينما تشاء ، كما أشار إلى أن مصر لا تحترم اتفاقية ١٨٨٨ عندما تمنع سفن إسرائيل من المرور فى القناة ، ثم حاول التدليل فى خطابه بأن البيان المصرى مطاط مبهم العبارات ولا يمكن قبوله . وطالب المجلس باستئناف المفاوضات للوصول إلى معاهدة دولية بدلا من البيان المصرى الصادر من جانب واحد .

ثم تكلم مندوب الاتحاد السوفيتى وأعلن موافقته التامة على الإعلان المصرى.

وقد انتهى اجتماع المجلس دون اتخاذ قرار بشأن الإعلان المصرى ، وأعلن رئيس المجلس أنه سوف تتخذ ترتيبات لمناقشة أخرى يحددها رئيس المجلس بعد التشاور مع الأطراف المعنية .

* * *

ولقد كشفت الأحداث السابقة على انعقاد مجلس الأمن ، ثم المواقف المختلفة خلال انعقاده عن أمرين :

أولهما : أن بريطانيا تتخذ موقفاً بعيداً عن فرنسا ، فهى قد قبلت فى واقع الأمر البيان المصرى وهى قد سمحت لسفنها بالمرور فى قناة السويس ودفع الرسوم . ثم بدأت فى ذلك الوقت فى السعى إلى عودة التبادل التجارى مع مصر .

وثانيهما : وأن فرنسا رفضت البيان المصرى واعتبرته متعارضاً مع المبادئ الستة واستمرت فى مقاطعة قناة السويس .

وبين هذين الموقفين كانت السياسة الأمريكية ، تسعى إلى إعادة التحالف الأطلنطى إلى قوته ، وبالتالى محاولة التأثير على موقف فرنسا حتى يتجه إلى الاعتدال ، وفى نفس الوقت تتعرض الولايات المتحدة إلى حملة عنيفة مضادة فى المنطقة العربية ومصر تتزعم هذه الحملة وتغذيها ، وذلك نتيجة مشروع أيزنهاور وما يحويه من وصاية جديدة على العرب .

ولكن الولايات المتحدة كانت تقدر فى ذلك الوقت أن اتخاذها موقفاً عنيفاً ضد مصر يؤدى بالضرورة إلى هدم خطتها الجديدة فى المنطقة وضياع نهائى للمركز

الذى اكتسبته من خلال معارضتها للعدوان ، ويؤكد للرأى العام العربى سوء نواياها من وراء تقديم مشروع أيزنهاور .

ولقد توازى مع مادار فى تلك الأيام ، أن أغلبية الدول البحرية قبلت البيان المصرى ومنهم جميع « المنتفعين » باستثناء فرنسا ، ووجدت الأخيرة أن آخر حلقات الصراع بينها وبين مصر توشك أن تنتهى وقد استعادت مصر حقها وتم الاعتراف به دولياً ، وأنها — أى فرنسا — مازالت تقف بمفردها تواجه الوضع الجديد للقناة وأن فى هذا هزيمة سياسية لها فى الداخل والخارج، ولذلك اجتمعت حكومة موليه وأصدرت بيانا رفضت فيه مرة أخرى البيان المصرى وعبرت عن أسفها للقرار الذى اتخذه المنتفعون باستخدام القناة، وعدم قبولها حلا يتعارض مع المبادئ الستة .

ثم طلبت فرنسا عقد مجلس الأمن فى ٢٠ مايو لمواصلة بحث القضية .

وسافر بينو إلى واشنطن ، وحاول إقناع الولايات المتحدة بالعمل على صدور قرار من مجلس الأمن يدعو مصر إلى التفاوض من جديد ، ولم تقبل الولايات المتحدة هذا الاقتراح ، وإن وافقت على أن يدلى لودج — بوصفه رئيساً للمجلس — ببيان فى نهاية المناقشات يرضى به وجهة النظر الفرنسية .

وانعقد المجلس فى ٢٠ مايو ، ولم تتقدم فرنسا بمشروع قرارها ، وأنهى لودج الجلسة بتلخيص لما دار فيها .

* * *

وفى شهر يونيو ، أعلنت فرنسا موافقتها على مرور سفنها فى قناة السويس وأعقب ذلك إعلان مصر قبولها الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية ١٨٨٨ على ضوء ماورد فى بيان ٢٤ أبريل .

* * *

وفى سنة ١٩٥٨ وقع اتفاق تعويض شركة قناة السويس العالمية ، وأوفت مصر بالتزاماتها ودفعت للشركة كافة الأقساط المستحقة عليها .

* * *

وتبقى كلمة أخيرة . . فمنذ ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وحتى الآن . . لم تحدث أى شكوى أو خلاف بين مصر والمنتفعين بقناة السويس .

خاتمة

مابين ١٩٥٦ و ١٩٦٧

الهدف هو مصر . . فهى مركز الثقل فى المنطقة العربية . . وهى محور الحركة التحررية التقدمية ، وهى صانعة التوازن الدولى فى تلك البقعة الاستراتيجية من العالم . .

ولقد أوضحت فى مناسبات متعددة من هذا الكتاب ، دور السياسة الأمريكية فى أزمة السويس ، والمبررات المختلفة والدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية التى حركت هذه السياسة إبان الأزمة ، وانتهت أزمة السويس ، وتكاد تكون الخلاصة لهذا الموقف الأمريكى هى :

١ — أن السياسة الأمريكية فى ١٩٥٦ وماقبلها ، لم تكن قد فقدت الأمل بعد فى احتواء الثورة المصرية .

٢ — وأنها قدرت أن تيار القومية العربية والتحرر الذى تتزعمه القاهرة تيار أصيل ومتأصل ، وأن هذه القومية العربية بمفاهيمها الحديثة تقف حائلا أمام التغلغل الشيوعى فى المنطقة ، ولذلك يحسن تجنب مواجهتها فى تلك المرحلة .

٣ — وأن مصر — بالدور الجديد لها منذ باندونج — تتجه إلى مركز مرموق بين المجموعة الأفرو— آسيوية ، وهى مجموعة لها أهمية كبيرة إذا ما نجحت الولايات المتحدة فى اجتذابها إلى صفها ، ومن وسائل الجذب أن تقف معارضة لأى عدوان على أى منها .

٤ — وأن مركز مصر الجديد ، يحد منه ويمنع من تزايده بما يؤدى إلى اختلال ميزان القوى فى المنطقة ، وجود مجموعة من الدول تكاد تكون منحازة للغرب ، وطالما أمكن حفظ توازن القوى فى المنطقة ، فإن الغرب لن تهتز مصالحه كثيراً أمام قوة الدفع الثورية لمصر المتحررة .

٥ — ثم إن الظروف الدولية وموازين القوى لم تكن تسمح للولايات المتحدة

بأن تنطلق فى سياسة تحد وصدام مع الاتحاد السوفييتى ، وهى لم تكن قد استكملت بعد فى ذلك الوقت تفوقها فى قوتها النووية الرادعة .

ولقد كان طبيعياً — بعد حرب السويس — أن تزداد مكانة مصر ويرتفع رصيدها فى العالم ، وتخرج من هذه الحرب أقوى وأشد مراساً وأكثر تماسكاً ولها كلمة دولية لها وزنها وحسابها .

ومع هذا التطور فى موقف مصر ، بدأت تظهر ملامح جديدة فى المجتمع الدولى . . .

فنحن أمام بداية انحسار فعلى للنفوذ البريطانى .

ونحن أمام تطور مماثل بالنسبة للنفوذ الفرنسى .

ونحن أمام تزايد فى القوة الأمريكية بلغ مداه ، ولم تعد زعامتها للمعسكر الغربى بل وصايتها عليه محل كثير من النزاع فى أعقاب السويس .

ونحن ، فى الوقت نفسه ، نرى بداية انقسام فى المعسكر الشيوعى والخلاف الصينى — السوفييتى يأخذ مساره وتتحدد معالمه ، وكل هذه المعالم الجديدة تتبلور فى نهاية الأمر فى سياسة عنف وتحد أمريكية لم يعرف المجتمع الدولى لها مثيلا إلا فى أواخر الثلاثينات ومع ظهور النازية وظهور قوتها العسكرية الضخمة ، وسياسة القوة التى اتبعتها الولايات المتحدة ، لمحاولة خلق توازن للقوى فى العالم يضع الولايات المتحدة فى مكان الصدارة ويفرض لها القوة والغلبة ، وبالتالى يسمح لمصالحها الاقتصادية بالازدهار سواء فى صور تجارة حرب أم السيطرة على أسواق أم المحافظة على احتكارات واستثمارات تستنزف جهد الشعوب وتؤمن فى نهاية الأمر للدولار مكانته الذهبية .

* * *

وقد تنبهت إسرائيل إلى هذه الحقيقة فى أعقاب السويس مباشرة وبدأت فى أن تحول مدار تحالفها من غرب أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها ستكون مركز القوة العالمية الأولى فى السنوات التالية .

كان التقدير مبنياً على حقيقة توازن القوى فى العالم ، وأن إرساء أسس تحالف جديدة مع الولايات المتحدة متمشية مع سياسة القوة ، أمر من الممكن تحقيقه

فى ظل الظروف الجديدة . وكان يتوازى مع هذا التطور تقدير آخر بأن الحلف المقدس بين إسرائيل وفرنسا بدأ فى الانهيار بتولى ديجول الحكم فى ١٩٥٨ وإنه حتى — لو افترضنا استمراره — فهو لا يوفر لإسرائيل الحسابات الدقيقة لعدوان جديد تشنه على الدول العربية .

* * *

وقد ساعد إسرائيل أن القاهرة واجهت حتمية الصدام مع القوة الأمريكية ، لأن ازدياد القوة المصرية والزعامة المصرية فى المنطقة وفى مجموعة الدول الأفرو — آسيوية كان نذيراً بهذا الصدام إزاء ما تراه السياسة الأمريكية من أن كل ماتقدم يؤدى إلى اختلال ميزان القوى فى المنطقة أن مصر تستطيع أن تهدد بمركزها وسياستها ، أنظمة أخرى فى المنطقة ، واحتكارات عالمية بها .

وأضاف إلى عوامل الصدام أن القاهرة رفضت الاتجاهات الأمريكية الجديدة المتمثلة فى مشروع أيزنهاور فى سنة ١٩٥٧ ، ثم النظرة الأمريكية الثابتة — وهى ليست وليدة فكر دالاس فقط — بأن سياسة عدم الانحياز سياسة لا أخلاقية تعتمد على الصراع بين الكتلتين .

* * *

وقد بدأ الصدام مع الولايات المتحدة — كما سبق القول — مع مشروع أيزنهاور والذى تمكنت السياسة المصرية من القضاء عليه بصورة فعلية بعد أن أحجمت أغلب الدول عن الاشتراك فيه ، وازداد القلق الأمريكى ، واستمرت السياسة المصرية فى مخططها ، وفشلت بذلك السياسة الأمريكية فى أول ما ارتأته للسيطرة على المنطقة والمحافظة على أوضاعها السياسية .

ولم يكن ممكناً أن تتخذ الولايات المتحدة سياسة عنيفة مع القاهرة لأن الأوضاع فى دول أخرى فى المنطقة فرضت نوعاً من القيد على حرية الحركة الأمريكية ، فمن جهة كانت القاهرة قد حققت نوعاً من التعايش السلمى والتعاون مع السعودية ثم تعاونا مماثلا مع الأردن ، بالإضافة إلى عامل جديد لعب دوره فى التراجع الأمريكى وهو ازدياد نشاط الحزب الشيوعى السورى وتقلقل الأوضاع فى سوريا إلى الحد الذى كان يهدد بانقلاب شيوعى ، ولما كانت القاهرة هى القوة الوحيدة

التى تستطيع أن تمنع تدهور الموقف ، فقد رأت الولايات المتحدة أن تترك الوحدة تتم بين مصر وسوريا ، إيقاناً منها بأن هذا هو السبيل الوحيد لوقف المد الشيوعى فى سوريا والدول المحيطة بها .

على أن الأوضاع التى ترتبت على الوحدة والمد الثورى التحررى فى ذلك الوقت أدت إلى انفجار ثورة ١٤ يوليو فى العراق وسقوط حلف بغداد ، ثم الاضطرابات فى لبنان فى نفس الوقت ، مما عقد الموقف من جديد أمام السياسة الأمريكية .

لقد سقطت من ميزان القوى العربية ، الدول التى كان من المفروض أن توازن القوة المصرية ، وهى العراق ، ثم لبنان، وقد قيدتها الثورة الأهلية بما لا يسمح لها — عن طريق السيطرة الشمعونية — بالتحول على أية صورة ضد القاهرة .

ومن هنا ، كان رد الفعل الأمريكى عنيفاً ، وقررت الولايات المتحدة التدخل العسكرى فى المنطقة ، ونزلت قوات الأسطول السادس فى لبنان ونزلت القوات البريطانية فى الأردن ، وأصبح الصدام مفتوحاً بين القاهرة وواشنطن .

* * *

وتحركت السياسة الأمريكية فى مكان آخر فى المنطقة ضد القاهرة وهو العراق ، ولم تكن ممالأة عبد الكريم قاسم وتعاونه مع الحزب الشيوعى العراقى ، مما يقلق الولايات المتحدة ، ولم تكن تخشى من انقلاب شيوعى فيه ، بل كان كل ما يهمها أن تزداد الوقيعة والتنافس بين بغداد والقاهرة إلى الحد الذى يكبل حرية الجمهورية العربية المتحدة وبالصورة التى تشغل القاهرة ودمشق بمواجهة النشاط العراقى .

ولا ننسى هنا ، أن الخلاف بين القاهرة وبغداد ، أدى بالضرورة إلى توتر العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتى بسبب مهاجمة الشيوعية وما يقوم به الشيوعيون فى العالم العربى .

وتتسلسل سياسة المحافظة على توازن القوى فى المنطقة بحيث إنه ما إن وقع انقلاب الرئيس الراحل عبد السلام عارف فى العراق حتى كانت الضربة توجه للوحدة المصرية — السورية بحيث تصبح سوريا بديلة للعراق فى مواجهة القاهرة ، ويظهر محور للسعودية والأردن وسوريا فى مجموعة مضادة لها .

وقد صمدت القاهرة للضغط الجديد ولآثار الانفصال ، وتحركت الثورة المصرية فى انطلاقة الثورة الاجتماعية وصدرت قوانين التأميم والتحول الاشتراكى ، وتمكنت بذلك من أن تزيد من ثقلها العربى ودورها الطليعى وتتخطى عوامل النكسة السياسية التى سببها الانفصال .

* * *

وعند هذه المرحلة ، لم يكن هناك ما يزعج الولايات المتحدة ، فالتوازن من وجهة نظرها قائم ، وبالتالى فهى تحافظ على مصالحها والأوضاع التى ترضى عنها وتحقق لها استمرار مصالحها الحيوية فى المنطقة ، ولجأت الولايات المتحدة ، إلى أسلوب جديد مع القاهرة هو مدها بالقمح فى اتفاقية لمدة ثلاث سنوات . وكان مغزى الاتفاقية ، أنها ستؤدى إلى شعور القاهرة ببعض القيود ولكن ذلك لم يحدث ومرت العلاقات المصرية ـ الأمريكية بأزمات متعاقبة لم يتخللها إلا القليل من فسحة التنفس .

ولكن السياسة الأمريكية ، برغم كل هذه الأزمات ، لم توقف إرسال القمح والمواد الغذائية الأخرى ، تقديراً منها أن الميزانية المصرية ستعتمد على قيمة هذا الفائض إلى فترة طويلة ، وأن هذا فى حد ذاته يشكل أكبر ضغط على مصر — خاصة وأنها مرتبطة بتنفيذ مشروعات التنمية وخطتها فى التسليح .

وفى سنة ١٩٦٤ ، كانت بعض الأحداث قد وصلت بالعلاقات مع واشنطن إلى قمة التأزم مثل حرق المكتبة الأمريكية — إسقاط الطائرة الأمريكية التى رفضت الانصياع إلى تعليمات القيادة الجوية المصرية — استمرار حرب اليمن وفشل المحاولات لإعادة سيطرة الملكيين عليه ، وكان المفروض إزاء هذا الوضع أن تمتنع الولايات المتحدة عن تقديم المعونات الغذائية ، إلا أنها جددت الاتفاقية فى سنة ١٩٦٥ ولكن بصورة جديدة ولمدة سنة ثم ستة شهور وهكذا إلى أن توقفت تماماً فى سنة ١٩٦٦ .

وخلال تلك الفترة ، كانت سياسة مؤتمرات القمة التى بدأتها القاهرة قد وصلت بها إلى تأكيد مركز الصدارة ، وبدا أن مشكلة اليمن فى طريقها للحل وأن العلاقات ستتحسن مع السعودية ، وأعيدت العلاقات مع الأردن ، وتحسنت

العلاقات مع دمشق وتقرر تبادل التمثيل الدبلوماسى ، واستمر التعاون وثيقاً بين القاهرة والجزائر برغم ماجرى من أحداث ، وتحقق زوال حكم عبود فى السودان وبدء تجاوب جديد مع القاهرة ، وازدادت الثورة اشتعالا فى الجنوب العربى .

ومن الطبيعى أن مثل هذا الوضع يعيد القلق الأمريكى إلى ذروته ، لأن كل ماسعت إليه السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة منذ ١٩٥٦ ، هو العمل على الحد من قوة مصر أو العمل على احتوائها وضرورة وجود قوى معارضة لها على الدوام بحيث يحقق ذلك :

(ا) أن تستمر القوى الموالية لها فى الحكم .

(ب) وبالتالى يستمر ضمان المصالح الحيوية الأمريكية فى المنطقة . ولذلك ظهرت عمليات « إعادة التوازن » :

١ — فلم يصل اتفاق جدة إلى حل لمشكلة اليمن ، واستمر التوتر فى العلاقات العربية السعودية وظهرت فكرة الحلف أو التجمع الإسلامى .

٢ — وازداد التطرف السورى فى معاداة الأردن وبلغ التوتر فى العلاقات مداه بين الدولتين .

٣ — وازداد نشاط القوى الرجعية فى العراق .

٤ — وازدادت ليبيا فى عزلتها عن مصر .

٥ — وأثار الحبيب بورقيبة مناوشات جديدة مع القاهرة .

٦ — وثارت مشكلة الحدود الجزائرية — المغربية مرة أخرى .

ولكن ، هل كان يكفى ذلك ، من وجهة النظر الأمريكية ، فى الحد من النفوذ المصرى؟

نطرح السؤال ، لأنه برغم كل ما حققته السياسة الأمريكية وبرغم كل مظاهر سياسة القوة التى تبلورت فى عهد جونسون ، فإن الثورة الاجتماعية كانت قد تخطت الحدود المصرية بالفعل ، وأصبح لها كيان خارج هذه الحدود ، وأثبتت مصر أنه برغم استمرار حرب اليمن ، فإنها قادرة على الاستمرار فى سياستها ومخططها .

إذن لا بد من البحث عن طريق جديد لضرب الثورة المصرية ؟

وكالعادة كانت إسرائيل تجهز نفسها لهذا الدور وتستعد له على مدى عشر سنوات مضت ، وقدرت أن الوقت قد حان لضربة أخرى .

* * *

هذا هو المدخل إلى عدوان يونيو ١٩٦٧ . . .

ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نفصل ماحدث خلال حرب وأزمة السويس ، عما حدث فى يونيو ١٩٦٧ .

ولقد حاولت — وفى إيجاز شديد — أن أتمشى مع تطورات الأحداث منذ انتهت أزمة السويس .

وقد يرى القارئ أن تسلسل تلك الأحداث وتربص إسرائيل بالوطن العربى ، قاد تلقائياً — وفى إطار الصراع الدائر بين القاهرة والأمبريالية والصهيونية — إلى موقعة الخامس من يونيو .

إن أسباب العدوان الإسرائيلى ، والمساندة الأمريكية السافرة له تكمن فى ميزان القوى فى منطقة الشرق الأوسط .

ولقد طلبت الجمهورية العربية المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية لأنها رأت — استناداً إلى سيادتها وحقوقها المطلقة على أراضيها — أن وجود هذه القوات يعرقل ويمنع من التدخل العسكرى لمنع عدوان وشيك الوقوع على أراضى الجمهورية العربية السورية .

وكان للقاهرة أكثر من مبرر فى طلب هذا الإجراء القانونى ، وسواء كان ماتلقته من معلومات حول الحشود الإسرائيلية التى ستهاجم سوريا حقيقة تصل إلى اليقين أو مناورة — وهو أحد الأسئلة المطروحة للبحث اليوم وفى الغد — فإن الموقف لم يكن يحتمل سوى قرار واحد ، هو طلب سحب قوات الطوارئ الدولية ضماناً لحرية حركة القوات المسلحة المصرية .

وسواء انتهت حركة القوات المسلحة فى سيناء إلى ما انتهت إلية من هزيمة نتيجة عدم الإعداد أو عدم التكافؤ فى المعركة أو مساندة إسرائيل بوسائل حديثة فى معركتها ، فإن هذا لا يمنع من أن القرار كان واجباً اتخاذه ، ولكن أسبابا

أخرى حطمت الآمال والتوقعات التى كانت قائمة لدى كل مواطن عربى فى تلك الآونة الخطيرة .

وقد تم سحب قوات الطوارئ الدولية — فى الإطار القانونى السليم — ودون معارضة من السكرتير العام أو اللجنة الاستشارية — وأصبح مدخل خليج العقبة أرضاً بعيدة عن الرقابة الدولية ، ولم يكن هناك مفر من أن تحتله القوات المصرية ولم يكن هناك بد — بالتالى — من أن تمنع هذه القوات مرور سفن العدو أمامها فى تعد صارخ على حقوق السيادة على مياهنا الإقليمية .

حدث كل ذلك ، ورتب النتائج التى رتبها ، وأوجدنا فى الموقف الذى انتهت إليه معركة ٥ يونيو ، وواجهنا الهزيمة العسكرية وواجهنا نتائجها داخلياً وخارجياً .

ولم تنته المعركة ، وما زال شعبنا يحقق معجزة الصمود ، انتظاراً لمعركة النصر وهى معركة « نكون أو لانكون » .

حدث كل ذلك ، وهو يفرض أن نبحث ونقارن بين معركة السويس ومعركة ٥ يونيو ، بين الكأس الحلوة ، كأس الانتصار التى شربناها . والكأس المرة التى نتجرعها اليوم فى صبر مشوب بكثير من الألم الذى يهز النفوس من أعماقها .

إن أسباب ومقومات انتصارنا فى ١٩٥٦ قد تكون هى نفسها أسباب ومقومات الهزيمة العسكرية التى لحقت بنا فى يونيو ١٩٦٧ .

أولا : لقد رأينا الدور الذى لعبه التوازن الدولى ، فى ذلك الوقت فى الحكم على العدوان بالفشل نتيجة حساباته غير الدقيقة ، لقد كان التحالف بين إسرائيل من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى وكان نجاح التآمر ثم العدوان يعتمد فى المقام الأول على التأييد الأمريكى مباشراً كان أم غير مباشر .

ولكن الولايات المتحدة لم تؤيد العدوان ، بل وقفت ضده لاعتبارات سياسية لها وزنها ولاعتبارات عسكرية معينة تدخل فى حساب توازن القوى أمام الاتحاد السوفييتى .

وقد تغير هذا الوضع تماماً فى ١٩٦٧ :

١ — فإسرائيل رسمت سياستها على أساس إرساء أسس التحالف مع القوة

الأمريكية ، وهى القوة الأولى فى العالم ، وقدرت خطورة الاعتماد على قوة غربية غيرها فى أى عدوان جديد ترتب له وتنوى القيام به .

٢ — والقوة الأمريكية وصلت إلى مراحل لم تبلغها من قبل ، وخرجت سياستها عن الهدوء واللين إلى العنف والتحدى والتدخل العسكرى السافر فى كل مكان ، وبلغ تدخلها فى فيتنام ذروة سياسة القوة الحمقاء بل بدا أحياناً أن الحق قد تعدى حدوده وبلغ مراحل سياسة القوة المجنونة .

٣ — وهذه القوة الأمريكية تستفيد من أوضاع سياسية معينة لازمت التطور الذى حدث فى المعسكر الاشتراكى .

فمن جهة بلغ الخلاف الصينى — السوفييتى مداه .

ومن جهة أخرى لم تكن الأحوال مستقرة تماماً داخل المعسكر الاشتراكى فى أوربا الشرقية .

ثم ثالثاً كان هناك داخل هذا المعسكر رغبة جدية فى السلام ورغبة جدية فى التطور والتقدم ورغبة جدية فى أن تتفادى أجيال الحاضر مالاقته أجيال سابقة فى حروب مدمرة عاتية .

٤ — وهذه القوة الأمريكية المجنونة ضاقت ذرعاً بسياسة مصر وجربت معها كل الوسائل لاحتوائها أو المحافظة على أوضاع التوازن فى القوى فى منطقة الشرق الأوسط إلا أن ذلك لم يأت بنتيجة وبلغت حدة الصدام مداها ولم تنجح فى آخر محاولاتها لإخضاع القاهرة بعد أن منعت عنها المعونات الغذائية فى نهاية ١٩٦٦ .

٥ — ثم وراء هذه القوة عامل يلعب دوره كلما اقتربت معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية وهو أصوات اليهود فى هذه المعركة . ولقد حاولت دول العدوان الثلاثى استغلال هذا الوضع ، يضاف إلى ذلك أن الشركات الأمريكية تقوم بتمويل الجزء الأكبر من نفقات الحملة الانتخابية والتى تصل إلى بلايين الدولارات وأغلب هذه الشركات تخضع للنفوذ الصهيونى .

ولقد حاولت دول العدوان الثلاثى استغلال هذا الوضع فى سنة ١٩٥٦ إلا أن الظروف السياسية داخل الولايات المتحدة ثم الظروف الدولية وخشية حرب تدمر

القارة الأمريكية حسمت الموقف ولم تتمكن الصهيونية من فرض كلمتها أمام سياسة تعارض استخدام القوة ، أما فى ١٩٦٧ فالوضع يختلف لأن السياسة الأمريكية تؤيد استخدام القوة ولأن إسرائيل خططت لذلك على مدى بعيد وبأعماق لم تحدث فى عدوان سنة ١٩٥٦ .

ثانياً : كان للموقف الأمريكى انعكاساته بالنسبة للموقف فى الأمم المتحدة وسارعت كثير من الأصوات إلى التحرر من عقدة الخوف أو الضغط الأمريكى لتصوت فى الأمم المتحدة ضد العدوان فى إدانته بصورة لم تشهدها بعد ذلك هذه المنظمة الدولية .

وبالطبع ليست هذه هى الصورة التى لمسناها فى سنة ١٩٦٧ حيث عمل الضغط الأمريكى بكل الوسائل على منع أى إدانة لإسرائيل بل والسعى إلى تأييدها المطلق .

ثالثاً : ثم كان لهذا الموقف أثره بالنسبة لدور السكرتير العام للأمم المتحدة . قد كانت السياسة الأمريكية تقدم لهمرشولد كل التأييد الذى يحتاج إليه ليؤدى دوره السياسى الذى يتطلبه منه العالم فى أزمة كأزمة السويس .

أما اليوم فلا يلاقى يوثانت سوى كل معارضة لأى إجراء يرى اتخاذه من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة .

رابعاً : الدور الفعال الذى لعبته مجموعة الدول التى عانت من الاستعمار والتى تجمعت لأول مرة فى باندونج لتشكل وزناً جديداً فى المجال الدولى وتفرض لنفسها مواقف جادة فى مواجهة العدوان .

ومع عدم إنكار هذا الدور وفعاليته اليوم إلا أن الموقف الدولى الحالى وانعكاساته السياسية والاقتصادية ومشاكل التنمية فرض هذا على حركة هذه المجموعة من الدول .

خامساً : نجاح مصر فى كسب الرأى العام العالمى : ما بين الفترة التى صدر فيها التأميم إلى وقوع العدوان كانت السياسة المصرية قد اتخذت كل الخطوات السليمة والمشروعة للوصول إلى حل بعيد عن العنف والحرب ، وفى الوقت نفسه كان

العالم يشهد استعدادات عسكرية من جانب دول كبرى للعدوان على مصر نتيجة موقف وطنى مشروع لا يبرره على أية صورة هذا العدوان .

وعندما وقع العدوان لم يكن هناك شك فى التواطؤ بين دول العدوان الثلاثى وتعرضت إسرائيل برغم وسائل الدعاية التى استخدمتها لنفس السخط الذى تعرضت له حليفتاها فى تلك المغامرة المجنونة .

وفى سنة ١٩٦٧ لم يكن الوضع إلا صورة عكسية فقد مهدت إسرائيل لعدوانها وصورت للرأى العام العالمى أنها ضحية سياسة تهدف إلى القضاء عليها وأن إغلاق خليج العقبة عمل غير مشروع بحيث ما إن بدأت عدوانها إلا كانت أغلبية الرأى العام العالمى تبرر لها هذا العدوان وتضع علينا اللوم أولا وأخيراً .

سادساً : ودون دخول فى التفاصيل العسكرية فإن ثمة أموراً سياسية نشير إليها :

- منها ماتعلق بتقدير خطط العدوان سنة ١٩٥٦ على نحو سليم وما ترتب على ذلك من انسحاب عسكرى منظم من سيناء فوت تماماً ماحدث فى سنة ١٩٦٧ من تحطيم الجيش المصرى .

- ومنها ما تعلق بالضربة التى تلقاها السلاح الجوى المصرى سنة ١٩٥٦ وإمكانه تفادى كثير من الخسائر ثم حدوث نفس العمليات فى سنة ١٩٦٧ دون أن نتمكن من إنقاذ طائراتنا .

والمجال كبير لمناقشة الأوضاع العسكرية فى كلا المعركتين ولكن النتيجة التى نخلص لها هو أن خسائرنا فى سنة ١٩٦٧ كانت من الجسامة بحيث شلت فى أعقاب المعركة قدرتنا وقوتنا العسكرية على نحو يكاد يكون تاماً .

ومع كل هذه الظروف المعاكسة لم تيأس مصر ومنذ اليوم الأول الذى تبينت فيه ما أصابها أبدت عزيمة الصمود بل انطلقت فى ٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ فى ثورة جديدة لاتترك لغير احتمالات النصر بديلا فى معركة حياة أو موت .

وقاومت مصر سياسياً واقتصادياً وتمكنت من إعادة بناء قوتها العسكرية وحققت خلال عام من الآلام والمشاق وفى صبر وإيمان معجزة الصمود .

ونحن فى معركة سياسية ضارية ولكننا نقف فيها اليوم على أرض صلبة داخلياً وخارجياً .

ونحن أمام معركة عسكرية أكثر ضراوة ولو اقتضى الأمر تحرير كل شبر من الأراضى المحتلة بالدم فلن نتوانى عن ذلك فى كلتا المعركتين نتحرك على صعيد كل منهما تحركاً واعيا سليماً فى اتجاه واحد هو النصر .

إن معركة اليوم قد تبدو أكثر مرارة وقسوة ولكننا يجب ألا ننسى أن معركة ١٩٥٦ لم تكن يسيرة وقد أحاطت بها صعاب وصعاب . وتعرضت مصر خلالها لكافة أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية ثم عدوان عسكرى من ثلاث دول ولكن مصر تمكنت فى صبر وإيمان من وقف العدوان وإزالة آثاره .

وإذا كانت معركة اليوم امتداداً لمعركة الأمس فإننا بإذن الله وبإيماننا وقدراتنا سنحقق النصر .

قائمة بالمراجع

— Aldrich, Winthrop — A footnote to History. Foreign Affairs — p. 541 — April 1967.

— Azeau, Hentri — Piege du Suez — Paris, Robert Lafont, 1964 .

— B.B.C. Ten Years after. 5 th July "Crisis 1956" — 7 th July 1966. "Egyptian outlook" — 14 th July "Israel and the Middle. East" 18 th July" Some evidence of collusion" — 21 st July "Constitutional echos"—25 th July"Meamwhile in Hungary"-2 nd August 1966 "International judgement" .

— Ben Zohar, Michel. Suez Ultra Secret, Paris, 1962 .

— Boyd, Francis — British Politics in Transition 1945—1963, Preager — New York, 1964 .

— Burns, E.L.M. — Between Arab and Israeli — Torento, 1962.

— Canada and the Suez Canal Crisis — Deapartement of External Affairs, Ottawa.

— Campbell, J.C. — Defence of the middle East, New York, 1960.

— Calvocoressi, Wints — Middle East Crisis, Penguin Book, 1959.

— Childers, Erskine— Road to Suez, Macgibbon and Kee—London,1962.

— Churchill, Lord Randolph — The Rise and fall of Sir Anthony Eden, London, 1959.

— Cremeans, Charles — The Arabs and the World, Preagar — New York, 1963.

— Dayan, Moshe — Diary of the Sinai Campaign, Harper & Row. — New York, 1966.

— Eisenhower, Dwight — Waging Peace, Doubleday — New York, 1965

— Eden, Anthony — Full Circle, Cassel — London, 1960 .

— Finer, Herman — Dulles Over Suez, Quadrangle — New York, 1964 .

— Institute for Straretegic Studies — Sources of conflict in the Middle East — Adelphi paper, March, 1966.

— Kimche, Jon and David — Both sides of the Hill, London, 1960.

— Lash, Joseph — Dag Hammarshjold : A biogtraphy, Doubleday, New York, 1961.

— Nicholas, H.G. — The United Nations as a Political Institution, Oxford. University. Press, 1959.

— Pearson, L.B. — The Crisis in the Middle East, Governement of Canada White paper.

— Roberston, Terence — Crisis. Atheneum 1965.

— Suez Canal Papers — London, Selected documents.

— Stoessinger, John — The United Nations and the Super Powers, Random House, 1965.

— St. John, Robert — Ben Gurion, Dubleday. New York, 1959.

— Thomas. H. — The Suez Report. Sunday Times 4, ll, 18 September, 1966.

— United Nations—Official record of the General Assembly Emergency and Ordinary Meeting. Security Counil official record and annxes, also as a summary ; Year Book of the United Nations, 1956.

المراجع العربية :

— مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر .
مصلحة الاستعلامات — القسم الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — ١٩٥٨ .

— الأهرام — بصراحة — مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل فى ٧ ، ١٤ أكتوبر ١٩٦٦ .

— الأهرام — بصراحة — سلسلة مقالات الأستاذ محمد حسنين هيكل « نحن وأمريكا » وتبدأ فى ٢٤ فبراير ١٩٦٦ .

— إسرائيليات — للأستاذ أحمد بهاء الدين .

— أسرار حملة السويس — وزارة الإرشاد القومى — مصلحة الاستعلامات .

— قناة السويس بعد عشر سنوات من التأميم — الاتحاد الاشتراكى العربى أمانة الدعوة والفكر .

— قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة — للدكتور مصطفى الحفناوى .

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٧٠

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٩٧٠/٢٢١٥